جامعة الجزائر (2)
كليّة اللّغة العربية وآدابها واللّغات الشّرقية
قسم علوم اللّسان

مفهوم الانسجام بين البلاغة ولسانيات النّصّ

بحث مقدّم لنيل شهادة ماجستير
تخصّص : لسانيات النّصّ

إعداد الطّالبة :
أسماء بوسباطة

السنة الجامعية :
1440 هـ - 1441 هـ / 2019 م – 2020 م

جامعة الجزائر (2)
كليّة اللّغة العربية وآدابها واللّغات الشّرقية
قسم علوم اللّسان

مفهوم الانسجام بين البلاغة ولسانيات النّصّ

بحث مقدّم لنيل شهادة ماجستير
تخصّص : لسانيات النّصّ

إعداد الطّالبة :
أسماء بوسباطة

إشراف الأستاذ :
د . مفتاح بن عروس

السنة الجامعية :
1440 هـ - 1441 هـ / 2019 م - 2020 م

جامعة الجزائر (2)
كليّة اللّغة العربية وآدابها واللّغات الشّرقية
قسم علوم اللّسان

مفهوم الانسجام بين البلاغة ولسانيات النّصّ

بحث مقدّم لنيل شهادة ماجستير
تخصّص : لسانيات النّصّ

إعداد الطّالبة : أسماء بوسباطة
إشراف الأستاذ : د . مفتاح بن عروس

لجنة المناقشة :

أ . د :	جمـــــال مـــــوسى	رئيسا
أ . د :	فـــــاتـح بـــــوزرى	عضوا
أ . د :	مفتـــــاح بن عـــــروس	مشرفا

السنة الجامعية :
1440 هـ - 1441 هـ / 2019 م - 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقديـــــر

إنّ الحمد للّه، نحمده حمدا كثيرا، طيّبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وكرم إحسانه إليّ . الشكر له على فضله عليّ وتوفيقي لهذا العمل، فما كان بي من نعمة أو بأحد من خلقه فمنه وحده لا شريك له، لا أحصي ثناء عليه، كما هو أثنى على نفسه سبحانه وتعالى .

أقدّم شكري الجزيل الخالص لأستاذي الفاضل مفتاح بن عروس على إشرافه على هذا العمل، وصبره عليّ وتحمّله عناء متابعته، وعلى كلّ ما بذله من نصح لي وتوجيه، وما أنفقه من جهد ووقت في سبيل أن يرى عملي هذا النّور والوجود .

كما أوجّه الشّكر لجامعة الجزائر (2)

وعلى وجه الخصوص لقسم التّخصّص علوم اللّسان إدارةً وأساتذةً .

كذلك شكرا لكلّ من أفادني في شيء لهذا البحث من قريب أو بعيد، وكذا زملائي الّذين أمضيت معهم مرحلة الدّراسة في الماجستير، وغيرهم .

شكرا لكلّ من ساهم في توفير الظّروف المناسبة لهذا العمل .

إهـــــــداء

إلى بارئ ربّي عزّ وجلّ، أهدي هذا العمل.

أهديه إلى والديّ الكريمين، حفظهما الله في الدّارين .
وإلى شقيقاتي وأشقّائي وعلى وجه الخصوص : عقيلة وصبرينة .
أهديه إلى كلّ فرد من أفراد عائلتي، كبيرها وصغيرها .

كما أهدي هذا العمل المتواضع لكلّ من دعا اللّه لي بالتّوفيق والنّجاح، ابتداء من أَحبِّهم إلى قلبي رابح، وأختيّ وصاحبتيّ وسام وصباح وكلّ أفراد عائلتيهما، إلى صديقتي الغالية نسيمة نوار، وأستاذتي الفاضلة حفصة فيقاص الّتي أعترف لها بالفضل بعد الله عزّوجلّ لحرصها عليّ وحثّها على إنهاء هذا العمل .

وكذلك أهديه إلى جميع الأساتذة الّذين تعلّمت تحت أعينهم حبّ العلم وبين أيديهم الاجتهاد والمثابرة، ابتداء بالمعلّمة والأم الثّانية لِي بختة صامت .

وأهدي هذا العمل أيضا إلى كلّ من تسرّهم سعادتي ولأولئك الّذين أحبّهم وللّذين لي في صدورهم مودّة .

مقدمة

مقدّمـــــة

الحمد للّه، والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم، أمّا بعد :

عرفت اللّسانيات بعد " سوسير " تطوّرا في دراساتٍ ومجالاتٍ عدّة، فتفرّع عن ذلك التّطوّر ظهور توجّهين لغويين هامّين هما : لسانيات النّصّ وتحليل الخطاب، ويُعتبر موضوع الانسجام من أهمّ المواضيع المنبثقة عن ذلك التّطوّر أيضا، وقد تزايد الاهتمام به خاصّة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

وقد اخترت هذا الموضوع لأهميّته وجدّته في الدّرس اللّساني الحديث، وكذلك كونه واقع اختصاصنا اللّغويّ . فـ " لسانيات النّصّ " تهدف أساسا إلى وصف كيفية تماسك النّصوص وتأديتها أغراضًا معيّنة في مقامات تبليغية محدّدة، لهذا كان من أبرز المصطلحات والمفاهيم الّتي أفرزتها وعُنِيت بها : مفهوم الانسجام . ذلك أنّ بناء النّصّ وانسجامه يرتكز على مجموعة من العناصر النّصيّة، تحقّق تكامله وتلاحم أبنيته الجزئية بالإضافة إلى وجود جملة من القرائن المتعدّدة، التي تسهم في تحقيق الانسجام، هذا المفهوم الّذي نحتاج أيضا أثناء دراسته إلى تحليل العلاقات الدّلالية وكذا علاقات النّصّ بالسّياق سواء أثناء إنتاجه أو تلقّيه.

ولتجسيد هذه المفاهيم، داخل مقاربات موضوعية بين البلاغة – كدرس لغوي قديم – ولسانيات النّصّ الحديثة قرّرت أن يكون موضوع بحثي محدّدا بهذه الصّيغة :

" مفهوم الانسجام بين البلاغة ولسانيات النّصّ "

ويعدّ الانسجام من أهمّ المسائل الّتي تطرحها لسانيات النّصّ وكذلك من القضايا الّتي لقيت اهتماما عند علماء اللّغة العربية قديما .

وعلى هذا الأساس تمّ اختيار " مفهوم الانسجام " عند ابن أبي الإصبع المصري في كتابه " تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن " وكذا مقالات ميشال شارول الّتي تناول فيها هذا المفهوم – أذكر عناوينها لاحقا إن شاء الله – لتكون مدوّنة الدّراسة في هذا البحث .

وقد انطلق البحث من إشكالية يمكن أن تكون صياغتها كالآتي : ما هو مفهوم الانسجام في المنظور البلاغي العربي في مقابل مفهومه في لسانيات النّصّ ؟

ولعلّ طبيعة الدّراسة هنا وكذا الجواب عن هذه الإشكالية يقتضي منّي التّعرض إلى عدّة تساؤلات فرعية مفادها :

– ما هو منظور البلاغة العربية للانسجام ؟ وهل قُدِّم هذا المفهوم ضمن هذه الدّراسة بكيفيات مختلفة عمّا هو عليه في لسانيات النّصّ ؟

– كيف عرّف ابن أبي الإصبع الانسجام ؟ وما هي الأبعاد الّتي لامسها في تعريفه ؟ وما هي طريقة تحليله لهذا المفهوم ؟

– ما هو منظور لسانيات النّصّ للانسجام ؟ وما هي حدوده بالنّسبة لميشال شارول ؟ وكيف حلّله وبيّن عناصره ؟

– إذا كان الانسجام أحد أهمّ معايير النّصيّة، علام ركّز كلّ من ابن أبي الإصبع وميشال شارول في تحليليهما ؟

وتشكّلُ محاولةُ الخوض في هذه المسائل لمعرفة صحّة فرضياتها المسارَ والخطى المتّبعة لبناء البحث في هذا الموضوع .

وقد دفعني للبحث فيه جملة من الأسباب العلميّة، ألخّصها فيما يلي :

– الاطّلاع على مختلف العلوم اللّسانية، ومن أبرزها " لسانيات النّصّ " الّذي ظهر مؤخرا على يد الغربيّين نتيجة التّطوّر السّريع للمعرفة اللّسانيّة، وتعدّد الاتجاهات الّتي ينتمي إليها أعلام اللّسانيات النّصيّة .

– إنّ البحوث والدّراسات في مجال لسانيات النّصّ قليلة مقارنة مع ما هو موجود في مجال لسانيات الجملة .

– وجود قطيعة بين التّراث اللّغوي العربي والدّراسات الغربية الحديثة، ومن ثمّ محاولة بناء صورة تكاملية تمازجيّة بينهما .

إضافة إلى أسباب أخرى يمكن القول عنها ذاتيّة موضوعية، لأنّ أحد أهمّ الأهداف الّتي أسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث هو: إبراز الجهود العربية وإسهاماتها في مجال لسانيات النّصّ، ومن ثمّ الكشف عن علاقتها بما تعرفه وتبحث فيه اليوم الدّراسات اللّسانيّة الحديثة. باختصار، محاولة إظهار وتفعيل مبدأ التّأثر والتّأثير بين الدّراسات اللّغوية قديمها مع حديثها .

ويبدو ممّا سبق أنّ أهميّة البحث لا تنفصل عن أسباب إعداده وأهدافه كذلك، وما يثيره من مشكلات قد نخرج من خلالها بنتائج علميّة مفيدة . وأيضا قيمته متّصلة بذلك، فهي

أساسًا تنبع من محاولة دراسة مفهوم الانسجام وبيان حدوده من خلال درسين لغويين مختلفين زمانًا وكيفيةً ونظرًا.

وقد يسهم هذا البحث في فهم تلك المسائل والإشارة إلى أهميّة التّراث البلاغي العربي ومدى فعاليته في إحياء وتطوير المفاهيم اللّسانيّة الحديثة، وذلك الّذي أراه مساعدا ونافعا للباحثين والسّاعين لتأسيس لسانيات عربية حديثة بالفعل – إن شاء الله –.

أمّا المنهج الّذي يسير عليه إنجاز هذا البحث، فهو مزيج بين مجموعة من المناهج المتكاملة، فرضتها علينا طبيعة الدّراسة وكيفية التّناول، فقد احتجنا إلى المنهج الوصفي ، إذ يرتكز العمل على قراءة وتتبّع ظاهرة الانسجام سواء على مستوى البلاغة العربية أو على مستوى لسانيات النّصّ، إضافة إلى المنهجين التّحليلي والمقارن، إذ نحن بصدد تحليل مفهوم الانسجام عند علميين لغويين مختلفين – ابن أبي الإصبع وميشال شارول – ثمّ نحوصل هذا التّحليل بدراسة مقارنة بينهما من خلال الكشف عن أوجه التّشابه والاختلاف مادامت اللّغة المتناولة عند أحدهما تختلف عن الآخر – اللّغة العربية واللّغة الفرنسية – وكذلك أسلوب وطريقة التّناول جاءا مختلفين .

وكون هذا البحث ينتمي إلى الدّراسات اللّسانيّة ويدخل ضمن الاهتمامات الحديثة بمفاهيم اللّغة، أرى أنّه قد يفيد مجال تعليم العربية لاسيما بعد التزام المنظومة التّربويّة الجزائريّة العملَ فيه بالمقاربة النّصيّة في ظلّ المقاربة بالكفاءات، فالتّعرف على هذا المفهوم " الانسجام " كمعيار أساس من معايير النّصيّة، يسهم كثيرا في تنمية الكفاءة النّصيّة لدى المتعلّم، ليصبح قادرا على التّواصل النّصّي السّليم والمبدع – لمَ لا – سواء كان منطوقا أو مكتوبا .

ونذكر من الدّراسات السّابقة في موضوع الكشف عن مفهوم الانسجام على المنحى الّذي يسير عليه بحثنا هذا، ما يلي :

– كتاب دراسات وبحوث في اللّسانيات العربية لـ " عبد الرحمن الحاج صالح " .
– كتاب لسانيات النّصّ : مدخل إلى انسجام الخطاب لـ " محمد خطابي " .
– كتاب في نظرية الأدب وعلم النّصّ : بحوث وقراءات لـ " إبراهيم خليل " .
– كتاب المقاربة النّصيّة : من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي لـ " فوزية عزوز " .
– كتاب نحو النّصّ بين الأصالة والحداثة لـ " أحمد محمد عبد الرّاضي " .

– كتاب التّفكير الأسلوبي، رؤية معاصرة في التّراث النّقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث لـ " سامي محمد عبابنة " .

– كتاب علم اللّغة النّصّي بين النّظرية والتّطبيق : دراسة تطبيقية على السور المكيّة ، الجزء الأوّل، لـ " صبحي إبراهيم الفقي " .

– البديع بين البلاغة العربية واللّسانيات النّصيّة لـ " عبد المجيد جميل " .

– بلاغة النّصّ : مدخل نظري ودراسة تطبيقية لـ " عبد المجيد جميل " .

أمّا عن أهمّ المراجع كذلك، والّتي بها تحصل الفائدة في هذا البحث – إن شاء الله – إذ كان لها دور كبير في بلورة المفاهيم والعناصر الّتي عُرضت فيه، نذكر :

– كتاب تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن لـ " ابن أبي الإصبع المصري " .

– مقالات باللّغة الفرنسية لـ " ميشال شارول " والمعنونة بـ :

– Grammaire de texte, théorie du discours, narrativité .

– Introduction aux problèmes de la cohérence des textes (approche théorique et étude des pratiques pédagogiques)

– بحث مقدّم لنيل شهادة دكتوراه دولة بعنوان : الاتّساق والانسجام في القرآن الكريم لـ " مفتاح بن عروس " .

– البلاغة العربية : أصولها وامتدادها لـ " محمد العمري " .

– قراءة جديدة للبلاغة القديمة لـ "رولان بارث " .

– البلاغة الشّعرية في كتاب البيان والتّبيين للجاحظ لـ " على زكي صباغ " .

– النّصّ والخطاب والإجراء لـ " روبرت دي بوجراند " .

– بلاغة الخطاب وعلم النّصّ لـ " صلاح فضل .

وقد جاء هذا البحث مجزّأً إلى بابين الأولّ نظري ويتضمّن فصلين، أمّا الثّاني فهو الجانب التّطبيقي للبحث، واحتوى على فصل واحد مع هذه المقّدمة، وخاتمة :

فالفصل التّمهيدي، وعنوانه " البلاغة من المنظور العربي والغربي "، عُرض فيه مبحثان : الأوّل تناول مطالب تخصّ البلاغة العربية من حيث المفهوم والنّشأة والأقسام، أمّا الثّاني فقد تناول البلاغة الغربية وما تعلّق بها من تعاريف وأصول وأنواع .

أمّا الفصل الأوّل وهو فصل مكمّل للفصل التمهيدي من النّاحية النّظرية، وقد عُنون بـ " الانسجام في ضوء لسانيات النّصّ "، وقد اشتمل على مبحثين : الأوّل عرض فيه لحدود لسانيات النّصّ وما تعلّق بها من مفاهيم، والثّاني عنوانه " الانسجام أحد المعايير النّصيّة السبعة "، وفيه تمّ عرض مفهوم الانسجام وبيان عناصره، وأهمّ المصطلحات القريبة والمتداخلة معه .

وأمّا الجانب التّطبيقي من البحث، والمتمثّل في الفصل الثّاني، الّذي خصّ الدّراسة التّحليلية المقارنة لمفهوم الانسجام بين ابن أبي الإصبع وميشال شارول، وعليه تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث مختلفة متكاملة، تمثّل الأوّل منها في الدّراسة التّحليلية لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع، وفيه تمّ التّطرّق إلى التّعريف بالكتاب " تحرير التّحبير " الّذي استمدّ منه المفهوم وكذا صاحبه الّذي أفادنا بطريقة عرض وتحليل عن هذا المفهوم، من خلال تعريفه لانسجام النّصّ النّثري والشّعري، وكذا انسجام الخطاب وتحليله له، وبالموازاة يعرض المبحث الثّاني من هذا الفصل إلى الدّراسة التّحليلية لمفهوم الانسجام عند ميشال شارول من خلال مقالاته اللّغويّة، وعلى الوتيرة نفسها سارت عناصر هذا المبحث، حيث عرض للمحة عن اللّغوي ميشال شارول وأعماله، ثمّ مفهومه لنحو النّصّ والانسجام، بالتطرّق إلى بيان أهمّ مبادئه وعناصره، وكذا القواعد الواصفة الهامّة له . ليُختتم هذا الفصل بمبحث استنتاجي عن الدّراسة المقارنة لمفهوم الانسجام بين البلاغيّ ابن أبي الإصبع واللّغوي شارول، وذلك من خلال مطلبين أوّلهما يكشف عن أوجه التّشابه والاختلاف بينهما – ابن أبي الإصبع وشارول – وثانيهما يلخّص نتائج الدراسة التّحليلية المقارنة.

أمّا خاتمة هذا البحث، فجُعِلت كحصيلة شاملة لفصوله السّابقة .

أخيرا، أسأل الله العظيم أن يتقبل الجهد اليسير الّذي قدّمته في هذا البحث المتواضع، وأن يجعل منه نفعًا ولو بسيطا يخدم الدّراسات اللّغوية العربية .

الجانب النّظري

الفصل التّمهيدي:

البلاغة بين المنظور العربي والغربي

الفصل التّمهيدي: البلاغة بين المنظور العربي والغربي

توطئة

تمهيد

المبحث الأوّل : البلاغة العربية

المطلب الأوّل : مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا

المطلب الثّاني : القول في الفصاحة والبلاغة

المطلب الثّالث : نشأة البلاغة العربية وتطوّرها

المطلب الرّابع : أقسام البلاغة العربية

المبحث الثّاني : البلاغة الغربية

المطلب الأوّل : مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا

المطلب الثّاني : أصول البلاغة الغربية

المطلب الثّالث : أقسام البلاغة الغربية

المطلب الرّابع : بين البلاغة والشعرية

المطلب الخامس : البلاغة الرومانية

خلاصة الفصل التّمهيدي

المبحث الأوّل :

البلاغة العربيّة

توطئة:

« ... مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية ... الوزن المعرفي في كلّ علم رهين مصطلحاته، لذلك نسمّيها أدواته الفعّالة لأنّها تولده عضويّا وتنشئ صرحه ثمّ تبني خلاياه الجنينية التي تكفل التكاثر والنّماء ... »[1].

هو سند ارتأينا افتتاح هذا البحث به، وبالتّحديد جعلناه فاتحة الفصل التمهيدي والفصل الأوّل، إذ نشاطر الرأي مع الدكتور عبد السلام المسدي، فلا مجال للخوض في أيّ علم دون إحكام القبضة على مصطلحاته، فمعرفة الحقائق والأصول والفروع في أيّ فنّ أو علم يخضع لجملة من القوانين والضوابط، هذه الأخيرة تحدّها وتقيّدها – لا محالة – جملة من المصطلحات، فهي التي تعين الدارس أو الباحث في ضبط أو توسيع الرؤية من خلال ما تكسبه من مفاهيم وحقائق، وبإيجاز نقول: لكلّ علم مصطلحاته، ولكلّ مصطلح مفاهيمه، وهو ما يسمح لنا بتوسيع دائرة معارفنا في مختلف العلوم.

وعليه جعلنا الفصل التّمهيدي يضمّ مصطلحات عنوان البحث – كلّ منها على حدة – وتناولنا من خلالها أهم التعريفات والقضايا التي تخدم هذا البحث في الأساس.

[1] عبد السلام المسدي / قاموس اللّسانيات / الدّار العربية للكتاب / د . ط / 1984 م / ص 11 .

تمهيد :

قال " أبو محمد عبد الله بن قتيبة " : « ولم يقصر الله العلم والشّعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصّ به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشترَكا مقسوما بين عباده في كلّ دهر، وجعل كلّ قديم حديثا في عصره، وكلّ شرفٍ خارجيّةً في أوّله ... ».

من خلال هذا القول نلمس حقيقة أنّ كل قضية علمية أو مفهوم معرفي يقبل عملية التّأصيل والبحث في حدوده من زوايا تأريخية، كما يقبل عملية التّحديث والنّظر فيه من زوايا جديدة ورؤى مختلفة عمّا وجد عليه ابتداءً، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث أن نعرّف البلاغة العربية وظروف نشأتها وكذا الموازنة بينها وبين الفصاحة مع عرض وجيز لأقسامها، ثمّ نعرض بالموازاة في المبحث الثاني لمفهوم البلاغة الغربية ونشأتها وأهم القضايا المطروحة في مجالها، إذ تفرض علينا طبيعة الدراسة وموضوع بحثنا أن نكشف عن معيار نصّي – ألا وهو الانسجام – من منظورين مختلفين – عربي وغربي – .

إذا ما المقصود بالبلاغة عند العرب ؟ وكيف نشأت ؟ وكيف فرّق الدّارسون بينها وبين الفصاحة ؟ وما هي الأقسام التي وُضعَت لها ؟ وهل البلاغة عند العرب هي نفسها عند الغرب ؟ حينئذ ما مفهوم البلاغة الغربية ؟ وما هي القضايا التي تناولتها هذه البلاغة ؟ ثمّ أين نجد محلّ الانسجام في خضم كلّ ما سبق ؟ هذه الأسئلة وأخرى نحاول الإجابة عنها من خلال عناصر مباحث الفصلين التّمهيدي والأوّل – إن شاء الله –.

نتناول في هذا المبحث مجموعة من المطالب نعرض فيها لمفهوم البلاغة عند العرب من جانبيه اللغوي والاصطلاحي، ثم نعرّج إلى ظروف نشأة البلاغة العربية ومراحل تطوّرها، ونأخذ بالقول في الفصاحة ومعها البلاغة ما دام في كثير من الأحيان يحدث التداخل بينهما، ومن بعد ذلك نعرض أقسام البلاغة العربية.

المطلب الأوّل : مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا:

« البلاغة في اللغة الوصول والانتهاء، يقال بلغ فلان مراده إذا وصل إليه، وبلغ الركب المدينة إذا انتهى إليها، ومبلغ الشيء منتهاه، وتقع في الاصطلاح وصفا للكلام والمتكلّم فقط دون الكلمة لعدم السماع »[1].

1- التحديد اللغوي:

تجمع أغلب المعاجم العربية على أنّ مادة البلاغة مأخوذة من جذر (بلغ):

- جاء في " لسان العرب " لِابن منظور: « بلغ: بلغ الشيء بلوغا وبلاغا: وصل وانتهى وأبلغه هو إبلاغا وبلّغه تبليغا، وقول أبي قيس بن الأَسْلَتِ السُّلمِيِّ:

قالت ولم تقصد لِقيلِ الخَنَى مهلا! فقد أبلَغتَ أسماعي

إنّما هو من ذلك، أي قد انتهيت فيه وأنعَمتَ.

وتبلّغَ بالشيء: وصل إلى مراده. وبلغ مبلغ فلان، ومبلغته. وفي حديث الاستسقاء: واجعل ما أنزلتَ لنا قوّةً وبلاغًا إلى حين، البلاغُ: ما يُتبلَّغُ به ويُتوصَّلُ إلى الشيء المطلوب.

والبلاغ: ما بلغك، والبلاغ: الكفاية ومنه قول الرّاجِز:

تزج من دنياك بالبلاغ وباكِرِ المِعْدَة بالدِّباغِ...

[1] السيد أحمد الهاشمي/ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي/ المكتبة العصرية، بيروت/ الطبعة الأولى/ 1999م/ ص40.

والبلاغة: الفصاحة، والبَلغُ والبِلغُ: البليغ من الرجال، ورجل بليغٌ وبِلغٌ: حسن الكلام فصيحه يبلُغُ بعبارة لسانه كُنه ما في قلبه، والجمع بُلغاء وقد بَلُغَ بالضمّ بلاغةً أي صار بليغًا وقولٌ بليغٌ: بالغٌ، وقد بَلُغَ»[1].

– جاء في " تاج العروس" للزبيدي: {ب ل غ}: « بلغ المكان بلوغا بالضمّ: وصل إليه وانتهى، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكونُوا بالغِيهِ إلاَّ بِشِقِّ الأنفسِ﴾، أو بلغَهُ: شارف عليه، ومنه قوله تعالى:﴿ فإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾، أي قاربْنَه، وقال أبو القاسم في المفردات: البلوغ والإبلاغ: الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى، مكانًا كان أو زمانًا أو أمرًا من الأمور المقدّرة. وربّما يُعبّر به عن المشارفة عليه إنْ لم ينته إليه، فمن الانتهاء: ﴿حتَّى إذا بَلَغَ أَشدَّهُ وبلغَ أربعينَ سنةً﴾...﴿ولعلِّي أبلغُ الأسبابَ﴾، و﴿وأيْمانٌ علينَا بالِغَةٌ﴾ أي منتهية في التوكيد، وأمّا قوله:﴿فإذا بَلَغْنَ أجلهنَّ فأمسِكوهنَّ بِمعروفٍ﴾، فللمشارفَةِ، فإنّها إذا انتهتْ إلى أقصى الأَجلِ لا يصحُّ للزوج مراجعتها وإمساكها ... »[2].

– جاء في "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي في باب الغين واللّام والباء من حرف الغين ما يلي:

« "بلغ" رجلٌ بلغٌ: بليغٌ وقد بلغ بلاغة وبلغ الشيء يبلغهُ بلوغًا، وأبلغته إبلاغا، وبلّغته تبليغًا في الرسالة ونحوها، وفي كذا إبلاغ وتبليغ أي كفاية.

وشيءٌ بالغ أي جيّد، والمبالغة أن تبلغ من العمل جهدك، قال الضرير: سمعت أبا عمرو يقول: البلغُ ما يبلغك من الخبر الذي لا يعجبك، القول: اللهم سمع لا بَلْغٌ أي اللهم نسمعُ بمثل هذا فلا تُنزِلْهُ بِنا »[3].

---

[1] ابن منظور/ لسان العرب / دار المعارف / د– ط/ د– ت / المجلّد الأول، الجزء الثالث، باب الباء / ص346 .

[2] السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي / تاج العروس من جواهر القاموس / تحقيق: مصطفى حجازي / مطبعة حكومة، الكويت / د – ت / ج 22 / ص444.

الآيات القرآنية على الترتيب: (7) من النحل، (234) من البقرة و(2) من الطلاق، (15) الأحقاف، (36) من غافر، (39) من القلم، (2) من الطلاق.

[3] أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي / معجم العين / تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي / دار ومكتبة الهلال / د . ط / د . ت / المجلد 4 / ص421.

وكمقاربة بين التحديدات السابقة، يمكن القول أنّ أهمّ مفهوم تعنى به البلاغة في عرف اللغة هو التوصيل (التبليغ) وهذا يُعتبر من أكثر المطالب أهمية في الدراسات اللّسانية الحديثة والتي تنظر إلى اللغة بمنظور تواصلي.

2- التحديد الاصطلاحي:

مقارنة بإجماع المعجميين في تحديد البلاغة لغة، فقد كثرت وتباينت تعاريفها في الاصطلاح [لا سيما عند القدماء الذين كان أكثرهم لا يفرّق بين البلاغة والفصاحة في المعنى وسيأتـــــي عرضٌ في هذا لاحقا] لأنّنا أمام علم تنوّعت فيه المآخذ والمشارب التي حاولت صياغة تعريف كامل وشامل يجمع مباحثه ومواضيعه، وعليه سنعرض بعض التعريفات آخذين بعين الاعتبار مقياسين في ذلك:

- التداخل الحاصل في تحديد مفهومي البلاغة والفصاحة.
- تحديد البلاغة على حسب موصوفها (الكلام أو المتكلم)، واستنادُ هذا التحديد إلى اللفظ تارة وإلى المعنى أخرى، وإليهما معا تارة أخرى.

* بدايةً واستنادا إلى أولى مراحل التأصيل البلاغي، نجد الجاحظ يورد في كتابه " البيان والتبيين " بعض المقولات الخاصة بالبلاغة في شكل عملية إحصائية استقصائية، محاولا بذلك توضيح مفهومها وإعطاءَها صورة شاملة متكاملة على ألسنة مختلف الشعوب المجاورة لشبه الجزيرة العربية (الفرس، الروم، الهند ...) وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على مدى إطّلاعه واهتمامه البالغ بعلم البلاغة، ودوره الكبير في ظهور أسس علمية وفنّية للبلاغة العربية.

يذكر الجاحظ في كتابه حديث محمد بن أبان: « قيل للفارسي: ما البلاغة ؟ قال: معرفة الفصل من الوصل. وقيل لليوناني: ما البلاغة ؟ قال: تصحيح الأقسام واختيار الكلام. وقيل للرومي: ما البلاغة ؟ قال: حسن الاقتضاب عند البداهة والغزارة يوم الإطالة. وقيل للهندي: ما البلاغة ؟ قال: وضوح الدلالة وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة. وقال بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة.

ثمّ قال: ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى [1]الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعرَ طريقةٍ.

وربّما كان الإضراب عنها صفحًا أبلغَ في الدَّرَك، وأحقَّ بالظَّفَر. قال: وقال مرةً: جماع البلاغة التماس حسن الموقع، والمعرفة بساعات القول، وقلة الخَرَقِ بما اِلتبس من المعاني أو غَمُـضَ، وبما شرَد عليك من اللفظ أو تعذّر.

ثمّ قال: وزَينُ ذلك كلّه، وبهاؤه وحلاوته وسناؤه، أن تكون الشّمائل موزونة، والألفاظ معدَّلة واللهجة نقيّة ... »[2].

نلحظ من خلال التعريفات التي ذكرها الجاحظ أنّ تلك الأمم لها زوايا نظر مختلفة، تُدرَك من خلالها جمالية البلاغة، فهذا الفارسي مثلا يسلّط الضوء في تحديده للبلاغة على معرفة الكلام وأقسامه، بمقاطعه وألفاظه، فيستطيع أن يقف على أماكن الوصل والفصل منه، أما اليوناني فقد ركّز على قضية اِختيار الألفاظ الجيدة المصحوبة بالمعاني الواضحة، ثم نرى الرومي في تحديده للبلاغة متوقّفا على سرعة الفطنة وحسن البديهة، والقدرة على صناعة الكلام الغزير في المقام المناسب (الإطالة)، في حين أنّ الهندي اهتمّ بمواطن الدلالة واستظهارها باستغلال الألفاظ دون إهمال لغة الإشارة – خصوصا –.

وبعد ذلك كلّه، نرى الجاحظ على حدّ قول محمد بن أبان يمتثل للقاعدة التي مفادها مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمتكلم، وذلك بحسن اختيار هذا الأخير للفظ وإيضاحه المعنى ومناسبة ذلك للمقام.

كما نلحظ اهتمام الجاحظ بماهية البلاغة العربية الأصيلة وصفتها حين إيراده لقول اِبن الأعرابي: « قال معاوية بن أبي سفيان لصُحارِ بن عيّاش العبدي: ما هذه البلاغة التي فيكم؟ قال: شيء تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا... قال له معاوية: ما تعدّون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ » [1] .

[2] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ / البيان والتبيين / مكتبة الخانجي، القاهرة / ط 7 / 1418 هـ 1999 م / ج1 / ص 88 – 89 .

نلمس من هذا التعريف السليقة والفطرة وعدم اللحن في الكلام وإخراجه مخرج الأعراب الفصحاء دون عناء أو تكلّف، وكلّها من سمات البلاغة العربية.

ويعزّز– أي الجاحظ – هذا الرأي بذكره لحديث اِبن الأعرابي مع المفضّل بن محمد الضبيّ حينما سأل – هذا الأخير – أعرابيا: « ما البلاغة ؟ قال: الإيجاز في غير عَجز والإطناب في غير خَطَلٍ. ثمّ سؤال ابن الأعرابي للمفضّل: ما الإيجاز؟ قال: حذف الفضول، وتقريب البعيد »[1].

والبليغ في رأي الجاحظ هو المتكلّم – صاحب الكلام – لا غيره، وتأكيد ذلك في قوله: « ولكلّ قوم ألفاظ حظِيتْ عندهم. وكذلك كلّ بليغ في الأرض وصاحب كلام منثورٍ، وكلّ شاعر في الأرض وصاحب كلام موزون، فلا بدّ من أن يكون قد لهجَ وألف ألفاظا بأعيانها، ليديرها في كلامه وإن كان واسع العلم غزير المعاني كثير اللفظ...»[2].

وهو ما ذهب إليه العتابي في تحديد البليغ من الناس حينما سئل عن ماهية البلاغة، فجعلها متعلّقة بأمور اللسان، قائلا في ذلك : « كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا اِستعانة فهو بليغ، فإن أردت اللّسان الذي يروق الألسنة، ويفوق كل خطيب، فإظهار ما غمَض من الحق، وتصويرُ الباطل في صورة الحق »[3] .

لكنّ الجاحظ – بعد ذلك – محّص قول العتابي وخلص إلى إخراج المولّدين والأعاجم من دائرة قوله، مصرّحا : « والعتابي حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ، لم يعنِ كل من أفهمنا من معاشر المولدين والبلديِّين قصْده ومعناه، بالكلام الملحون، والمعدول عن جهته، والمصروف عن حقه، أنّه محكوم له بالبلاغة ... »[4] .

ثمّ إنّ الجاحظ عزّز نقده بكون بعض المولّدين قد يلحن ويؤدّي لحنه هذا إلى غير قصده، فمثّل بقوله : « أنّ رجلا من البلديّين قال لأعرابيّ : كيف أَهلِك ؟ قالها بكسر اللام. قال الأعرابي : صلبًا. لأنّه أجابه على فهمه، ولم يعلم أنّه أراد المسألة عن أهله وعياله »[5] .

---

[1] المرجع السابق / ص 96 – 97 .

[2] أبو عثمان بن بحر الجاحظ / الحيوان / تحقيق: عبد السلام هارون / ط 2 / 1385هـ - 1965 م / ج 3/ ص 366 .

[3] الجاحظ/ البيان والتبيين/ ج1/ ص113.

[4] المرجع نفسه/ ص161.

[5] المرجع نفسه/ ص163.

وعَوْدًا إلى تعريف الجاحظ للبليغ، فإنّنا نلمس إشادته باللفظ فقط، لكن ننبّه أنّه لا يقدّمه على المعنى، إذ بلاغة الكلام عنده هي المزاوجة بين اللفظ والمعنى، وهذا رأيه صراحة : « وقال بعضهم – وهو من أحسن ما اجتبيناه ودوّناه – لا يكون الكلام يستحقّ اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظَه، ولفظُه معناه، فلا يكون لفظه أسبقَ من معناه إلى قلبك »[1] .

* ويذكر صاحب " تاج العروس " في السياق نفسه أنّ البلاغة عل وجهين : « أحدهما أن يكون بذاته بليغا وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف : صوابا في موضوع لغته، وطبقا للمعنى المقصود به، وصدقا في نفسه، ومتى اُخترِم وصفٌ من ذلك كان ناقصا في البلاغة . والثاني : أن يكون بليغا باعتبار القائل والمقول له، وهو أن يقصد القائل به أمرًا ما، فيورده على وجه حقيقٍ أن يقبَله المقول له ... »[2] .

* ما سبق ذكره، كان أيضا مذهب أبي هلال العسكري في تحديد البلاغة في كتاب الصناعتين، يقول : « البلاغة من قولهم : بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وبلغتها غيري ومبلغ الشيء منتهاه والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسمّيت البلاغة بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه... والبلاغة صفة الكلام لا من صفة المتكلّم ... البلاغة كلّ ما تُبلّغ به المعنى قلبَ السامع فتمكّنه في نفسه لتمكُّنه في نفسك مع صورة مقبولةٍ ومعرض حسن ... من شرط البلاغة أن يكون المعنى مفهوما واللفظ مقبولا ... البلاغة إنّما هي إيضاح المعنى وتحسين اللفظ »[3] .

وإن كنّا نلحظ تذبذب العسكري في تحديد البلاغة، فهو تارة يخصّها بالمعنى أو باللفظ، وأخرى بهما معا، فإنّنا نقرّ بالثانية استنادا لرأي "عبد المتعال الصعيدي" في قوله :

« فالبلاغة عنده إيضاح المعنى وتحسين اللفظ معا ... »[4] * .

---

[1] المرجع نفسه / ص 115.

[2] السيد محمد مرتضى الزبيدي / تاج العروس / مطبعة حكومة، الكويت / د . ط / د . ت / ج 22 / ص 444 .

[3] أبو هلال العسكري / الصناعتين : الكتابة والشعر / تحقيق : مفيد قميحة / دار الكتب العلمية، لبنان / ط 2 /1989 م/ ص 15،19،21 .

[4] عبد المتعال الصعيدي / البلاغة العالية (علم المعاني) / راجعه : عبد القادر حسين / مكتبة الآداب / ط 2 / 1991 م / ص 8 .

* ونشير هنا أن صاحب كتاب " البلاغة العالية " عقّب على تعريف بلاغة الكلام عند أبي هلال العسكري في الصفحة الثامنة منه، إذ تراجع هذا الأخير عن موقفه السابق – المتمثل في كون البلاغة إيضاح المعنى وتحسين اللفظ معا – إلى حصرها في اللفظ فقط، فذكر عنه « أن مدار= = = البلاغة على تحسين اللفظ وحده، لأنّ المعاني يعرفها العربي والعجميّ، والقرويّ والبدويّ، إنّما الشأن في جودة اللفظ وصفائه ... » . والفصل في هذا الأمر يكون بتحديد المجال المفهومي للبلاغة عند أبي هلال العسكري، إذ نجده حينما تكلّم عن الفرق بينها والفصاحة قرّب حدّها للمعنى دون

وعليه يكون العسكري قد وافق الجاحظ والعتابي في كون البلاغة لا تنحصر في واحد من الأمرين – اللفظ أو المعنى – بل هي عندهم اجتماعهما معا، وأثر لازم لسلامتهما وحسن انسجامهما.

إضافة إلى ذلك فإنّنا نلمس من تعريف العسكري جعلَه حدّ البلاغة الفهم والتأثير بواسطة التخاطب – التّواصل – بين المخاطِب والمخاطَب – المرسِل والمرسَل إليه – ، والذي يكون خطابه – الكلام – خاليا من التعقيد، بل شرطه الوضوح والبيان الناتج عن حسن توظيف اللفظ والمعنى معا [كما أسلفنا الذكر].

وهو في ذلك التّحديد يذكّرنا بإعجاب الجاحظ الشديد بالتعريف الذي نقله إلينا حينما قال: « يكفي من حظ البلاغة أن لا يُؤتَى السامع من سوء فهم الناطق ولا يُؤتَى الناطق من سوء فهم السامع ... »[1]

ثمّ يُتبِع القول : « أمّا أنا فأستحسنُ هذا القول جدّا »[1].

* ويعرّف السيد أحمد الهاشمي البلاغة استنادا إلى موصوفها، يقول: « ... وتقع في الاصطلاح وصفا الكلام وللمتكلّم فقط دون الكلمة لعدم السماع . والبلاغة في الكلام مطابقته لما يقتضيه حال الخطاب مع فصاحة ألفاظه (مفردها ومركبها) ... أمّا بلاغة المتكلّم فهي ملكة في النفس يقتدر صاحبها بها على تأليف كلام بليغ لمقتضى الحال مع فصاحته في أيّ معنى قصده ... »[2] .

اللفظ الذي حصر فيه الفصاحة، يقول في الصناعتين: « هكذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين وذلك أنّ الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ... والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنّها مقصورة على المعنى »، أمّا حينما نسبها إلى واحد من موصوفيْها ـ المتكلم أو الكلام ـ فقد وجدنا تحديدها عنده متأرجح على اللفظ أو اللفظ والمعنى معا، يقول العسكري: « مدار البلاغة على تخيّر اللفظ وتخيره أصعب من جمعه وتأليفه » وهو هنا بصدد شرح بلاغة الخطيب (المتكلم الذي من سماته أن يكون متخير اللفظ) ثم يتبع في تمييزه لجيّد الكلام عن غيره بقوله : « وليس الشأن في إيراد المعاني ... وإنّما هو في جودة اللفظ وصفائه وحسنه وبهائه ... مع صحة السبك والتركيب والخلو من أوَد النظم والتأليف ... وليس يُطلب من المعنى إلا أن يكون صوابا ولا يقنع من اللفظ بذلك حتى يكون على ما وصفناه من نعوته التي تقدّمت ... » مُقدِّما بعد ذلك أدلّة على حصر بلاغة الكلام في اللفظ دون تقيّدها بالمعنى. لنراه بعد كلّ هذه المدارات يثبّت قدمه على الرأي الجامع في تحديد البلاغة وما يوصف بها بقوله : « الكلام ألفاظ تشتمل على معان تدلّ عليها ويعبّر عنها فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ. لأن المدار بعد على إصابة المعنى ... ولأن المعاني تحلّ من الكلام محلّ الأبدان والألفاظ تجري معها مجرى الكسوة ومرتبة إحداهما على الأخرى معروفة ... »

السندات السابقة من كتاب الصناعتين مأخوذة من الصفحات على الترتيب : ص : 17- 32- 72- 84 .

[1] الجاحظ / البيان والتبيين / ص87.

[2] السيد أحمد الهاشمي/ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع/ المكتبة العصرية، بيروت/ ط1/ 1999م/ ص40 – ص 42 .

وهو إن فصّل في بلاغة الكلام وبلاغة المتكلّم، فقد شاطر أبا هلال العسكري – ومن سبقه – وجمع في تعريفه للبلاغة بين اللفظ والمعنى حينما شرحه قائلا: « البلاغة هي تأدية المعنى الجليل واضحا بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاّب مع ملاءمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه والأشخاص الذين يخاطبون، والبلاغة مأخوذة من قولهم : بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسمّيت البلاغة بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه ... »[1] .

وفي الأخير يمكن أن نجمل قولا وإثباتا كل ما سبق فيما نقله إلينا الهاشمي أيضا عن مفهوم البلاغة عند بعضهم بقوله: « ... قال أعرابي: البلاغة التقرب من البعيد، والتباعد عن الكلفة، والدلالة بقليل عن كثير، وقال عبد الحميد بن يحي : البلاغة تقرير المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام، وقال ابن معتزّ: البلاغة البلوغ إلى المعنى ولم يطل سفر الكلام، وقال العتابيّ : البلاغة مدّ الكلام بمعانيه إذا قصر، وحسن التأليف إذا طال. وقال عبد الله ابن المقفع : البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الحديث ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون شعرا ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون سجعا، ومنها ما يكون خطبا، ومنها ما يكون رسائل. فعامة هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى أبلغ، والإيجاز هو البلاغة . فالسكوت يسمّى بلاغة مجازا ... »[2] .

[1] المرجع نفسه / ص 40.
[2] المرجع السابق / ص 40.

المطلب الثاني : القول في البلاغة والفصاحة:

مع عرضنا سابقا لمفهوم البلاغة العربية في عرف اللغة والاصطلاح والتوسّع في شرح ذلك المفهوم، وكذا الإشارة إلى التّداخل الحاصل بين البلاغة والفصاحة عند المتقدّمين خاصة، كان لابدّ من تخصيص عنصر يوضح أكثر الفرق بين هذين المصطلحين إذ نجدهما متعلّقين ومتعالقين ببعضهما البعض، هذه العلاقة التي تجعلهما من أعقد القضايا التي عالجها البلاغيون والنقاد وبعض المتأخرين، وقد لاحظنا في كلّ مرّة وأثناء تصفّحنا لبعض الكتب والدّراسات الخاصّة بالبلاغة ورود كلام خاصّ بهذا الموضوع، وعليه صار من الضروري أن نقف على حقيقة هذه العلاقة ونفهمها ونبيّن ركائز كلّ مصطلح منهما (البلاغة – الفصاحة).

تماشيا مع ما تعرضه كتب البلاغة العربية أولى بنا أن نعرض التعريف اللّغوي ثمّ الاصطلاحي وتكون البداية مع مصطلح الفصاحة وبتوسّع أكثر على حساب مساحة القول التي نخصّها بالبلاغة، لسببين : أوّلهما اعتبار الفصاحة سمة من سمات البلاغة، وثانيهما أنّنا تحدّثنا عن البلاغة ومعناها سابقا بما يكفي ويسمح لنا – في هذا الموضع – أن نبيّن مواطن القوة والضعف لكلا المصطلحين، ونعرض مختلف الأقوال والآراء التي تنوعت في طرح موضوعهما.

1- الجانب اللغوي:

الفصاحة في اللغة مرادفة للوضوح والبيان والظهور، وهذه بعض تحديداتها في المعاجم العربية:

* جاء في كتاب العين للخليل، في باب الحاء والصاد والفاء:

« فصح، الفِـُصْح: فِطر النصارى، قال الأعشى:

بهم تقرَّبَ يوم الفِصْح ضاحيةً يرجو الإله بما سدى وما صنعا

وتفصيح اللبن : ذهاب اللّبإ عنه وكثرةُ مَحضه وذهاب رغوته، فصَّح اللّبنَ تفصيحا . ورجل فصيح فصُحَ فصاحة، وأفصحَ الرّجلُ القولَ فلما كثُر وعُرفَ أضمروا القول واكتفوا بالفعل

كقولهم : أحسن وأسرعَ وأبطأَ. ويقال في الشعر في وصف العُجم : أفصَح وإن كان بغير العربية كقول أبي النجم: أعْجمَ في آذانِها فصيحا.

يعني صمت الحمار. والفصيح في كلام العامة: المُعرِبُ »[1] .

* وجاء في لسان العرب:

الفصاحة من مادة « فصح وهي البيان، فصُح الرجل فصاحة فهو فصيح ... وكلام فصيح أي بليغ ولسان فصيح أي طلقٌ ... وفصُح الأعجميّ فصاحة: تكلّم بالعربية وفُهِم عنه ... وأفصح عن الشيء إفصاحا إذا بيّنه وكشفه ... والفصيح في اللغة: المنطلق اللسان في القول الذي يعرِف جيد الكلام من رديئه ... وكلّ ما وضح فقد أفصح وكلّ واضح: مفصحٍ »[2] .

* وجاء في تاج العروس: من مادة [ف ص ح]

« الفصح والفصاحة : البيان ... قال أئمة الاشتقاق وأهل النظر: مدار تركيب الفصاحة على الظّهور، وقال أئمة المعاني والبيان: حيث ذكر أهل اللغة الفصاحة فمرادهم بها كثرة الاستعمال ... وأنهم قد يستعملونها مرادفة للبلاغة، يقال : ما كان فصيحا ... فصاحة (فهو فصيح) وهو البيّن في اللسان والبلاغة »[3] .

نلحظ أن التعريف اللغوي للفصاحة لا يعطي صورة كاملة عن الحدود والفروق بين المصطلحين كما لا يوضّح عن علاقتهما غير الاشتراك في أداء معنى الظهور والبيان، وهو الذي نعزّزه ونقوّيه بقول الله تعالى: ﴿ وَأَخِي هارون هو أَفصَحُ منِّي لسانا فأرسِلهُ معي ردْءًا يُصدّقُنِي إنّي أخافُ أن يُكذّبونِ ﴾[4] إذ المقصود من استعمال لفظ الفصاحة هنا هو الظهور وقوّة بيان اللسان.

وعليه يكون التوكّؤ على التعريف الاصطلاحي أكثر نفعا وأقرب إلى تحصيل القصد من هذا العنصر، وبناءً عليه تعطي عملية التفريق بينهما – البلاغة، الفصاحة – نتيجتها التي إن لم تكن دقيقة فهي تقريبية بنسبة معتبرة.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي/ كتاب العين/ ج3 / ص121.

[2] ابن منظور/ لسان العرب/ المجلد 5/ باب الفاء، مادة فصح/ ص3419-3420.

[3] مرتضى الحسيني الزبيدي/ تاج العروس/ ج7/ باب الحاء، مادة [ف ص ح] / ص18.

[4] القرآن الكريم/ سورة القصص/ الآية 34.

2- الجانب الاصطلاحي:

وفي هذا نعرض لجيلين مختلفين زمانا متكاملين موضوعا ومعرفة دون قطيعة.

أ- المنظور القديم:

تكلّم المتقدّمون في معنى البلاغة والفصاحة ولكنّهم كانوا كما قال بهاء الدين السبكي «لا يقصدون بها حقيقة الحدود ولا الرّسم، وإنّما كانوا يقصدون ذكر أوصاف للبلاغة، والتنويه ببعض ما يستحقّ التنويه من نواحيها »[1].

من ذلك ما ذُكر عن « أرسطو أنّه قيل له: ما البلاغة ؟ فقال: " حسن الاستعارة ". وقول أكثم بن صيفي في خطبة له: " البلاغة: الإيجاز ". وذُكر عن بعض الهند قولهم: " جماع البلاغة البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة "، ومعنى ذلك الإقبال على الكناية وترك الإفصاح إذا كان صعبا. أمّا ابن المقفع فيرى أنّها: " تصوير الحق في صورة الباطل وتصوير الباطل في صورة الحق " »[2]. هذا ونجد غير هؤلاء يذكر مفاهيم عدّة للبلاغة وينوّه بسماتها، بينما لا يُسمَع ذكر عن الفصاحة إلاّ نادرا حتى إنّ أكثرهم كان لا يفرّق بينهما في المعنى، فمن الأقوال في الفصاحة ما نُقل عن « أفلاطون: " أن الفصاحة لا تكون إلاّ لموجود، والبلاغة تكون لموجود ومفروض ". وقال العاص بن عديّ: " ... والفصاحة لسان رزين واللسان في كلامه اللفظ، والرّزين الذي فيه فخامة وجزالة "، وقال بعضهم: " الفصاحة تمام آلة البيان، فهي مقصورة على اللفظ أيضا، لأنّ الآلة وهي اللسان تتعلّق باللّفظ دون المعنى " »[3].

إضافة إلى ذلك وَعوْدا على بدء، نجد معظم اللّغويين والبلاغيين المتقدّمين لم يفصحوا عن لفظة الفصاحة مقابل إبرازهم واهتمامهم بلفظة البلاغة بل واشتغالهم بالثانية دون الأولى وإن كان تقاطع مفهوميهما عند الكثيرين موجودا ضمنيا، ومثال ذلك أنّ الجاحظ في كتابه البيان والتبيين وضّح معنى البلاغة وشروط وصف الكلام بليغا توضيحا كافيا شاملا، لكنّه

[1] عبد المتعال الصعيدي / البلاغة العالية (علم المعاني) / ص 5 .

[2] المرجع نفسه / ص 6 .

[3] المرجع السابق / ص 7 .

ضمّن كلامه حديثا عن الفصاحة وما ارتبط بها من أمور– باعتبارها الصورة الصوتية والأدائية للألفاظ والكلمات – دون رسم حدود فاصلة بينهما – البلاغة والفصاحة –

ويعدّ أبو هلال العسكري من الأوائل الذين فرّقوا بين المصطلحين – لفظا ومفهوما – بدخوله في جدلية اختصاص كلّ منهما باللفظ أو بالمعنى، فقد اعتبر البلاغة إنهاء المعنى إلى قلب السامع أو عقله فيفهمه، أما الفصاحة فهي مقصورة على اللفظ، ثمّ يعود فيجعل البلاغة في مفهومها أوسع من الفصاحة باعتبارها تأدية اللفظ والمعنى معا على أكمل وجه، فلا تكون البلاغة إلاّ بوجود الفصاحة.

ومن العلماء الذين عالجوا هذا الموضوع بالجدلية ذاتها، نجد عبد القاهر الجرجاني الذي اضطرب هو الآخر اضطراب أبي هلال العسكري في أمر البلاغة والفصاحة « فهما مترادفان عنده قطعا، ولكنّه مرة يذهب إلى أنّهما يرجعان إلى المعنى دون اللفظ، ومرّة يذهب إلى أنّهما يرجعان إلى اللفظ دون المعنى »[1].

إضافة إلى ابن سنان الخفاجي الذي يرى أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ أما البلاغة فلا تكون إلاّ وصفا للألفاظ مع المعاني، ونستدلّ هنا أيضا بشهادة الدكتور شوقي ضيف القائل: « ... وهو أوّل من جعل الفصاحة خاصة بالألفاظ مفردة ومركبة، بينما جعل البلاغة تشمل الألفاظ والمعاني جميعا ... »[2]، وهذا ابن سنان صاحب "سرّ الفصاحة" يقول: « ... وعلى هذا لا يقال في كلمة واحدة لا تدلّ على معنى يفضل عن مثلها إنّها بليغة، وإن قيل إنّها فصيحة، فكل كلام بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغا، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه ... »[3] ، وبعمله هذا جعل الفصاحة جزءا من البلاغة، وإن كنا نجده يطلق مصطلح الفصاحة على مواضيع البلاغة من خلال مؤلّفه الشهير المذكور سابقا.

في حين يذهب السّكاكي إلى تقييد البلاغة بالمتكلّم وقدرته على أداء المعاني وجودة التركيب – مرجع البلاغة هنا المعاني – وكذا إيراد بعض الصور المجازية – مرجعها البيان – ، أمّا الفصاحة فقد قسّمها إلى قسمين أحدهما راجع إلى المعنى (خلوص الكلام عن

[1] عبد المتعال الصعيدي / البلاغة العالية (علم المعاني) / ص9.

[2] شوقي ضيف / البلاغة تطوّر وتاريخ / دار المعارف، القاهرة / الطبعة التاسعة / د. ت / ص372.

[3] ابن سنان الخفاجي / سرّ الفصاحة / دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان / 1402 هـ – 1982 م / ص 59.

التعقيد اللفظي) وثانيهما راجع إلى اللفظ (تكون الكلمة عربية أصلية، خالية من اللحن والتنافر ...) – يتمّ التفصيل في ما ذكرنا لاحقا – وبذلك لا تكون الفصاحة عنده إحدى لوازم البلاغة كما عند الخفاجي، وسندنا في ذلك قوله في " مفتاح العلوم " موضّحا الفصاحتين بإسقاط نظره في الآية الكريمة رقم "44" من سورة " هود " عليهما، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وقيلَ يا أرضُ اِبلعِي ماءَكِ ويا سماءُ أقلعِي وغيضَ الماءُ وقُضيَ الأمرُ واستوتْ على الجوديِّ وقيلَ بُعدًا للقومِ الظالمينَ ﴾، فينظر السكّاكي في الآية من جانب الفصاحة المعنوية قائلا: « هي نظم للمعاني لطيف، وتأدية لها ملخصة مبنية، لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد، ولا التواء يشيك الطّريق إلى المرتاد، فتجد ألفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألفاظها، فما من لفظة في تركيب الآية ونظمها تسبق إلى أذنك إلاّ ومعناها أسبق إلى قلبك. أمّا من جانب الفصاحة اللفظية: فألفاظها عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة، سليمة عن التنافر بعيدة عن البشاعة، عذبة على العذبات، سليسة على الاسلات، كلّ منها كالماء في السلاسة، وكالعسل في الحلاوة، وكالنسيم في الرقة ... »[1].

نخلص ممّا تقدّم ذكره أنّ مفهوم الفصاحة كلفظة مرتبط بمفهوم البلاغة ارتباطا وثيقا سيما بعد دخولها مجال الدّراسات البلاغية وكيف أنّ البلاغيين المتقدّمين كانوا لا يفرّقون بينهما في كثير من الأحوال إلا أنّ المتأخرين منهم جعلوا الفصاحة خاصّة بالبحث في صفات الألفاظ المفردة، أمّا البلاغة فهي مقرونة بالمعنى أو بالألفاظ في التركيب حين تؤدّي معنى معيّنا. وعليه ومع جدلية اللفظ والمعنى وتوصيل الماضي بالحاضر دون قطيعة يمكن القول أنّ البلاغة والفصاحة مختلفان اختلافا مكمّلا لتوافقهما وذلك بحسب موصوفات كلّ منهما وهو ما نعرضه في المنظور الآتي.

ب- المنظور الحديث:

هو منظور لا نقصد به تحديثا أو تغييرا في المفاهيم والمعارف المتعلّقة بالبلاغة أو الفصاحة أو معاييرهما أو حتى عرض للتعاريف الحديثة والمعاصرة التي حظيت بها كلّ منهما – فحسب تصفّحي للكتب لم أجد إضافات تُذكر من طرف المحدثين على ما قدّمه

[1] أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي / مفتاح العلوم / ضبط: نعيم زرزور/ دار الكتب العلمية / بيروت، لبنان / الطبعة الأولى / 1403هـ- 1983م / ص421.

الأقدمون خاصة ما يتعلّق بالفصاحة–، بل سأعرض وأفصّل القول في مسألة الفصل بين حدّيهما اعتمادا على التّفريق المؤسَّس على تعريفهما بحسب موصوفات كلّ منهما.

يقول الخطيب القزويني في مقدّمة كتابه " التلخيص في علوم البلاغة ": « الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط »[1].

ب 1– ما يوصف بالفصاحة:

موصوفات الفصاحة كما أخبرنا عنها علماء اللغة والبلغاء ثلاثة: الكلمة المفردة والكلام والمتكلّم ولكلّ موصوف منها شروط ينبغي توفرها فيه حتى يستحقّ وصفه بالفصاحة، وقد بيّن الخطيب القزويني – متفقا مع غيره من البلاغيين – تلك الشروط، يقول في كتابه " الإيضاح في علوم البلاغة ": « أمّا فصاحة المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي ... وقيل: خلوصه ممّا ذكر، ومن الكراهة في السمع، بأن تُمجَّ الكلمة، ويتبرّأ من سماعها كما يُتبرّأ من سماع الأصوات المُنكَرة ... وأمّا فصاحة الكلام فهي خلوصه من: ضعف التّأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحته ... وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه ممّا ذكر، ومن كثرة التكرار، وتتابع الإضافات ... وأمّا فصاحة المتكلّم فهي: ملكة يُقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح... »[2].

نلحظ من هذا التّعريف أنّ أساس معيار الفصاحة ينطلق من لفظة الخلوص فجاءت مكرّرة، والخلوص هنا بمعنى النّفي من كلّ واحد من الثلاثة المذكورة لا من مجموعها، فإذا فقد المفرد أو الكلام واحدا من الشروط امتنع وصفه بالفصيح، وبعبارة رياضية يمكن القول أنّ تكافؤ أو توازن طرفي معادلةِ تحقيقِ الفصاحةِ فيهما – أي في المفرد أو الكلام – في الطرف الأوّل، مقابل توفّر كلّ الشّروط المذكورة في الطرف الثاني يختلّ – تكافؤ غير محقّق – بمجرّد فقدان جزء واحد من هذا الأخير – وأقصد به أحد شروط فصاحة المفرد أو الكلام، كلّ منهما على حدة.

والبداية مع المفرد، فلا يجوز أن يوصف بالفصيح إلاّ إذا خلا من ثلاث صفات وهي: تنافر الحروف والغرابة ومخالفة الوضع، بمعنى أنّه قد سلم من صعوبة نطقه وثقله على

[1] جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب / التلخيص في علوم البلاغة / ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي / دار الفكر العربي / الطبعة الثانية / 1350 هـ – 1932 م / ص24.

[2] الخطيب القزويني / الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني، البيان، البديع) / دار الكتب العلمية / بيروت، لبنان / د . ط / د . ت / ص5، 7، 10، 11.

اللسان، فتكون حروفه منسجمة فيما بينها، ميسورة المخرج في مجملها، بالإضافة إلى كونه مأنوس الاستعمال عند العرب فلا تحتاج معرفته إلى البحث عنها في كتب اللّغة وبهذا لا يوسم بالغرابة، وعن معنى هذه الأخيرة ينقل إلينا الدكتور محمد علي زكي صبّاغ قوله : « والغرابة هي كون الكلمة وحشية ... والوحشية قسمان : قبيحة مستكرهة ذوقًا لعدم تداولها في لغة خُلّص العرب أي أهل البادية دون المولّدين ... وحسنة وهي غير مخلّة بالفصاحة بالنسبة للعرب الخلص. ومنها غريب القرآن والحديث فغرابة المستحسنة إخلالها بالفصاحة نسبيّ ... »[1]، كما لا يوصف المفرد بالفصاحة إلاّ إذا كان خاضعا للقانون الحاكم الضابط للمفردات اللغوية وهو قانون التصريف، ومثال ذلك قول الشاعر : « الحمد لله العليّ الأجْلَلِ، فإنّ القياس " الأجلّ " بالإدغام »[2] . وهذا حديث آخر يثبت ما قيل عن الكلمة الفصيحة سلفا، يذكره ابن الأثير في كتابه "الجامع الكبير" نقلا عن ابن سنان صاحب " سرّ الفصاحة " : « أمّا الأوصاف الستة التي يجب توافرها في اللفظة الفصيحة فهي: تباعد مخارج الحروف، ألاّ تكون متوحّشة ولا متوعّرة، ألاّ تكون مبتذلة بين العامّة، ألاّ يُعبّر بها عن معنى مكروه دون قصد، أن تأتي مصغرة للتعبير عن شيء لطيف أو معنى خفي، أن تكون مؤلفة من أقلّ الأوزان تركيبا »[3]، ثمّ يضيف ابن الأثير على هذه الأوصاف وصفا سابعا، يتمثّل في كون الكلمة مبنية من حركات خفيفة – الفتح أخف الحركات ثمّ الكسر ثمّ الضمّ – معلّلا ذلك بسرعة نطق الكلمة من غير عناء ولا كلفة إذا كانت حركاتها خفيفة بخلاف كون الكلمة مستكرهة إذا توالت فيها الحركات الثقيلة لما في ذلك من تكلّف ومشقّة.

إذًا تلك شروط فصاحة الكلمة المفردة إضافة إلى كونها محبّبة السّمع عند النّاس، وهي شروط لا تختلف في تفاصيلها عموما عن تلك الخاصّة بفصاحة الكلام غير ما نضيفه من أنّ الكلمة إذا دخلت حيّز الجملة أو التركيب توفّرت على لوازم مكمّلة ومناسبة لمقامها الجديـــــد، وعليه إذا جئنا إلى فصاحة الكلام قلنا لا بدّ من أن يبرأ من ثلاث عيوبٍ هي كما ذكرها الخطيب: تنافر الكلمات، ضعف التأليف والتعقيد، فتنافر الكلمات يتمثّل في كون التركيـــــب – الكلام – مُثقَلا على السّمع، وعسيرٌ نطقُ أجزائه – الكلمات – متتابعة،

[1] محمد علي زكي صبّاغ / البلاغة الشعرية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ / المكتبة العصرية، بيروت / الطبعة الأولى / 1418 هـ – 1998 م / ص138.

[2] الخطيب القزويني / الإيضاح في علوم البلاغة / ص6.

[3] عبد القادر حسين / المختصر في تاريخ البلاغة / دار الشروق، القاهرة / الطبعة الأولى / 1402 هـ – 1982 م / ص208.

بينما ضعف التأليف لا يتعدّى أن يخرج الكلام عن مجرى القوانين النحوية المشهورة الخاصّة بتأديته كرجوع الضمير إلى المتأخر لفظا وهو الممتنع عند جمهور النّحاة ... أمّا التعقيد فالمقصود به ضعف فهم المعنى المراد من الكلام، ويرجع سبب التعقيد حسب الخطيب القزويني إلى أمرين، أحدهما متّصل باللفظ وسمّاه تعقيدا لفظيا، وهو اختلال نظم الكلام فلا يدري السامع له كيف الوصول منه إلى معناه وذلك حينما يخالف تركيبه الأصل في مسائل التقديم أو التأخير أو الإضمار ... وثانيهما متّصل بالمعنى وهو صعوبة فهم المعاني المكنية ضمن المعاني الظاهرة وفي هذا يقول الخطيب: « ما يرجع إلى المعنى – يقصد التعقيد – وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأوّل إلى المعنى الثاني – الذي هو لازمه والمراد به – ظاهرا »[1].

إذًا تلك نقائص لابدّ من توخيها حتّى تصحّ فصاحة كلامنا، فهي تورثه حسنا إذ يسهُل على اللسان النطق به لتآلفه، ويسهل على العقل فهمه لترتيب ألفاظه وفق ترتيب معانيه.

وأمّا عن فصاحتنا فتتطلّب امتلاكنا للقدرة على التعبير عن مقاصدنا بكيفية راسخة في النّفس وبمفردات ومركبات فصيحة، لتبقى الفصاحة خير وسيلة للتعبير عن الحقيقة.

ب 2 – ما يوصف بالبلاغة:

لا تطلَق البلاغة كصفة إلاّ على اثنين هما الكلام والمتكلّم، « والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، وهو مختلف، فإن مقامات الكلام متفاوتة ... فمقتضى الحال هو الإعتبار المناسب، فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيرا ما يسمّى ذلك فصاحة أيضا ... وفي المتكلّم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغٍ، فاعلم أنّ كلَّ بليغ فصيحٌ، ولا عكس، وأنّ البلاغة مرجعها إلى الاحتراز عن الخطإ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الفصيح من غيره، والثاني منه ما يبيِّن في علم متن اللغة، أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحسّ، وهو ما عدا التعقيد المعنوي. وما يُحترَز به عن الأوّل علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وما يُعرف به وجوه التحسين علم البديع ... »[2]، فالكلام البليغ يستوجب أن يكون فصيحا مناسبا للمقام وأحوال المخاطب،

[1] الخطيب القزويني / الإيضاح في علوم البلاغة / ص9.

[2] جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني / التلخيص في علوم البلاغة / ص34 ص37.

وهو ممثَّل في إيراد عبارات فصيحة على صورة مخصوصة مناسبة للغرض، أما المتكلّم فبلاغته تلك الملكة التي يتمكّن بها من تأليف كلام بليغ في أيّ معنى يريد، وصاحب هذه الملكة بليغ وإن لم ينطق، فإن نطق كان بليغا بالفعل، وعنها يقول ابن خلدون في " مقدّمته " : « ... إذا حصلت الملكة التّامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يُطبِّق الكلامَ على مقتضى الحال بلغ المتكلّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع وهذا هو معنى البلاغة ... »[1]، ثمّ فسّر البلاغة في السياق نفسه بقوله: « ... أنّها مطابقة الكلام للمعنى من جميع وجوهه بخواصّ تقع للتراكيب في إفادة ذلك، فالمتكلّم بلسان العرب والبليغ فيه يتحرّى الهيئة المفيدة لذلك على أساليب العرب وأنحاء مخاطباتهم ... ملكة البلاغة في اللسان تهدي البليغ إلى وجود النظم وحسن التركيب الموافق لتراكيب العرب في لغتهم ونظم كلامهم ... »[2].

وعليه فكل بليغٍ فصيحٌ سواء كان كلاما أو متكلّما وذلك أنّ الفصاحة مهما اختلفت موصوفاتها تبقى شرطا لتحقيق البلاغة التّي تُعرف بعلومها الثلاثة كما ذكرها الخطيب (علم المعاني – علم البيان – علم البديع) ولنا في هذه الأقسام شيء من التفصيل لاحقا – إن شاء الله–

وهذه في الأخير ملاحظات قدّمها السيّد أحمد الهاشمي، تعين الباحث في هذا الموضوع على حسن التصنيف والتبويب والكشف عن علوم اللغة المختلفة، وتجمع ما أسلفنا الذّكر عمّا يخلّ بفصاحة المفرد، الكلام، المتكلّم، أو بلاغة الأخيرين ممّا سبق، ووجوه معرفة ذلك الخلل في وضوح، يقول: « التنافر يُعرَف بالذوق السليم والحسّ الصادق، مخالفة القياس تُعرف بعلم الصرف، ضعف التأليف والتعقيد اللّفظي يُعرفان بعلم النّحو، الغرابة تُعرَف بكثرة الاِطّلاع على كلام العرب والإحاطة بالمفردات المأنوسة، التعقيد المعنوي يُعرف بعلم البيان، الأحوال ومقتضياتها تُعرف بعلم المعاني، خلوّ الكلام من أوجه التّحسين التّي تكسوه رقّة ولطافة بعدَ رعاية مطابقته تُعرف بعلم البديع »[3].

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون / مقدّمة العلامة بن خلدون / الجزء الأوّل / المكتبة التجارية الكبرى، مصر/ د . ط / د . ت / ص554.

[2] المرجع نفسه / ص562.

[3] السيد أحمد الهاشمي / جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / ص43.

أشير هنا أنّي لم أتوسّع في عنصر " موصوفات البلاغة " بسبب عرضي لها جزئيا في عنصر تعريف البلاغة الاصطلاحي.

المطلب الثالث : البلاغة العربية: نشأتها وتطوّرها

نشأة البلاغة وتطوّرها في إيجاز:

كانت علوم العربية وحدة غير محددة ولا متميزة، تختلط مسائلها البلاغية بعضها ببعض من غير فصل، ويمكن القول أن البلاغة العربية في نشأتها وتطوّرها مرّت بخمس مراحل تاريخية متعاقبة ومتكاملة، شكّلت الرؤية الكاملة للبلاغة، إذ الحديث عن هذه الأخيرة يعدّ حديثا عن الحياة العربية باعتبار العرب أمة فنّ في القول، وقد عُرفت عنهم الفصاحة ولقّبوا بها، واشتهرت بلاغتهم منذ القديم، ثمّ ساعدت تطورات الحياة واختلاف أنشطة العرب وتغيّر عقيدتهم على بلورة البلاغة ونضوجها، وفي إيجاز نعرض لمراحل وأسباب نموّ البلاغة عند العرب:

1- العصر الجاهلي:

كان العرب الجاهليون يتذوّقون الجمال الأدبي بالفطرة، فأشعارهم احتوت على أساليب البيان المختلفة دون أن يتكلّفوها، ورغم ما أُثر عن عرب الجاهلية وما تميّز به أدبهم من بلاغة، إلا أنهم كانوا يهتمون بتفضيل قول عن آخر، وهو ما كان يتجلّى في مناظرات الشعراء في أسواقهم وأنديتهم، ومن هنا نلمس روح النقد التي لزمت العرب منذ القدم، والتي أفضت إلى اهتمام الشاعر العربي بالإلمام بالمقاييس البلاغية اللازمة لإعداد أحسن النصوص.

2- العصر الإسلامي:

إذا انتقلنا من العصر الجاهلي إلى عصر الإسلام نجد أن الملاحظات البلاغية أخذت تزداد فيه وذلك بفعل الإسلام، فالقرآن الكريم بتوجيهاته وحكمه وآياته وجّه الفرد العربي إلى البناء التام، وإلى الاهتمام بالبلاغة القرآنية في إطار الشريعة الإسلامية، وقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم طريقته في البلاغة، وأحاديثه تفيض بالمجازات والأساليب البلاغية التي

بلغت ذروة البيان العربي، فكان حكمه على أهمية البيان والتبليغ وقوّة نفاذه في الناس، وهو القائل: « إنّ من الشعر لحكمة، وإنّ من البيان لسحرا »[1] وبيان الرسول صلى الله عليه وسلّم يأتي بعد البيان القرآني وإعجازه.

وهذا قول الجرجاني نستخلص منه هدف البحث في البلاغة العربية في صدر الإسلام، إنّه لا يخرج عن محاولة كشف إعجاز كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة نبيّه – صلى الله عليه وسلّم – : « ... وذاك: أنّا إذا كنّا نعلم أنّ الجهة التي منها قامت الحجّة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أن كان على حدٍّ من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر، ومنتهيا إلى غاية لا تطمح إليها بالفكر، وكان محالا أن يعرف كونه كذلك إلاّ من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب، وعنوان الأدب، والذي لا شكّ أنّه كان ميدان القوم إذا تجاوروا في الفصاحة والبيان، وتنازعوا فيهما قصب الرهان، ثمّ بحث عن العلل التّي بها كان التباين في الفضل، وزاد بعض الشّعر على بعضٍ، كان الصادُّ عن ذلك صادّا عن أن تعرف حجة الله تعالى. وكان مَثَلُه مَثَلَ من يتصدّى للنّاس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتاب الله تعالى ويقوموا به، ويتلوه ويقرؤوه ... ذاك لأنّا لم نتعبّد بتلاوته وحفظه، والقيام بأداء لفظه على النّحو الذي أُنزِل عليه، وحراسته من أن يُغيَّر ويُبدَّل إلاّ لتكون الحجة به قائمة على وجه الدّهر، تعرف في كلّ زمان، ويتصل إليها في كلّ أوان، ويكون سبيلها سبيل سائر العلوم التي يرويها الخلف عن السلف ... »[2].

3- العصر الأموي:

مع نشوء الأحزاب في العصر الأموي من تأييد للأمويين، ومن خوارج لهم أدبهم، وفكرهم، وغيرهم من الطوائف كثر، ذاع صيت الاشتغال بالكلام شعرا أو نثرا، وازداد التفصّح في الكلام والعرض، فتوجّهت البلاغة في هذا العصر توجّها إيجابيا، وتراكم الكثير من مفرداتها عند العرب سيما أصحاب السليقة السليمة.

[1] عبد القاهر الجرجاني / دلائل الإعجاز غي علم المعاني / تصحيح الأصل: الشيخ محمد عبده، الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي / تصحيح الطبعة وتعليق: محمد رشيد رضا / مكتبة محمد علي صُبيح وأولاده، الأزهر، مصر / ط 6 / 1380 هـ - 1960 م / ص 27.
[2] المرجع السابق / ص 22 – 23.

4- العصر العباسي:

عرفت الدولة الإسلامية هذا العصر تطورا على جميع الأصعدة، فقد اتسعت رقعتها، واختلطت الأجناس العربية بغيرها من الفرس والهند، وغيرهم ممّن يفدون إليها في تجارة أو طلب علم، وهو ما أدى إلى ظهور ديانات كانت بعيدة عن العرب، فاختلفت الأفكار والمعتقدات والاتّجاهات وهذا كله ساهم في تشكيل الفكر الجديد في هذا العصر. ونذكر هنا أبرز الاتجاهات البلاغية في العصر العبّاسي:

- اتّجاه الأدباء والنّقاد والكتّاب والرواة.
- اتجاه النحويين واللغويين.
- اتجاه دراسات الإعجاز القرآني.
- اتجاه الدراسات الفلسفية البلاغية.

وقد ساعدت هذه الاتجاهات في تشكيل الصورة المتكاملة عن البلاغة، إذ تمثّل ألوانا بلاغية يكمّل أحدها الآخر.

5- العصر الحديث:

شاعت في العصر الحديث البلاغة العربية في كتب الدّارسين من خلال تيارين: الأول استمرار لمنهج السكاكي ومن تلاه، كالقزويني، وابن يعقوب المغربي ... وقد قرّت علوم البلاغة العربية حسب هؤلاء على ما يلي:

- بين الفصاحة والبلاغة.
- علم المعاني.
- علم البيان.
- علم البديع.
- الحديث عن السرقات.

ودخلت البلاغة بهذا عصر الجمود والتقعيد، حتى سمّيت بالبلاغة المدرسية.

وفريق آخر من دارسي البلاغة استنادا إلى التقسيم تارة، وإلى الاتصال بمفاهيم النقد، والمصطلحات الأدبية، فعرفوا البلاغة باسم البيان، ومرّة باسم الذّوق، وأخرى باسم الأسلوب، وحتى باسم النقد.

وما يميّز البلاغة في العصر الحديث عموما، الدعوة إلى التجديد في الدرس البلاغي، وربطها بالعلوم الإنسانية الأخرى دون إهمال الدرس اللغوي الذي هو وعاء المعرفة والفكر، والحضارة والثقافة.

المطلب الرّابع : أقسام البلاغة: (علومها)

من خلال التّصفح المتواصل لكتب البلاغة وتاريخها وعلومها، وجدنا أنّ هذه الأخيرة متّفَق على تحديدها بين جميع الدّارسين والباحثين في موضوعات البلاغة، إذ أنّها ظلّت ثلاثة علوم منذ عهد السكّاكي وتلميذه القزويني، واستقرت في كلّ الدّراسات المعاصرة على ذلك التّقسيم مع بعض التّجديد والعصرنة في طرق تناولها ونقلها، وتوجيه الدّارسين إلى دراستها من باب تلبية الأذواق ومسايرة العصر، إذ نلاحظ تزايد الاهتمام بالدّرس البلاغي حاليا، وتطوّر محاولات الكشف عن أسرا البلاغة بما يلائم الجديد من الأبحاث، وكذا الدّعوة إلى ضرورة لمّ أجزائها المتفرقة والرّفيقة بصورة متوائمة مع نظرة الربط بين القديم والحديث، تلك النظرة التي تأخذ النّافع الجيّد من التراث وتُلبسه معطف التحليل والتوظيف والانتفاع، حتى لا يبقى رهين دفات الكتب، مجرّد خطوط ورموز ورسوم فيها، تُنكرها وتَتَنكّر لها الدراسة اللّغوية البلاغية العصرية، وما يزيد القول وزنًا أنه وبتلك الدّعوة – دعوة وصلِ الماضي بالحاضر – نبرهن على أنّ الدّرس البلاغي لم يتضخّم من فراغات بل كان وما زال يتطوّر وينمو من تربة خصبة غُضَارها معارف عربية ذات حقائق موضوعية، وسَمَادها جهود الباحثين المتواصلة في مختلف الاتجاهات اللغوية, وهو ما يسمح لذلك الدّرس بالظّهور والتّجديد دون أفول.

أمّا إذا عدنا إلى تقسيمات علوم البلاغة واصطلاحاتها، فلا نرى لها تحديثا أو تبويبا مغايرا لما عُرفت به قديما – ما ذكرناه سابقا – وفي هذا الصّدد يقول الدّكتور حلمي علي مرزوق: « ... ونحن نزعم أنّنا نكون بذلك أقرب إلى أذهان النّاس لأنّنا نريد أن نربط الماضي بما في أذهانهم من هذه التقسيمات والاصطلاحات التّي انتهى إليها القزويني على

وجه الخصوص وسارت في النّاس مسرى النّار في الحطب كما يقولون، ومختصر ذلك كلّه أنّ البلاغة عند هؤلاء ثلاثة علوم: 1. علم المعاني 2. علم البيان 3. علم البديع ... »[1]

وهي كما حدّدها السكاكي :

- ما يتعلّق بنظم الألفاظ علم سمّاه بـ " علم المعاني ".
- وما يتعلّق بوضوح الدلالة وخفائها علم سمّاه بـ " علم البيان ".
- والوجوه التي يقصد بها تحسين الكلام ذيل لهذين العلمين وهي التي خصّت باسم " علم البديع " ولما لهذا الأخير من أهمية في بحثنا فإننا نورد عنه كلاما أكثر تقصيلا.

1. علم المعاني:

يعطينا أحمد الهاشمي في كتابه " جواهر البلاغة "صورة مختصرة ومتكاملة العناصر عنه، فيوضح معناه ويبيّن أصوله وواضعه وكذا الفائدة منه، يقول: « ... علم المعاني: أصول وقواعد يُعرف بها كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، بحيث يكون وِفقَ الغرض الذي سيق له. وموضوعه: اللفظ العربي، من حيث إفادتُه المعاني الثواني التي هي الأغراض المقصودة للمتكلّم من جعل الكلام مشتملا على تلك اللّطائف والخصوصيات التي بها يُطابق مقتضى الحال. وفائدته: إعجاز القرآن الكريم من جهة ما خصّه الله به من جودة السّبك وحُسن الوصف وبراعة التراكيب ولُطف الإيجاز وما اشتمل عليه من سهولة التركيب، وجزالة كلماته، وعذوبة ألفاظه وسلامتها إلى غير ذلك من محاسنه التي أقعدت العرب عن مناهضته، وحارت عقولهم أمام فصاحته وبلاغته، والوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة في منثور كلام العرب ومنظومه كي تحتذيَ حذوه وتنسج على منواله، وتَفرِقَ بين جيّد الكلام ورديئه. وواضعه: الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ. واستمداده: من الكتاب الشريف والحديث النبوي وكلام العرب، واعلم أن المعاني جمع معنى، وهو في اللغة المقصود، وفي اصطلاح البيانيين: هو التعبير باللّفظ عمّا يتصوّره الذّهن، أو هو الصورة

[1] حلمي علي مرزوق / محاضرات في فلسفة البلاغة العربية / مكتبة كريرية إخوان، بيروت / د . ط / 1982 م/ ص 9.

الذهنية من حيثُ تُقصَدُ من اللفظ، وهو يتركب من شيئين: مسند ويسمّى " محكوما به " ومسند إليه ويسمّى " محكوما عليه "، وأمّا النسبة التي بينهما فتدعى " إسنادا " ... »[1].

ومباحث علم المعاني لا تتوقف عند الإسناد فحسب، فهي ثمانية كما وردت عند السكّاكي، وأحصاها القزويني في " تلخيصه "، وقد تناولها هذا الأخير بالشرح والتفصيل متّبعا فيها كلّ تعريفات وتقسيمات أستاذه، « وقلّما زاد عليها شيئا من عنده أو من عند غيره، وهذه المباحث هي: أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلّقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة »[2] .

2. علم البيان:

البيان في اللغة كما سبق ورأينا هو الظهور والإيضاح، أمّا في الاصطلاح فيعرّفه القزويني جاعلا إيّاه الفنّ الثّاني من فنون البلاغة، بقوله: « ... هو علم يُعرَف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدّلالة ... »[3]، أمّا عن موضوعه وواضعه والغاية منه، فهي كما أخبر عنها السيّد أحمد الهاشمي: « ... وموضوع هذا العلم الألفاظ العربية من حيث المجاز والكناية وأمّا التّكلم عن الحقيقة والتّشبيه فليس مقصودا بالذّات في علم البيان. وواضعه: أبو عبيدة الّذي دوّن مسائل هذا العلم في كتابه المسمّى " مجاز القرآن " ومازال ينمو شيئا فشيئا حتّى وصل إلى الإمام عبد القاهر فأحكم أساسه، وشيّد بناءه، ورتّب قواعده، وتبعه الجاحظ وابن المعتزّ وقدامة وأبو هلال العسكري، وثمرته الوقوف على أسرار كلام العرب، منثوره ومنظومه، ومعرفة ما فيه من تفاوت في فنون الفصاحة، وتباين في درجات البلاغة التي يصل بها إلى مرتبة إعجاز القرآن الذي حار الجنّ والإنس في محاكاته وعجزوا عن الإتيان بمثله ... ولهذا انحصر علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية »[4] .

---

[1] السيد أحمد الهاشمي / جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / ص 46 إلى ص 48.
[2] عبد العزيز عتيق / تاريخ البلاغة العربية / دار النهضة العربية، بيروت، لبنان / د . ط / ذ . ت / ص 306.
[3] الخطيب القزويني / التلخيص في علوم البلاغة / ضبط وشرح: عبد الرحمان البرقوقي / دار الفكر العربي / ط 2 / 1932 م / ص 235.
[4] السيد أحمد الهاشمي / جواهر البلاغة ... / ص 217.

وتوضيح هذه المباحث الثلاثة موجز فيما قدّمه القزويني استنادا على دلالة اللّفظ: « ... ودلالة اللّفظ إمّا على تمام ما وُضع له، أو على جزئه، أو على خارجٍ عنه، وتُسمّى الأولى وضعيّةً، وكلٌّ من الأخيرتين عقليةً، وتختصّ الأولى بالمطابقة، والثّانية بالتضمّن، والثالثة بالالتزام وشرطه اللّزوم الذّهني، ولو لاعتقاد الخاطَب بعُرفٍ أو غيره، والإيراد المذكور لا يتأتّى بالوضعية، لأنّ السّامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح، وإلاّ لم يكن كلّ واحد دالاّ عليه ويتأتّى بالعقلية، لِجَوارِ أن تختلف مراتب اللّزوم في الوضوح، ثمّ اللّفظ المراد به لازم ما وُضعَ له إنْ قامت قرينةٌ على عدم إرادته فمجازٌ، وإلاّ فكنايةٌ، وقُدّم عليها لأنّ معناه كجزء معناها، ثمّ منه ما يُبنى على التّشبيه، فتعيّن التّعرض له، فانحصر في الثلاثة »[1].

ثمّ بعد عرضه هذا، ينتقل للحديث عن كلّ مبحث من تلك المباحث الثلاثة، شارحا إيّاها ومفرّعا لها في فروع أخرى كثيرة، حيث حدّد للتّشبيه أقساما استنادا إلى مقاييس معيّنة (تشبيه مفرد بمفرد، تشبيه مفرد بمركب، تشبيه مركب بمفرد، تشبيه تمثيل، تشبيه غير تمثيل، تشبيه مجمل، تشبيه مفصّل، تشبيه مؤكّد، تشبيه مرسل، ... تشبيه بليغ)، كما حدّد للمجاز أنواعا (مجاز مشابهة " الاستعارة " – وهي أنواع عنده – ومجاز غير مشابهة " مجاز مرسل "، إضافة إلى نوع أخير هو المجاز العقلي)، ليختم مبحثه هذا بالحديث عن الكناية وتعريفها والفرق بينها وبين المجاز، ثمّ يقسّمها إلى ثلاثة أقسام (كناية عن موصوف، كناية عن صفة، وكناية عن نسبة) كما وأشار إلى كنايات أخرى نقلها عن أستاذه السّكاكي (كالتعريض، التّلويح، الإيحاء ....).

[1] الخطيب القزويني / التلخيص في علوم البلاغة / ص 235 – ص 238.

وفي الأخير يمكن القول أنّ لعلم البيان أثرا كبيرا في تأدية المعاني، وذلك « ... أنّ معنى واحدا يُستَطاع أداؤه بأساليب عدّة وطرائق مختلفة، وأنّه قد يوضع في صورة رائعة من صور التّشبيه، أو الاستعارة أو المجاز المرسل أو المجاز العقلي أو الكناية »[1].

3. علم البديع:

وهو النوع الأخير من علوم البلاغة، هذا النوع الذي منه وفيه تتطوّر مباحث دراستنا هذه، وعليه خصّصنا له حيّزا أكبر من غيره من علوم البلاغة.

3. 1- مفهوم البديع وأنواعه:

« البديع لغة: المخترع، المُوجَد على غير مثال سابق، وهو مأخوذ من قولهم بدع الشّيء وأبدعه اخترعه لا على مثال. واصطلاحا: هو علم يُعرَف به الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حُسنا وطلاوة وتكسوه بهاء ورونقا بعد مطابقته لمقتضى الحال ووضوح دلالته على المراد »[2].

نخلص ممّا سبق، أنّ البديع علم مكمل لسابقيه، لكنّه يحظى بأهمية كبيرة لاسيما في الدراسات البلاغية الحديثة، والبديع عند السّكاكي عرف بالوجوه المخصوصة التي يصار إليها لقصد تحسين الكلام « وإذ تقرّر أنّ البلاغة بمرجعيها وأنّ الفصاحة بنوعيها، ممّا يكسو الكلام حلّة التّزيين، ويرقيه أعلى درجات التّحسن، فههنا وجوه مخصوصة، كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها، وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللّفظ ... »[3]. وقد يفهم ممّا سبق أن السكاكي أخرج المحسنات البديعية من دائرة البلاغة، وحتى أبعدها عن الفصاحة، فهي تورث الكلام حسنا وقبولا، ولا يتوقّف عليها أمر بلاغته أو فصاحته، أي أنّ البديع عنده ليس علما قائما بذاته، وإنما هو تبع لعلمي المعاني والبيان، فهو مضاف إليهما لاشتراكه معهما في وجوه تحسين الكلام لا غير.

[1] السيد أحمد الهاشمي / جواهر البلاغة / ص 294.
[2] المرجع السابق / ص 298.
[3] أبو يعقوب السكاكي / مفتاح العلوم / ص 423.

هذا وإذا عدنا إلى البديع كعلم قائم برأسه – تتضح الصورة أكثر بما يأتي لاحقا من بيانٍ في نشأته – وللقزويني فضل ذلك، وبه صارت البلاغة إلى العلوم الثلاثة المعروفة إلى يوم النّاس هذا – أي المعاني، البيان، والبديع – فالبديع ضربان (معنوي ولفظي)، عرض لهما القزويني متّفقا مع ما جاء به السّكاكي، إلاّ أنّه خالفه في عدد فنون الضربين وفي تسمية بعضهما، كما أنّه لم يقف عند ذكرها والتّمثيل لها بإيجاز كما فعل أستاذه، بل عمد لشرح كلّ نوع منها وتوضيحه وتفريع ما استحقّ منه إلى أقسام، وفي هذا القول اختصار لما قدّمه القزويني: « علم البديع: وهو علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدّلالة، وهي ضربان: معنوي ولفظي، أمّا المعنوي فمنه المطابقة وتُسمّى الطّباق والتّضاد أيضا ... ما يختصّ باسم المقابلة ... ومنه الإرصاد ... ومنه المزاوجة ... ومنه الرّجوع ... ومنه التّورية ... ومنه اللّف والنّشر ... ومنه الجمع ... ومنه التفريق ... ومنه التّقسيم ... ومنه الجمع مع التّفريق والتّقسيم ... ومنه التجريد ... ومنه المبالغة المقبولة ... ومنه المذهب الكلامي ... ومنه حسن التّعليل ... ومنه التفريع ... ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذّم ... ومنه تأكيد الذّم بما يشبه المدح ... ومنه الاستتباع ... ومنه الإدماج ... ومنه الاطّراد ... وأمّا اللّفظي: فمنه الجناس ... ومنه ردّ العجز على الصّدر ... ومنه السّجع ... ومنه الموازنة ... ومنه القلب ... ومنه التّشريع ... ومنه لزوم ما لا يلزم ... وأصل الحسن في ذلك كلّه أن تكون الألفاظ تابعةً للمعاني دون العكس »[1].

وكما أشرنا سابقا فالقزويني لم يقف عند تفريع أضرب البديع على حدّ التّسمية والتّمثيل بل فصّل وشرح كلّ ضرب وبيّن عنه كلّ ما يجب تبيينه، واستخلص للبعض منه أقساما فرعية لكمال التّوضيح والبيان، مُعينُه في ذلك جملة من الأبيات الشعرية للتّحليل والتّطبيق.

وقبل المضيّ في مسار ظهور البديع ونشأته، لا بأس أن ننوّه باهتمام أهل المغرب بهذا الفنّ وتفوّقهم فيه على حساب غيره من الفنون البلاغية، وهذا معرض العلاّمة ابن خلدون في مقدّمته عن ذلك: « ... وإنّما اُختصّ بأهل المغرب من أصنافه " علم البديع " خاصّة وجعلوه من جملة الأدب الشعريّة وفرّعوا له ألقابا وعدّدوا له أبوابا ... وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب وإنّما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ وأنّ علم البديع سهلُ المأخذِ وصَعُبَتْ عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقّة أنظارهما وغموض معانيهما فتجافوا عنهما وممّن

[1] الخطيب القزويني / التلخيص في علوم البلاغة / من ص 347 إلى ص 408.

ألّف في البديع من أهل إفريقيا ابن الرّشيق صاحب العمدة – إفريقيا والأندلس جروا على منحاه –، واعلم أنّ ثمرة هذا الفنّ إنّما هي في فهم إعجاز القرآن ... وهي أعلى مراتب الكلام ... »[1].

3. 2- ظهور البديع ونشأته:

يسجّل عمل عبد الله بن المعتزّ لحظة حاسمة في حياة البلاغة عامة والبديع خاصّة، إذ يُعتبر واضع " علم البديع " من خلال مؤلَّفه الموسوم بـ " البديع "، سار فيه على نهج كان غريبا عن العلماء وهو نسيج وحدة بين الكتب المؤلَّفة في عصره وقبل عصره، فالبديع كان موجودا في أشعار الجاهليين وبداية الإسلاميين ولكنّه كان مفرّقا ويأتي عفوا.

ويعتبر منهج لبن المعتزّ في هذا الكتاب منهاجا علميا بالدّرجة الأولى، « فقد ميّز بين نوعين من الصّور: سمّى المجموعة الأولى وهي كما هو معلوم خمس صور بديعا – وهي: الاستعارة والتجنيس والمطابقة وردّ الأعجاز على ما تقدّمها والمذهب الكلامي – ، واعتبر المجموعة الثانية وعددها اثنتي عشْرة صورة محاسن الكلام ... »[2]، وهو لم يجعل هذا التقسيم عن جهل بمحاسن الكلام أو ضيق في المعرفة، إذ فرّق بين البديع الّذي له قيمة الإبداع والاختراع وبين محاسن الكلام التي يقصد بها الحسن والجمال فقط، ولا شكّ أن الجمال والحسن أقلّ قيمة من الإبداع، وقد قال مقولته الشهيرة التي احتذى بها جلّ العلماء الذين نحوا نحوه: « وما سبقني إلى تأليفه – أي البديع – مؤلِّف، وألفته في سنة أربع وسبعين ومائتين، فمن أحبّ أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه – أي فنون البديع الخمسة التي بيّنها – فليفعل، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئا إلى البديع، وارتأَى غير رأينا فله اختياره ... »[3]، وبهذا يكون الباب مفتوحا لمن أراد أن يكمله بالزيادة أو النّقصان أو التّغيير.

وفعلا بدأ الاهتمام بهذا اللون الجديد من العلوم وسار في تقفي أثر ابن المعتزّ في تسجيل أسسه وفروعه الكثير من البلغاء وأهل البديع ابتداء من قدامة ين جعفر أبي هلال العسكري

[1] عبد الرحمن بن خلدون / مقدّمة العلامة ابن خلدون / المكتبة التجارية الكبرى، مصر / الجزء الأوّل / د . ط / د . ت / ص 552.
[2] محمد العمري / البلاغة العربية: أصولها وامتدادها / أفريقيا الشرق، المغرب / د . ط / 1999 م / ص 60.
[3] صفي الدين الحلي / شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع / تحقيق: نسيب نشاوي / ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر / د . ط / د . ت / ص 52.

وابن رشيق القيرواني وصفي الدين الحلي وابن حجة الحمويّ وأهمّ من هؤلاء " ابن أبي الإصبع " صاحب كتاب " تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ".

ومن هنا تجد أنّ البديع مرّ بمراحل كثيرة حتّى أصبح على ما هو عليه اليوم، فالمرحلة الأولى مع ابن المعتزّ الّذي أضاف اثني عشَر بابا من المحاسن إلى البديع الخمسة ليصير ما اخترعه ابن المعتزّ سبعة عشَر نوعا، ثمّ أتى بعده قدامة بن جعفر الذي أضاف ثلاثة عشر فتكامل لهما الثلاثون، ليضيف عليهما أبو هلال العسكري سبعة أنواع فأصبح المجموع سبعة وثلاثين نوعا، ثمّ أتى بعدهم ابن رشيق القيرواني الذي « أضاف ثلاثة وثلاثين بابا في فضائل الشعر وصفاته وأغراضه وعيوبه وسرقاته وغير ذلك من أنساب الشعر وأحوالهم ممّا لا تعلُّقَ له بالبديع »[1]، ليأتي أبو يعقوب السكّاكي والذي لم يذكر سوى تسع وعشرين نوعا، ثمّ تأتي مرحلة شرف الدّين التيفاشي، الذي بلغ بها سبعين نوعا، جاء بعد كلّ هؤلاء " ابن أبي الإصبع المصري " والذي أوصلها إلى التسعين وأضاف إليها ثلاثين نوعا لتصير مائة وعشرين نوعا، ويذكر الحليّ فضله في استمرارية نموّ البديع باعتماده كتاب ابن أبي الأصبع، وما أُلِّف قبل هـ وبعده، وأنّه أوصل فنونه – أي البديع – إلى المائة والأربعين نوعا بعد أن عدل عن تأليف كتابه إلى نظم صور البديع، يقول الحليّ: « فجمعتُ ما وجدت في كتب العلماء، وأضفت إليه أنواعا استخرجتها من أشعار القدماء، وعزمت أن أُؤلّفَ كتابا يحيط بجلّها إذ لا سبيل إلى الإحاطة بكلّها ... فعدلتُ عن تأليف الكتاب إلى نظم قصيدة تجمع أشتات البديع وتتطرّز بمدح مجده الرّفيع – أي مجد الرّسول صلى الله عليه وسلّم – »[2].

وفي سياق حديثنا عن إسهامات ابن أبي الإصبع في بلورة البديع، وتوجيه التّدوين فيه نحو نسق منهاجي مختلف عمّا قدّمه سابقوه، فقد أدّى التّنافس في تأليف البديع وتشعيب فروعه وتفتيت مباحثه مع مرور الزمن – كما أشرنا – إلى تراكم معرفيّ لكن دون أسس منهاجية، وهو ما يُفقِد العلم علميّته وينقص الحاجة إلى طلبه ويصعّب المهمّة على الباحث في سبله، وعليه احتاج ميدان البديع إلى رجال يدعون ويجتهدون في تجنيس صوره، من خلال طرح ذلك الإشكال المنهاجي وتقويمه، وهنا يُذكر بفخر اسم " ابن أبي الأصبع "

[1] المرجع نفسه / ص 53.
[2] المرجع السابق / ص 54.

وكتابه " تحرير التحبير "، الذي ساهم ولو بالجزء المعروف في إجلاء الصورة بالضبط والتّدقيق والتفريق، وهو بذلك له فضل التّصحيح وعلى من بعده واجب التّصنيف، وهذا نصّ مُثبت لما قدّمناه « ... غير أنّ من أوائل من أثاروا هذا الإشكال المنهاجي واضطلعوا بتقويم جانب منه ابن أبي الأصبع في كتابه تحرير التحبير ... ولكن يبدو أنّ ثقافته لم تسعفه فكانت مساهمته الحقيقية في ضبط التّعاريف والفروق لا في التّصنيف، وإن كان العمل الأوّل ضروريا للثّاني. وبذلك اكتسى كتابه أهمية كبيرة في تطوّر السجلّ البديعي ... »[1].

إذًا، شكّل عمل ابن أبي الأصبع علامة من العلامات البارزة في تاريخ نشأة البديع، إذ به تحقّقت مرحلة الجمع والتّعريف في تكوين سجلّه، لتبدأ مرحلة تسهيل الاحتفاظ بأنواعه من خلال منظومات بديعية وشروحات، وهي المعروفة بالبديعيات.

[1] محمد العمري / البلاغة العربية، أصولها وامتدادها / ص 61.

3. 3- البديعيات:

مع نهاية القرن السّابع ومطلع القرن الثامن هجري، أخذ البديع صورة جديدة وصبغة شعرية محضة في طرق تناول ضروبه وفنونه، حيث توسّل البديعيون والشّعراء سبيل النّظم في قصائد، من أجل تسهيل حفظ مختلف صور البديع وأمثلتها التوضيحية لاعتبارها حقائق معرفية ثابتة – إذ يسهُلُ حفظ الشّعر وتوظيفه عند الحاجة – وهذه طريقة في تبسيط الفنون والعلوم وتيسير الإلمام بموضوعاتها على طالبيها، اُشتهِرَت في العصور المتأخرة ولم تكن مقصورة على البديع فحسب، وعن رجاله نذكر:

– يعدّ الأربلي أقدم من نظم البديع فهو من أهمّ رجاله في القرن السابع هجري، وعنه يقول الدكتور عبد العزيز عتيق: « هو علي بن عيسى الأربلي المتوفى سنة 670 من الهجرة، كان معاصرا لابن أبي الأصبع. وقد نظم قصيدة مدح في ستة وثلاثين بيتا ضمّن كلا منها نوعا من البديع، ووضع بإزاء كلّ بيت اسم الفنّ البديعي الذي اشتمل عليه. وهذه القصيدة تعدّ المحاولة الأولى في الاتّجاه الذي أخذ بعد ذلك يشيع بين الشّعراء ... وفيما يلي نموذج من قصيدة الأربلي:

بعض هذا الـــدّلال والإدلال حال بالهجر والتجنّب حالي " الجناس "
طلب دونه مـــنال الثريـــا وهو دونه زوال الجبـــــال " الغلو "
وغرام أقـــلّه يذهـــــل الآ ساد خيسها عن الأشبـــــال "المبالغة "
ما جدّ بعض فضله بذله الما ل وقل الذي يجود بمـال " ردّ العجز على الصدر "
ليس فيه يعدده الحسّـــــــا د إلاّ العطاء قبل السّؤال " الاستثناء " »[1].

– ويُعتبر صفي الدّين الحلي أيضا من أهمّ من نظموا البديع وشرحوه، وهو الشاعر المشهور المتوفى سنة 750 هجري، حيث نظم قصيدته في مدح الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – « والقصيدة طويلة تبلغ مئة وخمسة وأربعين بيتا، مطلعها:

[1] عبد العزيز عتيق / تاريخ البلاغة العربية / ص 297.

إن جئت سلعا فسلْ عن حيرة العلم واقر السلام علة عُرب بذي سلم

... وقد تضمّن كلّ بيت منها نوعا واحدا منها – أي من أنواع البديع – عرّفه بالمثال دون ذكر اسمه. ولعلّه أراد بذلك أن يسبغ على قصيدته صفة الوضوح والجمال الشّعري، وأن يجنّبها التّعقيد في النّظم »[1].

ويُعظم الحلي من شأن البلاغة فيُبدي أهميّة معرفتها وضرورة تناول فنون بديعها وأحقّيتها في التّقديم على غيرها بقوله: « ... فإنّ أحقّ العلوم بالتّقديم، وأجدرها بالاقتباس والتّعليم، بعد معرفة الله العظيم، معرفة حقائق كلامه الكريم وفهم ما أنزل في الذكر الحكيم ... ولا سبيل إلى ذلك إلا بمعرفة البلاغة، وتوابعها من محاسن البديع اللتين بهما يعرف وجه إعجاز القرآن وصحّة نبوّة محمد صلى الله عليه وسلّم بالدّليل والبرهان ... »[2] .

وكان للحلي الأثرُ البالغُ في توجيه بديعيات من جاء بعده، ونذكر على سبيل التّمثيل:

– « أبو جعفر الرعني المتوفى سنة 779 هجري، صاحب " بديعية العميان "، وأيضا محمد بن علي بن جابر الأندلسي المتوفّى سنة 780 لهجرة، وبديعيته تقع في مائة وسبعة وعشرين بيتا، نظمها على طريقة صفي الدّين الحلي وسمّاها " الحلّة السيرا في فهم مدح الورى "، ومطلعها:

بطيبة أنزل ويمم الأمم وأنثر له المدح وأنشر أطيب الكلم »[3].

وقد وافق ابنُ جابر الحليَّ في عدم الالتزام بتسمية النّوع البديعي في البيت مع مخالفة في الإكثار من ذكر المحسنات البديعية في قصيدته، والتي بلغت ستين محسنا فقط.

– وعكس هذا، نجد الشاعر الموصلي يسير على منهج الحليّ في إكثاره من عدّ فنون البديع في منظومته، ولكنّه يذكر اسم النّوع – الفنّ – البديعي في البيت، وعنه يقول الدكتور

[1] المرجع السابق / ص 318.
[2] صفي الدّين الحلي / شرح الكافية البديعية / ص 51.
[3] عبد العزيز عتيق / تاريخ البلاغة العربية / ص 319.

عبد العزيز عتيق: « هو عزّ الدين علي بن الحسين الموصلي الشاعر المشهور، المتوفى سنة 789 للهجرة، ومطلع بديعيته:

براعة تستهل الدمع في العلم عبارة عن نداء المفرد العلم

وهي قصيدة نبوية في مائة وخمسة وأربعين بيتا، عارض فيها بديعية الحليّ، وزاد عليها الالتزام ... وللموصلي بديعية أخرى على وزن قصيدة كعب بن زهير التي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم أثرها لم يفد مكبول »[1].

– وازداد بعد ذلك نظم البديعيات، وتوسّعت شروحها أكثر، لاسيما ابتداء من القرن التّاسع وما بعده، حين صارت تخوض حتّى في القضايا الأدبية العامّة، وخير مؤلف دال على ذلك " خزانة الأدب " لابم حجة الحموي، « هو تقي الدّين أبوبكر بن حجّة الحموي المتوفى سنة 837 للهجرة، شاعر وأديب، له مصنفات كثيرة أشهرها " خزانة الأدب " التي تعدّ موسوعة أدبية تجمع بين اللغة والأدب والبلاغة والنقد والتّاريخ والتّراجم ومنظوم الكلام ومنثوره، كما تعدّ مرجعا خاصّا لشعراء العصرين الأيوبي والمملوكي »[2].

فقد ضمّن ابن حجّة مؤلفه ذاك من شروح في فنون البديع ما جعله يُعتبَر قمةً في البديع، ويعطيه منزلة المقابلة مع مبتكر الجمع في البديع، وهذا نصُّ شهادة الدكتور محمد العمري يثبت القول: « ... وإذا كان تحرير التحبير قمّة ما وصل إليه السجّل البديعي فإنّ خزانة ابن حجّة قد اعتبِرت قمّة الشروح البديعية ... »[3].

ويؤاخَذ ابن حجة في مؤلفه في عدم تخلصه من تعقيد النظم كلّيا، وكذا الخلط بين المحسنات اللفظية والمعنوية من غير فصل، يقول في هذا عبد العزيز عتيق: « ... ولكنّه لم ينجح كل النّجاح في التخلص ممّا عابه من ثقل النظم والتكلّف الشّديد، وليس لابن حجة فضل اختراع أو زيادة على من تقدّموه من أصحاب البديعيات، وكلّ فضله أن جمع فيها من

[1] المرجع نفسه / ص 320.
[2] المرجع السابق / ص 320.
[3] محمد العمري / البلاغة العربية، أصولها وامتدادها / ص 64.

أعمال السابقين مائة واثنين وأربعين نوعا من البديع يختلط اللّفظي فيها بالمعنوي من غير فصل أو تحديد »[1].

– لم يتوقف نظم البديعيات عند الحموي، بل تواصل سيره، واشتدّ عوده، وثبتت قَدمُه أكثر مع بداية الألفية الأولى للهجرة، حيث برزت إلى الوجود أسماء علماء وشعراء مهمّين، نذكرهم حسب التّرتيب الزّمني لظهورهم في ميدان النّظم:

– « جلال الدّين عبد الرحمن بن الكمال الخضيري السيوطيّ المتوفى سنة 911 للهجرة، له بديعية سمّاها " نظم البديع في مدح خير شفيع ...

– التقية عائشة بنت يوسف بن أحمد بن نصر الباعوني، المتوفاة سنة 922 للهجرة ... لها ديوان شعر بديع، وقصيدتها في مدح الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – تقع في مائة وثلاثين بيتا، أطلقت عليها اسم " الفتح المبين في مدح الأمين " ومطلعها:

في حسن مطلع أقماري بذي سلم أصبحت في زمرة العشاق كالعلم

– إضافة إلى الحسيني: وهو صدر الدّين معصوم الحسيني المدني المتوفى سنة 1117 للهجرة بمدينة حيدر أباد، له بديعية على غرار بديعية كلّ من الموصلي وابن حجة من حيث تضمين أبياتها أسماء المحسنات البديعية.

وقد وضع لها شرحا سمّاه " أنوار الرّبيع في أنواع البديع " ... نطلع قصيدته:

حسن ابتدائي بذكري جيرة الحرم له براعة شوق تستحل دمي

– ومع كلّ من سبق ذكرهم يبرز اسم الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي المتوفى سنة 1143 للهجرة، وهو الشاعر المولع بالبديع، له مؤلفات مختلفة منها بديعيتان ... »[2]

– أمّا في العصر الحديث فنجد أسماء أخرى من أصحاب البديعيات، أشهر هؤلاء هم:

« السيّد أحمد البربير البيروتي ... توفي سنة 1226 للهجرة، وكان شاعرا وأديبا. أيضا الساعاتي، وهو الأديب المصري محمود صفوت الزليع المتوفى سنة 1268 للهجرة، له

[1] عبد العزيز عتيق / تاريخ البلاغة العربية / ص 321.
[2] عبد العزيز عتيق / تاريخ البلاغة العربية / ص 320 – 324.

ديوان شعر مطبوع ... »[1]، وبديعيتَا هذين الشّاعرين كانتا في مدح الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – أيضا، ذكرا فيهما الكثير من أنواع المحسنات البديعية.

كانت تلك قائمة بأسماء أشهر العلماء والشّعراء ممّن أثرى مكتبة البديع وساهم في نقلتِه من طور التّعريف والتّنظيم إلى طور النّظم وتسهيل الأخذ من فنونه.

[1] المرجع نفسه / ص 324.

المبحث الثّاني : البلاغة الغربية

– تاريخ وتطوّر –

المطلب الأوّل : مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا:

1- التعريف اللّغوي:

تُعرَّف البلاغة كترجمة لمصطلح rhétorique في قاموس " Dictionnaire de linguistique" ، بالآتي: « هي ذلك المجموع من الطّرق أو الأساليب المكوّنة للفنّ الخطابي، فنّ القول الجيّد. تتألّف البلاغة من ثلاث مركبات أساسية: الأوّل هو الابتكار أو الاختلاق l'invention (للمواضيع والبراهين)، الثّاني هو الترتيب la disposition (التوفيق بين الأطراف)، وخاصّة العنصر الثالث وهو التعبير l'élocution (اختيار وترتيب الكلمات)، يضاف إليها أحيانا عنصر اللّفظ أو النطق la prononciation (أو طريقة التلفظ) وعنصر التذكّر la mémoire (أو الاستظهار).

يُعدّ التعبير موضوعا أساسيا من البلاغة، ويتحدّد أساسا بدراسة الصور أو المجازات. فالخطابات التي تحدّدها البلاغة هي خطاب التداول le délibératif (خطاب معطى للحثّ أو الاستشارة)، خطاب القضائي le judiciaire (خطاب معطى للادّعاء أو الدّفاع)، وخطاب إشاري إندابي l'épidictique (خطاب معطى للمدح أو الذمّ) »[1].

2- التعريف الاصطلاحي :

حاول بلاغيون غربيون كثر استثمار الأفق العام الذي تفتحه البلاغة القديمة في اتجاهين هما اتجاه الحجاج والجدل، اتجاه الأسلوب والشّعر، ذلك قبل أن تظهر صياغات عامّة في اتجاه الخطاب عموم، فحورت البلاغة القديمة لبناء بلاغة جديدة وحديثة، كعلم النفس والموسيقى والصورة. ثمّ نهضت على إثر نهضة علوم اللغة، اللّسانيات، السيميائيات، النّقد الإيديولوجي، الشعرية اللّسانية.

« ولعلّ أهم رواد البلاغة الجديدة في الغرب وبالخصوص في فرنسا، نذكر رولان بارث، جيرار جنيت، كبيدي فاركا، بيرلمان، تودوروف، قد استطاعوا أن يجعلوا من البلاغة مبحثا

[1] Jean Dubois ; mathée Giacomo ; louis guesoin ; Christiane marcellesi ; Jean-Baptiste marcellesi ; Jean-Pierre mével , dictionnaire de linguistique , Larousse-bordas , 2001 , p 412.

علميا عصريا مع الاعتزاز بوراثة البلاغة القديمة واستحضارها دون حرج. ويصرّح بيرلمان بأنّ الوجهة الصّحيحة لحجاج فعّال هي بلاغة أرسطو. ويصرّح رائد علم النّصّ فان ديك أن علم النّصّ هو الممثّل العصري للبلاغة.

وفي إطار التنوّع في الاهتمام بالبلاغة، وإعادة صياغة نظرية جديدة في حوار مع التّراث البلاغي وجدت ثلاث توجهات:

- التوجّه الحجاجي المنطقي أو الفلسفي: يجرّ البلاغة نحو المنطق.
- التوجه الأسلوبي الأدبي والشعري: يجرّ البلاغة نحو الشعر عبر الأدب.
- التوجه الخطابي السينمائي النّصّي:اعتماد النّصّ »[1].

هذا وسنعرض في المطلب اللاحق إلى مفاهيم عن البلاغة الغربية وتطوراتها بشيء من التفصيل.

المطلب الثاني : أصول البلاغة الغربية

ندرج هنا كلاما عن البلاغة الغربية القديمة بصورة عامة ومختصرة، إذ تفرض علينا علمية البحث ودلالة عنوانه التوّقف عند هذه المحطّة، ولكنّه توقف لن يطول مقارنة بما قدّمناه عن البلاغة العربية، وهذا لا نعدّه ذاتية منَّا أو انحيازا لبلاغتنا على حساب غيرها، إنّما هو راجع لما اقتضته طبيعة البحث وما احتاج إليه هذا الأخير من أجل التشبّع وتحقيق التكامل بين البلاغتين، كما وننوّه أن توجهنا هذا خضع لمقياس ثراء مكتبة البلاغة العربية بالموازاة مع مكتبة البلاغة الغربية لاسيما القديمة منهما. إذ الدراسات والمراجع المعرفية قليلة فيما يخصّ البلاغة الغربية القديمة، وهو رأي استقيناه من تصريح رولان بارث عن عجزه في إيجاد أرضية مهيّأة ببحوث ودراسات خاصّة بها، ممّا اضطرّه إلى تكوين معرفته البلاغية بنفسه مُنتجا في الأخير دراسة دقيقة مفيدة حول البلاغة القديمة، ومنبّها إلى أنّه لا توجد بلاغة حديثة في مقابل أخرى قديمة ولكن توجد بلاغة القرون الماضية وما لحقتها من تطوّرات ومدى تأثيرها على كلّ ما هو جديد في الدراسات البلاغية، يقول بارث: « ... ولم يكن لنا أبدا أن نقبل نشر هذا العمل لو كان هناك وجود لكتاب، مختصر، مذكرة، كيفما

[1] سعود فطيمة ، مقال: البلاغة الجديدة بين البعد الغربي والتلقي العربي، محمد العمري نموذجا، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد السابع، جوان 2013، ص 11.

كانت تطرح نظرة شاملة، تاريخية ونسقية لهذه البلاغة العتيقة والكلاسيكية، لكن للأسف وعلى حدّ علمي، لا شيء يوجد من هذا ... »[1].

وحديثنا عن البلاغة الغربية يشمل ذكرا لأمّتين قديمتين " أمة اليونان وأمّه الرومان "، ذلك أن الثقافة الأدبية لهاتين الأمّتين كانت هي الأساس الذي قامت عليه النهضة الحديثة في أوروبا، وشاعت عناصر في ثقافات كلّ البلدان الأوروبية.

والانطلاقة تكون مع شعب اليونان، صاحب الثقافة العريقة، الّتي ظلّت مختلف الثقافات تتفرّع منها بالامتداد والتوليد والمعارضة أحيانا، فقد كان لليونانيين حقّ السبق والعطاء في علم البلاغة، ودوافعهم في عنايتهم بالدرس البلاغي متشعبة متعدّدة بين دوافع فنّية وأخرى حضارية وحتّى قضائية، معتمدين في ذلك الأسلوب الإقناعي التأثيري، « فمنذ بدايتها تأسّست البلاغة مثل فنّ الإقناع بواسطة الكلام، وهو ما يجعلها تأمّلا في اللّغة والفكر، إنّها لسانيات " ذهنية " عامّة، فهي " تتعلّق بكلّ اللغة " كما أنّها " لغة الكلّ " ... »[2]، والتاريخ اليوناني يشهد بفتوحاتهم الكثيرة وانتصاراتهم العظيمة، الأمر الذي سهّل نشر الفكر اليوناني وألبس تاج السلطة للغتهم، فبرز منهم الفلاسفة والأدباء والشعراء والبلغاء، وكذا تشبث المحامون وأهل القضاء ببلاغة الكلام بغرض تحقيق عنصر التأثير والإقناع أثناء محاكمتهم ومرافعاتهم، وحتى القادة ورجال السياسة اضطرّوا إلى البحث عن سبل الإقناع الخطابي وطرق تحسينه والتفنّن في تقديم خطاباتهم، لما لذلك من أثر في استمالة الجمهور، « وتجعل الوظيفة الإقناعية للبلاغة من التواصل معركة، يصير فيها الكلام سلاحا، والهزيمة جرحًا قائلا، ولأجل كسب هذه المعركة تضع البلاغة بين يدي المتكلّم مجموعة من الإمكانيات الفكرية: الدّليل، الحجّة، العلامة، الأمارة ... والعاطفية: التحريك، التهييج، الانفعال ... واللّغوية: الوضوح، الدقة والسلامة ... بل وحتّى التمثيلية: نبرات، حركات، نغمات ... هكذا فلفظ البلاغة يمتلك دلالة مزدوجة: فهي أداة محاججة، وسيلة تفكير، وتقنية للإقناع، إضافة إلى كونها فنّ القول، جودة الحديث ... »[3].

---

[1] رولان بارث، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، تر. عمر اوكان، افريقيا الشرق، د.ط.، د. ت.، ص. 11.

[2] المرجع السابق، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص 6 – 7.

كانت الخطابة التي جوهرها البلاغة إذن، سلاح الأبطال في حروبهم، وميزة أساسية في قيادتهم، إذ يتعيّن على المتكلّم الخطيب البليغ أن يكون ذكيا وعاقلا، ذا نوايا حسنة ويظهر كذلك أمام جمهوره، وبذلك اكتسبت مكانة مرموقة وقويّة واعتمدها الفلاسفة والمؤرخون في الإقناع، وهذا أرسطو يؤكّد الكلام، وهو الذي يعدّ أشهر من عكف على التداولية والبلاغة وربطها بالمنطق، فكان يرتكز في الحجاج على المنطق والبرهنة ليوصل الكلام إلى عقول السامعين، فيرى أن الخطيب البارع ليس من يتلاعب بأفكار النّاس ليصوّر لهم الخطأ صوابا، لكنّه من يقدّم الصواب في أحسن صورة، مفهومة ومقنعة، ويعرّف البلاغة بأنّها : « مثل " فنّ استخلاص من كلّ موضوع درجة الإقناع التي يحتويها " أو مثل " القدرة على كشف نظري لما يمكن أن يكون في كلّ حالة خالصا للإقناع " »[1]، ويعرّفها أيضا بأنّها: « فنّ القول ويحمل مقصدين، مقصد فيه جانب جمالي فصيح للغة، ومقصد فيه جانب إقناعي ... »[2]، نلمس من هذا التعريف ما قدّمناه سابقا من أن البلاغة اليونانية عرفت مستويين، أولهما خاص باللّغة ووظيفتها الجمالية – المحقّقة بالصّور الفنيّة البيانيّة والبديعيّة – وثانيهما وهو عصارة الأول ويتمثل في علمية الإقناع والتأثير – أين يتم التّركيز على مقاصد اللّغة–.

وتستمر نزعة الإقناع في الخطاب البلاغي مع سيادة الديمقراطية في بلاد اليونان وشيوع الحرية السياسية، حيث وجدت الخطابة حاجة أكبر لدى الأفراد، فاهتمّوا بها وأنشئ معلّمون لها – من أجل تعليم فنّ الخطابة والجدل والتدّرب على حسن الحديث – « فقد اكتسبت الخطابة هذه المكانة من دورها في الحياة اليونانية القائمة على نظام ديمقراطي يلعب دورًا هامًا سواء في المجلس الاستشارة أو المحاكم ... »[3] هكذا وكما قال رولان بارث أيضا عنها: « فالبلاغة هي مسبقا أثينية، جزئيا، منذ أواسط القرن الخامس »[4] يحكمها الخطاب القضائي اليوناني والذي استمرّ بالانتقال إلى البحث المدرسي التعليمي، وهي المسماة بالبلاغة الأولى، وقد تميّزت بأجزائها الخمسة المصمّمة للخطاب والمتمثلة في (الاستهلال

[1] المرجع نفسه، ص. 20.

[2] الحواس مسعودي، النصوص الحجاجية، مجلّة اللغة والأدب، العدد 14، ديسمبر 1999، جامعة الجزائر، ص 275.

[3] محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، إفريقيا الشرق، المغرب، ط . 2، 2002، ص 15.

[4] رولان بارث، قراءة جديدة البلاغة القديمة، ... ص 15.

– السرد أو الفعل " علاقات الأحداث " – المحاججة أو الأدلة – الاستطراد – الخاتمة ... »[1]، إنّ هذه البلاغة الأولى في جوهرها بلاغة مركبيّة كبرى اقترحها كوراكس.

المطلب الثالث : أقسام البلاغة الغربية

إضافة إلى ما سبق فقد ظهرت طائفة السوفسطائيين – وكان كوراكس أشهرهم – الذين تلوّن عملهم بلونين أحدهما إفساد المنطق والجنوح إلى إقناع النّاس والحكّام بأدلّة مضللة، وبطريقة تجعلها مستهواة من طرف الجميع، وثانيهما تشجع الخطابة وإشاعتها وجعلها فنّا مستقلا له قواعد وأصوله، وكان أبو الفلسفة " سقراط " واحدا منهم لكنّه سرعان ما عدل عن ذلك وصار معلّم المنطق والربط بين النتائج والمقدّمات.

وبما سبق حقّقت الخطابة اليونانية رقيا وازدهارا وإتقانا، حيث بلغت حدّ النضج ومهّر خطاباؤها إلى درجة بالغة في التأثير ومقدرة رائعة على التصوير – ساعدت على ذلك تعاليم السوفسطائية – ، فتميّزت بوضوح في تشعبها بين القضائية والسياسية والاحتفالية ورائد هذه الأخيرة " جورجياس " الذي أعطى تصوّرا استبداليا في طلبه الاهتمام بالوجوه البلاغية حيث فتح النثر على البلاغة على الأسلوبية، ويتضح ذلك بدعوته إلى تقنين النثر ضمن أطر بلاغية وأنّه يُعدُّ – أي النثر– خطابا معرفيا وموضوعيا جماليا يخلف الشعر بخضوعه للأسس والقواعد البلاغية [كالسجع، الطباق، الاستعارة، التجانس ...]، وذلك مجهود من طرفه في سبيل تحقيق عملية تقريبية بين الشعر والنثر.

إذن وبهذه الأقسام الثلاثة الواضحة للخطابة – القضائية، السياسية، الاحتفالية – تُسجَّل صور الحياة في اليونان واتجاهاتهم الفكرية كما يُسجَّل رواج بلاغتهم وسموّ أساليبهم.

[1] المرجع السابق، ص 16.

المطلب الرّابع : بين البلاغة و الشّعرية

ومرّة أخرى يثبت لنا أرسطو الرأي من خلال مؤلّفاته، إذ ألّف كتابين هامين خصّ الأوّل بـ " فنّ الخطابة " وخصّ الثاني بـ " فنّ الشعر " وذلك إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على المكانة الشريفة والحيّز الكبير الذي شغلته البلاغة في الحياة اليونانية من خطب وشعر، « وإذ كان أرسطو استلهم المجتمعات السياسية لوصف النوع التشاوري والمحاكم لتمييز النوع القضائي، فإنّ المسابقات الخطابية المنعقدة خلال الألعاب الأولمبية هيا التي أوحت بخصوصيات النّوع الاحتفائي ... »[1].

وإذ نجد ولاء كلّ من جورجياس وأرسطو – خصوصا – للبلاغة وتبيانهما لمكانتها العريقة في حياة اليونانيين –عموما– فإنّ الأخير منهما – أي أرسطو– يضع حدودا فاصلة بين البلاغة والشعرية ويستبعد القرابة بينهما عكس الأوّل، ولنا في هذا سند مفاده « ... ولقد فصل أرسطو في " أرغانونة " بين " الريطوريقا " و" البويطيقا " حيث أفرد لكلّ منهما مؤلفا مستقلا – وقد سبقت الإشارة إليهما – وهذا الفصل ليس اعتباطيا، بل هو يؤكّد الحدود القائمة بين كلّ من الشعرية والبلاغة: فالأولى تدرس المحاكاة ... بينما تدّرس الثانية السبل المؤدّية إلى الإقناع ... وانطلاقا من هذا الفصل نفهم انتقاد أرسطو الشديد لجورجياس الذي اهتمّ بتقريب البلاغة من الشعر ... و هكذا منح أرسطو البلاغة صبغتها التداولية منذ الوهلة الأولى ... »[2]، وهو الذي بيّناه سابقا.

واستنادا لهذا التقابل – بين الشعرية والبلاغة – يمكن اعتبار كل البلاغة في جوهر تأسيسها ونموّها بلاغة أرسطية « أليست كلّ البلاغة – إذا ما استثنينا أفلاطون –أرسطية ؟ ... وإنّ تقابل هذين النسقين أحداهما بلاغي والآخر شعري، هو أساس ما يحدّد جوهر البلاغة الأرسطية ... »[3]، هو إثبات يقدّمه رولان بارث عن أنّ كلَّ من اعتراف بذلك التقابل ابتداءً من أرسطو ثمّ كل من سار على نهجه، يمكن جمعهم كلهم تحت ما يُسمىّ بالبلاغة الأرسطية، تلك البلاغة التي يبدو أنّها شارفت على الأفول بمجرّد خضوعها لمبادئ الشعرية

[1] محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ... ص. 15.

[2] رولان بارث، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ص. 6.

[3] المرجع السلبق، ص 19.

وجعلها تقنية من تقنياتها الإبداعية، أو ما يمكن التعبير عنه بإحياء الدعوة إلى عودة اللّقاء بين البلاغة والشعرية، الدّعوة التي أرسل صداها في الأفق كل من هوراس وأوفيد، والتي جعلت البلاغة تبتعد عن « أجناسها الأصلية – الاستشاري ، القضائي والاحتفالي – لتلتقي مع المفهوم المطلق للأدب، الفصاحة، البيان، الاستطيقا، وبالإجمال مع ما أطلق عليه جاكبسون " الوظيفة الشعرية " ... »[1].

لكن ورغم تلك الانزلاقات التي عرفتها البلاغة خلال تاريخها الطويل والعريق، فقد تمكّنت من اعتلاء المنصّة من جديد بفضل مجموعة كبيرة من الباحثين الذين أثبتوا أنّ البلاغة قويّة وصامدة وقادرة على تحدي حتّى الموت بل والتغلّب عليه في مسيرتها النضالية، والعصرين اليوناني والروماني خير شاهدين على ذلك.

المطلب الخامس : البلاغة الرومانية

بعد ما سبق، ننتقل بالمقال إلى سياق الحديث عن البلاغة الرومانية، وليس علينا إلاّ أن نقول أنّ هذا العهد لم يكن إلاّ امتدادا وتقليدا للعهد اليوناني، إذ التجديد فيه قليل جدًا، فالشعب الروماني واصل مسيرة البلاغة لكن في ظروف مغايرة، ومعروف عن الرومان بأنّهم امبراطورية ذات نزعة استعمارية، حقّقت بها انتصارات عظيمة ومدّت فتوحاتها على مساحات شاسعة، رغم ذلك أبقت على اللّغة اليونانية لغة رسمية بل وساهمت في نشر فكر اليونان ولغتهم مع كلّ فتح من فتوحاتها، إذ كان من السّهل حلول روما محلّ اليونان ولكن ما لم يكن هيّنا عليها محو اللّغة اليونانية وإزالة ثقافتها – بل إنّه كما قلنا سابقا – أنّ الفكر الروماني ما هو إلاّ صورة مستمدّة عن الفكر اليوناني، لكن بامتداد أشمل وزمن أطول، حيث ظهر فيه فلاسفة وكتّاب وخطباء أصحاب أسماء لامعة في التفكير الإنساني أمثال: بروتوس، أنطونيو، شيشرون...

وتجد البلاغة مع هؤلاء وعلى أرضية الرومان تربة خصبة ساعدت على إحيائها من جديد، وساهم في ذلك أيضا الجانب السياسي والقضائي – والتاريخ يعيد نفسه –، فكما ذكرنا سابقا تمكّن الرومان من الاستيلاء على أراض شاسعة، وهو الداعي إلى حكم أكثر قوة و

[1] المرجع نفسه، ص 7.

أوسع حكمة، من أجل إخماد نيران التحرّر – من الحكم الروماني– وإيقاف الانتفاضات المنادية لذلك، وكان السبيل إلى ذلك هو البلاغة التي كانت وثيقة الصلة بالخطابة ومسائل القضاء وشؤون الدولة، فتمّ اصطياد أبلغ الخطباء وأفصحهم، تكون لهم المقدرة على إقناع الشعوب بأفكار ومبادئ روما العظمى وطمأنتهم على أحوالهم ومستقبلهم وتحقيق الديمقراطية لهم كلّ ذلك تحت ظلّها لا غير.

وربّما كان من أشهر من لمع في ذلك الاتجاه البلاغي شيشرون(*)، الذي تُعدُّ نظريته الخطابية امتدادا للنظرية الأرسطية، وينقل لنا رولان بارث عنه: « ... وشيشرون هو خطيب يتحدّث عن الفنّ الخطابي ... وتضمّ بلاغته: 1. البلاغة في هيرنيوس ... الذي هو نوع من التخليص للبلاغة الأرسطية ... 2. الابتكار الخطابي: إنّه أثر " غير مكتمل " أنشئ في فترة مبكرة، وهو قضائي محض ومخصّص أساسا للقياس الظنّي، إنّه قياس متطوّر حيث المقدّمة المنطقية أو كلتاهما متبوعتان بأدّلتهما: وهذه " الحجّة الجيّدة ". 3. عن الخطيب، وهو أثر قد أُولي قدرا كبيرا من الأهمية ... " الأكثر أصالة بين جميع مصنّفات البلاغة " ... 4. بروتوس: ويتحدّث عن الفنّ الخطابي في روما. 5. الخطيب: وهو صورة مثالية للخطيب، ويُعتبر القسم الثاني منه الأكثر تعليمية ... 6. المعاني المشتركة: إنّه مختصر عن البلاغة، وهو على شكل مذكّرة... إنّه عبارة عن المعاني المشتركة لأرسطو ... 7. التجزيئات: هذا المختصر الصغير يتضمّن أسئلة وأجوبة، إنّه بلاغة أولية كاملة ... »[1].

ومع مشاركة الخطباء البلغاء وازدياد الاهتمام بالبلاغة الرومانية تتطهّر هذه الأخيرة من الشوائب التي لحقت بها، لتصير فنًّا من الفنون السبعة التي عرفت واشتهرت قديما، وهي بدورها مقسّمة إلى قسمين « الثالوث ويضمّ النحو، الجدل والبلاغة، أمّا الرابوع فيضمّ الموسيقى، الحساب، الجبر، الفلك، [و يلحق الطبّ بهذا الرابوع فيما بعد]. وهذا التقابل بين

* شيشرون: هو ماركوس ثيولس، نجم لامع في سماء الخطابة والسياسة القضاء، ولد سنة 106 قبل الميلاد، وقُتل سنة 43 قبل الميلاد، قامت شهرته على عملين أدبيين – فقد كان كاتبا أدبيا وسياسيا ماهرا– ومرافعاته القضائية– كان محاميا قديرا–.

[1] رولان بارث، قراءة جديدة للبلاغة الفنية... ص 22.

الثالوث والرابوع ليس تقابلا بين الآداب والعلوم، وإنّما هو بالأحرى تقابل بين أسرار الكلام وأسرار الطبيعة »[1].

نسقط من التقسيمات السابقة عنصرنا الأهمّ وهو البلاغة، وهي ضمن القسمين تدخل في الثالوث الذي من خلال أقسامه نجده مهتما بالكلام وقواعد وسبل تأديته عند الإنسان تأدية سليمة، فترى أنّ البلاغة قد حوصرت بين النحو والمنطق لتجد لها متنفّسا في التوجّه الشعري، واستمرار الاهتمام بها ضمن ما يسمّى بالآداب الجميلة، ويشمل بذلك مجال البلاغة « ثلاثة أصول من القواعد، ثلاثة فنون: 1. الفنون الوعظية: إنّها إجمالا الفنون الخطابية " موضوع البلاغة بمعنى الكلمة " ... 2. الخطابية " موضوع البلاغة بمعنى الكلمة "... 2. فنّ الإلقاء، فنّ التّراسل ... " يتعلّق الأمر بإملاء الرّسائل " ... 3. الفنون الشعرية: ينتمي الشعر أولا إلى الإملاء ... بعد ذلك أخذت الفنون الشعرية على عاتقها الإيقاع... وبهذا تُقابل البلاغة الأولى أو " البلاغة العامة " بالبلاغة الثانية أو " البلاغة الشعرية "»[2]، وفي هذه المرحلة تدخل البلاغة مجال التعليم اليسوعي وتهيمن عليه، ومهما يكن فحصرها كبلاغة تعليمية أفقدها الكثير من طاقاتها وجعلها تتلاشى شيئا فشيئا كفنّ إبداعي إنتاجي له أسسه وفروعه، وما يخفّف عنها الأحزان ومعاناة تضييق الخناق عليها، فتحُ مجال واسع للتصنيف والجمع إذا أولى الأساتذة اليسوعيين اهتماما بها وجمعوا وصنّوا لها كتبا مدرسية كثيرة كما وتزايدت البلاغات ذات التوجّه الشعري " أي فنون نظم الأبيات – فنون البلاغة الثانيةّ وهذا **رولان بارث** يشيد بالبلاغة المدرسية ومدى الاهتمام بتصنيف مادّتها في القرون الماضية « ... والبلاغة ذاتها هي المادّة النبيلة في هذا التدريس، إنها تهيمن مهما على كلّ شيء ... من المتعذّر إحصاءا لسنن البلاغية ... وقد كتب كثير منها باللاتينية ... وهي مختصرات مدرسية ... وقد سادت المصنفات البلاغية إلى حدود 1830م وهي تعرض على العموم:

[1] المرجع السابق، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

1)- البلاغة الاستبدالية " الوجوه ".

2)- البلاغة المركبية " البناء الخطابي " ... »[1].

وفي الأخير يمكن القول أن البلاغة القديمة وإن ظلّت دراستها وقراءة تطوّراتها، خاضعة لكلّ من النحو، المنطق، الشعرية والفلسفة، مع وجود الكمّ الهائل من المصنفات البلاغية، فإنّها تظلّ علما وفنّا لا يستغني عن طلبهما كلّ دارس متخصّص في الدراسات الأدبية واللغوية، بل وتُعدّ البلاغة باعتبار تاريخها العريق تلك الشجرة المثمرة، ذات الجذور الحيّة الرافضة للموت، صاحبة الفروع الشامخة العاملة على البقاء الداعية إلى التطوّر والنماء والتجديد. ويبقى أهل مكّة أدرى بشعابها، إذ ليس فيما قلنا أفضل ممّا قدّمه **بارث** عنها: « ... التي هي موضوع امتيازي للذكاء والفطنة، نسق فخامة وضعته حضارة بأسرها، في غزارتها القصوى، بهدف التّقسيم، يعني للتفكير في لغتها، التي هي أداة سلطة، موضع نزاعات تاريخية تبدو قراءتها مثيرة ... »[2].

[1]- المرجع السابق، ص: 39.

[2] المرجع نفسه / ص 41.

خلاصة الفصل التّمهيدي :

يتّضح ممّا سبق عرضه من خلال المبحث الأوّل، الذي تناولنا فيه مفهوم البلاغة العربية، ومراحل نشأتها وكذا فصلنا في معناها عن الفصاحة، ورأينا أقسامها المختلفة بالموازاة عرضنا في المبحث الثّاني تعريف البلاغة عند الدّارسين في الغرب، وتتبعنا تاريخ ومراحل تطوّر البلاغة عندهم، وكيف تمّ الوقوف على أهمّ أقسامها وتصنيفاتها.

خلصنا إلى أنّ العرب قد اهتمّوا ضمن ما درسوه من قضايا بلاغية بعناصر الانسجام، لكن تحت مسميات ذات نظرة عمومية، فهُم حينما عمدوا إلى درس بلاغة النّصوص، اهتمّوا بكيفية إنتاج هذه النّصوص وبالخصوص بمنتجها، فتكلموا عن بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، وفي ذلك مراعاة لمن يتلقى هذا النّصّ المنتج أو الخطاب، والاهتمام بضرورة تحصيل المعنى لديه، وكيفية تفاعله معه، كلّ ذلك يعدّ ممّا يُهتَمّ به في بحث الانسجام بالمفهوم الحديث.

بالمقابل، نجد أنّ الغرب اهتمّوا ضمن دراساتهم البلاغية بفن الخطابة خصوصا، وذهبوا في إعادة قراءتهم لتراثهم البلاغي إلى حصر أهمّ قضاياه في الحجاج، ومنه تمّ التطرّق إلى بعض معايير انسجام الخطاب والاهتمام بالخطيب وكيف أنّ بلاغته متوقفة على الحالة النّفسية والاجتماعية له، إذ انبنت البلاغة عندهم على أساس مهمّ هو مدى تأثير هذا الخطيب وإقناعه للمخاطبين من خلال خطاباته.

وبين هذا المدّ والجزر الذي عرفته الدراسات البلاغيّة العربيّة والغربيّة، نجد البوادر والملامح الأولى لمفهوم الانسجام واضحة من خلال تطرّق كلّ منها إلى أهمّ قضاياه، والمتمثلة في الكشف عن المعطيات خارج النّصّ والتي من شأنها أن تجعل منه نصّا في الأصل، وهو مطلب حثيث من مطالب الدّراسات اللّسانية الحديثة.

الفصل الأوّل:

الانسجام في ضوء لسانيات النّصّ

الفصل الأوّل : الانسجام في ضوء لسانيات النّصّ

تمهيد

المبحث الأوّل : حدود لسانيات النّصّ

المطلب الأوّل : مفهوم النّصّ

المطلب الثّاني : لسانيات النّصّ

المطلب الثّالث : المعايير النّصيّة عند " دي بوجراند "

المبحث الثّاني : الانسجام أحد المعايير النّصيّة السّبعة

المطلب الأوّل : مفهوم الانسجام

المطلب الثّاني : بعض المصطلحات المتداخلة مع مصطلح الانسجام

المطلب الثّالث : عناصر الانسجام

المبحث الأوّل :

حدود لسانيات النّصّ

تمهيد :

تعود الإرهاصات الأولى للتوجّه اللّساني الحديث، الذي يهتمّ بالنّصّ إلى الدّراسات البلاغية الغربية القديمة، كما بينّا في المبحث السّابق – المبحث الثاني من الفصل التّمهيدي – إذ رأينا كيف اهتمّت البلاغة القديمة بالظواهر النّصيّة (فنّ الخطابة)، ويستدلّ على الفكرة ذاتها بقول اللغوي فان دايك : « ويمكن أن نعدّ البلاغة السّابقة التاريخية لعلم النّصّ إذا ما تأمّلنا التوجّه العام للبلاغة القديمة إلى وصف النّصوص ووظائفها المتميّزة، إلاّ أنّه لما كان اسم البلاغة يرتبط غالبا بأشكال ونماذج أسلوبية معيّنة وأشكال ونماذج أخرى فإنّنا نؤثر المفهوم الأكثر عمومية، علم النّصّ ». فإذا كان فان دايك الذي يعدّ رائد علم النّصّ ومن مؤسّسيه الأوائل يقرّ بفضل البلاغة على هذا العلم، فإنّنا على النّهج نفسه لابدّ أن نحاول من خلال هذا الفصل من البحث أن نكشف عن مفهوم الانسجام في ضوء الدّراسات اللّسانية النّصيّة، وعليه قسمنا الفصل إلى مبحثين معرفيين متكاملين، أوّلهما يبحث في مفهوم لسانيات النّصّ والنصّ وكذا المعايير التي بها نحكم على نصّيته، أمّا ثانيهما فنحاول من خلاله الكشف عن مفهوم الانسجام وعناصره، وكذا التّطرّق إلى بعض المصطلحات القريبة من معناه، إذ يُعدّ هذا المفهوم – الانسجام – جزءًا لا يتجزّء من معايير النّصيّة التي تُعدّ هي الأخرى إحدى أهمّ القضايا المتناولة في لسانيات النّصّ.

المطلب الأوّل : مفهوم النّصّ

1- في المعجم:

جاء في لسان العرب لابن منظور عن " النص " في باب النون مادة نصص قوله: « نصص: النّص، نص الحديث ينصّه نصّا: رفعه، وكلّ ما أظهر فقد نصّ ... والنّص والنصيص السيد الشديد والحثّ ولهذا قيل: نصصت الشيء رفعته ... وأصل النّص أقصى الشيء وغايته، ثمّ يسمى به ضرب من السير سريع ...

ابن الأعرابي: النّص: الإسناد إلى الرئيس الأكبر، والنص التوقيف، والنّص التعيين على شيئ ما، ونص الأمر شدّته...

الأزهري: النّص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل: نصصت الرّجل إذا استقصت مسألته عن الشيء حتّى تستخرج كلّ ما عنده ... ويقال: نصصت الشيء إذا حركته... ومنه قول الفقهاء: نصّ القرآن، ونصّ السنّة، أي ما دلّ ظاهر لفظهما عليه من الأحكام ... »[1].

نلمس من هذا التعريف أن معاني النص عند العرب كلّها تدور حول: الرفع والظهور والتعبير والسرعة، وأقصى الشيء ومنتهاه... وعليه نجد أن إطلاق " النص " على مجموع كلمات ترجع لمؤلّفها هو معنى للنص مستحدث نظريا متأصّل ميدانيا. [انظر التحديد الاصطلاحي].

2- في الاصطلاح:

توجد تعاريف كثيرة للنص في التراث اللساني، وكل تعريف منها يبدي جانبا من وجهة نظر صاحبه، كما يكشف عن منطلقاته وخلفياته المعرفية، نذكر من تلك التعريفات ما يلي:

ذكر الجرجاني صاحب " التعريفات " كلمة النّص وشرحها قائلا: « النصّ: ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلّم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل:

[1] ابن منظور/ لسان العرب / المجلّد 6 / باب النون، مادة نصص / ص. 4441-4442.

أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتمّ بغمّي كان نصًّا في بيان محبّته ... النصّ: ما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا، وقيل ما لا يحتمل التأويل ... »[1].

كما يلفت انتباهنا ويلقى اهتمامنا التعريفُ الذي قدّمه الدكتور صبحي إبراهيم الفقي، حين كشف في رؤيته عن العلاقة الوطيدة بين ما عُرف به النص عند المعجميين وما استحدثه الدارسون المتخصصون في علم النص، يقول: « ... نلاحظ أن الرفع والإظهار يعنيان أن المتحدث أو الكاتب لا بد له من رفعه وإظهاره لنصّه كي يدركه المتلقي " المستمع أو القارئ ". وكذلك ضم الشيء، نلاحظ النص – في كثير من تعريفاته – هو ضم الجملة إلى الجملة بالعديد من الروابط، وكون النصّ أقصى الشيء ومنتهاه هو تمثيل لكون أكبر وحدة لغوية يمكن الوصول إليها، إذ نعدّ النّص ممثلا للمستوى السادس من مستويات علم اللّغة المتعارف عليها ... »[2].

وفي السياق المضاد لما سبق نجد عبد المالك مرتاض، ينفي وجود أي صبغة عربية أصلية للنص بمفهومه المعاصر، يقول: « وقد حاولنا أن نعثر على ذكر اللفظ في التراث العربي النقدي فأعجزنا البحث ولم يفض إلى شيء، إلاّ ما ذكر أبو عثمان الجاحظ في مقدّمة كتابه " الحيوان " من أمر الكتابة بمفهوم التسجيل والتقييد، والتدوين والتخليد لا بالمفهوم الحديث للنص »[3]، لكنّه بعد ذلك علّل قصور المنظور العربي فيما يخصّ مفهوم النصّ بمحاولات إسقاط جزئية من طرف الدارسين والباحثين للتراث العربي على القالب الغربي، دون تحقيق أو تمحيص، وهذا ما يُشوّه ذلك المنظور ويُدخل اللبس على قراءة التراث، ويطمس الكثير من الحقائق، وعليه ففشل الباحثين في إيجاد ملامح لمفهوم النصّ الحديث في التراث اللّغوي لا يعني عدم وجودها أصلا.

وتتمة للفكرة السابقة يمكن تعليل الرّواج الكبير الذي حظي به مفهوم النّص عند الغربيين ومن أخذ عنهم من اللّغويين العرب، حيث وجد هؤلاء دون غيرهم الطريق سهلا ومناسبا لبسط هذا المفهوم، فكلمة " نصّ " العربية مقابل لكلمة " texte " الفرنسية التي لها أصول

---

[1] علي بن محمد علي الجرجاني / التعريفات / الدار التونسية للنشر / د . ط / 1971 / ص 126.

[2] صبحي إبراهيم الفقّي / علم اللّغة بين النظرية والتطبيق / دراسة تطبيقية على السور المكّية / ج. 1 / دار قباء، القاهرة / ط . 1 / 1421هـ – 2000 م / ص 28.

[3] محمد الأخضر الصبيحي / مدخل إلى علم النصّ ومجال تطبيقه / منشورات الاختلاف، الجزائر / ط . 1 / 1429 هـ – 2008 م / ص 18.

لاتينية في كلمة " Textus " ومعناه بالعربية " نسيج "، وبعلاقة التّعدية الرياضية نجد النصّ مرادفا لكمة نسيج، ويشرح هذا الترادف الدكتور محمد الأخضر الصبيحي بقوله: « ... ومثلما يتمّ النّسيج من خلال مجموعة من العمليات المفضية إلى تشابك الخيوط وتماسكها بما يكوّن قطعة من قماش متينة ومتماسكة، فالنّص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض، هذه الخيوط تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة، في كلّ واحد وهو ما نطلق عليه مصطلح " نصّ " ... »[1]. أما اللّسانيات الحديثة فتنظر إلى النصّ في مفهومه على أنّه مجموع الألفاظ اللغوية والتي يمكن إخضاعها للدراسة والتحليل، وهو الرأي الذي اشتغل عليه " هلمسليف " L. Hylmslev « إذ يأخذ كملة النص بمعناها الواسع، ويشير بها إلى أي ملفوظ منطوقا كان أو مكتوبا، طويلا أو مختصرًا، جديدا أو قديما ... »[2].

وتعرّف رقية حسن وهاليدي النّص في كتابهما " الانسجام في الانجليزية " (Cohesion in English) بقولهما: « « إن كلمة نص (text) تستخدم في علم اللغويات لتشير إلى أي فقرة مكتوبة أو منطوقة، مهما كان طولها شريطة أن تكون وحدة متكاملة »[3]، ويجدر التنبيه هنا إلى أنّ كلمة فقرة ليس المقصود بها الوحدة المطبعية المتعارف عليها في النصوص المكتوبة، وإنّما المقصود بها مقطوعة لغوية محدّدة »[4].

إضافة إلى ما سبق نجد جاكبسون يعرض لتعريف النص من منظور أدبي محض وانطلاقا من تحديده لمفهوم الخطاب الأدبي، « فالخطاب الأدبي عنده نص تغلّبت فيه الوظيفة الشعرية للكلام »[5]، وهو بذلك يركّز ويشيد بالوظيفة الشّعرية للغة على حساب وظائفها الأخرى والهامّة – الوظيفة المرجعية، التّعبيرية، التّبليغيّة، الإفهامية ... – ، فيجعل النّصّ بهذا خطابا مركّبا في ذاته ولذاته.

بينما ترى جوليا كريستفا « أنّ النّصّ أكثر من مجرّد خطاب أو قول، إذ إنّه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية، التي يعتدّ بها على أساس أنّها ظاهرة عبر لغويّة، بمعنى أنّها مكوّنة بفضل اللّغة، لكنّها غير قابلة للانحصار في مقولاتها. وبهذه الطريقة فإنّ النّصّ "

---

[1] المرجع السالبق، ص. 19.

[2] Jean Dubois et autres : Dictionnaire de la linguistique : Larousse Bordas ; 2001 ; le mot « texte », p. 482.

[3] أحمد عفيفي، نحو النّص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص. 22.

[4] محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص. 21.

[5] نور الدّين السد / الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النّقد العربي الحديث / الجزء الثاني / دار هومة، الجزائر / د . ط / د . ت / ص 11.

جهاز عبر لغوي "، يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العلاقة بين الكلمات التّواصلية، مشيرا إلى بيانات مباشرة، تربطها بأنماط مختلفة من الأقوال السابقة والمتزامنة معها، والنّصّ نتيجة لذلك إنّما هو عملية إنتاجية »[1]، وهي بهذا تفتح للنّصّ مساحة أكبر، وتثبت علاقته بالنّصوص الأخرى وهو المسمّى بالتّناصّ.

أمّا المنظور التّداولي فلا يرى في النّصّ إلا كونه سلسلة لغوية منطوقة أو مكتوبة تشكّل وحدة تبليغ.

إذن، مفهوم النّصّ يشكّل ظاهرة لغوية متشعبة، يصعب حصرها والإحاطة بكلّ خصائصها ومقوّماتها، ولذلك نجد تعدّد وتشعّب تعاريف اللّغويين والنّقاد لها، وليس أفضل من استدلالنا على هذا الموقف من قول الدكتور سعيد حسن بحيري : « فالوصف اللّغوي للنّصّ وصف معقّد يتجاوز حدود ما هو قائم في اللّغة والواقع اللّغوي، إلى ما هو غير قائم في اللّغة، الواقع الخارجي، أي أنّ المادّة الفعلية الّتي تقدّمها تراكيب اللّغة ليست كافية لتقديم تفسيرات دقيقة للنّصوص، وعلى اللّغوي المفسِّر أن يستعين بعناصر أخرى، تختلف الاتجاهات في وصفها وإن اتفقت على أنّها ترجع أساسا إلى تصوّرات غير لغوية (ما وراء اللّغة) من علوم أخرى متداخلة مع علم لغة النّصّ تداخلا شديدا ... »[2]. ولعلّ أهم ما يستفاد من هذا القول أيضا، أنّ عمليّة إنتاج وتفسير النّصّ تتطلّب تدخّل عمليات عدّة منها اللّغوية والنّفسية والاجتماعية والمعرفية، والتي « تشكّل من الأجزاء وحدة منسجمة قائمة على قواعد تركيبية ودلالية وتداولية معا، ويؤدّي الفصل بين هذه القواعد أو الاكتفاء بقسم منها إلى خلل حتميّ في التفسير »[3].

ثمّ إنّ الدكتور سعيد حسن بحيري يوضّح تلك القواعد الثلاث – التركيبية ، الدلالية، التّداولية – من خلال تتبّعه للتعاريف الثلاث التي قدّمها برينكر للنّصّ : « الأوّل أنّه – أي النّصّ – تتابع متماسك من علامات لغويّة لا تدخل تحت أيّة وحدة لغويّة أخرى (أشمل) ... الثّاني ... إنّه مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضوية، تترابط بعضها مع بعض على أساس محوريّ – موضوعيّ أو جملة أساس، من خلال علاقات منطقية دلالية

[1] صلاح فضل / بلاغة الخطاب وعلم النّصّ / دار الكتاب المصري، القاهرة / دار الكتاب اللبناني، بيروت / ط . 1 / 2004 م / ص 269.

[2] سعيد حسن بحيري / علم لغة النّصّ: المفاهيم والاتجاهات / دار نوبار للطباعة، القاهرة / الطبعة الأولى / 1997 م / ص 106.

[3] المرجع نفسه / ص 106.

... »[1]. هذان التعريفان يصبغان النّصّ بسمة التّماسك اللّغوي المحض – روابط لغويّة شكليّة نحويّة – وسمة التّماسك الدّلالي المنطقي – روابط دلالية منطقيّة – ، أما التّعريف الثالث الذي نقله حسن بحيري، فهو يرى من خلاله عدم اكتفاء برينكر بهذا الحدّ للنّصّ، بل حاول إدخال عنصر التّماسك التّداولي إليه، و« الذي ينطلق من تضمّن (احتضان) نصّ ما في موقف اتّصالي ... من خلاله يحقّق أو يمكن أن يحقّق كلّ نصّ بوصفه أداة اتّصال ... وظيفةً اتّصالية، يحاول من خلاله أن يدرك مقاصد محدّدة، يتمّ فهمُها من النّاحية اللّغوية في شكل أحداث كلامية ... ومن ثمّ يفهم برينكر النّصّ أيضا على أنّه ربط أفقيّ أو متدرّج لأحداث كلاميّة، وعلى أنّه حدث كلاميّ معقّد أيضا »[2].

ولعلّ هذه التعريفات الثلاثة الّتي قدّمها برينكر تُعطي صورة متكاملة لتصوّر مفهوم النّصّ الّذي يجب فيه مراعاة جوانب النّصّ المختلفة « فإذا عرفنا أنّ التّعريف الأوّل ينظر إلى الوحدة اللّغويّة للنصّ، أو التّماسك اللّغويّ، وأنّ التّعريف الثّاني ينظر إلى التّماسك الدّلالي أو الموضوعيّ، وأنّ التّعريف الثالث ينظر إلى التّماسك التّواصلي أو التداولي – أمكن القول بأنّ مفهوم النّصّ يجمع بين هذه الجوانب الثلاثة »[3].

ومن التّعريفات الجامعة للنّصّ أيضا، والّتي نراها تحيط بجوانب النّصّ جميعها، نذكر تعريفا لأحد الدّارسين اللّغويين الذين حاولوا « إرساء نظريّة نصيّة متكاملة للمشروع النّصّي »[4]، ألا وهو جون ميشال آدم، الّذي يرى أنّ النّصّ هو: « منتَج مترابط ، متّسق منسجم، وليس تتابعا عشوائيّا لألفاظ وجمل وقضايا وأفعال كلاميّة »[5].

هذا التّعريف الجامع نجد له رؤية أوسع وأدقّ عند روبرت ألان دي بوجراند و الفجانج دليسلر، حينما قدّما مفهوما للنّصّ يعتمد على ضبط شروط ومبادئ معيّنة، تسمح بالحكم على نصيّة النّصّ، سُمّيت بالمعايير النّصيّة السبعة [6]، فالنّصّ حسبهما « حدث تواصلي يلزم

---

[1] المرجع السّابق / ص 109 .

[2] المرجع نفسه / ص 110.

[3] أحمد محمد عبد الراضي / نحو النّصّ بين الأصالة والحداثة / مكتبة الثّقافة الدّينية / د . ط / د . ت / ص 22.

[4] ليندة قياس / لسانيات النّصّ: النظرية والتّطبيق " مقامات الهمذاني أنموذجا " / مكتبة الآداب، القاهرة / الطبعة الأولى / 1430 هـ– 2009 م / ص 22.

[5] J . M . Adam / Eléments de linguistique textuelle ; Théorie et pratique de l'analyse textuelle / Mardaga ; Leige ; Paris / 2ème éd / 1990 / p 109 .

[6] نعود إلى تفصيل هذه المعايير في المطلب الثالث المقبل، إن شاء الله

لكونه نصّا أن تتوفّر له سبعة معايير للنّصيّة مجتمعة ويزول[1] عنه هذا الوصف إذا تخلّف واحد من هذه المعايير :

1. السّبك[2] cohésion أو الرّبط النّحوي.
2. الحبك[3] cohérence أو التماسك الدّلالي. وترجمه د. تمام حسان بالالتحام.
3. القصد intentionality أي هدف النّصّ.
4. القبول أو المقبولية acceptability وتتعلّق بموقف المتلقّي من قبول النّصّ.
5. الإخبار أو الإعلام informativity أي توقّع المعلومات الواردة فيه أو عدمه.
6. المقامية[4] situationality وتتعلّق بمناسبة النّصّ للموقف.
7. التّناص intertextuality .

فهذه المعايير[5] ترتكز على طبيعة كلّ من النّصّ ومستعمليه (المتحدّث والمتلقّي) والسّياق المحيط بالنّصّ والمتحدّثين »[6].

ولعلّ هذا التّعريف كما سبق وقلنا هو أكثر التعريفات شمولا وضبطا، إذ لقي قبولا وتفضيلا وحتّى رواجا عند كثير من الدّارسين اللّغويّين، فقد آثره أغلبهم على غيره من التّعريفات، أمثال: الدكتور سعد مصلوح، الدكتور سعيد حسن بحيري، الدكتور صبحي إبراهيم الفقي، الدّكتور أحمد عفيفي وغيرهم.

ونخلص في الأخير إلى اعتبار النّصّ كإنتاج لغويّ، لابدّ لنا أن ننظر إليه من زوايا عدّة، ابتداءً من ذات النّصّ وهي زاوية نظر داخلية تخصّ بنية النّصّ فقط، مرورا بمستعمل هذا النّصّ سواء منتجه أو متلقيه وانتهاءً بالظروف المحيطة بهذا النّصّ ونقصد بذلك السّياق المادّي والاجتماعي والثّقافي المساهم في إنتاج أو تلقّي النّصّ، كل ذلك – المستعمل والظروف – يدخل ضمن زاوية نظر خارجية تعطي يصوّرا أوسع وأوضح وأكثر نفعية لتفسير هذا الإنتاج اللّغوي المتمثّل في النّصّ.

---

[1] غير أنهما – أي بوجراند و دليسلر – لا يعنيان ضرورة تحقّق هذه المعايير السبعة في كلّ نصّ، وإنّما يتحقّق الاكتمال النّصّي بوجودها، وأحيانا تتشكّل نصوص بأقلّ قدرٍ منها، للمزيد انظرْ : سعيد حسن بحيري / علم لغة النّصّ / ص 146.

[2] نشير إلى ترجمة أخرى لمصطلح cohésion – وهي المعتمدة في بحثنا هذا – هي الاتّساق وهي الأكثر شيوعا على الأرجح.

[3] هو الّذي سمّيناه الانسجام في بحثنا هذا، اعتمادا على ترجمة أستاذنا الدكتور مفتاح بن عروس.

[4] ونجد لها معادلات أخرى مثل: الموقفية ، المقام، السّياق .

[5] سأعرض بالتّفصيل لهذه المعايير في المطلب الثالث من هذا المبحث ، إن شاء الله .

[6] صبحي إبراهيم الفقّي / علم اللّغة النّصّي بين النّظرية والتّطبيق / ص 33 – 34 .

المطلب الثّاني : لسانيات النص

1- مفهوم لسانيات النّصّ:

قبل الخوض في مفهوم لسانيات النّص، نخصص بعض السطور للتعريفات اللّسانية عموما، فاللّسانيات هي التعبير العربي المقابل لكلمة (Linguistics) بالانجليزية، و(Linguistique) بالفرنسية، وقد ترجمت عند البعض بمرادفات أخرى مثل: علم اللّسان، علم اللّغة العام، الألسنية، واللغويات... - والمتفق عليه عندنا هو الترجمة بمصطلح " علم اللّسان "، استنادا لرأي الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، يقول: « ترجمنا لفظ الـ Linguistique بمفهومه الحديث " ما يدلّ عليه اللفظ في هذا النصف الثاني من القرن العشرين " بعلم اللسان، وموضوعه في نظر العلماء المحدثين هو اللسان البشري بوجه عام، والألسنة المعيّنة بوجه خاص وهو يتعرض للأحداث اللسانية كعلم بحث ... »[1]، ومهما يكن فالعبرة ليست بالأسماء ولكن بالمفاهيم، واللّسانيات بمفهومها الفردية والملاحظات التي كان يقدّمها الدارسون والمهتمّون باللّغة على مرّ العصور، وهنا نشير أنّ اللّسانيات علم لم يظهر إلى الوجود من العدم ، لكن نشأ تدريجيا ثمّ تطوّر مع بزوغ اللّساني الشّهير فرديناد دو سوسير ومن جاء بعده، وكذا ظهور مدارس ومذاهب لسانية كثيرة ومختلفة الاتّجاهات، إذ نحن على يقين أنّ المعرفة في جوهرها إنسانية تراكمية.

وممّا يعتبر نتاجا وفرعا عن علوم اللسان أو اللسانيات عموما، ما نسمّيه بلسانيات النّص، فما المقصود بها ؟ وما هدفها ؟

يعرّف سعيد حسن بحيري لسانيات النّص أو نحو النّص بقوله: « نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية، ويحاول أن يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها. وبعبارة موجزة، قد حدّدت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقّة إذا التزم حدّ الجملة ... »[2].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح / بحوث ودراسات في اللسانيات العربية / الجزء الأول / ص 24.

[2] سعيد حسن بحيري / علم لغة النّص: المفاهيم والاتجاهات / دار نوبار للطباعة، القاهرة / الطبعة الأولى / 1997 / ص 134.

وعليه نستنتج أن لسانيات النّص هي بمثابة علم له قواعده الخاصّة به، والتي تساعد على تشكيل النّص بمفهومه المعاصر، باعتبار أنه الوحدة الكبرى للدراسة والتحليل.

وهذا يدلّ فعلا على أنّ الاهتمام بتحليل الجملة – نحو الجملة – كوحدة لغوية كبرى في الدراسة اللسانية الحديثة قد ولىّ واندثر، بمجرّد انتقال الباحثين والمتخصّصين في لسانيات النّص إلى البحث عن الظواهر التركيبية المساهمة في تماسك وترابط النصوص – نحو النص –.

إذا هدف لسانيات النّص هو وصف وفهم كيفية تماسك النصوص وانسجامها وكذا تأديتها للأغراض المختلفة.

ويُطلّق عليها – أي لسانيات النص – أيضا مصطلح علم اللغة النّصي أو علم النّصّ الذي مقابله في الفرنسية " **Science du Texte** "، ويعرّفه صبحي إبراهيم الفقي بقوله: « علم اللغة النّصي – فيما نرى – هو ذلك الفرع من فروع علم اللغة، الذي يهتمّ بدراسة جوانب عديدة أهمّها الترابط أو التماسك ووسائله، وأنواعه، والإحالة المرجعية " **Référence** " وأنواعها، والسياق النّصي " **Textual Context** " ودور المشاركين في النّص " المرسل والمستقبل ". وهذه الدراسة تتضمّن النّص المنطوق والمكتوب على حد سواء ... »[1].

ونستفيد من هذا المفهوم معرفة أهم القضايا التي تُعنى بها اللسانيات النّصية، ألا وهي: وسائل الترابط النّصي، الإحالة المرجعية وأنواعها، السياق النّصي، دور المرسل والمرسل إليه في النصّ بنوعية المنطوق أو المكتوب.

[1] صبحي إبراهيم الفقي / علم اللغة النّصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكّية/ دار قباء، القاهرة / الطبعة الأولى / 1421 هـ – 2000 م / ص 36.

2- بين لسانيات الجملة ولسانيات النّص:

قبل عقد مقارنة لغوية بين هذين المفهومين الجد هاميّن، والفصل في أمرهما من خلال أوجه الاختلاف بينهما، يتحتّم علينا أن نكشف أوّلا عن العلاقة التي تجعلهما متلازمين في أغلب الدراسات اللسانية، لكن تداول عبارة " من نحو الجملة إلى نحو نصّ " أو " من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص " في جلّ تلك الدراسات قد يغنينا عن الإطالة في هذا الموضع، فالواضح الذي لا شكّ فيه أن لسانيات النصّ لا تتجاوز كونها نقلة نوعية وَلَجَت الدراسات والأبحاث اللغوية من بابها الواسع بعد أن رضيت لسانيات الجملة بشرف الابتداء والأصل واكتفت بهما، لتفسح المجال للبحث والتحليل بأن يواكب عصر النموّ والتطوّرات المعرفية والمصطلحات اللامتناهية العدد وأهم من ذلك إكتشاف بعض الظواهر اللغوية التي تجاوزت حدود الجملة ويبدو أن الموضوع بدأ مع التشكيك في شرعية الجملة وقدرتها على أن تكون وحدة لغوية تامة وكبرى خاضعة للدراسة والتحليل، لينتهي مع ظهور مفهوم النّص وحظه الكبير في إشغال علماء اللغة والدارسين فيها به وبعلمه، وهو الأكيد من خلال ما نرى من محاولات تنظيرية وتطبيقية وجهود جادة في سبيله.

- يحكم الجملة نظام نحوي مجرّد، في حين يخضع النّص لنظام متكامل محسوس (نحتاج فيه إلى إشراك السياق، المرسل، المرسل إليه ...) .

- تتحدّد الجملة استنادا إلى القواعد اللغوية المعروفة، بينما يتحدّد النص (النصية) استنادا إلى مجموعة من الأنظمة المعرفية.

- تنحصر مؤثرات الجملة على ذاتها وحسب، بينما يتأثر النّص بعوامل عدّة من داخله وخارجه (عوامل لغوية، نفسية، اجتماعية، مقامية ...) .

- تتحقّق سلامة الجملة بإخضاعها لسلطة القواعد والتركيب، بينما يدرس النّص بطريقة أوسع وأقلّ شدّة.

- توضّح الجملة علاقاتها الخطية بمعزل عن النّص وصاحبه، في حين يعّد النصّ حدثا موجّها من مرسل إلى مستقبل لبناء عدة علاقات.

ومع كلّ ما يسبق، فالحقيقة التي لا تقبل التغيير أن نحو الجملة - لسانيات الجملة - ونحو النّص - لسانيات النّص - دائما بينهما علاقة، والجملة والنصّ لا يمكن فصلهما، لأن النّص وبتنوّع الاعتبارات التي يخضع لها يبقى في الأساس قائما على مجموعة من الجمل،

تربطها روابط لغوية، دلالية وسياقية، فالجملة هي إحدى لبنات النصّ بالمعنى المنعزل عن مفهوم التتابع الخطّي للكلمات.

3- أهمّ مصطلحات لسانيات النّص:

كون لسانيات النص علما حديث النّشأة، سمح لدائرة المصطلحات المتداولة في الدراسات اللسانية أن تتوسّع وتتنوّع، ومن بين أهم المصطلحات التي ميّزت دراسات علم اللغة النّصي نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

- **النّصية Textualité**: « كل نصّ يتوفّر على خاصية كونه نصّا يمكن أن يطلق عليها " النّصية "، وهذا ما يميّزه عمّا ليس نصّا، ولكي تكون لأي نص نصية ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصّية، بحيث تساهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة ... »[1].

- **الاتّساق Cohésion**: « إن الاتساق مفهوم دلالي، إنه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النّص والتي تحدّده كنص »[2]، ويضيف ممد الخطابي أن الاتساق لا يتمّ على المستوى الدلالي فحسب، بل يتمّ أيضا في مستويات أخرى كالنحو والمعجم ... ومن أدواته: الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل، الاتساق المعجمي.

- **الترابط Connexité**: « يستعمل فان ديك التراب للإشارة إلى علاقة خاصّة بين الجمل...ولهذا الترابط شروط تحكمه من خلال تلك العلاقات ... أوّلها العلاقة بين معاني الكلمات الواردة في الجمل ... وشرط آخر هو التطابق الإحالي أي أن يكون نفس الشخص متحدّثا عنه في طرفي الجملة ...

والترابط يتطلّب شرطا أعمّ وهو تعالق الوقائع التي تشير إليها القضايا. على أن ترابط الوقائع ينبغي أن يستجيب لبعض الشروط، ومنها الترتيب الزمني ... وشرط آخر وهو تعالق العوالم الممكنة ... إذّا فالجمل تكون مترابطة إذا كانت الوقائع التي تشير إليها قضاياها متعالقة في عوالم متعلقة ... »[3].

---

[1] محمد خطابي / لسانيات النّص / ص 13.

[2] المرجع نفسه / ص 15.

[3] المرجع نفسه / ص 31 - 32.

- **الإنسجام Cohérence:** « ويعني بالظواهر والوظائف التي تتشكّل من خلالها مكوّنات نص كلّي. ومن مبادئه: السياق، التأويل، التشابه، التغريض. ويعتبر فان ديك أن تحليل الانسجام يحتاج إلى تحديد نوع الدلالة التي ستمكننا من ذلك، وهي دلالة نسبية، أي لا يجوز تأويل الجمل بمعزل عن سابقتها، فالعلاقة بين الجمل محدّدة باعتبار التأويلات النسبية ... »[1]

- **التّناص Inter– Textualité:** ويُعنى بالتعبير عن تبعية نصّ لنصوص أخرى، وقد جمع له محمد مفتاح عدّة تحديدات لباحثين غربيين « التّناص: – فسيفساء من نصوص أخرى أُدمجت فيه بتقنيات مختلفة. – ممتص لها يجعلها من عندياته و بتصييرها منسجمة مع فضاء بنائه، ومع مقاصده. – محوّل لها بتمطيطها أو تكثيفها بقصد مناقضة خصائصها ودلالتها أو بهدف تعضيدها.

ومعنى هذا أن التّناص هو تعالق " الدخول في علاقة " نصوص مع نصّ حدث بكيفيات مختلفة ... »[2].

وباختصار فالتّناص مصطلح ليس بالجديد على الدراسة النقدية العربية، بل هو لباس عصري عصر الدراسات الحديثة لمصطلحات متعددة كالاقتباس، التضمين والسرقة الأدبيّة ... إذ أنّه يشير إلى مجموع العلاقات الّتي يدخل فيها النّصّ مع النّصوص الأخرى سواء منه التّعالقات الصّريحة الظاهرة، أو التّعالقات الضمنية، والتّناص الأخير ما هو إلاّ استفادة النّصوص من بعضها بعضا.

[1] المرجع السّابق / ص 34.

[2] محمد مفتاح / تحلل الخطاب الشعري (استراتيجية التّناص) / المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان / الطبعة الأولى، 1985 / الطبعة الثانية، 1986 / الطبعة الثالثة، 1992 / ص 121.

المطلب الثّالث : المعايير النّصيّة عند دي بوجراند

انطلاقا ممّا سبق تقديمه من تعريفات[1] عن النّصّ، وباعتباره حدثا تواصليّا، يتطلب ذلك النّظر في الشروط والمبادئ التي تسمح له فعلا أن يؤدّي عملية التّواصل بنجاح، ذلك الذي سعى إليه دي بوجراند حينما ضبط تلك الشّروط وأطلق عليها اسم " المعايير النّصيّة السبعة "[2].

ويذكرها[3] تمام حسان في ترجمته لها عن دي بوجراند:

1. الاتّساق : هو ترابط العناصر اللغويّة على مستوى البنية السطحيّة .
2. الانسجام : هو ترابط التراكيب على مستوى البنية العميقة.
3. المقصدية أو القصدية أو القصد : هي الغاية والغرض من الإنتاج اللّغوي.
4. المقبولية أو القبول : هي تحقيق النّصّ قبولا لدى المتلقّي من جهة كونه مراعيا لمتطلبات الاتساق والانسجام.
5. الإعلامية أو الإعلام : اشتمال النّصّ على قدر من المعلومات للتّبليغ.
6. السّياق أو المقام : وجود عوامل تجعل النّصّ مرتبطا بسياق معيّن.
7. التّناصّ : ارتباط النّصّ بنصوص أخرى، وهو ما ييسّر فهمه بسبب تحقّق خاصيّة التكامل.

فإذا توفرت هذه المعايير السبعة في أيّ إنتاج لغوي، استطعنا الحكم عليه بأنّه نصّ[4]، حيث يتّصل المعيار الأول والثّاني بالنّصّ مباشرة، أمّا المعياران الثالث والرّابع فيتعلّقان بمنتج هذا النّصّ ومتلقّيه، وأمّا الثّلاثة الأخيرة فعلاقتها تتعدّاه – أي النّصّ – إلى الظّروف والعوامل المحيطة بإنتاجه وتلقّيه.

---

[1] انظر المطلب الأوّل : مفهوم النّصّ.

[2] نقلا عن أحمد عفيفي نشير هنا إلى أن هذه المعايير تنسب إلى دي بوجراند وحده قبل أن يشاركه فيها دريسلر، حيث ذكرها في كتابه " النّصّ والخطاب والإجراء" الذي طبع عام 1980 م بشيء من التفصيل، لكن الباحثين درجوا على نسبة هذه المعايير السبعة إلى دي بوجراند و دريسلر معا، باعتماد كتابهما الذي طبع عام 1981 م . لمزيد من التفصيل انظر: أحمد عفيفي / نحو النّصّ، اتّجاه جديد في الدرس النّحوي / مكتبة زهراء الشرق، القاهرة / الطبعة الأولى / 2001 م / ص 75 (ينظر المتن والهامش).

[3] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء / ترجمة: تمام حسان / عالم الكتب ، القاهرة / الطبعة الأولى / 1418 هـ – 1998 م / ص 103 – 105.

[4] ونذكّر هنا أنّ الدكتور سعيد حسن بحيري، يرى أنّ اجتماعها يحقّق " الاكتمال النّصّ "، وأنّه ليس بالضرورة أن توجد مجتمعة في كلّ نصّ، فقد تتشكّل نصوص بأقلّ قدر منها، انظر ص 52 من المطلب الأوّل: مفهوم النّصّ اصطلاحا.

كان ما سبق عرض مجمل لمعايير النّصيّة، وفيما يأتي سنحاول تفصيل ذلك العرض، بالوقوف على أهمّ نقاط كلّ معيار.

1. الاتّساق (Cohésion):

انطلاقا من تعريف ميشال آدم للنّصّ[1]على أنّه منتج مترابط متّسق ومنسجم، فإنّ كلّ نصّ يُشترط فيه الاتّساق بين أجزائه، وهذا الاتّساق يكون دلاليّا، ولا يتحقّق إلاّ من خلال قرائن لغوية نحوية ومعجمية، كما قال دي بوجراند: « ... وهو يترتّب على إجراءات تبدو بها العناصر السّطحية على صورة وقائع يؤدّي السّابق منها إلى اللّاحق بحيث يتحقّق لها التّرابط الرّصفي وبحيث يمكن استعادة هذا التّرابط ...»[2].

ومن خلال هذا القول يتّضح أنّ مستوى دراسة الاتّساق هو البنية السّطحية للنّصّ أساسا، حيث يتمّ رصد ظواهره من خلال أدوات ووسائل متواجدة على مستوى ظاهر النّصّ، وهو ما نلمسه في مؤلَّف " الاتّساق في الإنجليزية " للباحثين " هاليداي ورقية حسن "، حيث منح – أي هذا المؤلّف – ظاهرة " الاتساق" بعض الخصوصية جعلته مميَّزا عن الانسجام ومهّدت لوضع الأسس المنهجية والنّظرية لما يعرف بـ" تحليل الاتّساق ".

فالاتّساق بمفهومه البسيط هو ذلك التّرابط الحاصل بين الجمل في النّصّ بفضل وسائل لغوية محدّدة، وعودًا على قول دي بوجراند السّابق يتّضح أنّه يتمّ بروابط ذات مظهر شكلي على مستوى سطح النّصّ، لكن طبيعة هذا التّرابط دلالية.

ولعلّ أوجز عرض لهذه الرّوابط هو تلخيصها فيما يُسمّى بوسائل الاتّساق والمتمثّلة في خمس، هي:

الإحالة – الاستبدال – الحذف – الوصل – الاتّساق المجمي.

---

[1] انظر مفهوم النّصّ اصطلاحا، من المطلب الأوّل لهذا المبحث، ص 68 .

[2] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء / ترجمة: تمام حسان / عالم الكتب ، القاهرة / الطبعة الأولى / 1418 هـ – 1998 م / ص 103 .

1. 1. الإحالة : Référence

الإحالة بمفوهمها العامّ والتقليدي هي « العلاقة القائمة بين الأسماء والمسمّيات »[1]، فالأسماء تحيل إلى المسمّيات وهي علاقة دلالية تخضع لقيد أساسي وهو وجوب تطابق الخصائص بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه .

وأمّا مفهومها الخاصّ كما أورده محمد خطابي ترجمةً عن الباحثين هاليداي ورقية حسن، هو « أنّ العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التّأويل، إذ لابدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتتوفّر كلّ لغة طبيعية على عناصر تملك خاصيّة الإحالة، وهي حسب الباحثين: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة »[2].

وهذه العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التّأويل، إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من تأويلها كما سبق وذكرت في المفهوم العامّ للإحالة، فمع كونها « قد تمتلك دلالة مستقلّة إلاّ أنّ فهم تلك الدلالة لا يكتمل إلاّ باستحضار ما تحيل إليه تلك الألفاظ »[3].

والإحالة قسمان رئيسيان[4]: إحالة مقامية وإحالة نصّيّة، لُخّصت حسب الباحثين هاليداي ورقية حسن في المخطّط الآتي[5]:

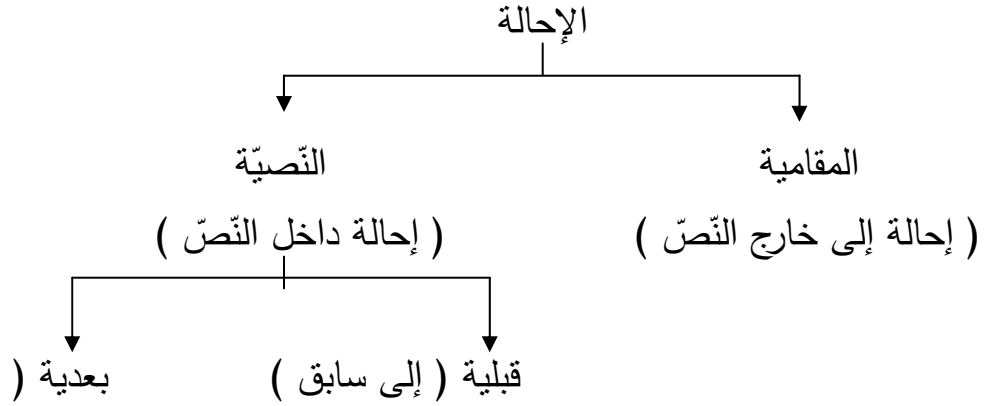

[1] أحمد عفيفي / نحو النّصّ: اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي / مكتبة زّهراء الشّرق، القاهرة / الطبعة الأولى / 2001 م / ص 36. نقلا عن: براون و يول / تحليل الخطاب / ص 36 .

[2] محمد خطابي / لسانيات النّصّ (مدخل إلى انسجام الخطاب) / المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب / الطبعة الثانية / 2006 م / ص 17 .

[3] جمعان بن عبد الكريم / إشكالات النّصّ (دراسة لسانية نصية) / المركز الثقافي العربي، بيروت / الطبعة الأولى / 2009 م / ص 348 .

[4] محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 17 .

[5] المرجع نفسه / ص 17 .

وحسب هذا المخطّط يتّضح أنّ الإحالة المقامية تتعلّق بما هو خارج النّصّ، باعتبار أنّ اللّغة تحيل دائما على أشياء وموجودات خارج النّصّ، أي ما يمكن فهمه من السّياق، ولعلّ أبرزَ تلك العناصر – التي توصل إلى فهم مرجعها – الضّمائرُ – ضمير المتكلّم باعتباره المرسِل وضمير المخاطَب باعتباره المستقبِل –، إضافة إلى العناصر الإشارية، الّتي قد تؤدّي دور الإشارة إلى ما هو خارج النّصّ – المقام – أو إلى ما هو داخل النّصّ.

وأمّا الإحالة النّصيّة أو الإحالة داخل النّصّ، فتنقسم حسب المخطّط السّابق إلى نوعين: « إحالة على السّابق أو إحالة بالعودة وتسمّى قبلية، وهي تعود على مفسّر سبق التّلفظ به، وهي أكثر الأنواع دورانا في الكلام، وإحالة على اللّاحق وتسمّى بعديّة وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النّصّ ولاحق عليها ... »[1].

بالعودة إلى مفهوم الإحالة الخاصّ عند هاليداي ورقية حسن عرضت إلى أنّها تتمّ بعناصر مقسّمة إلى ثلاث مجموعات هي :

أ – الضّمائر: وتنقسم إلى وجودية مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هي ... إلخ أي ما نسمّيه بالضّمائر الشّخصية – ضمائر المتكلّم ، المخاطب، الغائب – وضمائر الملكيّة مثل: الياء في مصحفي، الكاف في مصحفك ... ولعلّ دور هذه الضمائر في الإحالة يجعلنا نصنّفها تحت فئتين : فئة الإحالة المقامية وتمثلها ضمائر المتكلم والمخاطب، والّتي بدورها يمكن أن تؤدّي مهمّة الإحالة النّصية « أي اتّساقية في حالة الكلام المستشهد به أو في خطابات مكتوبة متنّوعة من ضمنها الخطاب السّردي »[2] . أمّا فئة الإحالة النّصيّة فتمثّلها ضمائر الغائب وهي الّتي تؤدّي دورا هامّا في اتّساق النّصّ فهي تلك الّتي « يسمّيها المؤلّفان – هاليداي ورقية حسن – أدوارًا أخرى other roles، وتندرج ضمنها ضمائر الغيبيّة إفرادًا وتثنيةً وجمعًا ... »[3] .

[1] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 117.

[2] محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 18 .

[3] المرجع نفسه / ص 18 .

ب – أسماء الإشارة: وهي الّتي وضعها[1] الباحثان هاليدي وحسن رقية تحت فئات متنوّعة، فمنها ما يدلّ على الانتقاء (هذا، هؤلاء ...) ومنها ما يدلّ على الظرفية زمانا (الآن، غدا ...) أو مكانا (هنا، هناك ...) ومنها ما يدلّ على المسافة قربًا (هذه، هذا ...) أو بعدًا (ذاك، تلك ...)، كما أضاف الباحثان أداة التعريف في العناصر الإشارية .

والملاحظ حسبهما – هاليداي ورقية حسن – أنّ أسماء الإشارة « تقوم بالرّبط القبلي والبعدي، وإذا كانت أسماء الإشارة بشتّى أصنافها محيلة إحالة قبلية، بمعنى أنّها تربط جزءا لاحقًا بجزءٍ سابق ومن ثمّ تساهم في اتّساق النّصّ، فإنّ اسم الإشارة المفرد له إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل، ما يُسمّى بالإحالة الموسّعة »[2] .

ج – المقارنة:[3] وتنقسم إلى " عامّة "، وهي شكل من أشكال المقارنة، منها ما يدلّ على التّطابق مثل كلمة same (بمعنى مطابق) أو على التّشابه مثل كلمة similar (بمعنى مشابه) أو على الاختلاف مثل كلمة other (بمعنى آخر). أمّا الشّكل الثّاني من أشكال المقارنة فهو " الخاصّة " ومنها ما يدلّ على الكميّة مثل كلمة more (بمعنى أكثر) أو الكيفية مثل قولنا: جميلٌ من .

وعلى حسب ما ذكرنا فالمقارنة تؤدّي مهمّة الإحالة النّصيّة فهي ذات وظيفة اتّساقية .

1. 2. الاستبدال : Subsititution

الاستبدال أو التعويض « هو عملية تتمّ داخل النّصّ، إنّه تعويض عنصر في النّصّ بعنصر آخر »[4]، وإذا كان الاستبدال يشكل علاقة اتّساق تتمّ على المستوى النحوي – المعجمي في النّصّ وهو بذلك يختلف عن الإحالة التي تتجاوز في مفهومها المستوى المعجمي إلى المستوى الدّلالي، غير أنّه عمليّة تكون داخل النّصّ ومعظم حالاته تكون

[1] المرجع السّابق / ص 19 .

[2] المرجع نفسه / ص 19 (بتصرف) .

[3] المرجع نفسه / ص 19 (بتصرّف) .

[4] المرجع نفسه / ص 19، نقلا عن هاليداي ورقية حسن في مؤلّفهما Cohesion in English ، ص 1 .

قبلية، كونه يمثل تلك العلاقة بين عنصر متأخر وعنصر متقدّم، هذا في حالة ما إذا كان العنصر المستبدل موجودا، أمّا إذا كان عدما – يعادل الصّفر – فإنّنا هنا أمام ظاهرة أخرى هي موازية لظاهرة الاستبدال، والمتمثلة في الحذف[1] ، وحينئذ يصير الحذف نوعا من الاستبدال، حيث يكون البديل " لا شيء " في سطح النّصّ، « والحذف ... لا يختلف دلالة عن الاستبدال، وهما متشابهان جدّا غير أنّ الحذف استبدال من الصّفر، لأنّ الحذف لا أثر له إلاّ الدّلالة فلا يحلّ شيء محلّ المحذوف ... »[2].

وينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أقسام[3] :

أ – استبدال اسمي : يتمّ باستخدام عناصر لغوية اسميّة، مثل : one (بمعنى واحد)، same (بمعنى مثل) .

ب – استبدال فعلي : ويتم باستخدام الفعل do (بمعنى فعل) .

ج – استبدال قولي : وتُستخدم فيه الأداتان : so (بمعنى هكذا أو هذا أو ذاك) و not (وتدلّ على النفي) .

هذا النّوع من الاستبدال يتمّ في ثلاثة أنواع من الجمل التي تستعمل في التّعليق على الخطاب المنقول، وفي الجملة الشّرطية، وفي الجمل الموجّهة[4] .

1. 3. الحذف : Ellipse

كما سبق وذكرت أنّ الحذف قد يُعدّ نوعا من الاستبدال في حالة ما إذا كان العنصر المستبدل معادلا للصّفر، أي لا شيء،فإذا كان الاستبدال يترك أثرا، فالحذف علاقة اتّساق لا تترك أثرا، وهو ما يبرّر الإيجاز وعدم الحشو في اللّغة ز

وعليه فدور الحذف في اتساق النّصّ يتحدّد من خلال العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة، أي يتطلب منّا الكشف عن تلك القرائن المقالية أو الحالية – قرائن ترتبط

[1] الحذف هو وسيلة أخرى من وسائل الاتساق، وأعرض إليه لاحقا في العنصر المقبل .

[2] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 126 .

[3] محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 20 .

[4] للمزيد من التّفصيل: يُنظر نفتاح بن عروس/ الاتساق والانسجام في القرآن الكريم ... / ص 236 – ص 238 .

بالسّياق اللّغوي وغير اللّغوي للنّصّ – وهنا يتمّ تفعيل الحسّ القرائي لدى متلقي النّصّ، إذ يستحضر العناصر المحذوفة في ذهنه حتّى يتمكّن بها من الوصول إلى بنية النّصّ السّطحية والّتي كانت تبدو منذ البداية مبتورة بسبب عملية الحذف .

وكما عرضت من البداية الحذف والاستبدال كمفهومين متلازمين انطلاقا من العلاقة الّتي تجمعهما، فقد وجدت الباحثين هاليداي ورقية حسن يقسّمان[1] الاستبدال إلى اسمي وفعلي وقولي – كما سبق العرض – والشّأن نفسه مع الحذف، فإنّهما جعلا الحذف ثلاثة أقسام :

أ – الحذف الاسمي : وهو حذف اسم داخل المركّب الاسمي،

مثل : أيّ قبعة ستلبس ؟ هذه الأحسن . واضح أنّ لفظة (قبعة) حُذفت من الجواب .

ب – الحذف الفعلي : يحدث داخل المركب الفعلي،

مثل : هل كنت تسبح ؟ نعم، كنت . وقد حُذف الفعل (أسبح) .

ج – الحذف القولي : وهو حذف داخل شبه الجملة،

مثل : كم ثمنه ؟ خمس جنيهات . والمحذوف هنا (هو يكلّف) .

1. 4. الوصل أو الرّبط : Conjuction

ويُطلق عليه « التّرابط الموضعي الشّرطي للنّصّ، وهو يشير إلى العلاقات الّتي بين مساحات المعلومات أو بين الأشياء الّتي في هذه المساحات، وهذا النّوع يعتمد على الرّوابط السببيّة المعروفة بين الأحداث الّتي يدلّ عليها النّصّ »[2]، وعليه فالرّبط – الوصل – وسيلة اتّساق تتمّ في الحدود بين الجمل، على خلاف ما سبقه من وسائل – أدوات– والّتي تتمّ من داخر الجملة إلى داخل الجملة .

ومادام الرّبط يتطلّب وجود علاقة دلالية معنوية تسمح باستعمال رابط معيّن بين أجزاء النّصّ فقد « كانت وسائل الرّبط في إطار الوصل متنوّعة وقد فرّع الباحثان – أي هاليداي ورقية حسن – هذا المظهر إلى إضافي وعكسي وسببي وزمني ...

[1] يُنظر محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 20 – ص 21 – ص 22 .

[2] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 128 .

يتمّ الربط بالوصل الإضافي بواسطة الأداتين " و" و " أو" وتندرج ضمن المقولة العامّة للوصل الإضافي علاقات أخرى مثل : التّماثل الدّلالي المتحقّق في الرّبط بين الجمل بواسطة تعبيرمن نوع : بالمثل ... وعلاقة الشرح، وتتمّ بتعابير مثل : أعني، بتعبير آخر ... وعلاقة التمثيل : مثلا، نحو ...

أمّا الوصل العكسي الّذي يعني " على عكس ما هو متوقّع " فإنّه يتمّ بواسطة أدوات مثل : but , yet (بمعنى : مع ذلك، لكن) ...

أمّا الوصل السّببيّ فيمكّننا من إدراك العلاقة المنطقية بين جملتين أو أكثر، ويعبّر عنه بعناصر مثل : thus , so (بمعنى : وهكذا) ... وتندرج ضمنه علاقات خاصّة كالنّتيجة والسّبب والشّرط ... وهي كما نرى علاقات منطقيّة ذات علاقة وثيقة بعلاقة عامّة هي السبب والنّتيجة .

ويجسّد الوصل الزّمني علاقة بين أطروحتي جملتين متتابعتين زمنيّا، وأبسط تعبير عن هذه العلاقة هو then (بمعنى : ثمّ، بعد ذلك) »[1].

نصل إلى أنّ هذه الأدوات تقوم بدور الرّبط داخل النّصّ، وعليه فالرّبط علاقة اتّساق أساسية – كما سبق وذكرت –، إضافة إلى ذلك فهي – أدوات الرّبط – تحمل معانٍ مختلفة، كإضافة معلومات – جديدة أو مغايرة – ، التوصّل إلى السّبب والنّتيجة .

1. 5. الاتّساق المعجمي :

وهو مظهر من مظاهر اتّساق النّصّ، يعتمد على المعجم، بحيث يتحقّق بواسطة اختيار المفردات عن طريق إحالة عنصر لغوي إلى آخر، وحينئذ يحدث تضافر للوحدات المعجميّة في سبيل بناء الدّلالة الكليّة للنّصّ، وعليه يختلف الاتّساق المعجمي عمّا سبقه من وسائل الاتّساق – أي: الإحالة وتتمّ في مستوى الدّلالة، الاستبدال والحذف وينشآن في إطار نحوي _ معجمي، الرّبط ويقوم على أدوات شكلية _ دلالية – بأنّه يتأسّس على علاقات تتولّد بين عناصر معجمية تُجسّدها ظاهرتان هما : التّكرار والتّضام .

[1] محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 23 – ص 24 .

أ – التّكرار Recurrence :

التّكرار أو إعادة اللّفظ « وهو شكل من أشكال التّماسك – أي الاتّساق – المعجمي الّتي تتطلّب إعادة عنصر معجمي أو وجود مرادف له أو شبه مرادف، ويطلق البعض على هذه الوسيلة " الإحالة التّكرارية "، وتتمثّل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كلّ جملة من حمل النّصّ قصد التّأكيد، وهذا التّكرار في ظاهر النّصّ يصنع ترابطا بين أجزاء النّصّ بشكل واضح »[1].

ويضرب محمد خطابي مثالا[2] يوضّح فيه حالات[3] التّكرار في قوله :

شرعت في **الصّعود** إلى القمّة (الصّعود / التّسلق / العمل / الشّيء / [هو]) سهلٌ للغاية .

فكلمة (الصّعود) إعادة للكلمة نفسها **الصّعود** الواردة في الجملة الأولى، ويُعدّ هذا تكرارا محضًا، أمّا كلمة (التّسلّق) فهي مرادف لها – أي لـ**الصّعود** –، و (العمل) اسم عامّ شامل يمكن إدراج عملية **الصّعود** فيه وكذلك (الشّيء) كلمة عامة تندرج ضمنها كلمة **الصّعود** .

ب – التّضام أو التّلازم Collocation :

« هو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوّة نظرا لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك »[4] ، والعلاقات الحاكمة للتّضام متنوّعة، هي :

[1] احمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 106 .
[2] محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 24
[3] لمزيد من التّفصيل : يُنظر أحمد عفيفي / نحو النّصّ / ص 106 – ص 112 .
[4] محمد خطابي / لسانيات النّصّ / ص 25 .

« – التّضادّ، كلّما كان حادّا كان أكثر قدرة على الرّبط النّصّي ... قريب من النّقيض عند المناطقة ... مثل : ميّت . حيّ ، العكس مثل : باع . اشترى ... التّضادّ الاتّجاهي مثل : أعلى. أسفل.

– التّنافر : وهو مرتبط بفكرة النّفي مثل التّضادّ، مثل كلمات : خروف، فرس، قط، كلب بالنّسبة لكلمة حيوان . وأيضا مرتبط بالرّتبة مثل : ملازم، رائد، مقدّم ... ويمكن أن يكون مرتبطا بالألوان ... وكذلك بالزّمن .

– علاقة الجزء بالكلّ مثل علاقة اليد بالجسم ... »[1].

2. الانسجام (Cohérence) :

انطلاقا من ميزة النّصّ الأساسية والمتمثلة في " البناء " كونه « كلّ تحدّه مجموعة من الحدود تسمح لنا أن ندركه بصفته كلاّ مترابطا بفعل العلاقات النّحوية التركيبية بين القضايا وداخلها، وكذلك باستعمال أساليب الإحالة والعائد المختلفة والرّوابط والمنظّمات العديدة »[2]، يتّضح جليّا أنّ النّصّ في كلّه – بنائه – يرتكز على العلاقات الرّابطة بين العناصر المكوّنة لهذه البنية، إذ يتمّ الرّبط بين الجمل الّتي من شأنها أن تكوّن نصّا بفعل وسائل مختلفة تجسّد تلك العلاقات. « ولا تكمن أهميّة هذه الوسائل – وسائل الرّبط – في أنّها تكفل للنّصّ ترابطه، بل تيسّر أيضا للسّامع أو القارئ متابعة الخطاب وفهمه ... والنّصّ الّذي يأتي مفكّك الأوصال يصحبه حتما تفكّك دلالي ويتعذّر فهمه، لأنّ فهم جملة في النّصّ مرهون بمعرفة نوع علاقتها بالجمل الأخرى ... »[3]. وعليه لا بدّ من تحقّق الاستمرارية اللّغويّة في ظاهر النّصّ وكذا الاستمرارية في عالم النّصّ، والّتي نعني بها الاستمرارية الدّلاليّة والتي

[1] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 113 .

[2] خولة طالب الإبراهيمي / مبادئ في اللّسانيات / دار القصبة للنشر، الجزائر / 2000 / ص 169 .

[3] محمد الأخضر الصبيحي / مدخل إلى علم النّصّ ومجالات تطبيقه / منشورات الاختلاف، الجزائر – الدّار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، لبنان / الطبعة الأولى / 1429 هـ – 2008 م / ص 88 .

تتجلّى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرّابطة بين هذه المفاهيم، وهو ما يحصل أثناء عملية إنتاج النّصّ او أثناء تلقّيه .

ولعلّ هذا الّذي وضحه هاليداي ورقية حسن بأنّه « علاقة معنوية بين عنصر في النّصّ، وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النّصّ، هذا العنصر الآخر يوجد في النّصّ غير أنّه لا يمكن تحديد مكانه إلا عن طريق هذه العلاقة التّماسكيّة »[1].

والملاحظ ممّا سبق عرضه أنّ الحديث عن مفهوم الانسجام وأهميته يُحيلنا باعتبار علاقته بمفهوم التّرابط والتّماسك داخل النّصّ إلى الحديث عن الاتّساق، إذن، يمكن القول اختصارا[2] أنّ الانسجامَ والاتّساق مفهومان متكاملان، فالانسجام يتطلّب اتّساقا، لكنّه يحتاج إلى تفعيل السّياق أكثر، فهو يحتاج إلى آليات الدّلالة والتّداولية كما يتّضح على مستوى المفهومية – خارج النّصّ – .

إذن الانسجام يفعّل أكثر السّياق والمقام، فهو ليس موجودا في النّصّ، بل منتجه ومتلقّيه هما القادران على إظهاره والحكم بانسجام هذا المنتوج – أي النّصّ – من عدمه وذلك باعتبار ما يشتمل عليه من :

« أ – العناصر المنطقية : كالسببية، العموم، الخصوص .

ب – معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف .

ج – السّعي إلى التّماسك فيما يتّصل بالتجربة الإنسانية، ويتدعّم الالتحام – المقصود به الانسجام – بتفاعل المعلومات الّتي يعرضها النّصّ مع المعرفة السّابقة للعالم »[3] .

---

[1] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 90 . نقلاً عن هاليداي ورقية حسن في مؤلّفهما : Cohesion in English / ص 80 .

[2] اختصرت العرض في هذا العنصر " الانسجام " لأنّني خصّصت له مبحثا مستقلاً هو الآتي.

[3] روبرت دي بوجراند / النّص والخطاب والإجراء / ترجمة : تمام حسان / عالم الكتب، القاهرة / الطبعة الأولى / 1418 هـ – 1998 م / ص 103 .

ولعلّ الانسجام بمفهومه التحليلي يرد عند بعض اللّغويين تحت تسميات مختلفة كالحبك، الالتحام، ويُعبّر عنه كذلك بمعيار التّرابط المفهومي أو الدّلالي، إذ يتّصل هذا المعيار « برصد وسائل الاستمرار الدّلالي في عالم النّصّ أو العمل على إيجاد التّرابط المفهوميّ، أي أنّ هذه الصّفة متّصلة بالمعنى وسلسلة المفاهيم والعلاقة الرّابطة بينها ... »[1] . ومن خلال ذلك نلمس كيف أنّ الانسجام يختلف عن الاتساق في جانب من جوانب التّحليل اللّغوي للنّصوص، إذ يرتبط الأوّل دائما بالمعنى أمّا الثاني فمرتبط باللّفظ غالبا .

ولعلّ إفرادي لمبحث مستقلّ[2] أعرض فيه مفهوم الانسجام وما تعلّق به، يغنيني في هذا الجزء من البحث أن أتكلّم أكثر عنه .

3. القصد (Intentionnalité) :

يطلق على هذا المعيار بالقصد أو المقصديّة، والقصد متعلّق بنيّة منشئ النّصّ، إذ لا بدّ أن يكون هذا الأخير قادرا على فهم المتلقّي، وبذلك يُعدّ – أي القصد – « أحد المقوّمات الأساسية للنّصّ، باعتبار أنّ لكلّ خطاب غايةً يسعى إلى بلوغها أو نيّة يريد تجسيدها. ويستمدّ مفهوم القصد شرعية وجوده في الدّراسات اللّسانية قديمها وحديثها، من أنّ كلّ فعل كلاميّ يفترض فيه وجود نيّة للتّوصيل والإبلاغ ... »[3]، وهو أيضا « يتضمّن موقف منشئ النّصّ من كون صورة ما من صور اللّغة قُصِد بها أن تكون نصًّا يتمتّع بالسّبك والالتحام، وأنّ مثل هذا النّصّ وسيلة من وسائل متابعة خطّة معيّنة وصولا إلى غاية بعينها»[4]. فمن جهة نجد أنّ النّصّ يستمدّ كينونته ودلالته من قصديته، ومن جهة أخرى هذه القصديّة تؤثّر في بنائه، إذ كلّما تحقّقت فيه معايير النّصيّة لاسيما الاتّساق والانسجام كلّما كان قادرا على تحقيق الغاية والهدف منه .

---

[1] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 90 .

[2] يُنظرُ: المبحث الثّاني من هذا الفصل كما سبق وأشرت .

[3] محمد الأخضر الصبيحي / مدخل إلى علم النّصّ ومجالات تطبيقه ... / ص 96 .

[4] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء ... / ص 103 .

4. القبول (Acceptabilité) :

القبول أو المقبولية، ويقصد بها مدى استجابة المتلقّي للنّصّ، فإذا كان المعيار السّابق – القصد – متعلّق بمنشئ أو منتج النّصّ، فهذا المعيار – القبول – صلته مباشرة بالمستقبل للنّصّ أو متلقّيه، إذ لا تتمّ عملية التّواصل إلاّ بوجود هذين القطبين – المنتج والمتلقّي – ولا يحقّق الأوّل قصده إلاّ إذا تمّ قبول نصّه من الثّاني، هذا الأخير الّذي يُعدّ مستهلكا للنّصّ ومشاركا فاعلا فيه كذلك .

كما يرجع قبول النّصّ إلى مدى تحقّق الاتساق والانسجام فيه « ويعني ذلك أنّ القبول مرتبط بمجموع الدّلالات الّتي يطرحها النّصّ بشرط تماسكها والتحامها وتحديدها بعيدا عن الاحتمالية الدّلالية »[1]، ولو أنّ ضرورة تحقيق الانسجام لقبول نصّ ما قد تلغي أحيانا شرط كونه متّسقا، لأنّ المتلقّي قد يغض النّظر عن عدم الاتّساق مادام النّصّ ذا نفع له، يقول دي بوجراند : « وللقبول أيضا مدى من التّغاضي في حالات تؤدّي فيها المواقف إلى ارتباك أو حيث لا توجد شركة في الغايات بين المستقبل والمنتج »[2]. من هنا يتأتّى وجوب مراعاة الظّروف المحيطة بهما – المنتج والمتلقّي – في السّياق أو الموقف – اللّغوي وغير اللّغوي – إذ يساعد السّياق بالحكم على قبول النّصّ أو عدمه « فالسّياق الّذي يؤدّي التقبلية – القبول – ينبغي أن يراعى فيه :

- صحّة القواعد النّحوية .
- توافق الوقوع، أو الرّصف بين مفردات الجملة . ومن هنا نصل إلى النّتيجة المطلوبة بقبول المتلقّي »[3] .

[1] أحمد محمد عبد الرّاضي / نحو النّصّ، بين الأصالة والحداثة / مكتبة الثّقافة الدّينية / د . ط / د . ت / ص 98 .

[2] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء .... / ص 104 .

[3] أحمد عفيفي / نحو النّصّ ... / ص 89 .

5. الإعلامية (Informativité) :

الإعلامية أو الإعلام أو الإخبارية، وتتعلّق بإمكانية توقّع المعلومات الواردة في النّصّ أو عدم توقّعها، ويرى دي بوجراند « أن ننظر إلى هذا المصطلح لا من حيث كونه يدلّ على المعلومات الّتي تشكّل محتوى الاتّصال، بل من حيث يدلّ بالأحرى على ناحية الجدّة أو التنوّع الّذي توصف به المعلومات في بعض المواقف، فإذا كان استعمال نظام في صياغة نصّ ما يتكوّن من الهيئة الّتي تبدو عليها العناصر المستعملة في وقائع صياغة هذا النّصّ – فإنّ إعلامية عنصر ما تكمن في نسبة احتمال وروده في موقع معيّن – اي إمكانه وتوقّعه – بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من حهة النّظر الاختيارية، وكلّما بعُدَ احتمال الورود ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية »[1].

فالإعلامية إذن تتعلّق بإنتاج النّصّ واستقباله لدى المتلقّي، ومدى توقّعه لعناصره، بمعنى أنّ إعلامية النّصّ تعتمد على مدى توقّع المتلقّي للمعلومات الّتي يحملها هذا النّصّ، إذ كلّما قلّ هذا التوقّع كانت إعلامية النّصّ مرتفعة والعكس صحيح .

« ويرتبط هذا المعيار بالتدرّج الموضوعاتي، إذ يُحدَّد الموضوع والمحمول كما رأينا تبعًا لدرجة الإعلامية : المعلومة المعروفة والمعلومة الجديدة، وعليه فهو مبدأ مرتبط بالمرسل والمستقبل على حدّ سواء وبالمعارف المتعلّقة بالعالم وبالمعجم »[2] .

إذن فالإعلامية ليست مجرّد معلومات يحتويها النّصّ، بل تتمثّل في جدّة هذه المعلومات وتنوّعها أيضا، ومع هذا لا يجب فهم خلوّ النّصّ من الإعلامية خلوّه من الدّلالة تمامًا « والقضيّة ليست احتواء النّصّ على مضمون وعدم احتوائه على مضمون وإنّما القضيّة احتواء

[1] أحمد محمد عبد الرّاضي / نحو النّصّ بين الأصالة والحداثة ... / ص 96 .

[2] فوزية عزوز / المقاربة النّصيّة من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي / دار كنوز المعرفة، عمّان / الطّبعة الأولى / 1437 هـ – 2016 م / ص 122 .

النّصّ على معلومات توصف بالجدّة والتنوّع، ولذا كلّما قلّ احتمال المتلقّي لها ازداد مستواها الإعلامي »[1] .

6. السّياق أو المقام (Situationalité) :

يكاد يجمع الدّارسون على أنّ المقامية[2] تتعلّق بمناسبة النّصّ للموقف، إذ لا يمكن للنّصّ من أخذ معناه إلاّ في مقام معيّن حتّى وإن كان متّسقا ومنسجما وذا قصد، وعليه يُعدّ هذا المعيار ممثّلا صريحا للبعد التّداولي للنّصّ، وبعبارة أخرى يُفهم النّصّ في ضوء المناسبة أو المقامية، وهي كما يرى بوجراند[3] تتضمّن العوامل الّتي تجعل النّصّ مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النّصّ في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيّره، وقد لا يوجد إلاّ القليل من الوساطة في عناصر الموقف كما في حالة الاتّصال بالمواجهة في شأن أمورٍ تخضع للإدراك المباشر، وربّما توجد وساطة جوهريّة كما في قراءة نصّ قديم ذي طبيعة أدبيّة يدور حول أمور تنتمي إلى عالم آخر .

فالمقامية أو رعاية الموقف تتضمّن العوامل الّتي تجعل النّصّ مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه .

والمقام – المقامية – حينئذ يمثّل « أحد المقوّمات الفاعلة في اتساق النّصّ وخاصة من النّاحية الدّلالية، وعليه فإنّ نصيّة الخطاب لا تكتمل ولا تستقيم إلاّ إذا راعى صاحبه في إنجازه الظّروف المحيطة الّتي سيظهر فيها النّصّ »[4]، ولهذا صار يُنظر إلى المقامية ذات البعد التّداولي كأحد أهمّ العناصر الّتي تقوم عليها النّصيّة، إذ لا بدّ من عدم الاكتفاء – للحكم على نصيّة النّصّ أو الخطاب – بالوقوف على وصف وتحليل بنيته النّحوية أو

[1] أحمد محمد عبد الرّاضي / نحو النّصّ بين الأصالة والحداثة / ... / ص 97 .
[2] يُطلق عل معيار السّياق : المقام، المقامية، الموقفيّة، أو رعاية الموقف .
[3] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء ... / ص 104 .
[4] محمد الأخضر الصبيحي / مدخل إلى علم النّصّ ومجالات تطبيقه ... / ص 98 .

الدّلالية الدّاخلية، بل لا بدّ من دراسة الجانب التّداولي له، أي الوقوف والكشف عن بنية السّياق والعلاقات بينها وبين النّصّ .

7. التّناصّ (Intertextualité) :

عوْدًا على بدء، وبتتبّعنا مفاهيم المعايير سالفة الذّكر، نجد أنّ كلّ معيار منها يخدم ويكمّل الآخر، فتحقّق القصدية مثلا مرهون بتحقّق معيار المقبولية، وهذا الأخير كونه يُحقّق مبدأ التّعاون بين المنتج والمتلقّي، ويرتبط بمحتوى النّصّ على الخصوص، فهو أيضا عامل أساس يؤلّف معيار الإعلامية، ومادام المتلقّي فاعل محوريّ في تحديد مستوى هذا المعيار، فالأمر متوقّف أيضا على المقام والظّروف الّتي يُنتَج فيها النّصّ وهو ما دعوناه بالموقفية أو المقامية . هذا المعيار الّذي يدور محوره حول بنية السّياق وعلاقاتها، ولعلّ التّناص كمعيار آخر من معايير النّصيّة ملحق بالسّياق باعتباره يعكس علاقةً بين النّصّ وبين شيء وافد إليه من محيطه .

فالتّناصّ يشير إلى « مجموع العلاقات الصّريحة أو الضمنيّة الّتي تربط نصّا ما بنصوص أخرى، أي حضور نصّ في نصّ آخر أو تداخل النّصوص فيما بينها عن طريق الاستشهاد أو الاقتباس أو التضمّن الّذي عُرف عند القدماء بمصطلح " الاستزادة " أو " الاصطراف "، أي يُعجَبُ الشاعر بالبيت فيصرفه لنفسه أو يستزيده لشعره ... »[1] .

والتّناصّ بهذا المعنى يُعدّ نوعًا من التّعالق أو التّبادل أو التّداخل بين نصوص مختلفة، يقول[2] صلاح فضل : « ففي فضاء النّصّ تتقاطع أقوال عديدة، مأخوذة من نصوص أخرى، ممّا يجعل بعضها يقوم بتحييد البعض الآخر ونقضه » بمعنى أنّ التّناص عمليّة استبدال

[1] فوزية عزوز / المقاربة النّصيّة ... / ص 124 .

[2] محمّد الأخضر الصبيحي / مدخل إلى علم النّصّ ومجالات تطبيقه ... / ص 100 . نقلا عن: صلاح فضل / مناهج النّقد المعاصر / ص 128 .

بين النّصوص على المستويين اللّفظي والمعنوي معًا، بحيث يستفيد نصّ من نصوص سبقته.

ويرى دي بوجراند في السّياق نفسه أنّ التّناص « يتضمّن العلاقات بين نصّ ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة، سواء بوساطة أم بغير وساطة »[1]، و يدلّ على أنّه لا يوجد نصّ مستقلّ بنفسه، إذ يُعدّ التّناص عاملا أساسيّا من عوامل إثراء النّصوص بعضها ببعض بقيم دلالية وشحتّى شكلية .

وعليه « يمثّل كلّ نصّ فضاءً تلتقي فيه نصوص عديدة بما تتضمنّه من رؤى فكرية وحضاريّة مختلفة يُحكِم الكاتب مزجها بطريقته الخاصّة فيشكّل نصّا منسجما متناسقا »[2]. فالتّناصّ كما عرّفه محمد مفتاح هو « فسيفساء من نصوص أخرى أدمجت فيه بتقنيات مختلفة ... »[3] .

يتّضح ممّا سبق أنّ التّناصّ يحمل مفهومَ تداخل نصوص غائبة في نصّ حاضر تتفاعل وتتعالق معه على المستوى النّحوي وعلى المستوى الدّلالي، وبالموازاة لا يجب إهمال المفهوم الّذي ذهب إليه تمّام حسان من أنّ التّناص « تفسير لشيء غامض، أو تفصيل لمجمل أو جواب عن سؤال، أو تحديد لمعنى محتمل إلى غير ذلك من هذه الوجوه ... »[4]، ولا مانع من تحقّق التّناصّ بمفهومه الأوّل أو الثّاني أو بهما معًا .

ولعلّ خير ما نختم به هذا المطلب، هو حوصلة المعايير السّبعة للنّصيّة، وتصنيفها حسب ما هو متعلّق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنّصّ، وذلك باستعمال هذا الشّكل التخطيطي :

---

[1] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء / ... / ص 10 .

[2] محمد الأخضر الصبيحي / مدخل إلى علم النّصّ ... / ص 101 .

[3] المرجع نفسه / ص 101 . نقلا عن: محمد مفتاح / تحليل الخطاب الشّعري، استراتيجية التّناص / ص 121 .

[4] أحمد محمد عبد الرّاضي / نحو النّصّ بين الأصالة والحداثة ... / ص 95 .

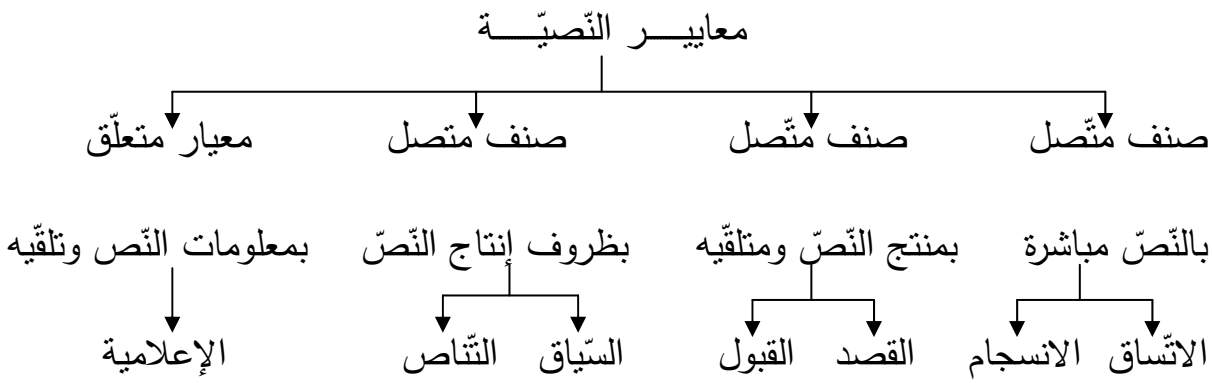
معاييـــر النّصيّـــة
صنف متّصل
صنف متّصل
صنف متصل
معيار متعلّق
بالنّصّ مباشرة
بمنتج النّصّ ومتلقّيه
بظروف إنتاج النّصّ
بمعلومات النّص وتلقّيه
الاتّساق
الانسجام
القصد
القبول
السّياق
التّناص
الإعلامية

المبحث الثّانـي :

الانسجام أحد المعايير النّصيّة السّبعة

المطلب الأوّل : مفهوم الانسجام

وأعرض في هذا المطلب إلى تعريف الانسجام في جانبيه اللّغوي والاصطلاحي، ثمّ أعدّد في المطلب الثاني بعض المصطلحات القريبة في المعنى والمتداخلة مع مصطلح الانسجام، وذلك على سبيل التّمثيل لا الحصر، وأختم بمطلب ثالث أذكر فيه بإيجاز عناصر الانسجام بغية إعطاء صورة متكاملة عن هذا المفهوم الجوهري .

تعريف الانسجام :

أ – التّعريف اللّغوي :

يعود الانسجام في اللّغة إلى مادة " سجم "، وقد جاء عنها في كتاب " العين " للخليل من حرف الجيم قوله: « سجم: سَجَمت العين تسُجم سُجوما وهو قَطران الدَمع قلَّ أو كثر، وكذلك المطر. ودمع ساجم ومسجوم، وسجمته العين سجما، ولا يقال: أسْجَمَته العين. والسّجم: الدمع »[1].

وجاء تعريف الانسجام في " لسان العرب " على النحو الآتي: « سجم: سَجَمَت العينُ الدَمع، والسحابة الماء، تسجمُه سجما وسُجوما وسَجَامنا، وهو قطرانُ الدّمع وسيلانه، قليلا كان أو كثيرا، وكذلك السّاجم من المطر، والعرب تقول: دمْعُ، فهو منسجم، إذا انسجم أي انصبَّ ... وأسجمتْ السحابة: دام مطرها ... وأسجمت السماء: صبّت »[2].

وردت لفظة انسجم أيضا ضمن مادّة [س ج م] في " تاج العروس "، يقول صاحبه: « سجم الدّمع سجوما كقعود وسجاما ككتاب، وسجمته العين، وسجمت السحابة الماء، وهذا مجاز (تسجِمه وتسجمُه) من حدّي ضرب ونَصَر (سجما وسجوما) وسَجَمانا: قطر دمعها وسأل قليلا أو كثيرا، وسجمه هو، وأسجمه، وسجّمه تسجيما وتسجاما: إذا صبّهُ .

---

[1] أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، " كتاب العين (معجم عربي– عربي) "، تحقيق: مهدي المخزومي– إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، 1986، الجزء السادس، حرف الجيم، باب الجيم والسين والميم، ص: 59.

[2] إبن منظور، " لسان العرب "، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د ط/ دت، لمجلّد الثالث (الذال– السين)، الجزء 17، ص: 1947.

والسَّجم بالتحريك: الماء: أي ماء السماء، أيضا: الدمع السائل ... وانسجم الماء والجمع فهو منسجم: انصبَّ، وانسجم الكلام: انتظم وهو مجاز: وأسجمت السحابة: دام مطرها ... »[1] .

بتتبعنا للمادة اللغوية [س ج م] نجدها مرتبة بعدّة اشتقاقات، منها: سجم، سجّم، أسجم، انسجم، سجوم، س!جْم، انسجام...وقد لاحظنا أن معاني هذه المادة المعجمية تدور حول: القطران، السيلان والانصباب...

وعليه فتعريف الانسجام مجمَع في المعاجم العربية، ومفاده في عرضنا هذا أنّ الانسجام لا يخرج من حيّز السلامة والسهولة في أداء ألفاظ النص وتبليغ معانيه، إذ إنّه مأخوذ من انسجام الماء والدمع، ونحن نعلم ما لجريان هذين في الانحدار من سهولة وتناسب، وأكثر من ذلك مدى التّرابط والتّتابع الحاصل بين وحدات النّصّ – بدليل قول العرب " أسجمت السّحابة أي دام مطرها وهنا يظهر معنى التتابع والدّيمومة أو الاستمراريّة – .

ب- التعريف الإصطلاحي :

*** في الإصطلاح العربي ثم الغربي * :**

قال عنه ابن منقذ: « الانسجام أن يأتي كلام المتكلم شعرا من غير أن يقصد إليه وهو بدل على فور الطبع والغريزة »[2].

ويذكره ابن حجة الحموي في خزانة الأدب، فيقول :

« له انسجام دموعي في مدائحه بالله شنف بها يا طيب النغم

والمراد من الانسجام أن يأتي لخلّوه من العقادة، كانسجام الماء في انحداره ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة ... وأهل الطريق الغرامية هم بدور مطالعه وسكان مرابعه، فإنّهم ما أثقلوا كاهل سهولته بنوع من أنواع البديع، اللهم إلا أن يأتي عفوا من غير قصد، وعلى هذا أجمع علماء البديع في حدّ هذا النوع – الانسجام – فإنّهم قرروا أن يكون

[1] محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، " تاج العروس من جواهر القاموس "، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، راجعه: أحمد مختار عمر، عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى، 1421 هـ –2000م، الجزء 32، باب الميم، مادّة [س ج م]، ص: 347 وما بعدها.

[2]– أحمد مطلوب، " معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها "، مكتبة لبنان، د – ط، 2000، ص: 194.

بعيدا من التصنع، خاليا من الأنواع البديعية إلا أن يأتي في ضمن السهولة من غير قصد »[1].

والتعريف ذاته ذكره قبل هذا **صفي الدين الحلي** في شرح **الكافية البديعية:** « الانسجام

فذكرُهُ قد أتى في : هل أتى " و " سبا " وفضلُهُ ظاهر في " نون " و " القلم "

هو أن يكون الكلام متحدّرا كتحدّر الماء المنسجم لسهولة سبكه، وعذوبة ألفاظه وعدم تكلّفه ... ليكون له في القلوب موقعٌ، وفي النفوس تأثيرٌ مع خلّوه من البديع. كما يقع في أثناء آيات الكتاب العزيز من الموزون بغير قصد من وزن بيوت وأشطار بيوت ... »[2].

ونشير أن مفهوم الانسجام يأخذ صبغة أخرى في المنظور الفلسفي أيضا، حيث أنّه يتطلب شرط النّظام في عناصر ومكوّنات كلّ شيء ليؤدّي وظيفته الخاصة بالإضافة إلى الوظيفة الجمالية التي يحققّها كما رأينا، يقول **جميل صليبا** في " **المعجم الفلسفي** " « ... وللانسجام عند الفلاسفة معنيان: أحدهما عام، والآخر خاص: فالانسجام بالمعنى العام هو أن تنتظم أجزاء الشيء، وتأتلف وظائفه المختلفة، فلا تتعارض ولا تتنافر، بل تتفق وتتجّه إلى غاية واحدة. فهو إذن وحدة في كثرة، أو هو تأليف موافق، وتركيب جميل، وترتيب متناسق. والانسجام بالمعنى الخاص هو ائتلاف الألحان، أو هو التأثير الجميل الذي يحدثه في النفس سماع عدّة أصوات موسيقية في زمن واحد ... »[3] .

كما أن الانسجام بشكل عام يحظى باهتمام أغلب العلماء الباحثين في مجال لسانيات النص– يُفصل القول عن ذلك أكثر في الفصل الثالث من البحث – إن لم نقل كلهم، ونعرض هنا مجموع من التحديدات له استنادا لآرائهم المتنوعة .

يُعبّر عن الانسجام بوجود علاقات متداخلة بين عناصر النص المشكلة لبنيته، يتجسّد ذلك في النص بوسائل تسمّى أدوات الرابط، يقول في ذلك سعيد حسن بحيري: « النص إذا يتألف من عدد من العناصر، تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الدّاخلية التي تعمل إلى

[1]– ابن حجّة الحموي، خزانة الأدب ، شرح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الجزء الأوّل، الطبعة الثانية، 1991، ص:417.

[2] صفي الدين الحلي، " شرح الكافية البديعية "، تحقيق: نسيب نشاوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د– ط/ د– ت، ص: 264.

[3] جميل صليبا، " المعجم الفلسفي "، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، الجزء الأول، 1978، ص: 160.

إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتسهم الروابط التركيبية الروابط الزمانية والروابط الإحالية في تحقيقها ... ويعني ذلك أن النّص بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كلية شاملة ... »[1] .

بينما يستخدم **تون فان ديك VAN Dijk T.A** مفهوم الانسجام في تحليله النص قاصا به أحد مظاهر الأبنية الدلالية الكبرى للخطاب، متجاوزا بذلك مفهوم الاتساق الذي لا يتعدّى العديد الأبنية الظاهرة السطحية، إذ يقصد بالاتساق « ذلك التماسك الشّديد بين الأجزاء المشكّلة لنص/ خطاب، ويهتم فيه بالوسائل اللّغوية (الشكلية) التّي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمّته ... »[2] إنّ الاهتمام يتغيّر من اتّساق النّص إلى انسجامه أي أنّ على المتلقي، في هذه الحالة أن يعيد انسجام النّص – يدخل دور المتلّقي في فهم بناء النصّ مع غياب وسائل الاتساق أو الروابط –، « يترتب على السالف ذكره أنّ الانسجام أعمّ من الاتساق، كما أنّه يغدو أعمق منه ... »[3] .

وجاء الانسجام في الاصطلاح الفرنسي أيضا، فهو عند Oswal Ducrot على النحو الآتي: « لا يتعلق الانسجام بمستوى الأداء اللساني، وإنّما يتعلق بتشكيل المفاهيم التي تنظم المحور النصّي، باعتباره قطعة متكاملة تؤدّي إلى حالة نهائية، ويضمن الانسجام الاستمرار والإدماج التدريجي للمعاني حول موضوع ما، الأمر الذي يفترض وجود فهم متبادل للمفاهيم التي تحدد تشكيل المحو النّصي المجسد في شكل بناء عقلي .

إذ الروابط بين المفاهيم ذات طبائع مختلفة: سببية، غائية، قياسية ... ولكن فيما يتعلق العلاقات المفاهيمية فليست تحدّد دائما بعبارات لسانية ظاهرة، غير أنّها تتضمن غالبا الاستعانة على استدلالات في حالة الضمانات غير الافتراضية، والتي عكس الافتراضية . والتي تعدّ جزءا لا يتجزأ من الدلالة اللّغوية التي تتبع المستوى النصّي .

وقد تمت دراسة الانسجام بشكل معمق في النّص الروائي، حيث أنّ عملية التعاقب السردي في مقاطع إنشائية أوضح مثال للانسجام النّصي .

---

[1] سعيد حسن بحيري، " دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة "، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426 هـ- 2005، ص: 94.

[2] محمد الخطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام النص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006/ ص. 5.

2 المرجع نفسه / ص 5.

إنّ الإشكال حول الحدود بين الاتساق النصّي – الذي يحدث بوسائل لغوية محضة– والانسجام النصّي – الذي يستلزم معارف غير لغوية – معقّد فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النظرية الحجاجية التي اقترحها Ducrot و Anxombre وخاصة الفرضية القائلة بأنّ معنى المصطلحات يتحدّد أساسا بكيفيات استمرارية خطابية، ولهذا فإنّه من المحتمل أن العديد من الظواهر النّصيّة والتي كانت تصف ضمن المجال الانسجامي يمكن أن تفسر بمفاهيم الترابط أي بمفاهيم لغوية بحتة »[1].

ويرى **مانقنو** " **Dominique Maingueneeau** " في هذا الموضوع أيضا، أنه « لكي يحصل الانسجام يجب أن يحمل النص دلالة عامة، ومغزى كلاميا مرتبطا بالنوع الخطابي المستعمل في النص، وهذا ما يسمح للمتكلم الآخر أن يبنى تصرفا معينا مع المتحدّث الأوّل، وهذا حسب نوع الخطاب ... ومن ثمة فإن انسجام النّص تحدّده عوامل عدّ'، كما تحدّده معرفة موضوع النّص... فهو يرى أن الانسجام غير موجود في النّص، وإنّما يبينه الطرف الثاني في الحديث... ومن جهة أخرى فإن الحكم على نص بأنه منسجم أو غير منسجم يمكن أن يتغير حسب الأفراد تبعا لمعرفتهم بسياق النص أو مدى المصداقية التي يولونها للمتحدّث »[2].

وفي الأخير نلحظ أن مفهوم الانسجام في الاصطلاح لا يجد أرضية ثابتة وموحّدة يرتكز عليها، نظرا لكثرة الدارسين الذين تنوّعت رؤاهم وتعدّدت مشاربهم في بحوثهم الخاصة بلسانيات النّص، واختلف معنى وشكل منظار الانسجام بينهم، ولا يسعنا في هذا الموضع إلا أن نذكر قول **الدكتور مفتاح بن عروس** في مدخل رسالته من" باب الانسجام ": « ليس من السهل عرض مفهوم الانسجام بكيفية تسمح ببناء تصوّر موحّد، وذلك لسببين أوّلهما عدم وجود نظرية موحّدة لهذا المجال من تحليل مستوى النّص. ومن هذا الباب لا تعدو المسألة أن تكون مقاربة تشكلت من مجموعات من الإسهامات لا يشكّل مجموعها كلاّ. فكل إسهام من هذه الإسهامات يمثّل منحى مستقلا بعينه، ومع أنها تشترك في حدّ أدنى من الاهتمامات الأساسية فإنه من الصعب أن نقوم بتعميمات ملائمة لعدد كبير من الدراسات،

[1] Oswald Duerot- J.Marie Scaeffer / Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des sciences du language / Edition du seuil. Paris. France. 1995 / pages : 604 – 605.

[2] –Dominique Maigueneau, « **Les Termes clés de L'Analyse du Discours** » Edition du Seuil. France, Fevrier 1996, P P : 17–18.

وإضافة إلى صعوبة التعميم هناك إشكال آخر يتمثّل في أن استعمال كلمة " انسجام " يأتي للدلالة على مفهومين مختلفين تماما. فمن الدراسات ما يعطي للانسجام مفهوما مرادفا للنصية (**Textualité**). يتعلق الأمر في هذا السياق بمجموع الخصائص التي تعل نصًّا ما ملائما وينظر إليه على أنه **كل** يؤدّي إلى فعل **تواصلي ناجح**. ويقابل هذه النظرة نظرة أخرى أكثر تقنية وهي تلامس كثيرا حدود الاتساق. فهي تنظر إلى النص على أنه تتابع جمل وتتجاوز حدود التعامل مع الروابط الشكلية بين الجمل إلى روابط غير شكلية تتأسّس على نظرة لهذه الجمل على أنّها وقائع أو أحداث تتعالق فيما بينها كالعلاقات السببية وعلاقات التتابع الزمني ... »[1].

المطلب الثّاني : بعض المصطلحات القريبة والمتداخلة مع مصطلح الانسجام :

لاحظنا من خلال مختلف المفاهيم التي عرضناها سابقا عن الانسجام أنه كثير الاشتراك والتداخل مع مصلحات لغوية أخرى، من أهمّا:

أ – بين الانسجام والسهولة :

اهتم المتأخرون بالسهولة في بديعياتهم، إذ قال صفي الدين الحلي « السهولة ذكرها التيافشي مضافة إلى باب " الطرافة "، وغيره بـ " الإنسجام "، وذكرها ابن سنان الخفاجي في كتابه " سر الفصاحة " ، فقال في مجمل كلامه: " هي خلو اللفظ من التكلف والتعقيد والتعسف في السبك" ... وقال عنها التيفاشي: " السهولة أن يأتي الشاعر بألفاظ سهلة طريفة تتميز عمّا سواها عند من له أدنى ذوق من الأدب، وهي ممّا يدلّ على رقة الحاشية وسلامة الطبع " »[2].

[1]– بن عروس مفتاح، " الإتساق والانسجام في القرآن الكريم "، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص لسانيات النص، جامعة الجزائر، 2007–2008، إشراف: أ– د: زوبير سعدي و أ– د: الحواس مسعودي، ص: 20.

[2]– صفي الدين الحلي، " شرح الكافية البديعية "، تحقيق: نسيب نشاوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص: 311–313.

وسهولة المخرج هي أن يتحدث الإنسان بطلاقة دون تكلف أو توقف، وقد ذكرها الجاحظ في كتابه " البيان والتبيين " فقال: وهذه الصفات التي ذكرها ثمامة بن أشرس فوصف بها جعفر بن يحي، كان ثمامة بن أشرس قد انتظمها لنفسه واستولى عليها دون جميع أهل عصره: وما علمت أنه كان في زمانه قروي ولا بلدي كان بلغ من حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف ولا من سهولة المخرج مع السلامة من التكلف ما كان بلغه، وكان لفظه في وزن إشارته ومعناه في طبقة لفظه، ولم يكن لفظه إلى سمعك بأسرع من معناه إلى قلبك).

كذلك يجعل السيد أحمد الهاشمي الانسجام مرادفا للسهولة، يقول: « الانسجام أو السهولة هو سلامة الألفاظ وسهولة المعاني مع جزالتها وتناسبها، كقول الشاعر:

ما وهَبَ اللهُ لِامْرِئٍ هِبَةً أَشْرَفَ مِنْ عَقْلِهِ وَمِنْ أَدَبِه.

هُمَا كمال الفتى فإن فُقِدَا ففَقْـده للحياة أليـــق بــه »[1]

وفي هذين البيتين نلمس فعلا سهولة التركيب وذلك لخلوّه من التعقيد، ولأن ألفاظه جاءت عذبة ميسورة دون عناء، وبالتالي فهو ككل يترك في النفس أثرا وفي القلب وقعا، وهذا وجه قريب مما نقصده بالانسجام.

ب – بين الانسجام والاتساق :

« رغم التداخل الحاصل بين مفهومي الاتساق والانسجام إلا أنه لا يمكن اعتبار الاتساق مرادفا للانسجام، فالاتساق يتحدد لسانيا على مستوى الدالية والنص كما قال " **ج.م. أدم** " بينما ينظر إلى الانسجام نظرة شاملة تضع في الحسبان مقاربة النص في بنيته الدلالية والشكلية. وهذا التداخل الموجود بين المصطلحين يعكس مدى العلاقة التي تربطهما، ذلك أنّه لا يمكن أن نتصور نصا منسجما دون أن يكون متسقا، وبهذا المعنى يكون الاتساق **Cohésion** شرطا ضروريا للانسجام، وقد عبّر " ميشال كارول " عن الترابط بين الاثنين حين ربط انسجام النص بالاستمرار، فحتى يكون النص منسجما يجب أن يتميز بالاستمرار وبمعنى لساني يجب أن يحوي في مساره الخطي عناصر استمراره »[2]– سيكون لنا تفصيل عن هذا في الفصل الثالث –.

[1]– السيد أحمد الهاشمي، " جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع "، ص: 335.

[2]– مفتاح بن عروس، " حول الاتساق في نصوص المرحلة الثانوية "، مجلة اللغة والأدب (ملتقى علم النّص)، العدد 12، جامعة الجزائر، دار الحكمة للطباعة، 1418 هـ – 1997، ص ص: 431–432.

وعموما فالاتساق ينتج عن تسلسل مجموعة عبارات من خطية النص في حين أن الانسجام يستند على الاتساق مع وجود بعض الصعوبات غير الخطية مرتبطة خاصة بالسياق ونوعية الخطاب.

ج – بين الانسجام والتّناسب :

أفرغت الدراسات النقدية الحديثة جملة من المصطلحات والمفاهيم المتعلّقة بتحليل النّصوص والبحث عن صفاتها الأسلوبية، من ذلك ما يسمّى بالتّناسب أو التّشاكل، وهو مبدأ جمالي متداخل في معناه وطريقة بنائه مع ما نسمّيه بالانسجام، إذ من خلال مفهومه ومظاهره يتحقّق هذا الأخير.

يُعرَّف التناسب بـ « أنّه حالة من التناغم بين العناصر تضمّ المؤتلف والمتباين وتوقع التشابه بين ما يبدو مختلفا لأوّل وهلة، فقد تقع المناسبة بين العناصر لا من جهة التشابه والتماثل، بل يتحقق من جهة المخالفة والتضادّ »[1]، ويتجسّد مبدأ التّناسب والتّشاكل من خلال ثلاث مظاهر أسلوبية نصيّة، هذه الأخيرة تضمن تحقق الانسجام في النّص « ويشاع فيه نوع من الانتظام يؤدّي إلى وسم النّص بمجموعة من الصّفات الأسلوبية كالسلامة والسهولة وعدم التفاوت ... »[2] وهي صفات قادرة إكساب النصّ سمة الأدبية أو الشعرية، وعليه فالتناسب صار يُنظر إليه حديثا كعلاقة قائمة بين أجزاء النّص قادرة على ضبط هويته وهو ما يجعله قريبا من مفهوم الانسجام.

أمّا عن المظاهر الأسلوبية في النّص فهي: المظهر اللفظي الصوتي، المظهر المعنوي الدلالي والمظهر التركيبي الشكلي.

والتناسب يظهر في أوله من خلال بنية النّص الصوتية وكذا عناصره اللفظية، يقول سامي محمد عبابنة: « ... فمقياس التناسب الصوتي هو سهولة النطق، وسلامة البنية اللفظية، وهذا ما يحصل من خلال مجموعة إجراءات يصار إليها لقصد تحسين الألفاظ في السمع وتسهيل النطق بها، ولعلّ أهمها عدم تكرار الحروف، أو تقارب صفاتها ومخارجها في الكلمة أو في النّص ... »[3].

---

[1]– سامي محمد عبابنة / " التفكير الأسلوبي (رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث " / جدار كتاب العالمي / عمّان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، لنبان / د– ط / 2007 / ص: 276–277.

[2]– المرجع نفسه / ص 277.

[3]– المرجع نفسه / ص: 278.

إذًا تتحدّد على أساس هذا التناسب مظاهر الأسلوب اللفظية، والتي تدخل ضمن ما يُسمّى بالمحسنات البديعية اللفظية كالسجع والجناس، ويوضّح ابن أبي الأصبع صفة التناسب في هذا المظهر الأسلوب قائلا: « أمّا المناسبة اللفظية فهي توخّي الإتيان بكلمات متّزنات، وهي على ضربين: تامة وغير تامة، فالتامة أن تكون الكلمات مع الاّتزان مقفّاة وأخرى ليست بمقفّاة، فالتقفية غير لازمة للمناسبة »[1].

أمّا المظهر الثاني وهو المظهر المعنوي الدّلالي، فيظهر التناسب فيه من خلال ترجمة المعاني ضمن نظام النّص الناجم عن الأسلوب، هذا النظام الذي لا بدّ له أن يتّسم « بحالة من التناغم والتناسب بين هذه المعاني، فتقارب ويُزال ما بينها من متباينة وتباعد، فتظهر منسجمة متساوقةّ، وليس ذلك على صعيد المعاني في ذاتها فحسب، وإنّما على صعيد مقدرة الأسلوب على تغطية التمفصل الدلالي بين جوانب المعنى ... »[2]، تلك المقدرة التي تحصل بما سمّاه النقاد بـ " المؤاخاة بين المعاني من جهة التماثل أو من جهة التضادّ "، ويذكر حازم القرطاجني هذا الشكل من التناسب في قوله: « إذ لكّل معنى معانٍ تناظره وتنتسب إليه على جهات من المماثلة والمناسبة والمخالفة والمضادّة والمشابهة والمقاسمة »[3].

كما يعرّف ابن أبي الأصبع هذا النوع من المناسبة المعنوية بـ « أن يبتدئ المتكلّم بمعنى ثمّ يتمّم كلامه بما يناسب معنى دون لفظ، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ – سورة الأنعام، الآية: 103 – فإنه سبحانه لمّا قدّم نفي إدراك الأبصار له، عطف على ذلك قوله: " وهو اللّطيف " خطابا للسامع بما يفهم، إذ معترف العادة أنّ كلّ لطيف لا تدركه الأبصار ألا ترى أنّ حاسة البصر لا تدرك إلا اللّون من كلّ متلّون، والكون من كلّ متكوّن فإدراكهما إنّما هو للمركّبات دون المفردات، ولذلك لمّا قال: " وهو يدرك الأبصار" عطف على ذلك قوله: " الخبير " تخصيصا لذاته سبحانه بصفات الكمال، لأنّ كلّ من أدرك شيئا كان خبيرًا لذلك الشيء »[4]، وعليه فهذا التناسب بين المعاني يقوم على اتفاق كلّ معنيين في ذاتهما بالتماثل والتشابه يحصل بينها

[1]– ابن أبي الإصبع المصري / " تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن " / تحقيق: حنفي محمّد شرف / الكتاب الثاني / د– ط / 1963 / ص: 367.

[2]– سامي محمد عبابنة، " ، " التفكير الأسلوبي (رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث "، ص: 282.

[3]– حازم القرطاجني، " منهاج البلغاء وسراج الأدباء "، ص: 278.

[4]– ابن أبي الإصبع المصري، " تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن "، ص: 363.

قبل تأسلبها ودخلوها حيّز التنفيذ في النّص، بينما يقوم الشكل الآخر من هذا التناسب على عنصر التضادّ والمخالفة وهو المعروف بالمطابقة أو المقابلة.

ويلخّص الدكتور سامي محمد عبابنة رؤية حازم القرطاجني حسب ما ذكره هذا الأخير من أقسام تطالب المعاني « منها ما يتطالب بحسب الإسناد خاصّة، ومنها ما يتطالب بحسب الإسناد وبحسب انتساب بعض المعاني إلى بعض في أنفسها بكونها أمثالا أو أشباهًا أو أضادًا أو متقاربات من الأمثال أو الأضداد »[1]، فيرى أنّ القسم الثاني ينقسم إلى قسمين « أحدها تقع النسبة فيه بين المعنيين بواسطة، والآخر بغير واسطة، فما كان بغير واسطة فهو يرجع إلى المعاني في ذاتها ... وأمّا ما كانت النسبة فيه بواسطة، فهو ما يتمكّن الشاعر فيه من خلق الانسجام بين المعاني من جهة الأسلوب الذي يخلق القرائن المعنوية والسياقية لتناسب المعنيين في النّص بعد التأسلب، من خلال معنى وسيط يشكلّ أساس البنية الدلالية ... »[2].

وأمّا عن المظهر الثالث والأخير– المظهر التركيبي الشكلي– فهو تابع لتشكّل معطيات النّص اللفظية والمعنوية على أساس من التلاؤم والتناسب إلى أن يتشكّل النّص كبنية كلّية، اعتمادا على قرائن الربط اللفظي المعنوي– لكلّ معنى لفظ يوضحه وكلّ لفظ لابدّ أن يأخذ موقعه الأخصّ به بين أجزاء النّص– وهذا الشكل من التناسب يكسب النّص حُسنا ورونقا وجودة ي السبك، أو ما يُعرف بالوحدة في الدراسات الأسلوبية.

ولا يتوقف تداخل المفهومين – التناسب، الانسجام – واحتواؤهما لبعضهما البعض عند هذا الحدّ بل يتجاوز الأمر إلى الاقتراب من عدم القدرة على الفصل والتفريق بينهما– لاسيما في النقد الأسلوبي الذي قدمه الدكتور سامي عبابنة– حيث لا نكاد نجد اختلافا بيّنا بينهما فيما يُذكر: « ... الذي قام على أساس النظام النّصي للغة، والتناسب هو الذي يكسب هذا النظام شرعيته كنظام قادر على ضبط العناصر النّصية مختلفة، ومن هذا المنطلق قد عاب النّقاد أيّ إخلال بهذا النّظام، وما يؤدي إليه من لبس أو غموض في المعنى... فالتناسب مبدأ جمالي يحتكم إليه الأسلوب أحيانا كثيرة، ويشتمل على مقاييس عدّة تخصّ الألفاظ والمعاني والتراكيب، والهيكل الكلّي للنص، وقد نال عناية فائقة من نقّادنا القدماء بأبعاده

[1]– حازم القرطاجني، " منهاج البلغاء وسراج الأدباء "، ص: 44.

[2] سامي محمد عبابنة / التفكير الأسلوبي (رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث / ص: 285.

المختلفة، ومظاهره الأسلوبية مما يدلّ على إدراك النّقاد لأهم خصائص النّص الأدبي التي تكسبه قوّة وفعالية في أداء مهمّته »[1].

د – بين الانسجام والتّماسك :

يعرّف جميل صليبا التّماسك بقوله: « تماسك الأفكار والمبادئ: اتساقها وخلوّها من الاضطراب والتناقض، وتماسك المذهب متانة بنائه، وتماسك الرأي انسجام عناصره وثبوتها، وكلّ شيء صلب متين من صفات موضوعية ثابتة، لا تؤثر فيه التحكّمات، ولا الظروف العرضية فهو شيء متماسك »[2].

هو تعريف فلسفي يصبّ اهتمامه على جانب من جوانب التماسك ألا وهو التلاحم والثبوت والمتانة، ويكمّل هذا المفهوم ويجعله قريبا من الانسجام كون التماسك أحد أهّم المبادئ التي يُتطرَّق إليها عند الحديث عن النظام اللغوي للنصّ ومدى وحدته وتلاحم أجزائه وتماسكه، وهو حديث يسوقه النقّاد ويربطونه بمفهوم الأسلوب، إذ يرون أنّ النص على مستوى مظهره الصوتي خاضع للتماسك وفق مقياس لساني « ... المقياس الموضوعي لمدى تحقّق هذا المبدأ هو مقياس لساني يرتبط بسهولة النطق واستحسان السمع ... »[3].

بالإضافة إلى ذلك يرون ضرورة توفّر التماسك على المستوى المعنوي والمفهومي، فيكون النّص في النهاية « وحدة متماسكة الأطراف كالسبيكة المفرغة تتواشج عناصره وتتلاقى شكلا ومضمونًا، فيظهر النّص من خلال هذه الوحدة البنائية للأسلوب، بحيث تبدو وحدته كما يصفها الجرجاني »[4]: « تتّحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباط ثان منها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفّس وضعًا واحدًا، وأن يكون حالُك حال الباني الذي يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك: نعم، وفي حال ما يُبصّر مكانّ ثان مكانّ ثالث ورابع يضعهما بعد الأوّلين ... »[5].

وبهذا فإن الجرجاني يحيلنا إلى قضية هامّة وهي ضرورة حسن الاختيار في بناء النّص ليكون متماسكا ومن ثمّ سهولة الطريق أمام قارئ النّص في إيجاد سبل التماسك والترابط بين

---

[1] المرجع نفسه / ص: 291، ص: 294.

[2] جميل صليبا / المعجم الفلسفي / ص: 340.

[3] سامي محمد عبابنة / التفكير الأسلوبي (رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث / ص: 295.

[4] المرجع نفسه / ص: 295.

[5] عبد القاهر الجرجاني / دلائل الإعجاز "، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر،/ مكتبة الخانجي / القاهرة / د – ط / د– ت / ص: 93.

أجزاء ذلك النّص، وهو الأمر الذي عبّر عنه الدكتور مصفى ناصف: (وموضوعات الأدب الجاهلي كثيرة ولكنّها قابلة للترابط ولا يمكن أن يستقيم الفهم إذا لم يشق القارئ على نفسه بالبحث عن التماسك أو الترابط الممكن بين معارض التفكير التي يتناولها الشعر، ومغزى التفكير لا ينفصل عن ارتباط أجزائه، وهذه المسالة الأساسية التي تواجه الباحث في الأدب الجاهلي، وبعبارة أخرى إن مغزى الأدب الجاهلي وارتباط أجزائه سواء في المعنى ...) [1].

وعليه فتماسك النّصّ وترابط أجزائه صار ضرورة تلحّ عليها الدّراسات النّقدية الحديثة كما هو الشّأن مع الانسجام ضمن الدّراسة اللّسانية النّصيّة، وهذا ما يزيد البحث عن وحدة النّصّ قيمة ووزنا مقارنة بالبحوث الأخرى في عالم النّصّ.

نخلص في الأخير إلى أنّ الانسجام والتّماسك أو الترابط مفاهيم متداخلة في جانب من جوانب تحليل النّصّ والكشف عن مدى تلاحم عناصره وكيفية انتظامها في المبنى والمعنى وكذا شروط تحقّق وحدته.

المطلب الثّالث : عناصر الانسجام :

عرض بوجراند كما سبق وذكرت إلى وسائل الانسجام، ولخّصها في محاور ثلاث، هي حسبه « يشتمل الالتحام[2] على الأمور الآتية :

أ – العناصر المنطقية : كالسببيّة، والعموم، والخصوص .

ب – معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف .

ج – السّعي إلى التّماسك فيما يتّصل بالتّجربة الإنسانية، ويتدعّم الالتحام بتفاعل المعلومات الّتي يعرضها النّصّ مع المعرفة السّابقة بالعالم »[3] .

تُعدّ هذه الوسائل أهمّ القضايا المطروحة في تحليل الانسجام عند اللّغويين الغربيّين، يمكن توضيحها أكثر وتصنيفها وفق العناصر الآتية :

[1] جميل عبد المجيد / بلاغة النص، مدخل نظري ودراسة تطبيقية / دار غريب للطباعة والنشر / القاهرة / 1999 / ص: 32.

[2] المقصود بمصطلح الالتحام هو الانسجام .

[3] روبرت دي بوجراند / النّصّ والخطاب والإجراء / ... / ص 103 .

1 . التّرابط المفهومي :

باعتبار النّصّ بنية على حدّ تعبير برينكر، فإنّ هذه البنية « تعرض على مستويين، يرتبط كلّ منهما ارتباطا وثيقا : المستوى النّحوي والمستوى الموضوعي، وعلى مستوى الوصف النّحوي ندرس التّماسك النّحوى، أي العلاقات النّحوية – الدّلالية الوثيقة الصّلة بربط النّصّ – بين الجمل المتعاقبة في نصّ ما ... وعلى المستوى الموضوعي يتعلّق الأمر بتحليل الرّبط الإدراكي الّذي ينشئه النّصّ بين الأحوال والمضامين الجملية والقضايا المعبّر عنها في الجمل »[1]. فإذا كان التّماسك أو الاتّساق النّصّي يتطلّب أثناء تحليل النّصّ أدوات شكليّة تثبته فإنّ تناول الموضوعي والّذي يحدّد الترابط المفهومي أو الدّلالي، لا يتطلّب تلك الأدوات، بل يبحث في العلاقات الموجودة بين معاني جمل النّصّ، ويكشف عن كيفية فهم قضاياه، وهو ما وجدته على حدّ تعبير سعد مصلوح في سياق حديثه عن الانسجام، وسمّاه بالاستمرارية الدّلالية « الّتي تتجلّى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرّابطة بين هذه المفاهيم، وكلا هذين الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنّصّ إنتاجا وإبداعا، تلقّيا واستيعابا، وبها يتمّ احتباك المفاهيم من خلال قيام العلاقات أو إضفائها عليها إن لم تكن واضحة مستعلنة على نحوٍ يستدعي فيه بعضها بعضا، ويتعلّق بواسطته بعضها ببعض »[2].

2. السّياق والمتلقّي :

يلعب السّياق دورا بارزا في تحديد معنى النّصّ، ومن ثمّ تحديد مدى تماسكه وانسجامه، إذ يُعدّ النّصّ عنصرا بارزا في عملية التّواصل بين منتجه ومتلقّيه، وإذا كان هذا النّصّ الّذي مادّته اللّغة، واللّغة وليدة الاحتكاك في المجتمع، فالأكيد أنّنا لنحكم على انسجام هذا النّصّ من عدمه يتحتّم علينا أن نعرض إلى سياق إنتاجه أو تلقّيه، وكذا إلى

[1] أحمد محمد عبد الرّاضي / نحو النّصّ ... / ص 87 .

[2] سعد مصلوح / في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانية / عالم الكتب / الطبعة الأولى / 1427 هـ – 2006 م / ص 228 .

العنصر الفاعل في هذع العمليّة، ألا وهو منتجه ومتلقّيه، أي لا بدّ من التّركيز على عمليّة التّلقّي .

ومادام السّياق لصيق بالمعنى بل هو معيار تحديده على حدّ تعبيرنا الرّائج (لا يتّضح المعنى من الكلمات إلاّ فيما يحيل إليه سياق ورودها)، وتحديد معاني الكلمات يؤدّي إلى بيان دلالات الجمل، ومن ثمّ يحدث التّماسك الدّلالي – التّرابط المفهومي –، إذن يمكن التّعميم فنقول أنّ لكلّ نصّ سياق، وهذا ما عرضه هاليداي ورقية حسن في مؤلّفهما " اللّغة، السّياق والنّصّ " من أنّ « كلّ نصّ له سياق، والنّصّ بصفته يميّز بالتّماسك ... فأيّ نقطة أو جملة بعد البداية – أي بداية النّصّ – ترتبط بما سبقها وبالبيئة المحيطة، وترتبط بما سوف يأتي بعد ... »[1]، وقد أكّد الباحثان في مؤلّفهما هذا – سابق الذّكر – أنّ « الفكرة الأساسية تهدف إلى إجلاء العلاقة بين النّصّ والسّياق، هذه العلاقة مؤكدة، فكلّ من النّصّ والسّياق يمكن تفسيره بالرّجوع إلى الآخر »[2] .

وإذ لا يمكن فصل النّصّ بمفهومه الشّامل عن عمليّة التّواصل الحادثة بفضله، لابدّ من الاهتمام بظروف إنتاجه أو ما نسمّيه اختصارا السّياق الخارجي، هذا الأخير الّذي يُحلَّل ضمن عمليّة تساهم فيها أطراف عديدة، أهمّها منتج النّصّ ومتلقّيه، فمبدئيّا يقوم منتج النّصّ باختيار الموضوع، وهو مالك للافتراضات المسبقة، ثمّ بعد ذلك يقوم المتلقّي بالتّأويل[3] والاستدلال للوصول إلى مقاصد المنتج، إذ « لن يتسنّى فهم وتأويل التعابير والأقوال – الخطاب بصفة عامّة – إلاّ بوضعها في سياقها التّواصلي زمانًا ومكانًا ومشاركينَ ومقامًا »[4] .

[1] صبحي إبراهيم الفقي / علم اللّغة النّصّي بين النّظرية والتّطبيق – دراسة تطبيقية على السّور المكّية / الجزء الأوّل / دار قباء للطباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة / الطبعة الأولى / 1421 هـ – 2000 م / ص 107 .

[2] المرجع نفسه / ص 107 .

[3] أقصد هنا بمصطلح التّأويل ما يدلّ على الفهم عموما، وكلّ ما يتعلّق به من عمليّات تُحصّل المعنى المراد من النّصّ .

[4] محمد خطابي / لسانيات النّصّ / ... / ص 49 .

إذن لابدّ من البحث في عناصر التّواصل وماتعلّق بالسّياق والمتلقّي إذا أردنا أن ندرس انسجام النّصّ دراسة شاملة متكاملة، لاسيما وأنّ لسانيات النّصّ تتّسم بميزة الشّمولية في دراسة الظّواهر النّصيّة .

أ – السّياق :

بالرّجوع إلى ترجمة مصطلح السّياق باللّغة الإنجليزية ألا وهي context، يمكن الاستفادة من المعنى الاصطلاحي له، وذلك بعد إسقاطه على محاور العناصر الفاعلةأثناء دراسته تحليله في النّصّ، « فالسّابقة con تعني المشاركة، أي توجد أشياء مشاركة في توضيح النّصّ، with the text وهي فكرة تتضمن أمورًا أخرى تحيط بالنّصّ كالبيئة المحيطة، والّتي يمكن وصفها بأنّها الجسر بين النّصّ والحال »[1].

يتّضح من خلال هذه العلاقة بين التّركيب اللّغوي للكلمة context والمعنى الفاعل لها إمكانية التّمييز بين نوعين من السّياق: سياق النّصّ (أو السّياق الدّاخلي أي اللّغوي) وسياق الحال (أو السّياق الخارجي أي غير اللّغوي) .

وتمثّل المكوّنات المعجمية والصوتية والتّركيبية ومل ربط بينها من علاقات، وكذا علامات التّرقيم، النّوع الأول من السّياق – أي السّياق الدّاخلي – المتعلّق بالنّصّ المكتوب – المقروء – ، بالإضافة إلى ظاهرتي النّبر والتّنغيم بالنّسبة للنّصّ المسموع، يقول صبحي إبراهيم الفقي وهو بصدد حديثه عن السّياق[2] « ... هاتان الوسيلتان يمكن

[1] صبحي إبراهيم الفقي / علم اللّغة النّصّي بين النّظرية والتّطبيق ... / ص 108. نقلا عن Halliday & Hasan : language, context and text , p 48

[2] يتحدّث صبحي إبراهيم الفقي عن سياق الحال ويشير إلى وجود أنواع أخرى من السّياق، يقول : " فهناك السّياق الاجتماعي والثّقافي، وكلاهما يحتوي على أركان كثيرة، ذكرها فيرث ومالينوفسكي منها الزّمان والمكان والمشاركون ونوع النّصّ وتغيّر الأحداث وغيرها ... " للمزيد: انظر مؤلفه " علم اللّغة النّصّي بين النّظرية والتّطبيق – دراسة تطبيقية على السّور المكّية / ص 109 .

من خلالهما معرفة بعض جوانب السّياق، وذلك من خلال النّبر والتّنغيم، في النّصّ المنطوق ... »[1] .

وإذا كان دور السّياق اللّغوي – الدّاخلي – في تحديد دلالة الكلمة من النّصّ بارزًا – كما سبق وذكرت – فمن باب أولى أنّه يساهم في بناء الدّلالة الكليّة للنّصّ بأكمله، إذ أنّ « الجمل يمكن أن تتعلّق بدلالة أو بمعنى جمل أخرى من نفس العبارة، حتّى ولو كان ذلك ليس دائما مشابها في شيء لمعاني القضايا في تركيبها أو الجمل المؤلفة »[2]، ومادام المعنى حسب الدّراسات اللّسانية يتحدّد بفعل السّياق، لهذا السّبب أيضا فإنّ المعنى يخضع لإوالية التّغيّر الملازمة للسّياق، ويكتسب دلالات جديدة في السّياقات الّتي تطرأ عليه، يقول شكري محمد عياد: « فتغيّر السّياق يمكن أن ينقل عبارة واحدة من مدح إلى ذمّ، ومن تقرير مجرّد إلى تلميح خفيّ، بل إنّ السّياق يمكن أن ينقل الكلمة إلى ضدّ معناها المعروف »[3]، حينئذ نقول أنّ ميزة السّياق هي " لا محدوديته "، كما أنّه ليس وعاءً لمعنى حقيقيّ أصليّ لا يتغيّر، بل هو استراتيجيةُ فهمِ النّصّ في شروط لسانية وتداولية ممكنةومعيّنة في حدود ذلك النّصّ . هذه الاستراتيجية الدّالة على بنية النّصّ الكليّة، إذن لا تكتفي بالسّياق الدّاخلي إنّما تعبره إلى السّياق الخارجي لضمان كينونتها وقيمتها، والسّياق الخارجي – غير اللّغوي – هو ذلك الإطار المحيط بظروف وعوامل إنتاج النّصّ وتلقّيه أيضا، ونجد في مؤلَّف محمد خطابي الموسوم بـ " لسانيات النّصّ: مدخل إلى انسجام الخطاب " شرحا مفصّلا لهذا السّياق، حيث اعتبره أحد أهمّ مبادئ الانسجام الخطابي انطلاقا من دراسته لعمل اللّغويِيْن براون و يول، اللّذين لم يهتمّا بانسجام الخطاب وحده – حسب اعتقاد خطابي – بل اهتمّا بانسجامه مه فهم

[1] المرجع نفسه / ص 109 .

[2] فان دايك / النّصّ والسّياق : استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي / ترجمة : عبد القادر قنيني / أفريقيا الشرق، المغرب و لبنان / د . ط / 2000 م / ص 19 .

[3] محمد بوعزة / استراتيجية التّأويل: من النّصيّة إلى التّفكيكية / منشورات الاختلاف، الجزائر / الطبعة الأولى / 1432 هـ – 2011 م / ص 49. نقلا عن شكري محمد عياد في مؤلّفه: اللّغة والإبداع، ص 127 .

المتلقّي وتأويله، يقول محمد خطابي : « السّياق، وهو يعني المتكلّم، والمتلقّي، والحضور، والموضوع الّذي يدور حوله الخطاب، والمقام بما فيه من عوامل الزّمان والمكان، وعلاقات الاتّصال بين المشاركين سواء بالنّظر أو الإشارات أو الإيماءات، وتعبيرات الوجه، والقناة، والنّظام ممثّلا في اللّغة واللّهجة والأسلوب الرّمزي، (الشفرة) ... يضاف إلى ما سبق شكل الرّسالة، وهل هي دردشة أم حكاية أم جدال أم عظة وأخيرا الغرض من الخطاب، وهو لابدّ أن يكون النّتيجة الحتميّة للسّياق التّواصلي ... وهي جلّها تؤكّد أن انسجام الخطاب نابع من السّياق الّذي هو تفاعل المتلقّي بالملفوظ الكلامي »[1] .

وعلى هذا الأساس ومادام النّصّ بنية تتجاذب فيها علاقتان داخليّة وخارجيّة كي يكون متماتسكا، فإنّه لا محالة واقع كذلك بين التّأثير والتّأثر من قبل البيئة المحيطة، وهو ما عبّرنا عنه سابقا بعلاقة النّصّ بالسّياق، إذ « لا يتوقّف الأمر عند هذه العلاقة، بل يتعدّاها إلى التّأكيد أنّ بنية النّصّ محكمة بسياق الحال ... وهذا السّياق يمكن استخدامه لصنع تنبّؤات معيّنة حول بنية النّصّ »[2].

إذن فالمكوّنات الّتي تمثّل السّياق الخارجي – غير اللّغوي أو سياق الحال – يمكن القول أنّها مجموعة الشّروط الاجتماعية الّتي توضح العلاقات الموجودة بين السّلوك اللّغوي والسّلوك الاجتماعي، مادام أهمّ قطبين في العملية التّواصلية القائمة على النّصّ – وهما المنتج والمتلقّي – وكذا « قدرة الكلام على أداء وظائفه التّواصلية – أي تحقيق الإفهام والفهم – يتطلّب وضعه في السّياق الاجتماعي »[3] .

[1] إبراهيم خليل / في نظريّة الأدب وعلم النّصّ : بحوث وقراءات / منشورات الاختلاف، الجزائر و الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان / الطبعة الأولى / 1431 هـ – 2010 م / ص 304 .

[2] صبحي إبراهيم الفقي / علم اللّغة النّصي ... / ص 108 . نقلا عن : Halliday & Hasan : language, context and text , p 70

[3] إبراهيم خليل / في اللّسانيات ونحو النّصّ / دار المسيرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة، الأردن / الطبعة الأولى / 1427 هـ – 2007 م / ص 28 – ص 30 .

ب – المتلقّي ومبادئ الانسجام :

يتناول محمد خطابي في مؤلّفه " لسانيات النّصّ : مدخل إلى انسجام الخطاب " اعتمادا على الدّراسى الّتي أجراها الباحثان براون ويول (1983 م) أربعة عوامل للانسجام أو ما سمّاه هو بمبادئ الانسجام[1]، فيعرض إلى السّياق وخصائصه وما تعلّق به من ظروف محيطة بإنتاج النّصّ وتلقّيه، ثمّ مبدأ التّأويل المحلّي وهو ألاّ ينشئ المتلقّي سياقا أكبر من ذلك الّذي يسمح له بتأويلات تتناسب مع خصائص السّياق التّواصلي، لا سيما من حيث الزّمان والمكان، أي ملاءمته لمناسبة القول المعيّن، ثمّ مبدأ التّشابه وهو أن ينطلق مستعمل النّصّ في تفسيره من العلاقة المحتملة بين النّصّ ونصوص أخرى، فهذا المبدأ يلجأ إليه كلّ من السّامع – لنصّ منطوق – أو قارئ – لنصّ مكتوب – لتحديد التأويلات الممكنة وفقًا للسّياق، وأخيرا مبدأ التّغريض والمقصود به مركز الجذب الّذي يؤسّسه الخطاب في خطابه وتحوم حوله بقية أجزائه، « وفي اعتقادنا أنّ مفهومي التّغريض والبناء يتعلّقان بالارتباط الوثيق بين ما يدور في الخطاب وأجزائه وبين عنوان الخطاب أو نقطة بدايته، مع اختلاف فيما يعتبر نقطة بداية حسب تنوّع الخطابات. وإن شئنا التّوضيح قلنا إنّ في الخطاب مركز جذب يؤسّسه منطلقه وتحوم حوله بقية أجزائه »[2] .

وتوافر هذه العوامل – المبادئ – لا يكفي لتحقيق الانسجام في الخطاب، إذ ينبغي حسب رأي براون و يول أن تسهم عملية التّلقّي بقدر كبير في تحقيقه . « ففهم الخطاب يُعدّ بالأساس عملية سحب للمعلومات من الذّاكرة وربطها مع الخطاب المواجه »[3]، وهذا يدلّ أنّ المتلقّي عندما يجد نفسه أمام خطاب من نوع معيّن عليه الاستعانة بالمعرفة المسبقة بالإطار المناسب، ليصل إلى الفهم والتّصوّر المناسب لذلك الخطاب – النّصّ –، غير أنّ هذا الأخير لا تتقيّد قيمته بتلك المعارف المختزنة في الذّاكرة، فالنّصّ يحيي تلك الأطر في الذّاكرة، فالنّصّ تشكل من الخطاب خطابصا جديدًا بالنّسبة لبراون و يول « هناك وضعيات

[1] لمزيد من التّفصيل، يُنظر : محمد خطابي / لسانيات النّصّ : مدخل إلى انسجام الخطاب / ص 52 – ص 61 .

[2] محمد خطابي / لسانيات النّصّ ... / ص 59 .

[3] المرجع نفسه / ص 62 . نقلا عن : براون و يول : تحليل الخطاب ، ص 236 .

يتوقع فيها منتج الخطاب أن تكون لدى متلقّيه معرفة جاهزة بما ينقل إليه، ولكن هذه المعرفة الجاهزة غير مضمونة، ولهذا فالخطابات الّتي من هذا النّوع تعدّ تذكيرا للّذين يعلمون وتوجيها للّذين لا يعلمون »[1] .

إضافة إلى ما سبق قد يحتاج المتلقّي أحيانا لتحقيق الانسجام إلى إطار يتمثّله في خياله من خلال أوضاع أو وضعيات تشكّل المشهد التّأويلي الكامن في الخطاب وهذا ما يساعده على حسن الفهم والتّأويل فـ« نجاح الفهم المؤسس على السيناريو متعلّق بفعالية منتج النّصّ في تنشيط سيناريوهات ملائمة »[2]. وتضاف إلى ذلك عملية أخرى مهمّة جدّا يقوم بها المتلقّي حتّى يحسن الانتقال إلى مقصود المنتج للخطاب – النّصّ – والمتمثلة في الاستدلال، هذا الأخير يعدّ حوصلة لمجموع عمليّات ذهنيّة يقوم بها المتلقّي لفكّ معاني الخطاب والوصول إليها، وقد تقوم هذه العمليّات بسدّ فراغ فيه أو أخذ مكان الرّوابط المفقودة في بعض قضايا الخطاب وهي روابط لا يتمّ التّصريح بها داخل الخطاب .

إذن يجب أن تتوفّر لدى المتلقّي النّموذجي للنّصّ أو الخطاب معرفة بهذه الطّرائق والآليات[3] الّتي بفضلها يتحقّق تماسك وانسجام النّصّ – الخطاب ، هذا الانسجام الّذي لا يمكن أن يتاتى من قبل منتج الخطاب وحده، ولا من الخطاب ذاته، إنّما أيضا المتلقّي له إسهام كبير في تحقيق الانسجام واكتشافه عن طريق الفهم والتّفسير .

[1] المرجع نفسه / ص 64 .

[2] المرجع السّابق / ص 67 .

[3] الآليات الّتي سبق ذكرها : المعرفة الخلفية، الأطر، السيناريوهات، الاستدلال ... إلخ . ولمزيد من التّفصيل يُنظر: محمد خطابي / لسانيات النّصّ : مدخل إلى انسجام الخطاب / ص 61 – ص 75 .

الجانب التّطبيقي

الفصل الثّاني :

الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري وميشال شارول

الفصل الثّاني : الانسجام بين ابن أبي الإصبع المصري وميشال شارول

– دراسة تحليليّة مقارنة –

تمهيد

المبحث الأوّل : الدّراسة التحليليّة لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري

المطلب الأوّل : لمحة عن ابن أبي الإصبع وكتابه

المطلب الثّاني : مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع

المطلب الثّالث : الانسجام بين النّثر والشّعر

المطلب الرّابع : انسجام الخطاب

المطلب الخامس : الانسجام وطريقة تحليل ابن أبي الإصبع

المطلب السّادس : خلاصة المبحث الأوّل

المبحث الثّاني : الدّراسة التّحليليّة لمفهوم الانسجام عند ميشال شارول

المطلب الأوّل : لمحة عن ميشال شارول وأعماله

المطلب الثّاني : مفهوم نحو النّصّ وشكله عند شارول

المطلب الثّالث : مفهوم الانسجام عند شارول

المطلب الرّابع : القواعد الواصفة للانسجام

المطلب الخامس : خلاصة المبحث الثّاني

المبحث الثّالث : الدّراسة المقارنة لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع وعند ميشال شارول

المطلب الأوّل : أوجه التّشابه وأوجه الاختلاف

المطلب الثّاني : نتائج الدّراسة التّحليلية المقارنة

المبحث الأوّل :

الدّراسة التّحليلّة لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري

تمهيد :

إنّ القضية الكبرى الّتى تشكّل محور لسانيات النّصّ بوصفها عِلمًا هي **النّصيّة**، وباعتبار النّصّ ممارسة إنتاجية تواصلية، فقد ذهب كثير من اللّغويين إلى إسقاط وهم البنية – بنية النّصّ – المكتفية بذاتها، إذ لم يعدِ الباحث اللّساني ينظر إلى النّصّ كبنية منغلقة على ذاتها، فيهتمّ بدراسة عوامل اتّساقه وحسب، بل صار يعدّ أهم عامل يحقّق تلك النّصيّة في أيّ منتج لغوي، ما نسمّيه بـ**الانسجام**، هذا المفهوم الّذي يرتبط بالجانب الخفيّ من النّصّ، أي بالبنية العميقة له، وحينئذ صار لزامًا على المحلّل اللّغوي أن يتناول هذه الخاصيّة الجوهريّة – أي الانسجام – بالدّراسة والتّحليل، إذ بها تُضمَن وحدة النّصّ وكلّيته .

ولعلّني هدفت – ما أمكنني – في هذا الفصل إلى أن أكشف عن ظاهرة الانسجام من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين مجالين لغويين مختلفين، تمثّل الأوّل في البلاغة العربية وتمثّل الثّاني في لسانيات النّصّ، وقد حاولت تقييد هذه الدّراسة بأنموذجين تحليلين هما على ترتيب المجالين السّابقين : مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع – ممثّلا للدّراسة البلاغية العربية – ومفهومه عند ميشال شارول – ممثّلا للدّراسة اللّسانية الغربية –، فجعلت لكلّ أنموذج ممّا سبق ذكره مبحثا مستقلاّ، ثمّ ختمت الفصل بمبحث وضّحت من خلاله المقارنة الحاصلة بين الأنموذجين، هذه المقارنة الّتي تكشف عن العلاقة بين مفهوم الانسجام في الدّراسة العربية في مقابل الدّراسة الغربية، محاولة من خلال ذلك إعطاء صورة متكاملة عن ذلك المفهوم .

المطلب الأوّل : لمحة عن ابن أبي الإصبع وكتابه

وفي هذا العنصر من البحث نحاول تقديم صورة تعريفية للكاتب وكتابه أو ما يسمى بالقراءة الشّكلية، مقتصرين على أهم المعلومات والتفاصيل الخاصة بهما، والتي يمكن أن تخدم البحث في جانب من جوانبه.

أ- المؤلّف: ابن أبي الإصبع المصري[1]:

« هو أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن عبد الله بن محمد المصري المعروف بابن أبي الإصبع . ولد رحمه الله بمصر سنة 585 هـ وقيل سنة 589 هـ . « وتوفي سنة 654 هـ »[2].

عاش معظم حياته في مصر في عهد الدولة الأيوبية، وشطر من دولة المماليك البحرية – كثرت الفن والحروب في هذه الفترة في مصر بسبب المطامع الأجنبية ... لكن ابن أبي الإصبع لم يذكر له التاريخ أيّ مشاركة لا في الحروب ولا في تولية مناصب حكومية –

نشأ في هذه الدولة المترامية الأطراف ... استوطن القاهرة، فكان شاعرها الأوّل ... شارك أمته حياتها العقلية، فكن مؤلفا وأديبا من الأدباء، وشاعرا له التّصانيف في الأدب وعلوم القرآن، كما ألّف في الفقه والحديث، ولم يغفل الكلام عن السماوات السبع، وما في هذا العدد من السرّ الإلهي، وتكلّم عن الأنواء والنجوم والهداية بها كما كان له من الشعّر مقطّعات في أغراض مختلفة.

---

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / الكتاب الثاني، تحقيق: حنفي محمّد شرف / د – ط / د– ت / من ص 04 إلى 50.

[2] محمود أحمد حسن المراغي / علم البديع / دار العلوم العربية، بيروت، لبنان / الطبعة الأولى / 1411 هـ – 1991 م / ص 29.

- ابن أبي الإصبع البليغ:

كان **ابن الإصبع** بليغ مصر الأوحد ... قال عنه صاحب " **مسالك الأبصار** ": « وأمّا مصر فلم يقع إلينا من أهلها إلاّ واحدا، وواحد كالألف، وهو زكي عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر المعروف بابن أبي الإصبع، جدّ حتى انقاد له الحظ، وسهر حتى رقّ عليه قلب الليل الفظّ، طالما محا الشكّ بإدراكه، وتنحى سهيل فوقع في أشراكه، مرّ على قطائع الكواكب فساق قلائصها، وسام في طرائد اللّيل قنائصها، وكان بمصر، وله مثل مقطّعاتها، ونظير مصبّغات ربيعها، قِطَع شعرٍ هي السحر الحلال، والبارد العذب لا ماءُ النيل الزلال، وعليه تخرّ جماعة من الأدباء ».

من هذا النّص نرى مكانة ابن أبي الأصبع بين علماء البلاغة، إذ كان رجلا عصاميا استطاع أن يحلّق في سماء الفن والعلم المعرفة، وأن يجلّي في حلبتها بجدّه واجتهاده، وكان إلى جانب ذلك أستاذا يتخرّج عليه الأدباء والعلماء.

... كان دقيق الحسّ، قوّي الشعور بالجمال، تمكّن من جمع آراء من سبقه إلى التأليف في البديع، وزاد عليها، ورتّب ألوانها، وصنّف فيها مصنفات قيّمة ... كان ذا استعداد فطري وذكاء وقّاد، ممّا كان له الأثّر الكبير في دراسته للبديع.

ودراسته للبلاغة لم تقف عند جمع ألوانها، بل تعدّت إلى نقد تلك الألوان، وتغيير التسميات ... وكتابه " **بديع القرآن** " يدلّ دلالة واضحة على مقدرته العلمية، فلقد عكف فيه على دراسة الأنواع البديعية في القرآن مستخلصا لها من كتابه " **تحرير التحبير** " درسها دراسة وافية، واستقصى في القليل من الألفاظ القرآنية العدد الكثير من الألوان البديعية.

- ابن أبي الإصبع الناقد:

لم تقف جهود ابن أبي الإصبع عند التأليف في البديع، واستخراجه من القرآن والشعر بل كانت له جولات في النقد مع الشعراء السابقين يُتبع شعره بشعرهم، ويحسن ذلك الإتباع.

ويذكر في كتابه " تحرير التحبير " أمثلة عن موازناته مع شعراء آخرين كابن الرومي مثلا– كما وينفي في باب الانسجام الشعر عن القرآن، ويردّ على من أثبته فيه ... فقد قال في كتابه " **بديع القرآن** ": " وأمّا القرآن العزيز فلم يقع فيه من ذلك الشعر إلاّ ما هو على مثال البيت فقط، والبيت المفرد لا يسمّى شعرا قصد أو لم يقصد، وعلى ذلك أدلّة– ذكرها في كتابين " **الشافية في علم القافية** " و " **الميزان** ".

ويعقّب محقق الكتاب **حفني محمد شرف** على رأي ابن أبي الإصبع في هذه المسالة، حيث يرى أن ردّه على من أثبتوا الشعر في القرآن ضعيف، بل يزيد على ذلك بوصفه لأولئك بأنهم ذوو القرائح السقيمة، والعقول الضالة، وإثباتهم الشعر في القرآن نابع عن محض خيال فارغ– ونحن نستطيع أن نزن كل كلام ينطق به أي إنسان ونستخرج الذي يتفق مع وزنه من التفاعيل، ولا نستطيع أن نقول عنه إنّه شعر.

– ابن أبي الإصبع وصناعة الكلام:

لم يكتف ابن أبي الإصبع بتتبع الشعراء ونقد العلماء، بل كانت له جولات في وضع الأسس لصناعة الكلام ... – وباعتباره عالما بلاغيا وناقدًا فذّا – لم يفته الحديث عن صناعة الكلام شعرا كان أم نثرا – كغيره من نقّاد العرب وأدبائهم في عصره – فقد تكلّم عنه في أثناء كلامه عن الأنواع البديعية في " تحرير التحبير "، ولكنّه أفرد له كلاما خاصًا في باب التهذيب والتأديب ... – وحسب ما أورده المحقّق في مقدّمته أن ابن أبي الإصبع كان متأثرًا جدًا بأبي تمام البحتري، إذ يعتبره إمامه في صناعة الشعر، وكذا إمامه في البديع، غير ما يزيد عنه كونه [أي ابن أبي الإصبع] شاعرا وعالما – فجاء شعره سهلا غير متكلّف ... وكان ابن أبي الإصبع أيضا يكشف عن البديع في كلام النّاس فيقنّنه ويحدّده، ثم يبيّن، أثره في الكلام، وبذلك يقدّم دراسة نظرية وتطبيقية عن البديع.

أمّا فيما يخصّ نظرته لصناعة الشعر والنثر، فهو يرى أن الواجب هو البحث عن المعنى وتحصيله قبل اللفظ والابتعاد عن التكلّف والتعقيد المعنوي واختيار الوقت المناسب للكلام،

حتّى يسلم هذا الأخير ويخرج في أحسن حلله وأبلغ مقاصده، يقول في ذلك: " أيّها الراغب في العمل، السائر فيه على أوضح لسبل، بل تحصّل المعنى – عند الشروع في تحبير الشعر وتحرير النثر– قبل اللفظ، والقوافي قبل الأبيات ... ولا تعمل نظما عند الملل، ولا تؤلّف كلاما وقت الضجر، فإنّ الكثير معه قليل، والنّفيس معه خسيس ... وإياك وتعقيد المعاني، وتقعير الألفاظ، واعمل في أحبّ الأغراض إليك، وفيما يوافق طبعك، والنفوس تعطي على الرغبة ما لا تعطي على الرهبة "، ويجع كل القوانين التي وضعها لصانع الكلام المنظوم أو المنثور في قوله: " ولا تجعل كل الكلام عاليا شريفا، ولا وضيعًا نازلا، بل فصّله تفصيل العقود، فإنّ العقد إذا كان كلّه نفيسا لا يظهر حسن فرائده، ولا يبين كمال وساطته ".

فمن أهم القواعد في تأليف الكلام بنوعيه – المنظوم والمنثور – حسب ابن أبي الإصبع وغيره كبشر بن المعتمر، وأبي هلال العسكري، وضياء الدين بن الأثير، وخاصّة ابن طباطبا العلوي، أن يراعى فيه المناسبة بين الألفاظ والتوافق بين المعاني حتى لا يحصل التنافر بين الكلمات ولا التعقيد في المعاني وهي التي تلبس الكلام رداءة وقبحا إذْ تجعل الأذواق تستكرهه والاستماع تستنفره.

كما ينبّه ابن أبي الإصبع صانع الكلام المنظوم خاصة إلى تحسين وإجادة بداية ونهاية نصّه – قصيدته – لأنها تعبّر عن كفاءة الصانع البلاغية – حسبه – ويشير مرّة أخرى إلى ضرورة الانقياد في الصناعة إلى الرغبة والميول ليحصل إنتاج أحسن الكلام، يقول " وقد يبرِّز الشاعر في معنى من معاني الشعر دون غيره " وبذلك تتفاوت مقدرة الشعراء حسب اختلاف الأغراض الشعرية.

ويفرّق ابن أبي الإصبع في صناعة الكلام بين الناثر والشاعر، إذ لكلّ منهما مجالاته ووسائله في تحقيق الغاية، ويستبعد أن يكونا متساويين، كما يرى أن المقطّعات أحب إلى النّفوس وأثبت في القلوب، يقول: " وعليك بالمقطّعات فإنّها في القلوب أحلى وأكمل، وفي المحاسن أرشق وأجول، وبالأسماع أعلق، وبالأفواه أعبق ". وينوّه أيضا بالبلاغة وضرورة معرفتها والعمل بسننها إضافة إلى التحكّم في علوم اللغة الأخرى كالنحو والصرف والعروض

... أثناء نظم الكلام وينصح ناظمه إلى جانب كلّ ذلك ومع توفره الفطرة والفطنة عليه أيضا أن يعرف الحديث النبوي الشريف، ويحفظ أشعار العرب وأمثالها ... ويضيف على ما سبق أمورًا أخرى في قوله: عليهما – أي صانعي " المنثور والمنظوم– معرفة النّجوم والأنواء، وعلم هيئة السماء، وتعقُّل الآثار العلوية، والحوادث الأرضية، والمشاركة في الطبّ والطبائع والحساب، وما يحتاج إليه الكتّاب من الفقه والحديث، ونقل التاريخ "، واهتم ابن أبي الإصبع أيضا بنفسية الشاعر والكاتب فقدّم لهما قائمة من الصفات عليهما إيجادها فيهما وإلا فليدعا الصناعة لأهلها، ليجيز بعد ذلك عدم ضرورة توفّرها كلّها ولكن جلها كاف للصناعة، يقول: " وذلك بأن يعتبر نفسه أوّلا ويمتحنها بالنظر في المعاني، وتدقيق الفكر في استنباط المخترعات، فإذا وجد لها نظرة سليمة وجبلّ' موزونة، وذكاء وقّادًا، وخاطرا سمحا، وفكرًا ثاقبًا، وفهما سريعا، وبصيرة مبصرة، وألمعية مهذّبة، سار في ركب الشعراء، وانطوى تحت لواء الكتّاب ... وإن كنت أرى أن هذه الصفات لا تلزم كلّها، ولكن إذا وجدت جلّها كان صاحبها موصوفا بكمال الأوصاف النفسية ".

ولابن أبي الإصبع اهتمام بأدقّ التفاصيل في صناعة الكلام لاسيما المنظوم منه، فتراه في دستوره الذي وضعه لتلك الصناعة لا يغفل عن شيء، إذ يحذّر الشاعر من التكلّف، والخضوع لسلطة الشكر والدعاء عند المدح، واعتماد الفطرة دون المعرفة العلمية – كما سبقت الإشارة – وضرورة اللّجوء إلى أكفء العلماء والشعراء عند مراجعة المنتوج، كما لا يجب أن يقع الصانع في فخ الحاجة إلى المال أو المنصب أو عزة الطلب أو التخاذل والفشل...

وفيما قدّم ابن أبي الإصبع من قواعد وسنن لصناعة الكلام المنثور والمنظوم إثبات على أنه من خيرة أساتذة الصناعة ودليل على تبحّره ودرايته بالأصول والفروع لإنتاج أحسن الكلام وأجوده ودعوة لإخراج أفضل الكتّاب والشعراء وأبعدهم عن النقد من معهده.

- ابن أبي الإصبع الشاعر:

هو البليغ والناقد وكذا الشاعر، ويرى فيه حفني محمد شرف أنّه شاعر الطبيعة ومصوّرها، إذ تنطبق عليه مقولة: " الشاعر ابن بيئته "، فقد نشأ ابن أبي الإصبع بين ربوع القاهرة وجوانبها الفاتنة، عرف منها المروج والجداول والخمائل الفتّانة، فأسقط كل ذلك ما رأت عيناه من جمال عبر مقطّعاته، إذ أحسن اختيار الألفاظ الصافية، وانتقاء المعاني السامية، ملبسا إياه بديعه المتنوّع ومجازه الرائع.

أمّا عن أغراض الشعر التي عرفها، فهي حسب ما ذكره حفني شرف من خلال ما أطلّع عليه – وحسبُه أن هناك أغراض غيرها ربما عرفها ابن أبي الإصبع لكنّها لم تصله – وهذه الأغراض هي: الوصف وفيه يقول المحقق حفني شرف: « تكلّم في الوصف– لكنّه اكتفى– بوصف الخمر وكاساتها، والطبيعة وعواصفها، ولم أدر لمّ وصف الخمر وهو فقيه ؟... ومن وصله لمجلس شراب:

وساقٍ إذا ما ضاحك الكــأس قابلتْ فــواقعُها من ثغـره اللؤلــؤَ الرّطـبا

خشيتُ وقد أمسى نديمي على الدّجى فأسدلْتُ دون الصبح من شعره حُجْبا

وقوله في وصف زوبعة:

علا وهج الإعصار عند التفـافه فأعجل عيني أن تغمِّض جفنيـهـــا

كــراقصة قــد أسرعت دورانهـا إذا انفلتت لفَّت على الخصر كُمّيهـا

... والذي لاحظته على وصف ابن أبي الأصبع أنّه وصف حسيّ ليس فيه انفعال نفسي ولا تحليلي »[1].

بالإضافة إلى غرض الغزل، وحسب حفني شرف فغزل ابن أبي الإصبع مجهول المبعث، إذ يرى أنّه قد يكون عن عاطفة صادقة، وقد يكون مجرّد محاكاة لسابقيه من الشعراء، كما ويعيب غزله بالمذكّر، وأوّل ذلك أنّه ربّما يكون من الذين تغزّلوا بحبّ النّساء، لكنّهم خاطبوا المذكر. وممّا قاله ابن أبي الإصبع في هذا النوع:

[1]- المرجع السابق / ص 29- 30.

« تصدق بـوصل إنّ دمعي سائلُ و زوّدْ فـــؤادي نظرة فهـــو راحـلُ

فخدّك موجودٌ به البرُّ و الغِنـــى و حُسنُك معـــــدومٌ لديـه المماثـلُ »[1]

كما تناول المدح ضمن أغراضه، لكن محقّق كتابه يرى في الأبيات التي تناولها- في الصفح 30 من كتاب تحرير التحبير- مبالغة وتزييفا من طرف ابن أبي الإصبع لممدوحه " **الملك الأشرف موسى الأيوبي** "، ونورد هنا بداية تلك المقطوعة:

أرى الخدّ يُبدي تارة جنّةً خضرا أَسَطْرى به أم خَطَّ من صُدغه سطرا

عجبــتُ له خدّا تورَّدَ خجْــلَة يُريك بأُسِّ الصدّق فيه الدُّجـى ظُهـرا

وعرف عن ابن أبي الإصبع شغفه بمدح النبي- صلى الله عليه وسلّم -، وقد بيّن حفني شرف أسبابه إكثاره من ذلك المدح، يقول: « **أوّلا:** ما كانت عليه البلاد من سوء الحال والفقر والمرض والفتن والاضطرابات ممّا حدا به وبغيره من الشعراء أن يتوسّلوا بالنبيّ ويمدحوه.

ثانيا: كان فقيها ومفسّرا وشاعرا ... فأكثر من مدحه - بالإضافة إلى ذيوع التصوّف - ...

ثالثا: كان من رجال البديع ... - جمعه وتأليفه فيه - دفعه إلى الأكثر من مدح النبيّ - صلى الله عليه وسلم - ... »[2].

من الأغراض التي عرفها شعره أيضا، التصوّف والزهد، مثال ذلك قوله:

من يــذم الدّنيا بظلـــمٍ فإنّني بـــطريق الإنصاف أثــنى عليها

وعظتْـــــنا بكلّ شيء لو أنّا حين جادتْ بالوعظِ من مُصطَفَيْها

لم يخرج ابن أبي الإصبع عن دائرة الشعراء القدماء، إذ اعتمد الهجاء هو الآخر ضمن أغراضه، لكنّه لم يكن هجاء لاذعا، بل بألفاظ بعيدة عن فحش الكلام، « لم تتعدّ وصف الشخص بما فيه من عيوب، وشعره خير دليل ... يقول في هجاء بخيل:

[1]- المرجع السابق، ص: 32.

[2] المرجع السابق / ص 32.

ولمّا رأيتك عند المديـــ ـح جهْـــمَ المحيَّا لنـــا تنظُـــرُ
تيقَّنتُ بُخلَك لي بالنَّدى لأنّ الجـــهـــامة لا تـــمطِـــرُ

فها هو ذا يهجو من لم يستجبْ لداعي الندى، مستعملا في ذلك ألفاظا لا تؤذي بل تقرر الواقع ... »[1].

والخلاصة لما سبق ذكره أنّ ابن أبي الإصبع كان شاعرا، استفاد بشعره فيما ألف من البديع، فلم يبلغ فحولة الشعراء السابقين.

- ابن أبي الإصبع وإعجاز القرآن:

كان ابن أبي الإصبع أشدّ إيمانا بإعجاز القرآن البياني، ويرى أنّ أوجه إعجازه تتلخّص في فصاحة ألفاظه، وسلاسة أسلوبه، وبلاغة معانيه وتراكيبه، وكذا سلامة نظمه، ثم مع ذلك كلّه أثره الطيّب في النفوس، وما أكّد عليه أكثر ممّا سبق أنّ الأجناس البديعية الموجودة فيه تعدّ دليلا على إعجازه أيضا - ويرى غيره كَعبد القاهر الجرجاني و الباقلاني خلاف رأيه - إذ عمد إلى جمع الأنواع البديعية المعروفة في عصره، إضافة إلى ما اخترعه هو في كتابه " **تحرير التحبير** " مستدلا لها بالآيات القرآنية.

وتميّز نهجه في بيان إعجاز القرآن بالوضوح واليسر والبساطة والاختلاف عمّن سبقه، يقول **حفني محمد شرف:** « ... ولم نرى لغيره ممن سبقه في التأليف أو إعجاز القرآن، تأليفا تتميّز فيه بلاغة القرآن و بديعه ليسهل من وراء ذلك استخراج إعجازه، وتقريب طرق إطنابه وإيجازه ... »[2].

وبعد ذلك عمد ابن أبي الإصبع إلى تلخيص كتابه " تحرير التحبير " في كتاب آخر هو " بديع القرآن " ليضاعف ويثبت برهانا على كيان العلاقة بين إعجاز القرآن والأجناس

[1] المرجع السابق / ص 34.
[2] المرجع السابق / ص 48.

البديعية فيه، وكذا تسهيل أخذها على الباحث والراغب في ذلك، وقد حافظ ابن أبي الإصبع على النهج نفسه من الاستشهاد للأنواع البديعية بالقرآن الكريم، وأمّا عن تفرّده بتلك الطريقة يذكر مرة أخرى **حفني محمد شرف:** « ... ولذلك كان منفردا بهذه الدراسة، وإن سبقه غيره إلى الاستشهاد ببعض الآيات على بعض الألوان كابن المعتزّ وأبي هلال والرمّاني ... »[1].

– **آثاره العلمية:** يذكر المحقّق حفني ممد شرف له سبعة مؤلفات هي:

– **تحرير التحبير:** ونكتفي في هذا الموضع بما قاله عنه عبد العزيز عتيق: « ... أحصى فيه من فنون البديع مائة واثنين وعشرين فنّا، بدأها بفنون البديع عند ابن المعتزّ وقدامة بن جعفر، وثنّى بما جمعه من كتب البلاغين بعدهما، فبلغ ذلك كلّه اثنين وتسعين نوعا بديعيا، ثمّ أضاف إلى هذا العدد ثلاثين نوعا جديدًا من البديع، منها عشرون من زياداته هو أما الباقي فمجهول مصدره ... »[2]، أمّا عن تفصيل مضمونه ومنهجه فلنا معه وقفة لاحقا.

– **بديع القرآن:** هو مختصر عن الكتاب السابق– كما ذكرنا – بينّ فيه الأنواع البديعية الواردة في أي القرآن الكريم، إذ عنوان هذا الكتاب يدلّ على مضمونه، غير أنّه ترك اثنين وعشرين نوعا، « ... السبّب في عدم ورود هذه الأنواع – كالتشطير والغلو والاشتراك والحلّ الهجاء في معرض المدح ... – ضمن " بديع القرآن " أنّها لا تتفّق موضوعه إذ الهزل الذي يراد به الجدّ والإغراق والغلو والهجاء في معرض المدح والإلغاز والتّعمية كلّ هاه الأنواع لا تليق بالقرآن الذي جاء منزّها عن الفحش، ودستورا للأخلاق، وناشرا للفضيلة ... »[3]، مع أنّه أضاف فيه أنواعا لم يذكرا في "تحرير التحبير" كالتلفيف والتفصيل والتنظير... والأكثر من ذلك كلّه « أنه كان يذكر نوعا في تحرير التحبير باسم ثمّ يذكره في البديع باسم آخر ... ».[4]

---

[1] المرجع نفسه / ص 48.

[2] عبد العزيز عتيق / تاريخ البلاغة العربية / ص 297.

[3] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 60 – 61.

[4] المرجع نفسه / ص 61.

– **الأمثال:** « صدّره بأمثال القرآن الكريم، ثمّ جمع فيه ما وقف عليه من أمثال الشعراء ومصنّفات الدواوين الشعرية»[1]، ويشير حفني محمد شرف أنّ الكتاب من الكتب المفقودة.

– **الخواطر السوائح في أسرار الفواتح:** وفيه تكلّم عن فواتح سور القرآن وبناه على ثلاثة أركان، وكلّ ركن يضمّ بابيْن – وهي مفصّلة في الصفحة رقم 50 من " تحرير التحبير ".

– **صحاح المدائح:** هو ديوان شعر خاصّ بمدح الرسول– صلى الله عليه وسلّم– وأهل بيته والخلفاء الراشدين، ووصف فيه بعض قصائد القرآن وبلاغته، وبديع أسلوبه.

– **الكاملة في تأويل تلك عشرة كاملة.**

– **الميزان في الترجيح بين كلام قدامة وخصومه.**

ويذكر حنفي محمد شرف أنّ هذه الكتب الثلاثة الأخيرة تعدّ من الكتب المفقودة.

ب– المؤلَّف: تحرير التحبير في صناعة وبيان إعجاز القرآن.

– المضمون والمنهجية –

يعدّ تحرير التحبير رمزا من رموز البلاغة العربية، الذي به رأى البديع طريقا جديدا ومسلكا نيّرا في تاريخ تطوّر علومها، فهو يبحث في بديع الكلام نثره وشعره، وعن معنى عنوانه يقول حنفي محمد شرف: « ... التحرير من لفظ حرّر بمعنى خلّص ... وتحرير المعنى استخلاصه من الشوائب، وتحرير البديع تخليصه من التوارد والتداخل حتى يصير مجردا منهما بعيدا عنهما ... وكلمة تحبير هي مصدر حبّر الكلام والشعر، أي زينّه

[1] محمود أحمد حسن المراغي / علم البديع / دار العلوم العربية، لبنان / الطبعة الأولى / 1991 م / ص 29.

وحسّنه فيكون معنى العنوان على ذلك: " تخليص البديع وتقويمه، ثمّ تزيينه وتحسينه بما يتفق وموضوعه " »[1].

وقد ضمّن ابن أبي الإصبع كتابه هذا ما يزيد عن المائة والعشرين نوعا بديعيا، ثلاثون منها من ابتكاره الخالص، يقول: « ... ولمّا أخذت في ذلك عنّ لي استنباط أبواب تزيد بها الفوائد، ويكثر بها الإمتاع، نسجا على منوال من تقدّمني، واتّباعا لسنة من سبقني، ففتح عليّ من ذلك بثلاثين بابا، سليمة من التداخل والتوارد، لم اسبق في غلبة ظنّي إلى شيء منها، اللهمّ إلاّ أن يوجد في زوايا الكتب التي لم أقف على شيء ممّا اخترعته، فأكون أنا ومن سبقني إليه متواردين عليه، وما أظن ذلك، والله أعلم »[2].

وترجع الغاية من تأليفه هذا إلى جمع الألوان البديعية المعروفة في عصره والاستشهاد لها بالمنظوم والمنثور من الكلام، بغية الإدلال بإعجاز القرآن الكريم، ولم يتوقف عند هذا الحدّ بل عمد إلى حسن التبويب لتلك الألوان ونقد ما نقله عن غيره نقدا علميا بنّاء ومتواضعا في نفس الوقت، ليتجاوز مرحلة النّقل إلى الفحص والتمحيص وهو المطلوب من كلّ ناقد فحل، يذكر عن نفسه: « ... ولا أدّعي سلامة وضعي من أبناء جنسي، غير أني توخيت تحرير ما جمعته من هذه الكتب جهدي، ودقّقت النظر حسب طاقتي، فتحرست من التوارد، وتجنّبتُ التداخل، ونقحت ما يجب تنقيحه، وصحّحت ما قدرت على تصحيحه، ووضعت كلّ شاهد في موضعه ... »[3].

والمتصفّح لمقدّمة هذا المؤلف يدرك بإيجاز ويسر فحواه، إذ يبتئدها بالبسملة وبعدها التحميد ثمّ يقول: « ... فإني رأيت ألقاب محاسن الكلام التي نُعتت بالبديع قد انتهت إلى عدد منه أصول وفروع: فأصوله، ما أشار إليها ابن المعتزّ في بديعه وقدامة في نقده، لأنهما أوّل من عُنيَ بتأليف ذلك ... »[4].

---

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 55.

[2]– المرجع نفسه / ص 94.

[3] المرجع السابق / ص 92.

[4] المرجع نفسه / ص 83.

وفي كلامه ذاك اعتراف منه لسبق هذين العلمين عليه في التأليف والتصنيف في هذا العلم، وهذا من شأنه أن يزيد عمله علمية وموضوعية أكثر، لينقل لنا بعد ذلك ما تواردا عليه من فنون ذلك العلم، حيث أخذ يعدّد الفروع والأنواع ويعزوها إلى أصحابها، ويخبرنا عن مراجعه ومصادره التي اعتمدها في تأليفه، وعددها أربعون كتابا « ... ولقد وقفت من هذا العلم على أربعين كتابا منها ما هو منفرد به – أي البديع – وما هذا العلم أو بعضه داخل في بعضه »[1] وقدم قائمة بأسماء تلك المراجع وأصحابها، وفيما يخصّ الألوان البديعية التي ضمنّها كتابه وغايته منه هي دراستها، حيث يذكر اسم النوع البديعي ويعرفه ليناقش بعد ذلك سابقيه وتعريفاتهم « ... ويذّيل المناقشة برأيه الذي ارتضاه، ويوفّق بين الآراء إن أمكن التوفيق، أو يغيّر بعض التعريفات إذا كانت لا تنطبق على مسمّياتها، ويفرّ بين الملتبس من الألوان، ثم يتبع ذلك كلّه بالشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، ليثبت وجود اللون في القرآن، ثمّ يتبعه بالشواهد الشعرية ... منقّحا ما قدر على تنقيحه، مصحّحا ما قوي على تصحيحه، مغّيرا ما وجب تغييره، واضعًا كلّ شاهد في موضعه ... »[2].

« ... ومما أخذ على ابن أبي الإصبع أنّه أدخل بعض أنواع علم المعاني في علم البديع، ومنها صور الإطناب وكالتكرار والتفصيل والتذييل والاستقصاء والإيضاح والبسط والإيجاز... »[3] إضافة إلى ما ذكرناه من إخراج بعضا لمحسنات البديعية من دائرة ما نسب اختراعها إليه، وفي ذلك يقول محقّق كتابه: « ... بل اختراع ثلاثين لونا ظنّ أنّه لم يسبق إلى شيء منها، والحقيقة أن جديده، سلم منه أربعة عشر لونا وسبق إلى ستة عشر لونا ... »[4].

وأمّا عن منهج ابن أبي الإصبع فهو كما وسبقت الإشارة قائم على الجمع والتدقيق والتنقيح والتصحيح والتغيير ووضع الشواهد ... وفي قول محقّق الكتاب خير ما قيل عن

---

[1] المرجع نفسه / ص 87.

[2] المرجع السابق / ص 57.

[3] محمود أحمد حسن المراغي / علم البديع / دار العلوم العربية، لبنان / الطبعة الأولى / 1991 م / ص 30.

[4] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 56.

أسلوبه- أي ابن أبي الإصبع- في التأليف: « ... سلك مؤلّفه في تأليفه الأسلوب العلمي الذي يعتمد على أداء الحقائق والدقّة في البحث والاستقصاء والإفادة، والأسلوب الأدبي الذي غايته اللذة والتأثير، فيعمدُ إلى الألوان يعرّفها، ويناقش تعاريف السابقين لها، ويغيّر أسماء ما لم يعجبه من أسمائها، أو يفرّع نوعا من نوع، ويضع لذلك اسما يحدّده، أو يفرّق بين أنواع تشابهت، وذلك كثير في كتابه وخاصة في أنواعه التي اكتشفها، ويعمل على إثبات ذلك كلّه بالعبارات الأدبية ... »[1].

وكان الانتهاء من تأليف هذا المؤلَّف سنة 640 هـ.

ومن بين كل الأنواع الأدبية التي ذكرها ابن أبي الإصبع، اخترنا واحدا منها للدراسة وهو: " **الانسجام** " وعلاقته بالأنواع الأخرى وتطوّر مفهومه عبر الزمن، والبداية تكون من عند ابن أبي الإصبع في كتابه هذا " تحرير التحبير ".

المطلب الثّاني: مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع:

يقول ابن أبي الإصبع في باب الانسجام: « وهو أن يأتي الكلام متحدّرًا كتحدّر الماء المنسجم، سهولة سبك وعذوبة ألفاظ، حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النّفس، وتأثير في القلوب ما ليس لغيره، مع خلوّه من البديع وبعده عن التّصنيع. وأكثر ما يقع الانسجام غير مقصود، كمثل الكلام المتّزن الذي تأتي به الفصاحة في ضمن النثر عفوا كمثال أشطار، وأنصاف وأبيات وقعت في أثناء الكتاب العزيز ورويت عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – فإن وقع من ذلك في غير القرآن بيتان فصاعدا سمّي ذلك شعرا

[1] المرجع نفسه / ص 62.

وإن لم يقصد، وأمّا القرآن العزيز فلم يقع فيه إلا مثال النّصف، أو البيت الواحد، والبيت المفرد لا يُسمى شعرا ... »[1].

يتضح جليّا أن الانسجام في هذا التعريف يأخذ معنى السهولة والعذوبة، الأمر الذي يجعل الكلام المنسجم ذا تأثير على القلب بمجرد تلقّيه، وهنا نستشف تطرّقه لمفهوم الحجاج أيضا والّذي يُعدّ من أحدث وأهمّ المباحث المطروقة في الدّراسات اللّسانية الحديثة. ويفرض ابن أبي الإصبع لتوفّر الانسجام في الكلام أن يكون بعيدا عن التكلّف والتصنّع. وهذا الذي يتّفق فيه مع صفي الدين الحلي (*) حينما قال عنه في كتابه " شرح الكافية " مثلما قال عنه المصري، وهذا البيت في ديوانه، الذي أظهر فيه انسجاما واضحا في القرآن:

« فذكره قد أتى في " هل " و " سبا " وفضله ظاهر في " نون " و " القلم " »[2].

وظاهر أنه يحددّ مواضع ذكر الرسول– صلى الله عليه وسلم– في القرآن.

وقد ذكر السكاكي من ذلك في آخر كتابه " المفتاح " ستة عشر بحرا، كقوله تعالى في سورة التوبة، الآية: 15: " **وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** " وهو وزن بيت تام من الوافر: " **وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ** سورة التوبة، الآية : 14.

في حين يختلف كلام ابن أبي الإصبع عن كلام ابن منقذ (*) في الانسجام « فالأوّل يريد به مجيء الجملة موزونة أو الشكر أو البيت في الكلام، وهو الذي ذكره في تعريفه، إذ يقصد في كلامه معنى الانسجام العام، فعبّر عن ذلك بتحدّر الماء المنسجم سهولة وعذوبة ... و إلى ذلك ذهب ابن قيّم الجوزية في كتابه الفوائد وابن حجة الحموي في خزانة الأدب والسيوطي في الإتقان " ج 2 " وغيرهم ... »[3].

---

[1] المرجع السابق / ص 429.

(*) راجع التعريف الاصطلاحي للانسجام، ص 50.

[2] صفي الدين الحلي / شرح الكافية البديعية / ص 264.

(*) راجع التعريف الاصطلاحي للانسجام، ص 50.

[3] أحمد مطلوب / معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها / ص 194.

المطلب الثّالث : الانسجام بين النثر والشعر:

أ – الانسجام في النثر:

ربط ابن أبي الإصبع في نظرته للانسجام بينه وبين الإعجاز القرآني، إذ يرى في تأليف جمل القرآن والتقارب الحاصل بينها انسجاما، هو انسجام يحدّده على مستوى الألفاظ المفردة والمجتمعة، حيث تصير في مجموعها إلى مجرى واحد ووزن خاص، وبهذا يعلّل حسب بعض النّاس أنّ في القرآن شعرا، معتبرا ذلك من صفات القرآن الأدبية ومميّزاته الخاصة، فانسياب ألفاظه مجتمعة إلى النّفوس يصحبه بالضرورة انسياب لمعانيه، وبذلك ينتقل صداها ويقع على القلوب متجاوزا الأسماع، فيترك فيها بالغ الأثر، وهو ما يبرز وجها من وجوه إعجازه.

ويذكر ابن أبي الإصبع مثالا عن الانسجام في كتاب الله العزيز:

قال الله تعالى : " **قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** " سورة يوسف، الآية: 86. " **يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ** " سورة يوسف، الآية: 87، " **خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ** " سورة الأعراف، الآية: 199.

ومن الانسجام في السنّة « قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في وصف القرآن: " إنَّ اللهَ أَنزَلَ هَذَا القرآن آمرًا وزاجرًا، وسنَّةً خاليةً ومثلاً مضْروبًا، فيه نبأُكُم[1] وخبر ما كَان قَبْلَكُمْ، ونبَأُ ما بَعْدَكُم، وحُكْم ما بَيْنَكُم، لا يُخْلِقُه طول المُدَدِ، ولا تنقَضي عجائبُه، هو الحقّ ليس بالهزْل، من قال به صَدَق، ومن حكَم به عدَلَ، ومن خاصَم به فَلَج، ومن قَسَم به أَقْسَط، ومن عَمِل به أُجِر، ومن تمسَّك به هُديَ إلى صراط مستقيم، ومن طلبَ الهُدى من غيرهِ أَضلَّه الله، ومن حكم بغيره قصَمَه الله، هو الذكرُ الحكيم، والنّورُ المبين، والصِّراط

[1] " نبَأُكم " هكذا أخذتها من المرجع، والأصل بالقاعدة الإملائية أن تكتب: " نَبَؤُكم ".

المستقيم، وحَبْل الله المتين، والشّفاءُ النّافع، عصمةٌ لمن تمسّك به، ونجاةٌ لمن اتّبعه، لا يَعْوجّ فيقوَّم، ولا يُزِيغ فيُستَعتَب ".

ويقول ابن أبي الإصبع بعده: « فانظر إلى انسجام هذه العبارة وما جاء فيها من البديع غير المقصود، تشهد الخواطر السليمة أنه كلام مسترسل غير مرَوٍّ ولا مفكر، فصلوات الله وسلامه على من بُعث بجوامع الكلم، وأوتيَ هذه الفصاحة الرائعة، وعلى آله وصحبه وسلّم »[1].

نلمس ممّا سبق أن الانسجام في النثر يستوجب أن تكون ألفاظ النص فصيحة متقاربة، تحقّق شيئا من الوزن داخله، لكن ذلك يكون بغير تكلّف أو اصطناع، ويثبت القول ما جاء به ابن حجة الحموي في كتابه " **خزانة الأدب** ": « وإن كان الانسجام في النثر، يكون في غالب فقراته موزونة، من غير قصد لقوّة انسجامه، وأعظم الشواهد على هذا ما جاء في القرآن العظيم من الموزون بغير قصد، في بيوت وأشطار بيوت، فمن الطويل الذي جاء على أصل الدائرة في القرآن العظيم: سورة الكهف، الآية: 29. " ... **فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ** ... " وتفعيله القياسي: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن. كقول الشاعر:

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد فقد زادني مسراك وجدًا على وجدي ... »[2].

وبذلك يتفق ابن حجة الحموي مع ابن أبي الإصبع في توضيح الانسجام في النثر، بل ويزيد عليه الإشارة إلى أن الانسجام مراتب، إذ تحصيل القويّ منه داخل النصّ النثري يتطلب عدم القصد فيه إلى النظم أو طلب الوزن وترك وضوح المعنى وسهولة اللفظ والذي بهما يكون الانسجام.

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 432.

[2] تقي الدين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي / خزانة الأدب وغاية الأرَب / شرح: عصام شعيتو / الجزء الأول / دار ومكتبة الهلال / بيروت، لبنان / الطبعة الثانية / 1991 م / ص 417.

ب – الانسجام في الشعر:

يفصل ابن أبي الإصبع في هذا بين نوعين منه، أحدهما يقع في الشعر مقصودا، وثانيهما ما كان مع البديع عفويا دون قصد ولا تكلّف.

ويضرب لكل نوع أمثلة من أشعار العرب، فمن الانسجام الذي وقع في الأشعار المقصودة.

« قول الإمام أبي تمّام:

نقِّل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب إلا للحبيب الأول " كامل " »[1].

والمصري يشيد بهذا الانسجام وبأروع منه، يقول: « ولم أسمع في الانسجام كقول عبد الصمد بن المعذَّل يري الأمير سعيد بن سلم بقوله:

كـــم يتيـم خبَرتُهُ بعد يُـــتـم وعديمٍ نعَشتُه بعد عُـــــدْم

كلّما عضَّـــــت الحوادث نادى رضَى الله عن سعيد بن سَلْمِ " خفيف "

... وقد يحصل الانسجام مع البديع الذي أتت به القريحة عفوا من غير استدعاء ولا كُلفة، كقول أبي تمام:

إن شئت ألا ترى صبرا لمصطبر فانظر على أي حال أصبح الطّلل "بسيط" »[2]

ويبيّن ابن أبي الإصبع من خلال هذا البيت انسجامه الذي ورد دون قصد لكنه ارتبط بألوان بديعية، يقول: « فترى انسجام هذا الكلام مع كون البيت قد وقع فيه المبالغة والتعليق والإشارة، فإنّه علّق عدم صبر المصطبرين برؤية الطلل على تلك الحالة، وأشار بقوله: " على أيّ حال أصبح الطلل " إلى أحوال كثيرة لو عبّر عنها بلفظها لاحتاجت إلى ألفاظ كثيرة، وعلّق أحد الأمرين بالآخر، إذ جاء بلفظ الشرّط والمشروط " »[3].

---

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 430 – 431.

[2]– المرجع نفسه / ص 430 – 431.

[3] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 430 – 431.

ويذكر ابن حجة الانسجام في الشعر أيضا، يقول: « ... وأمّا الانسجام في النظم، فقد تقدّم وتقرر أن أصحاب المذهب الغرامي هم سكان بيوته العامرة، وكنّاس آرامه التي هي غير نافرة ... وقد عنّ لي أن أذكر هنا، ما فرّوا به من وعر التركيب، وشرعوه في أبياتهم على سهل الانسجام ... فمن الانسجام الذي وقع العرب، وكاد أن يسيل رقة لسهولته ... قول طرفة بن العبد في معلقته:

فإن كنت لا تستطيع دفع منيّتي فدعني أبادرها بـما ملكت يــدي

ومثله قوله فيها:

وظلم ذوي القرى أشدّ مضاضة على الحرّ من وقع الحسام المهنّد

ومثله، في لطف الانسجام، قول زهير بن أبي سلمى في معلّقته:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنــه و لـــو رام أسباب السمـاء بسـلـم

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله علـــى قومه يستغن عنه و يذمـم

ومن الغايات في باب الانسجام، قول عنترة في معلّقته:

فـــإذا شربت فإنـــني مستهـلك مالـي و عرض وافر لـــم يكلـــم

وإذا صحوت فما أقصر عن ندى وكما علمت شمائلي وتكرمـــــي »[1]

المطلب الرّابع : انسجام الخطاب:

وقبل التطرق ابن أبي الإصبع للانسجام، لابدّ لنا أن نعرف شرطا الانسجام لدى البلاغيين القدماء، فعلى مؤلِّف الكلام أن يحقّق الانسجام في مستويين حتّى يضمن وصول المعنى الحقيقي إلى مستقبله:

« * المستوى الدلالي المنطقي: وقد جمعهما ابن سنان في شرطيين:

- تجنّب الاستحالة والتناقض.

[1] تقي الدين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي / خزانة الأدب وغاية الأرَب / ص 421 - 422.

– عدم وضع الجائز مكان الممتنع.

* مستوى الموضوع أو مستوى المحتويات، وتناوله تحت " صحّة النسق والنظم ".

أما الانسجام الدلالي المنطقي: ففي بيان المقصود بالاستحالة والتناقض اعتمد ابن سنان على رصيده المنطقي، فتحدّث عن جهات التقابل الأربع: الإضافة والتضادّ والعدم والقُنْية والنفي الإثبات ... »[1].

ويوضح **حازم القرطاجني** هذه التقابلات، بطريقة مبسطة مع التمثيل، حيث يرى في :

« جهة الإضافة: أن تكون نسبة شيء إلى شيء آخر مخالفة لنسبة ذلك الشيء إليه، مثل: الضعف لعشرة بالقياس إلى نصفها..

وجهة التضاد: كالأبيض والأسود.

وجهة القنية والعدم: كالأعم والبصير.

وجهة السلب والإيجاب: أو كما سماهما العمري " النفي والإثبات "، وذلك نحو زيد جالس، زيد ليس جالسا، فالجمع بين متقابلين من هذه الأربعة من جهة واحدة يعدّ تناقضًا.

أمّا إن تقابل المعنيان من جهتين لم يكن ذلك تناقضا، مثل أن يقال العشرة ضعف أو نصف لكنّها ضعف الخمسة ونصف العشرين، ولو قيل إنّها نصف العشرين وضعفها كان محالا...

وكذلك في التضاد يصحّ أن يقال في الفاتر أنّه حار عند البارد، وبارد عند الحار، ولا يكون حارا باردا عند أحدهما، وكذلك في السلب والإيجاب، مثل: زيد كريم بالمال، زيد ليس كريما بالجاه ... فهذا صحيح، ولا يصح أن يكون كريما بأحدهما غير كريم به في حال واحدة.

فضروب التقابل الأربعة إنّما يصح منها ما لم يتوافق المتقابلان فيه من جهة واحدة ولكن ينط هذا بجهة وهذا بجهة »[2].

---

[1] محمد العمري / البلاغة العربية، أصولها وامتدادها ... / ص 451.

[2] حازم القرطاجني / منهاج البلغاء وسراج الأدباء / تحقيق: محمد حبيب بن خوجة / دار الكتب الشرقية، تونس / 1966 م / ص 137.

إلى جانب ذلك كان تفريق ابن سنان للمستحيل عن الممتنع اعتمادا على إمكانية التصورات « فالمستحيل ما لا يمكن تصوّره والممتنع ما يمكن تصوّره، مثل تركيب حيوان من أعضاء حيوانات مختلفة، فإن هذا وإن كان لا يمكن وجوده، فإنّ تصوره ممكن، وقد يصحّ أن يقع الممتنع في النظم والنثر على وجه المبالغة، غير أنه لا يحسن وضع الجائز موضع الممتنع فهو ضدّ ما يحمد من الغلو والمبالغة في الشعر... وعموما فإن الجائز موضع الممتنع ليس غلا تفريعا عن الشرط الذي قبله أي تجنب الاستحالة والتناقض... »[1].

وأما انسجام المحتوى: « فهو المستوى الثاني من قضية الانسجام، وهو مستوى تناسق الموضوعات داخل القصيدة، وتمهيد بعضها لبعض حتى لا يحدث في الكلام انقطاع، وقد لاحظ ابن سنن أنّ المحدثين من الشعراء برعوا في الربط بين أجزاء القصائد ... »[2]، بينما تميّزت أشعار بعض القدماء بالمحافظة على وحدة البيت وترك الكلّ، وابن سنان قد أورد أمثلة لحسن التخلّص- يسميه ابن أبي الإصبع ببراعة التخلص – ويعرّفه: « هو امتزاج آخر ما يقدّمه الشاعر على المدح من نسب أو فخر أو وصف ... بأوّل بيت من المدح، وقد يقع في بيتين متجاورين وقد يقع في بيت واحد، وهذه إن لم تكن طريقة المتقدّمين في غالب أشعارهم، فإن المتأخرين قد لهجوا بها وأكثروا منها وهي لعمري من المحاسن ... »[3] تقوم على إدماج الطرفين في صورة بلاغية أو تركيبية نحوية، بحيث يصير الثاني جزءا من الأوّل بشكل مباشر، يقول البحتري:

شَقَائِقُ يَحمِلْنَ النّدَى، فكأنّــهُ دُمُوعُ التّصَابي مِنْ خُدودِ الخَرَائِدِ

كأنّ يَدَ الفَتحِ بنِ خَاقَانَ أقْبَلَتْ تَليهَـــا بتِلْكَ البَـارِقَاتِ الرّوَاعِـدِ

وفي هذا خروج إلى المدح »[(4)].

[1] محمد العمري / البلاغة العربية، أصولها وامتدادها ... / ص 453.

[2] المرجع نفسه / ص 453.

[3] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 433.

[4] محمد العمري / البلاغة العربية، أصولها وامتدادها ... / ص 454.

ولو أن الاجتهاد في هذه المسألة – الربط بين التقنية البلاغية والمحتوى – تواصل ووجد له أرضية للنماء لدى الدارسين البلاغيين لكان أفضل واشمل مما اقتصر عليه النّقاد والبديعيون خصوصا، وكلّ من هؤلاء له جانب خاص في تناول تلك المسألة – النقّاد يتناولون تركيب القصيدة في موضوعاتها وأغراضها، والبديعيون يهتمون بحسن التخلّص والاستطراد كمحسنات بديعية –.

وعلى كلّ فمن خلال المستويين – الدلالي المنطقي ومستوى المحتوى – نستنتج أن للاقتران (*) أو الانسجام وجوه « تنشأ بين الجمل لتكون مقالا موحدا، وبهذا الشأن يرى فإن ديك في الاقتران علاقة أساسية تضع سلاسل الجمل المترابطة أصلا بعلائق– علاقات – منطقية ونحوية، في نسق يجعل منها كلاّ متماسكا ... وعليه يجب أن يتوضح في النص أو المقطع سواء تناول موضوعا اتفاقيا تنسجم أفكاره مع بعضها أو مجموعة قضايا خلافية يسودها التناقض والمهم من كلّ هذا أن يكون النّص متماسكا ومنسجما بعضه مع بعض بغض النظر عن مدى الانسجام بين أجزاء المحتوى، والاقتران لا ينبع من محتوى النّص فحسب وإنما ينبع أيضا من العلاقة التي ينشئها مستعمل المقال– المتلقي– بين سلاسل الجمل فيؤدّي ذلك إلى النظر فيما سماه فان ديك البنية الكبرى تمييزًا لها عن البنية الصغرى، وهي الجملة، مؤكّدًا في الوقت نفسه على الطابع المزدوج للاقتران، وهو طابع شكلي ودلالي ...» [1] .

وعليه فللانسجام خاصيّة مزدوجة تميزه عن باقي العلاقات، فهو يحدث داخل النّصّ بشكل معنوي، كما نلحظه في شكل النّصّ وتلاؤم أجزائه وتلاحمها، فللانسجام دور مهم في تنظيم النّصّ، كما أنّ للعلاقات خارج النّصّ – ملقي النّصّ، متلقي النّصّ، التّأويل ... – أثر في ذلك أيضا.

(*) **الاقتران:** مصطلح استعمل للدلالة على الانسجام.

[1] إبراهيم خليل / الأسلوبية ونظرية النّص / المؤسسة العربية للدراسات / الطبعة الأولى / 1997 م / ص 145.

المطلب الخامس:الانسجام وطريقة تحليل أبن أبي الإصبع:

إذا ما عدنا إلى تعريف ابن أبي الإصبع للانسجام (**) فإنّنا نجده قد أضفى عليه صبغة لسانية بالمنظور الحديث، حيث تمحورت نظرته البلاغية في مستويين: أحدهما دلالي، وثانيهما وهو الأكثر وضوحا في تعريفه ألا وهو تداولي.

أمّا المستوى الدلالي فيتعلّق بالبحث عن المعاني الواضحة التي تشكّلها الألفاظ الفصيحة والمتلائمة داخل النّص، وهو ما يستدعي إمكانية الفهم الصّحيح ومن ثمّة إطلاق الحكم القائل بأن النّص من داخله منسجم. وأمّا عن المستوى التداولي وهو الحائز على قصب السبق في تعريف ابن أبي الإصبع، إذ تمثّل في قوله: « الانسجام هو أن يأتي الكلام متحدّرا كتحدّر الماء المنسجم...ما ليس لغيره »، ففي ذلك يظهر جليًّا اهتمامه بمؤلّف الكلام " المنتج " وبنوعية تأليفه " المنتوج أو النّص " حيث اشترط في هذا الأخير سهولة السبك وعذوبة الألفاظ، ليصبّ اهتمامه بعدهما مباشرة واستلزاما بمستقبل هذا المنتوج – وهو المتلقّي السامع – ويرى أنّه لابدّ أن يجد في نفسه وقعا وفي قلبه تأثيرا من طرف – الكلام المنتوج – والغاية من كلّ ذلك هو إحداث عنصر التفاعل بين تلك العناصر سابقة الذكر– الملقين الكلام أو النّص، المتلقّي – لينتج عن تناوب التفاعل بينها حصول المتعة وبيان الحسن والجمال، هذه التي يكون محدِثها قبل كلّ شيء حصول الانسجام في النّص.

وعليه فابن أبي الإصبع لا يرى في تحقيق انسجام الكلام (أو النّص) توقّفا عند مستوى العلاقات اللّغوية، بل يتعدّى ذلك عنده إلى عملية الإنتاج والاستقبال لهذا النّص، أي مستوى العلاقات غير اللّغوية.

(**) راجع تعريف الانسجام عند ابن أبي الإصبع.

هذا بالإضافة على ما ذكرناه سابقًا- الانسجام في الشعر- فرؤية ابن أبي الإصبع للانسجام تتحدّد أيضا بشرحه لأضربه، فمنه ما يرد مع الألوان البديعية ويعدّ هذا أحد ضربي الانسجام عنده، حيث يرى أن الشاعر فيه لا يتكلّف ولا يقصد إليه ومثال ذلك:

إن شئتَ ألا ترى صبراً لمصطبر فانظُرْ على أَي حالٍ أصبَحَ الطَّلَلُ

يقول ابن أبي الإصبع: « ترى انسجام هذا الكلام ... فإنّه علّق عدم صبر المصطبرين برؤية الطلل على تلك الحالة وأشار بقوله: على أي حال أصبح الطلل، إلى أحوال كثيرة لو عبّر عنها بلفظها لاحتاجت إلى ألفاظ كثيرة، وعلّق أحد الأمرين بالآخر، إذ جاء بلفظ الشرط والمشروط »[1] أي أن المحبّ لو عبّر عن حال هذه الطلل لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة، لكنه ترك الأمر معلّق، وجاء بأسلوب شرط، رابطا بين الأمر الأول والثاني.

كما نجد قول شاعر نظيرا لهذا الأمر:

« إذا غَضِبَت عَلَيكَ بَنو تَميمٍ حَسِبتَ الناسَ كُلُّهُمُ غِضابا

فهذا النوع من الانسجام وقع فيه الربط حيث ربط بين حدثين يقعان في وقت واحد، ولكنّهما في الحقيقة لا يقعان، فبنُو تميم لو يغضبوا في الواقع، ولا حسب المخاطب الناس كلّهم غضابا، فافترض حدوث الثاني بافتراض حدوث الأول »[2]، وهو الذي يسميه فان ديك بالمقام الافتراضي.

وممّا يمكن أن نضيفه توضيحا وتتمّة لما سبق ما أورده ابن حجة الحموي من أمثلة شعرية ضمن ما سمّاه بالانسجام الغرامي، يقول: « ما كتبه القاضي فتح الدين بن عبد الظاهر إلى والده القاضي محي الدين، وكان قد توجّه صحبة الركاب الشريف الظاهري في مهم شريف فحصل له ضعف في دمشق المحروسة، وهو:

إنْ شِئْتَ تُبْصِرُنِي وَتُبْصِـرُ حَالَتِي قابـــل بِلْ إذَا هَبَّ النَّسِيمُ قَبُـــولاَ

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 431.

[2] إبراهيم الخليل / الأسلوبية ونظرية النصّ ... / ص 144.

تَلْــقَاهُ مِثْلِــي رِقَّــةً وَ نَحَافَــةً وَ لأجْلِ قَلْبِكَ لاَ أَقُــــولُ عَلِيلاَ

فَهْــوَ الرَّسُولُ إِلَيْــكَ مِنِّــي، لَيْتَنِــي كُنْــتُ اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِــيــلاَ »[1].

نص من هذا القبيل يظهر الانسجام فيه واضحا، فهو انسجام يحقق غاية من غايات هذا الابن، حيث تلحظ شدّة الانسجام بين هذه الأبيات وذلك على مستوى الخطاب، فخطاب مثل هذا الولد لمثل هذا الوالد فيه ما يفتت الأكباد ويحرك الجماد – كما قال ابن حجة – وخاصة [لأجل قلبك لا أقول عليلا]، فكأن هذه الكلمات في مجموعها تشك"ل حبات عقد لسلسلة ينظمها خيط واحد، لتشكل نصًّا منسجمًا.

وعليه فالانسجام – كما قلنا – يحصل في الخطاب أو النّص، حين يتلاءم تركيبه ويعتدل بناؤه ثم يتوافق الأخيرين مع المستوى التداولي له.

ويمكن أن نختم الحديث بأجود الشعر حسب الجاحظ، والذي يعطي من خلاله صورة تكميلية لما قدّمناه، « فمن أجود الشعر كما قال الجاحظ، ما قاله أبي البيداء الرياحي، وهو أعرابي نزل بالبصرة وكان معلم البيان بأجرة:

و شَعْرٍ كبعر الكبش فرَّق بينه لسان دعي في القريض دخيل

وعلّق الجاحظ على هذا البيت: وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحد وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان، وأما قوله [كبعر كبش] فإنما ذهب إلى أن بعر الكبش يقع متفرقا غير مؤتلف ولا متجاور، وكذلك حروف الكلام، وأجزاء البيت من الشعر، تراها متفقة ملسا ولينة المعاطف سهلة وتراها مختلفة متباينة ومتنافرة مستكرهة تشق على اللسان وتكده، والأخرى تراها سهلة لينة ورطبة مواتية، سلسلة النّظام، خفيفة على اللّسان، حتى كأنّ البيت بأسره كلمة واحدة وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد »[2] .

[1] ابن حجة الحموي / خزانة الأدب وغاية الأرب... / ص 445.

[2] محمد الصغير بناني / النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتّبيين / ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر / 1983 م / ص 120 – 120.

المطلب السّادس : خلاصة المبحث الأوّل :

نخلص من كلّ ما سبق ذكره أن مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع متعلّق بالوجه الجمالي له، إذ يعدّ من أبرز الذين اهتموا بالوجوه البلاغية البديعية، فالانسجام عنده يتطلّب حسن سبك الألفاظ وتلاؤمها مع بعضها البعض ممّا يكسب الكلام سهولة وعذوبة، ويجعل للجملة منه أو للبيت الشعري – وفقا لطبيعة الكلام – أثرا حسنا في نفس المتلّقي لهما، ويرى أنه – أي الانسجام– على ضربين:

أحدهما يكون مع البديع غير المقصود، ويكون للقريحة العربية دخل في ذلك، ودون تكلّف أو استدعاء– حيث تكون الكلمات من الجمل وكذا الجمل من النثر فصيحة– ممثلا لذلك بما يشبه الوزن الشعري في جزء منه وقعَ في القرآن أو الحديث الشريف، أمّا الأشعار فأمرها أبسط لما تقتضيه طبيعة بناء أبياتها أصلا.

وثانيهما ما كان مقصودا، إذا الأوزان الشعرية تكسب نصوصها حسنا وعذوبة حتّى وإن لم ترتبط بالبديع، فإن حدث وألبس الشاعر شعره شيئا من الوجوه البديعية، زاد ذلك النصَّ انسجاما ورقّة وسهولة.

وقد ضربنا لكلّ نوع من هذين أمثلة فيما سبق ذكره.

ومهما يكن وكيفما كان الانسجام مع البديع الذي لم يقصد أو البديع الذي أنتجته السليقة العربية السلمية دون كلفة ولا تصنّع، وعلى قدر اختلاف الانسجام في المنثور عمّا هو في المنظوم، فإنّ مفهوم الانسجام من خلال بابه في كتاب " تحرير التحبير " لابن أبي الإصبع قد بدا في مجمله دالا على مقياس التناسب والعذوبة وهو بذلك يتواجد ضمن مظهر حسّي جمالي متعلّق بما يقبله العقل ويلاطفه السمع، فهو ذو بعد خطابي جيّد، لكنّه يبقى رهين الجزء من الكلّ – من خلال الأمثلة التي قدّمها في شرحه– ولا يتعدّى في مفهومه إلى كلية النّص التي يهدف الانسجام المتناوَل في الدراسات اللسانية الحديثة إلى تحقيقها– وإن كنا رأينا ملامسته لها في جوانب كثيرة.

ولعلّ المفهوم الذي نصبو إليه جزئيا، من خلال الانسجام عند ابن أبي الإصبع هو أقرب من ذاك الذي عبّر عنه في الباب الخامس والسبعين بـ " حسن النسق " ويعرّفه قائلا: « حسن النسق من محاسن الكلام، وهو أن تأتي الكلمات من النثر والأبيات من الشعر متتاليات، متلاحمات تلاحما سليما مستحسنا، لا معيبا مستهجنا، والمستحسن من ذلك أن يكون كل بيت إذا أُفرد قام بنفسه، واستقلّ معناه بلفظه، وإن رَدفه مجاوره صار بمنزلة البيت الواحد، بحيث يعتقد السامع أنّهما إذا انفصلا تجزّأ حسنهما، ونقص كمالهما، وتقسّم معناهما، وهما ليس كذلك، بل حالهما في كمال الحسن وتمام المعنى مع الانفراد والافتراق كحالهما مع الالتئام والاجتماع »[1]، وعليه فإنّنا نجمل ما قلناه تفصيلا من أنّ ابن أبي الإصبع قد حصر منظار الانسجام عنده في مستوى جزئي، إذ كان يمثّل في شروحه بالبيت الواحد أو الاثنين حينما تكلّم عنه في المنظوم من الكلام، أو في الآية القرآنية حين تكلّمِه في المنثور من الكلام، رغم أنّه أحسن توضيح حقيقته، ولكنه بما سبق ألغى النظرة الشمولية للنّص – الشعري أو النثري ككلّ – وكان نفع لهذه الدراسة ثمرة تامة النضج والتي نسعى إلى قطفهـــا، إذ لا يمكن أن نغفل ما للبلاغة العربية من أثر في تقدّم وتطوّر التحليلات النصيّة خاصة الجانب البديعي منها، والذي صار محطّ الأنظار ومطلب الشطّار عند الخوض في مجال اللسانيات الحديثة، والغوص في كيفية تناولها ودراستها للنصوص، لاسيما الجانب البنائي والجمالي منها.

إذ في الغالب الأعمّ وجدنا تغييرًا للمصطلحات وتغيّرًا في التّوجهات وطرق التحليل، لكن ثباتا بل واستمرارا في بناء وتطوير المفاهيم ومقاصد التحليل.

وليس أفضل ممّا نستدلّ به في هذا الموضع من قول ابن أبي الإصبع – على سبيل التّمثيل لا التّعميم – ناصحا الشاعر بطريقة جيّدة في النظم والبناء: « واعمل الأبيات متفرّقة بحسب ما يجود به الخاطر، ثمّ أنظمها في الآخر، واحترس عند جمعها من عدم الترتيب،

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن / ص 425.

وتوخّ حسن النسق عند التهذيب، ليكون كلامك آخذًا بأعناق بعضه، فهو أكمل لحسنه وأمتن لرصفه »[1].

وهو بهذا يتّفق مع ابن طباطبا أيضا حيث يقول: « بل يعلّق كل بيت يتفق له نظمه على تفاوت ما بينه وبين ما قبله، فإذا كملت له المعاني، وكثرت الأبيات، وفّق بينها بأبيات تكون نظاما لها، وسلكًا جامعا لما تشتّت منها، ثم يتأمل ما قد أدّاه إليه طبعه، ونتجته فكرته، فيستقصي انتقاده، ويرمّ ما وهى منه »[2].

وما تقدمّ لنا من سندات إنّما هي أعظم وأوضح دليل على أنّ ابن أبي الإصبع قد أولى أهمية لمفهوم وشروط تحقيق الانسجام في النّص قبل إنتاجه ولو جزئيا، فتكون مهمّة إدراك وسائله وأدواته – سواء الشكلية أو الدلالية وحتّى التداولية – على متلقي ذلك النّص بسيطة المأخذ سهلة الاستنباط، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بعملية إنتاج نصّ من أجود النصوص وأكملها حسنا وانسجاما، ونعتبر تلك العملية أصلاً في عملية البحث عن كيفية تلاحم أجزاء النّص وكشف مظاهر انسجامه، هذه الأخيرة التي تُعدّ مطلبا حثيثا في دراسات لسانيات النّص.

وختام القول، أنّ المنظور البلاغي القديم – وممثّله عندنا ابن أبي الإصبع – كان سبّاقا لمعرفة الانسجام بمعايير لغوية دقيقة[3]، إذ لا يتحقّق هذا الأخير بالعناصر اللّغوية وحسب، بل يحتاج إلى علاقات وعناصر أخرى غير لغوية. وهو رأي نحاول إثبات حقيقته من خلال ما نعرضه في المبحث اللاحق.

---

[1] المرجع السابق ص 21.

[2]– المرجع نفسه / ص 21، نقلا عن: ابن طباطبا، " عيار الشعر "، ص: 01.

[3] أطلقنا هذا الحكم على مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع بناءً على ما عرضناه سابقا ولأنّه وباختصار لمسنا مفاهيم لغوية عدّة في تعريفه للانسجام – بغضّ النّظر عمّا عرضه في أبواب أخرى من كتابه تحرير التّحبير، وللقارئ واسع النّظر في العودة إلى كتابه هذا والاطلاع على تلك المباحث - ، هذه المفاهيم تعدّ من المباحث المطروقة في الدّراسات اللّغوية الحديثة، من ذلك نذكر اختصارا : قول ابن أبي الإصبع " تحدّر الماء المنسجم " لمسنا فيه معنى الجريان والتّتابع والاستمرارية في النّصّ، وقوله "سهولة سبك " استفدنا منه معنى التّرابط والتّماسك والتّناسب بين عناصر النّصّ، وقوله " عذوبة ألفاظ " فيه من معنى التّناغم والتناسب وأيضا تناسق وملاءمة الوحدات المكوّنة للنّصّ، أمّا قوله " يكون للجملة ... وقْع ... وتأثير ... " فهو الّذي دلّ على مفهوم التّداول والحجاج ومدى تأثير منتج النّصّ على متلقيه .

المبحث الثّاني:

الدّراسة التّحليليّة لمفهوم الانسجام عند ميشال شارول

المطلب الأوّل : لمحة عن ميشال شارول وأهمّ أعماله:

يشغل كل منصب أستاذ بجامعة باريس (3)، قام بعدّة أبحاث في مجال اللسانيات النّصيّة، حيث صبّ اهتمامه على دراسة مواضيع لغوية متنوّعة أهمّها: نحو النصّ بنية النّص والخطاب، دور الاتساق وعوامله، قضايا الانسجام وقواعده ... ودراسات أخرى في الدّلالة والتّداولية.

نُشرت بعض أعماله في مجلّة " **Pratique** " – وهي مجلة في اللّسانيات، الأدب والتّعليم– على شكل مقالات، بيّنتُ عناوين أهمّها مع أرقامها وتواريخ في الجدول الآتي [1]:

عنوان المقال	رقمه	تاريخ نشره
1. Exercices sur les verbes de communication .	09	مارس 1976
2. Grammaire de texte, théorie du discours, narrativité .	11 – 12	نوفمبر 1976
3. L'argumentation en chantier.	28	أكتوبر 1980
4. Les formes directes et indirectes de l'argumentation.	28	أكتوبر 1980
5. L'ordre de la signification.	/	1980
6. il fallait un président à la France.	30	جوان 1981
7. Le plaisir de spot.	37	مارس 1983
8. L'enquête d'opinion. Présentation et conditions d'élaboration d'une série de guides méthodologique pour la pratique du travail en projet.	36	ديسمبر 1983
9. Usages scientifiques et didactique de	42	جوان 1984

[1] المقالات مذكورة حسب الترتيب الزمني التاريخي لنشرها.

		l'imitation.
أكتوبر 1984	43	10. Bouillir ou périr ? ou comment on découvre ou on ne découvre pas le sens de certains mots.
مارس 1986	49	11. L'analyse des processus rédactionnels : aspect linguistiques, psycholinguistiques et didactiques.
مارس 1986	49	12. La gestion des orientation argumentation dans une activité rédactionnelle.
مارس 1988	57	13. Le plans d'organisation textuelle : périodes , chaines , portées et séquences.
ديسمبر 1988	60	14. La gestion des risques de confusion entre personnages dans une tâche rédactionnelle.
ديسمبر 1990	68	15. Disserter ?
ديسمبر 1990	68	16. La dissertation quand même.
ديسمبر 1991	72	17. Le résumé de texte scolaire. Fonction et principes d'élaboration.
مارس 1995	85	18. Comment repêcher les derniers ? Analyse des expressions anaphoriques en « ce dernier ».

ألّف كذلك : " Table ronde : théorie et pédagogie du récit "، وهو مقال تحت رقم 14، نُشر في مارس 1977 م، وذلك بالتّنسيق مع مجموعة باحثين، هم: J.M.Adam , B.Combettes , J-P.Goldenstein , J-F.Halté , Y.Jamot , R.Michel , S.Ouvrard , A.Petitjean.

شارك أيضا Sprenger.Charolles في مقاله بعنوان: " Bibliographie sélective " رقمه 35 ونشر في أكتوبر 1982 م.

وشارك اللّغوي Danièle Coltier في مقال عنوانه: « Le contrôle de la compréhension dans une activité rédactionnelle : élément pour l'analyse des reformulations paraphrastiques »

رقم هذا الأخير 49 وتاريخ نشره مارس 1986 م.

أشرف كذلك على مجموعة من الرّسائل الجامعيّة سنتي 2004 و 2005 م، عناوين بعضها:

1. La cohésion transphrastique : étude contrastive du français et du chinois.
2. Connecteurs et introducteurs de cadres de discours : les marques relationnels formés à partir de la préposition « en ».
3. une étude comparative français-anglais de la référence aux personnages dans quelques récits de métamorphose.
4. Les noms collectifs humains.
5. Les groupes prépositionnels en « selon x » et leur portée textuelles.
6. Etude des conjonctions de subordination « hypothético conditionnelles » dans la phrase et dans le discours en français et en Italien.
7. L'expression actancielle de la circonstance : analyse syntaxique et fonction discursive.

ومن مؤلّفاته الهامّة أيضا باللغة الفرنسية، نذكر:

1. Introduction aux problèmes de la cohérence textuelle, langue française (1978).

2. Les études sur la cohérence, la cohésion et la connexité textuelle depuis la fin des années 1960 (1988).

3. L'anaphore associative (1991).

4. Cohésion, cohérence et pertinence du discours (1995).

5. Cohérence, pertinence et intégration conceptuelle.

أمّا عن مؤلفاته باللغة الانجليزية فهي قليلة إذا ما قورنت بما ألفه باللغة الفرنسية، ولعلّ أهمّ تلك المؤلفات مقالات أيضا، نذكر عناوين بعضها:

1. Coherence as a principal in interpretation of discourse (1983).

2. Text connexity, text coherence and text interpretation processing (1985).

3. Coherence as a principal in the regulation of discursive production (1986).

4. Text coherence and text interpretation processing (1989).

5. Aspects of textual continuity, psychological approaches (1991).

المطلب الثّاني: مفهوم نحو النّص وشكله عند ميشال شارول:

توطئة :

يُعدّ البحث في مجال نحو النّص حديثًا نسبيًا إذا ما قُورن بدراسات نحو الجملة، والذي يهتمّ بضبط القوانين والمعايير التي تحكم ترابط الكلمات – التراكيب الصغرى– فيما بينها لتشكّل جملا سليمة مقبولة، في حين أنّ نحو النّص يُركز مبدئيًا على دراسة الأحكام والمعايير اللّسانية وغير اللّسانية، الظاهرة في النّص والتي تُسهم في معرفة انسجامه أو وحدته أو كليّته بالنسبة للقارئ. أي أنّه يهتم بدراسة التّراكيب الكبرى ويسعى إلى تحديد القواعد التي تجعل النّص نصًا. والانسجام واحد من أهمّ القضايا التي أهتم بها علماء نحو النّص، من بينهم **ميشال شارول**، الذي عرض لنا مفهوم الانسجام وأهمّ القضايا المتعلّقة به من خلال بعض المقالات[1]، وحسب ما عرضه، خطّطنا لبناء أجزاء هذا المبحث وفق العناصر – المطالب البحثية التّابعة للمطلب الأوّل– الآتية:

مفهوم نحو النّص وشكله عند ميشال شارول

يقف نحو النّص كعلم مكمّل لنحو الجملة، إذ أدىّ عجز هذا الأخير بعض الظواهر اللّسانية المساهمة في إصدار أحكام حول طبيعة النّصوص– وتقْصد بها هنا مقاطع لغوية مكتوبة أو منطوقة – ما إذا كانت منسجمة أو غير منسجمة، وهذا راجع إلى أنّه – أي نحو الجملة– لا يتعدّى في تحليلاته مستوى المقاطع الجميلة.

[1] لابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ عملي في هذا المبحث اقتصر على مقالين لشارول واللذين تطرّق من خلالهما إلى " مفهوم الانسجام"، وهما :

- Grammaire de Texte, Théorie du Discours, Narrativité (1976).

- Introduction aux Problèmes de la Cohérence Textuelle, Langue Française (1978).

1- مفهوم نحو النّص Grammaire de Texte :

« يُعد مصطلح " نحو النّص " واحدًا من المصطلحات التي حدّدت لنفسها هدفًا واحدًا وهو الوصف والدّراسة اللّغوية للأبنية النّصيّة، وتحليل المظاهر المتنّوعة لأشكال التواصل النصّي . ولعلنا من هذا الباب نجد اشتراكه مع بض المصطلحات مثل:

" علم النّص "، " علم اللّغة النّصي "، " نظريّة النّص "، غير أنّ " نحو النّص " بسبله ووسائله يوضّح أكثر بنية النّص ويظهر صور تماسكه وانسجامه ما يسمح بإعطائه – النّص– سمة النّصية »[1].

ولعلّ **فان ديك** يُعدّ من أوائل اللّغويين الذين أشروا إلى أنّ دراسة ذلك التّنظيم الدّاخلي والعلاقات الخارجية التي تحكم بنية النّص ما هي إلاّ امتداد للدّراسات البلاغية للنّصوص الأدبية، فربط نشأة علم النّص[(2)] بعلم البلاغة، يقول: « إنّ البلاغة هي السّابقة التّاريخية لعلم النّص، إذا نحن أخذنا في الاعتبار توجّهها العام المتمثّل في وصْف النّصوص وتحديد وظائفها المتعدّدة، لكنّنا نُؤْثر مصطلح علم النّص، لأنّ كلمة البلاغة ترتبط حاليا بأشكال أسلوبيّة خاصّة، كما كانت ترتبط بوظائف الاتّصال العام ووسائل الإقناع. وإذا كانت البلاغة قد أخذت تُثير الاهتمام مجدّدًا في الأوساط اللّغوية والأدبيّة، فإنّ علم النّص هو الذي يقدّم الإطار العام لتلك البحوث، ممّا يشتمل على المظاهر التّقنية التي لا تزال تُسمّى بلاغية »[3]. وإنْ كان لِعلم النّص جذور فكذلك – كما قلنا سابقا – نجد لنحو النّص جذورًا هي – حسب

---

[1] أحمد عفيفي / نحو النّص / ص 31.

[2] نشير هنا أنّ علم النّص يُعد دراسة شاملة للنّص من جميع جوانبه، والتي كانت لنحو النّص فيها أهمية كبيرة، حيث تمكّن من تفسير كثير من الظواهر التركيبيّة النّصية.

[3] بلاغة الخطاب وعلم النّص / صلاح فضل / ص 299 نقلا عن:

Van Dijke, Zeun .A : La Ciencia de Texto, Trad– Barcelona, 1984, P : 49.

– وإنْ كانتْ الإشارة إلى ربط علم النّص بالبلاغة لا تصبُّ ضمن هدفنا من هذا الجزء فإنّنا رأينا ضرورة التّلميح لها لأنّ غايتنا الكليّة في أن نكشف عن الصّلات بين البلاغة ولسانيات النّص ضمن قضايا الانسجام – كما أنّ " شارول " يستند في كثير من المفاهيم التي قدّمها على ما أسسّه فان ديك .

شارول – [1] راجعة إلى نظرية النّحو التّوليدي التّحويلي التي أسسّها **نوام شومسكي**، حيث طرح هذا الأخير إشكالية ضرورة بناء نحو يجاوز مستوى الجملة وذلك عندما وجدت:

– كثير من الظواهر التركيبية لم تُفسّر تفسيرًا كافيًا مقنعًا في إطار نحو الجملة، أي ظهور قصور النّحو التّوليدي التّحويلي على تحليل ما هو أكبر من الجملة [2].

– إمكانية الاستفادة من النّحو التّوليدي التّحويلي في معالجة وحدة أكبر من الجملة ولعلّها النّص.

وعليه نجد أنّ نحو النّص قد اهتم بإضافة عناصر جديدة لم تكن ضمن عناصر نحو الجملة، لكنّها مؤسّسة عليه.

وفي السّياق ذاته يقول **الأستاذ بن عروس:** « ويبدو أنّ نحوًا للنّص يكون أهمّ من نحو توليدي تحويلي لأنّه يؤسس على معطيات أكثر صلابة من النّاحية العملية. فنحن نتكلّم في معظم الأحيان بأقوال تتجاوز حدود الجمل كما أنّه يكون أقوى من النّحو التوّليدي لأنّه يُعالج ظوهر لسانية جملية ونصيّة فيكون أحد مكوّناته نحو الجملة، وإذا أراد هذا النّحو أن يكون في مستوى صرامة النّحو التوليدي التحويلي فعليه أن يكون جهازًا استنباطيا على رموز مقوليّة وقواعد إعادة الكتابة وقواعد التّحويل »[3].

إذًا فنَحْو النّص ما هو إلاّ « نمط من التّحليل ذوو وسائل بحثية مركبّة، تمتدّ قدرتها التّشخيصيّة إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقة المكوّنات التركيبية داخل الجملة، وتشمل علاقات ما بين الجمل ثمّ الفقرة ثم النّص أو الخطاب بتمامه »[4].

باختصار، نرجو من نحو النّص أن يرشدنا إلى قواعد إنتاج النّص من خلال طرق تحليليّة علميّة موضوعيّة.

---

[1] اعتمادا على مقاله: Grammaire de Texte, Théorie du Discours, Narrativité

[2] – نذكر من الظواهر اللّسانية التي تجاوزت حدود الجملة: الإضمار "**La** pronominalisation " ، تحويل الصّلة "La Relativisation" ، التّعريف "La Définitivation ".

لمزيد من التفّصيل: أنظر رسالة الدكتوراه للأستاذ بن عروس مفتاح تحت عنوان: " الاتّساق والإنسجام في القرآن "، ص: 22.

[3] مفتاح بن عروس / " الإتساق والإنسجام في القرآن " / ص: 25.

[4] أحمد عفيفي / نحو النّص / ص: 56، منقول عن " من نحو الجملة إلى نحو النّص "، سعد مصلوح، ص: 47.

2 – شكل نحو النّص :

ينطلق شارول في توضيح صورة نحو النّص من ثلاثة أسس هي:

- علم الدّلالة التوليدي.
- الأنظمة المنطقية.
- أفعال اللّغة والتداولية النّصية.

ويشير إلى أنّه في « مجال علم الدّلالة التّوليدي تُعتبر الدّلالة هي المكوّن القاعدي وهذا الاعتبار للدّلالة ينقله نحاة النّص، فيصبح العنصر الأدنى المكوِّنُ للنّص تمثيلا دلاليا في البنية العميقة، ويأخذ هذا التمّثيل الدّلالي شكل قضيّة (**Une Proposition**) تتكوّن من محمول (**Un Prédicat**) بمواضيع لها مواقع متعددة (**Arguments**) »[1].

ويُشير شارول إلى أنّ القضيّة يمكن أن تكون موضوعًا لقضيّة أكبر، كما أنّ محمول القضيّة تدل عليه الأفعال وتدلّ المركبات الاسمية على مواضع القضايا، فيكون الشكل الآتي [(2)] مجملاً، لما سبق:

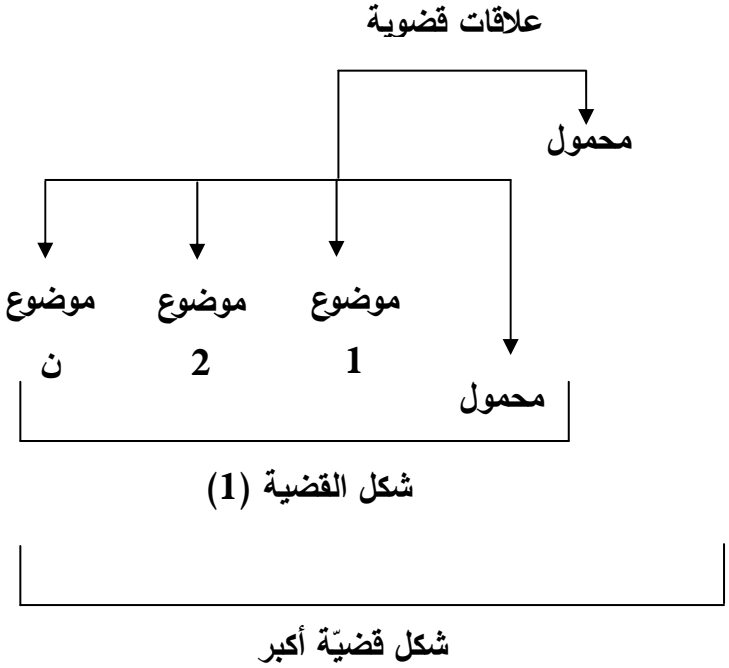

شكل القضية (1)

شكل قضيّة أكبر

[1] مفتاح بن عروس / الاتساق والانسجام في القرآن / ص 26.

[2] استنادا على المرجع نفسه، ص 27.

وأمّا الأساس الثّاني وهو مجال الأنظمة المنطقية « فإنّ نحو النّص يعتمد على الكتابة المنطقيّة ويستعمل مختلف الأنظمة مثل:

– حساب المحمولات من الدرّجة الأولى والثانية للتّمثيل الدّلالي في شكل قضايا.

– منطق العلاقات[1](**Logiques des Relations**) لصياغة علاقة التكافؤ أو الاستلزام أو الاحتواء أو التّقاطع بين التّمثيل الدّلالي(**Représentation Sémantique**) وقاعدة النّص (**Base de Texte**) »[2].

إذا يمكن القول أنّ النّص من هذا المنظور النّحوي الدّلالي المنطقي يتشكّل من مجموع قضايا تربط بينها علاقات تجعلها كلاّ متكاملاً. وباختصار نوضّحه في هذا الشكل :

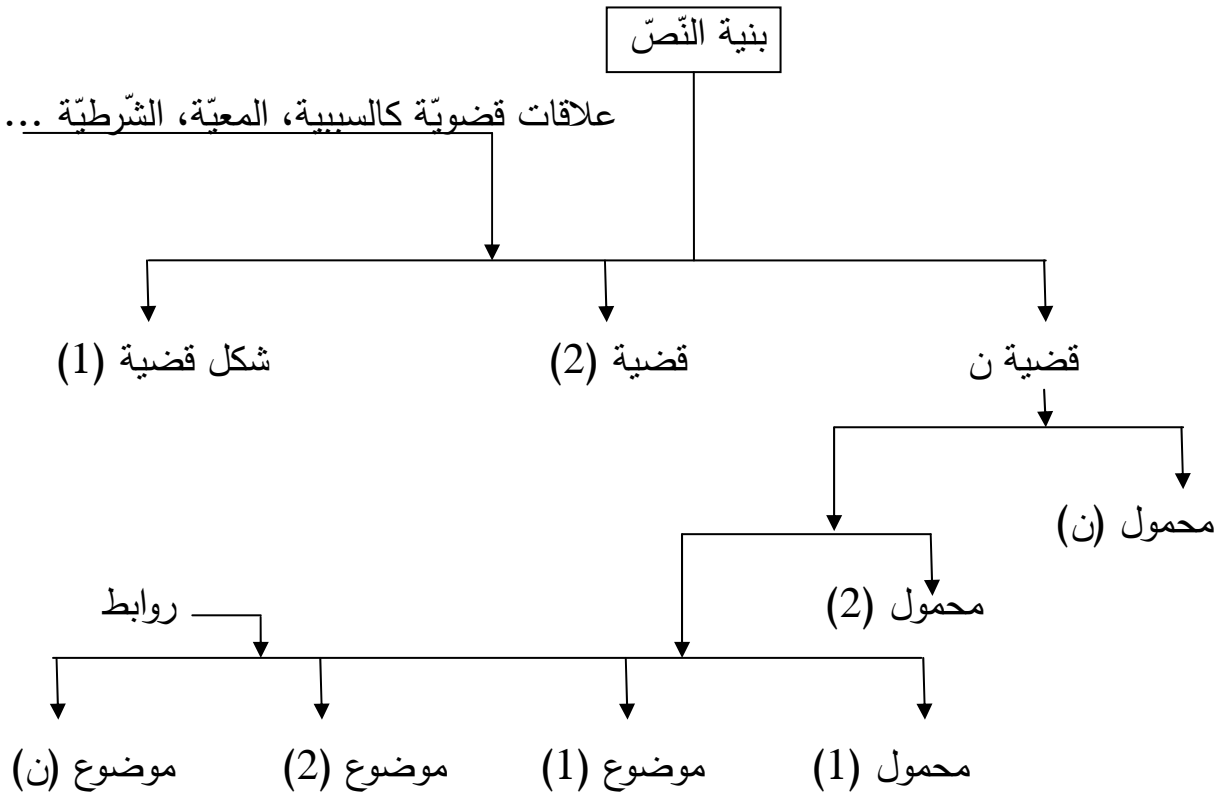

النّص = قضيّة (1) + قضية (2) + ... قضيّة (ن)، حيث " ن " هو عدد من القضايا.

[1]– يُشير شارول في مقاله إلى أن الإحالات لحساب المحمولات من الرّتبة (1) و (2) يكون للتّمثيل الدّلالي في شكل قضايا، ويكون أيضًا لاستعمال مكمّمات (" Quantificateurs " وجودية " essentiel" ، كليّة " Universels" ...) وأيضًا عوامل وحدة محدّدة (عامل إيوتا Operateur iota) و وحدة غير محدّدة (عامل إيتا Operateur) الرابطة للمواضيع.

يُنظر: المقال، ص: 137. Grammaire de Texte, Théorie du Discours, Narrativité.

[2]– مفتاح بن عروس / الاتساق و الانسجام في القرآن / ص 28.

ويرى **شارول** أنّ نحو النّص أعطى بُعدًا للتّحليل اللّساني باستفادته من نظرّية أفعال الكلام إذ يُشير إلى أهميّة العوامل التداولية في فحص مفهوم الانسجام النّصّي- الذّي يكون مطلبنا المقبل- « فحين يُنظر إلى نحو النّص من منظور أفعال الكلام فإنّه يُعطي لكلّ جملة أو قضيّة في البنية العميقة جملة أكبر أو قضيّة أعلى وتُسمّى أيضا (**hyper phrase de Communication**) والّتي تحدّد:

أ- المشاركين في فعل التّواصل النصّي (مرسل ومستقبل النّص).

ب- العوامل الزّمانية والمكانية لفعل التّواصل النّصي والجملي.

ج- فعل الكلام (إخبار، استفهام، أمر...) الذي يركّبه فعل التّواصل النّصي والجملي »[1].

المطلب الثّالث : مفهوم الانسجام عند ميشال شارول :

يحدّد شارول مفهوم الانسجام [(2)] في مقاله " ... **Grammaire de Texte** " من خلال تعرّضه لأربع مسائل متكاملة هي :

- الانسجام النّصّي بمعنى الكلمة .
- الانسجام الخطابي .
- الانسجام على مستوى البنية الكبرى والبنية الصغرى .
- القواعد الكبرى للتّحويل .

يذكر شارول الانسجام- أو أحكام الانسجام – في البداية ضمن ما يسميّه بالبنية الكبرى والبنية الصّغرى ويرى أنّه لابدّ في تناولنا لشكل نحو النّص الاهتمام بأحكام النّصيّة (**Les Jugements de Textualité**) التي ينصّفها إلى نوعين، منها ما يتعلّق بأحكام الانسجام ومنها ما هو متعلّق بأحكام تصنيفية . رغم كون الأحكام النّصيّة ترتبط بالدرجة الأولى بملكة المتكلّم المثالي .

---

[1] مفتاح بن عروس / الاتساق و الانسجام في القرآن / ص 28

[2]- أنظر: المقال، ص: 141، ص: 149 ..... **Grammaire de Texte, Théorie du Discours, Narrativité.**

أ)- **أحكام الانسجام:** تتعلّق بالانسجام النصّي بمعنى الكلمة (علاقات بين التمثيل الدلالي وقاعدة النّص) وتتعلّق بالانسجام الخطابّي (التّشكيل الجيّد للتتابع الخطابي).

ب)- أحكام تصنيفية: تهتمّ بمجموع الخطاب وإقامتها حسب معرفة الاتفاقات النصيّة والخطابيّة للمتكلّم القادر على التمييّز – مثلا- بين نصّ سرديّ وآخر ليس سرديًّا.

ويجد شارول من خلال الأعمال التي أعدّها- أو اطلع عليها- أنّ لمفهوم الانسجام دورٌ هامٌ في نحو النّص إذ يرتكز على تحليل مسائل حول هذا المفهوم تهتم ببعده النّصي والخطابي في الوقت نفسه.

1- الانسجام النّصي بمعنى الكلمة :

يرى شارول أنّ النص لا يكون منسجما إلاّ إذا طُبع بخاصيّة الاستمرارية، بمعنى أنّه يحتوي في تدرّجه الخطّي عناصر التّكرار بالتّعبير اللساني، وللّغة في إظهار خاصيّة الاستمراريّة أدوات أهمّها:

- إمكانيات: الإضمار والتّعريف والاستبدال .
- التغطيات الافتراضية .
- إجراءات الموضعة .

1 – 1 - إمكانيات الإضمار- التعريف- الاستبدال :

أ- الإضمار: La pronominalisation :

هذه الإمكانية تسمح بتذكّر مركّب لغوي أو جملة كاملة من جملة أخرى سبقتها. يضرب لذلك مثالا [1] باستعمال الضّمير المنفصل، يقول شارول:

1- اشترى بيار سيّارة. هي تستهلك عشرة لترات لقطع مسافة مئة كيل متر.

فالضمير " هي " في المقطع الثاني من المثال يعود ويذكّرنا بـ " السيّارةّ " – المركّب اللغوي- الموجود في المقطع الأوّل وعليه لا حاجة لنا إلى تكرار المركّب نفسه مرّتين.

[1] نُشير إلى أنّه تم الاحتفاظ بالأمثلة نفسها التي أوردها " شارول " في مقاله مع تغيير في ترقيمها فقط.

ومثاله الثّاني باستعمال اسم الإشارة، يقول :

2- اشترى بيار سيّارة. هذا جعله مدينًا .

فالإشاري" هذا " في المقطع الثّاني من المثال عوّض المقطع الأوّل- الجملة الأولى كاملة- بأكمله، وبالتالي استعمال "هذا" يغنينا عن تكرار المقطع كاملاً وهذه فائدة الإضمار.

ب – التعريف : La Définitivisation :

ويتقرّر باستعمال محدّدات معرّفة كأدوات التّعريف أو اسما إشارة، ويتعلّق أساسًا بالمركّبات الاسمية.

ومثال شارول في ذلك :

3- اشترى بيار سيارة هذه السّيارة تستهلك عشرة لترات لقطع مسافة مئة كيلو متر.

فاستعمال المحدّد (هذه: اسم إشارة) للمركّب " سيارة " – وهو نكرة في المقطع الأوّل- جعله معرّفًا في المقطع الثّاني " السيّارة ".

ج – الاستبدال : La Substitution :

يُشبه التّعريف لكنّه لا يحمل تحديدًا معجميًا وهو مثل الإضمار يمكن أن يمسّ مركبّات اسمية أو فعلية أو حتّى جملا كاملة.

يضرب شارول لذلك مثالا :

4- اشترى بيار سيّارة . هذه الآلة تستهلك كثيرًا من البنزين .

فاستعمال " الآلة " كعنصر مُعوّض في المقطع الثاني، للمركّب أو اللّفظ " سيارة " الوارد في المقطع الأوّل، جعل البنية الكليّة منسجمة.

مثال آخر عن استبدال جملة كاملة، يقول شارول :

5- أطلق بيار على رجل الشّرطة رصاصًا . هذا التّصرف أدّى به إلى الوقوف أمام المحكمة.

نلحظ أنّ المركّب " هذا الموقف " في المقطع الثّاني هو عنصر بديل لجملة كاملة في المقطع الأوّل.

وقد قدّم شارول تحليلا للمثالين (3) و (5) باستعمال الأنظمة المنطقية موضّحًا في المثال (3): أنّ نظام حساب المحمولات لا يقدِّم كتابة ملائمة تُظهر التّطابق الإحالي في قاعدة النّص- وهو الذي يسعى إليه نحو النّص- لأن المكمّم الوجودي (**Quantificateur essentielle**) في هذا المثال يشير إلى وجود عنصر واحد على الأقل (x) حيث يكون في: سيارة (س)، اشتراها بيار (اش)، إنّها تستهلك عشرة لترات في قطع مسافة مئة كيلو متر(تس)، لكنّه لا يسمح بضمان تعلّق الأمر دائما بنفس العنصر (x) الذي يثبت المحمولات (س- اش- تس) .

وعليه يكون اللجوء إلى العامل المشترك المحدّد [1] بين المحمولات الثلاثة السّابقة هو السّبيل لتوضيح ذلك التّرابط وفق ما عبّر عنه شارول بالصّيغة الآتية :

(يوx) [س (x) ∧ ش (x)∧ تس (x)]

يرى شارول أنّ هذه الصيّغة يجب أن تتموضع في قاعدة النّص بجانب التّمثيلات الدّلالية لقضايا – جمال- المثال (3) وتخصّص عوامل الرّبط – هنا الوصل- العلاقات بين التّمثيلات الدّلاّلية وتقديم (x) موضعَه – يشار إلى الموضعات لاحقا -.

أمّا عن المثال (5) فإن شارول يرى أن الرّوابط بالاستبدال تقيّد بطريقة مماثلة بعد أن تتمّ بعض الاستدلالات أو الاستنتاجات من خلال معطيات من المعجم .

فالمدخل " أطلق " – ورمزه " أط " في المثال (5) يستوجب السّمات " + فاعل " اين تتقدّ إمكانية القول أنّه مهما كان x و y، فإذا أطلق x على y أنجز الفعل- التّصرف-

[(x)، (y). أ ط (x ، y) ⊃ التّصرف أو الفعل (x)]

يمكن أن تتحدّد علاقات الاشتراك الإحالي بصعوبات خصوصًا عند استعمال بعض الأفعال، وهو الذي يوجد في المثال المقبل- رقمه 6- أين لا تتطابق الوحدتان المكرّرتان- وهما (بريجيت باردو) – إحاليًّا.

إليك المثال :

[1]- سُميّ العامل المشترك المحدّد سابقًا بعامل الوحدة المحدّد.

6- حَلُمت ماري أنّها بريجيت باردو. وقعت بريجيت باردو في حبّ ممثّل شهير يرى شارول في هذا أنّه فعلاً، لو اشتركت الوحدتان (بريجيت باردو) إحاليًّا، فإنّه يُحصل على (ماري وقعت في حبّ ممثل مشهور) وهي جملة – قضية – غير مقبولة بسبب الفعل (حلمت). هذا الفعل أيضًا مع أفعال أخرى يُسمَّى (محمولاً خالقًا للعالم **(Prédicat Créateur de Monde)**، وهو بصفة تقريبيّة يدلّ على أنّه يحدد حقله الإحالي- أو عالمه - .

إنّ تحديد العالم هو ذو طبيعة تفاضليّة، فالحقل الإحالي للمحمول " م إ " يُحاط بالتّقابل مع حقول إحالية للمحمولات مج ...منْ؛ وبالتّقابل مع حقل مفهوميّ غير موسوم (**Non Marqué**) – أو عام- يحيل على " عالم حالي " **(Monde Actuel)** .

إذا في المثال السّابق فإنّ ماري هي بريجيت باردو في العالم ع 1 " عالم الحلم " لكن ليست هي في العالم ع 2 " عالم حاليّ " مطروح كحقل إحالي في الجملة الثانيّة.

1 – 2 - التغّطيات الافتراضية :

Les Recouvrement Présuppositionnels :

حسب شارول تختلف التّغطيات الافتراضيّة عن إمكانيات الإضمار والتّعريف في تفسير الرّابط بين الجمل – القضايا-، فبينما يكون الرّابط بين القضايا واضحًا صريحًا في الإضمار والتّعريف فإنّ التّغطيات الافتراضية تتدخل بطريقة غير مباشرة لكن بفعالية مشابهة لضمان تتابع في النّص .

يقترح شارول للتوضيح المثال الآتي:

7- " جان "، الابن الأكبر لـ " آنْ "، غادر باريس إلى ديجون . " بيار " بقي مع أمّه يُلاحظ أنّ الجملة الثانية تسمح باستنتاج أنّ بيار مثل جان كلاهما ابنٌ لـ : ماري، وهو استنتاج يغطّي الافتراض الآتي: ماري لها أكثر من ابن، مرتبطا باستعمال (الإبن الأكبر) في الجملة الأولى .

بنفس الكيفية واستنادا للعمل الافتراضي يكون تقييم الانسجام للجواب موازاة بالسّؤال. ولتكن الجملة الاستفهامية الآتية :

8- هل قتل جان بيار ؟

والإجابة هي: 8 أ- 8 ب- 8 ت كالآتي:

8 أ - لا، جاك هو الذي قتل بيار.

8 ب- لا، جان قتل ألفرد.

8 ت- لا، ميشال سرق بنكًا.

فالزّوجين (8 - 8أ) و (8 - 8ب) منسجمين، لأنّ الإجابة فيهما تحمل في كلّ مرّة الافتراض المحْتوى في السؤال (شخص ما قتل بيار) - أي المثال 8 أ- و (جان قام بفعل القتل) - أي المثال 8 ب-، بينما بالنسبة للزّوج (8 - 8ت) فيُنظر إليه على أنّه مبني بطريقة غير جيّدة لعدم وجود تغطيّة افتراضية من جملة لأخرى- أي بين السؤال 8 والإجابة 8 ت -.

1 – 3 – الموضعات : Le Thématisassions :

كنتيجة لأبحاث لسانيات الجملة (نحو توليدي تحويلي- علم الدّلالة التّوليدي- لسانيات وظيفية لمدرسة براغ ...) يُعدّ التّمييز بين " موضوع – محمول " ذا منفعةٍ وأهميّة كبيرة في دراسة الانسجام النّصّي. وحسْبه إذا كان الموضوع **(Thème)** هو المعطى دلاليًّا أو المعروف في الجملة والمحمول **(Commentaire)** هو ما يُعتبر جديدًا في القول فإنه في نصّ ما تتأسّس الرابطية **(Connexté)** بين ما تتأسس في التدّرج الموضوعاتي **(La Progression thématique)** .

يضرب شارول المثال الآتي:

9- التقى بيار صديقة. سألها عن عملها وعن حياتها الخاصّة. أعلمته الفتاة بأنّها سجّلت بالجامعة

في هذا المثال يُمكننا أن نميّز في كل جملة بين الموضوع والمحمول، من خلال الجدول الآتي:

الجمل	الموضوع	المحمول
ج 1	بيار	إلتقى بصديقة
ج 2	هو (بيار)	سأل صديقته عن عملها وحياتها
ج 3	الفتاة	– أعلمت بيار... – سجّلت بالجامعة

إذا يمكن الحكم على المثال (9) بأنّه منسجم لأنّ :

– بيار هو الموضوع المشترك بين الجملة ج 1 والجملة ج 2.

– الفتاة موضوع الجملة ج 3، وهو مستمدّ من " صديقة " التّي تنتمي إلى محمول الجملة ج1، فو إذا مرتبط بموضوع هذه الجملة بواسطة محمولين (كونها صديقة بيار) و (كونها التقت بيار) .

وبناءً على مثل هذا التّحليل، يمكن التّفكير بأنّ تتابع مقطع يستند أوليًّا على استمرارية موضوعاته، وأنّ تطوّر مرتبط بإدراج أو تقديم محمولات. طبعا هذا التصّور جدّ ضيّق، لأنّه من جهة يمكن إيجاد حالات حيث توجد إمكانية موضعة المحمول، ولأنّه من جهة أخرى يمكن أن تُدرج أدلّة جديدة في نصّ دون أن يكون من أجل هذا غير منسجم، وهو حال المثال اللاّحق (10) والذي يوسّع المثال السّابق (9) لكن لا يجعله غير مقبول .

والمثال كما عرضه شارول :

10– التقى بيار صديقة. سألها عن عملها وعن حياتها الخاصّة. أعلمتْهُ الفتاة أنّها سجّلت بالجامعة. بدأ المطر بالسّقوط وكلّ النّاس المارّة لجؤوا إلى سقيفات الشّارع .

الأكيد أنّ هذا المقطع لا يمنع تحليلا بواسطة موضوع / محمول، فيمكن قبول المثال (9) يحوي معلومات زمانية – مكانية ضمنية والتي توجد مُمَوْضعة في آخر المثال (10)، غير

أنّ ضرورة اللّجوء إلى معلومات دلالية ضمنيّة يبيّن أنّ التحليلات بواسطة موضوع/ محمول لا يمكنها لوحدها منحُ تفسير للحكم بالانسجام.

ويرى شارول حسب **ج- بتوفي J. Petôfi** أنّ التحليل بواسطة موضوع / محمول يتعلّق بالمكوّن القاعدي للنحّو، ويعمل في تواصل- صلات وارتباطات- مع تحليلات معجمية. دلالية. في أعماله تُعطى رعاية خاصّة لإجراءات الموضعة (Procédures Thermalisation)، فلكّل موضوع قائمة من المحمولات يظهر فيها، والنّصّ من ذلك يُفكَّك إلى سلسلة من الشّبكات الموضوعاتية (**Réseau Thématiques**) والتي بالإمكان دراسة العلاقات فيها بالاستناد إل كتابة ملائمة.

1 – 4 – العلاقات بين التمثيلات الدّلالية : محاولات الشّكلنة :

يعتبر شارول أنّ جميع الظّواهر اللّسانية التي أحصاها سابقًا في عمله هي عوامل الانسجام النّصّي، وحتى تظهر في قاعدة النّص يجب أن تُحلّل في المستوى الدّلالي العميق، وتحصل على كتابة ملائمة. وإذا ما تمّ إنهاء هذه المهمّة، فالعلاقات بين التّمثيلات الدّلالية يمكن التّعبير بواسطة عوامل ربط، تكون:

– مستقاة من حساب قضايا (الوصل، الفصل، الاقتضاء، التّكافؤ) أو – ممّا يعود على الأمر ذاته – من حساب علاقات (الاحتواء، التّقاطع، التكامل...).

– محددة خاصّة– انطلاقا من سوابق– في سبيل استعمالها النّصيّ بالخصوص.

وتلك هي حال عوامل السببّية، النتيجة، الشّرط، التّقابل والتي نجد لها في نحو النّص صيغًا من نوع:

سبب (س$_1$ – س$_2$) = تعريف س$_1$ C س$_2$ / س$_1$

والتي تدلّ على أن س$_1$ يكون سبب س$_2$ عندما يتضمّن س$_1$ س$_2$ إذا كان س$_1$ معطى.

ويرى شارول أنّه ما من داع إلى الذّهاب بعيدًا في بحث هذا المجال، لأنّه يمكن التخّيل بسهولة الصعوبات النّاجمة عن محاولة التحديد بهذه الكيفية لعامل التّقابل (**L'operateur de Concession**) بل إنّ المنطق النّصّي (**Logique Textuelle**) يتطلّب أيضا

عوامل أكثر تعقيدًا، خصوصًا ما كان لها قيمة توجيهية (**Valeur Modale**) (شرط ممكن، محتمل ...) حيث يطرح وصفها في أماكنها مشاكل جدّ صعبة.

وانطلاقا من هذه القيود، لا يمكن إعطاء قواعد إعادة الكتابة من نوع [1].

الوصل ∧، الفصل V، الاحتواء C، التكافؤ =، سبب، نتيجة، شرط...إلاّ طابعًا مؤقتًا.

وحسب شارول فهذه نمذجة (**Modélisation**) تلجأ إلى رموز أو محدّدة بصفة غير كاملة، فلا يجب الانخداع بها، خاصّة وأنّها لا تسمح بإظهار بعض جوانب الانسجام النّصّي في تداولية الخطاب.

2 – الانسجام الخطابي :

يرى شارول أنّه من غير الممكن معالجة مشكلة انسجام النّصوص كما بيّن سابقا بالانحصار في إشكالية لسانية ضيّقة، فبعض أحكام الانسجام تتعلّق – طبعًا– بمعارف حول العالم، التي يتقاسمها أو لا يتقاسمها المساهمون في فعل الاتصال (**L'Acte de Communication**)، ويقدّم على هذا المثال الآتي:

– قام السيّد جيسكار بتدخّل عبر التلفاز. أعلن رئيس الجمهورية أنّ الأسعار ارتفعت

يجد شارول أنّه– أي المثال– يكون منسجما بالنسبة لمستقبلٍ – متلقٍّ– يعرف بأنّ السيّد جيسكار هو رجل سياسي، وأنّه رئيس الجمهورية، ولكن الحكم يكون مختلفا بالنسبة لمتلقٍّ يجهل هذه المعلومات، أو يظنّ أن جيسكار هو نجم سينمائي، وهذا طرحه شارول سابقًا، فيكتفي في هذا الموضع بالتّركيز على جانبٍ من المشكل يمسّ بنية النّص نفسها. فإذا كان نحو النّص يملك معجما ذا صِنفْ موسوعيّ كما هو الحال عند **ج. بتوفي** مثلا، يمكن تخيّل أنّ النحو يحوي معلومات من نوع = (الحوت من الثدّيّات)، (البترول صخرة) وإذًا فإنّ مقاطع يشترك فيها " الحوت " " الثدّيات " أو " البترول" و " صخرة " تُقبل على أنّها

[1]– قواعد قدّمها فان ديك، أنظر المقال السابق (ص: 145.....Grammaire).

مبنيّة جيّدًا في النحو،وهذا استنادا على معطيات لسانية محضة دون حسابٍ للثوابت التّداولية.

وهنا يوجد مشكل صعب يبقى دون حلٍّ إذا لم نقبل المعجم على أنّه- مثل جميع مكوّنات نحو النّص الأخرى- نموذج المرسل والمستقبل، ممّا يسمح بالقول أنّ نحو النّص هو من جهة إلى أخرى موسوم بمتطلبات تداولية ضمنيّة. ويعرض شارول إستنادًا لما قدّمه فان ديك أنّ مبدأ الانسجام الذي يمسّ أيضا مسألة المعارف بالعالم وبالمعجم، وهو مبدأ يسمّى الإعلاميّة (**Informativité**) ويشير إلى أنّ مقطعا لا يمكن أن يحكم عليه بالانسجام ما لم يكن تحليليا بإلغاء القول- موضح في المثال التّالي- باعتباره غير منسجم.

- يدفع العازبون ضرائب ثقيلة- يجب على الرّجال والنّساء غير المتزوّجين أن يدفعوا غرامات هامّة للدّولة .

أكيد أنّنا نتصوّر أن المتلقّي يحكم بعدم انسجام خطاب يكون تحليليا من البداية على النّهاية، غير أنّنا لا يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإعلامية بصفة مطلقة، فالمعلّمون مثلا يستملون كثيرًا الخطابات التحليليّة دون أنْ يلحظ تلامذتهم عدم الانسجام لأنّهم بالطّبع لا يملكون دائما معجم أساتذتهم والمعارف المتعلّقة بعالمٍ يُريد هؤلاء المعلّمون أن يبلغونها لهم.

إضافة إلى ما سبق يركّز شارول على البعد التّداولي لمسألة الانسجام ومحاولة الاستفادة من نظريات أخرى لاسيّما التي تتعلّق بعلم النّفس المعرفي والتّنظيم المعرفي ونظرية الأطر **(Frames)** وغيرها. إذْ لا يكفي المتلقّي الاستنادُ على أسس لغوية سليمة ليُطلق أحكامًا حول انسجام الخطاب من عدمه .

ونجد توضيحًا لكلّ ما عرضه شارول سابقا في قول الأستاذ بن عروس: « أمّا الانسجام الخطابي فإنّه يتجاوز المجال اللّساني، وإذا كان الانسجام النّصّي بأتمّ معنى

الكلمة يرتبط بمفهوم الاستمرارية في البنية الخطيّة للنّص ... فمن غير الممكن كما يقول شارول أن نقف عند حدود هذا الجانب اللّساني ... إنّ هذه المعرفة [1].

هي التّي تسمح للمتلقّي بإصدار أحكامٍ عن انسجام أو عدم انسجام خطابٍ ما ... بل إن هذا البناء السّليم يحتاج إلى معطيات خارجية حتى يحظى بالقبول عند المتلقّي، ففي المثال من نوع :

1- دخل الولد سريره وتغطّى ثم أطفأ الشّمعة ونام فرأى أحلامًا جميلة.

2- نام الولد ورأى أحلامًا جميلة فدخل سريره وغطّى نفسه ثم أطفأ الشمعة.

يمكن أن نصدر حكمًا على المثال الأول (1) ونقول إنّه خطاب منسجم بينما يبدو المثال الثّاني (2) غير مستقيم، ولا يتعلّق الحكمان بمسالة السّلامة النّحوية... والمقياس المعتمد في هذه الحالة هو معرفة العالم فليس معقولاً أن يطفئ شمعته بعد أن يكون قد نام ... »[2].

3 - الانسجام على مستوى البنية الكبرى والبنية الصّغرى:

بالنّظر إلى التّحليلات التي قدّمها شارول نجد مسألة الانسجام النّصي والخطابي لمْ تُتَاوَل إلاّ في مستوى متتالية من الجمل ذات الطّول المحدود. كما صرّح هو بذلك، حيث وجد أنّ الصعوبات التي تمكَّن، من تحديدها تعمل في مستوى التتّابع المباشر لبعض الجمل - القضايا- فليس لها إذًا غير طابع محلّي ومحدود .

ويرى أنّه بالنسبة لنصوص أكثر تطوّرا - تعقيدًا- يجب اعتبار مسألتين هما:

- أنّ النّص يمكن أن يتوفّر على كلّ الشروط المحليّة المشار إليها ومع هذا لا يمكن الحكم له بالانسجام كليًّا .

- أنّ كلَّ فرد **(Sujet)** قادرٌ على تلخيص نصّ مبنّي بناءً سليمًا محليًّا- أي على مستوى جمله - وبإمكانه إصدار أحكام الملاءمة - المطابقة - **(Adéquation)** على مُلخَّصه.

---

[1] - يقصد بها المعارف التي يملكها المساهمون في فعل التواصل عن العالم (معرفة العالم).

[2]- بن عروس، " **الإتساق والانسجام** "، ص ص: 33-34.

يدلّ هذا من جهة على أنّه لا يمكن ضبْط نصٍّ من تتابع قضاياه- جمله – المكوّنة له فقط، لكن باعتباره كلاّ، ومن جهة أخرى توجد قيود – صعوبات – تؤثّر على مجموع القول.

إذا فنحو النّصّ يتأسّس كنموذج (**Un Modèle**) بمستويين ويستخرج قواعد التحوّيل التي تسمح بالمرور من مستوى لآخر :

3 – 1 – مستوى البنية الصّغرى : ويتكوّن من قاعدة النّص ضمنيّة أو صريحة، مضاف إليها معلمات تداولية حصيفة.

3 – 2 – مستوى البنية الكبرى : ويظهر أيضا على شكل تتابع من القضايا التي يجب إبراز وتوضيح العلاقات بينها وهذا التتّابع يحكم قيود – صعوبات- حسن البناء- التكوّين-.

ويرى شارول أنّ شكل البنية الكبرى متطابق مع شكل البنية الصّغرى وهو حكم مهما كان افتراضيا يستند على أساسِ أنّ ملخّص- أو ملخّصات – النّص أيضًا نصّ أو قضية – جملة- على الأقل، هذا التّطابق الشّكلي يُنتجُ:

أ- أنّ العلاقات بين قضايا البنية الكبرى تكون من نفس نمط (**Type**) العلاقات التي تربط قضايا قاعدة النّص وتُكتَب بالكيفية نفسها.

ب- لكي تكون البنية الكبرى منسجمة يجب على الأقلّ أن تتحقّق قيود حسن البناء النّصّي (الإضمار، التّعريف ...) أو الخطابي، التي تتدخّل في مستوى البنية الصغرى.

ثم يعرض شارول مجموعة من الأمثلة [1] يُفسّر من خلالها حقيقة الاستنتاجين اللّذين توصّل إليهما، مفادهما كما قال:

أ- أنّ انسجام نصّ في مستوى البنية الصّغرى لا يعني بالضرورة أنه منسجم في البنية الكبرى

ب- أنّ نّصًّا لا يكون منسجمًا في مستوى البنية الكبرى إلاّ إذا أمكن إعطاؤه عن طريق البناء- التّركيب- قاعدةَ نصّ كبرى منسجمة، مضيفًا – أي شارول- إلى أنّ هذا الانسجام النّصّي الأكبر له بعدٌ خطابيّ، وأنّ النحّو يكون قادرًا على إظهار الانسجام العامّ

[1]- لمزيد من التّفصيل، راجع المقال السابق (**Grammaire du Texte...**) ص: 147-148، أو رسالة بن عروس، ص: 35-36.

– الكلّي– للخطاب (ملاءمة الفعال اللّغوية الكبرى، استمرارية القضايا العليا للاتصال، تبيُّن العوالم، عمليات معرفية...) وذلك بإدراج عوامل تداوليّة.

4 – قواعد التّحويل الكبرى :

يضمن مجموع القواعد المسمّاة قواعد التّحويل الكبرى التّنقل بين مستويْ النّحو. هذه القواعد التي تسمح باستخراج أو بناء قضايا البنية الكبرى انطلاقا من قاعدة نصّ مقطعية.

تعمل هذه القواعد الكبرى على مستوى دلالي، فهي تُنَّظم وتختزل المعلومة في قاعدة النّصّ دون تغييرها، فتكون – أي القواعد الكبرى – تكرارية إذْ بإمكانها أن تطبَّقَ مرّات عديدة من خلال قاعدة النّص. هذا التّطبيق النّظري اللاّنهائي يوضّح لماذا يمكن للنّص أن يحصل على ملخّصات مختلفة بأبعاد متنوّعة. ومن الناحية التطبيقية تعدُّ هذه التكرارية (**Cette Récursivité**) محدودة بقيد الاحتفاظ الدّلالي.

ويقترح شارول هنا، أن يُسمِّي القاعدة الكبرى لمقطع ما – أو نصّ ما – بالقضيّة – أو تتابع قضايا– عندما لا يمكن تحقيق قاعدة كبرى مرّة أخرى.

اعتمد بعد ذلك على عمل فان ديك في تحديد أربعة قواعد كبرى [1]، وهي ببساطة:

4 – 1– القاعدة الكبرى الأولى : قاعدة التّعميم Règle de Généralisation :

يقترح شارول لتوضيح هذه القاعدة المثال الآتي:

– مسح جان الكؤوس مسح جان الصّحون، مسح جان أدوات المائدة ⟸ مسح جان الأواني.

فالموضوع " مسح جان " توسّع في محمولات من صنف واحد، إذن يمكن الاستبدال، وعبّر عن ذلك بـ:

ليكن تتالي القضايا تق = [مح $_1$ (مو$_1$)، مح $_2$ (مو$_1$)، ... مح$_ن$ (مو$_ن$)] مع ن ≤ $_2$

[1]– المقال السابق (**Grammaire du Texte...**) ص 148– 149.

فإن وُجد مح ب حيث كلّ محإ محتوى في توسيع ب وإذا وُجد موأ حيث كل موإ محتوى في توسيع أ. إذًا يمكن استبدال تق بـ: ب (أ).

4 – 2 – القاعدة الكبرى الثانية : قاعدة المحو Règle D' effacement :

ومثالها: تلعب ماري بالكرة، كرتها زرقاء، تكسّر ماري الزّجاج بكرتها.

⟸ تلعب ماري بالكرة وتكسّر الزجاج.

وعليه كلّ مقطع لم يكن شرطًا للتأويل يمكن أن يمحى من تتالي القضايا.

4 – 3 – القاعدة الكبرى الثالثة : قاعدة الإدماج Règle D'intégration :

مثالها: ذهب جان إلى باريس أمس. أخذ سيّارة أجرة. اتجه نحو المحطّة.

وركب القطار الذي أخذه على باريس ⟸ ذهب جان إلى باريس أمس.

ويعني هنا أن مقطع من القضايا كان شرطا أو مكوّنًا أو نتيجة عادية للقضيّة الكبرى جاز فيها الاستبدال والدمج.

وبلغة الرّياضيات يقول شارول[1] ليكن تتالي القضايا تق = (ق1، ق2، ق..قن).

مع ن ≤ 2. إن وُجد في تق قضية ق إ بحيث كل واحدة من قضايا تق تكون شرطا أو مكوّنًا أو نتيجة عادية لـ (ق إ) إذًا يمكن استبدال ق1 بـ تق.

4 – 4 – القاعدة الكبرى الرّابعة : قاعدة البناء – التركيب Règle de Construction :

ويعبّر عنها شارول بقوله: ليكن تتابع القضايا تق = (ق1، ق2، ق..قن) مع ن ≤ 2 وإن أمكن بناء قضية " ك " حيث كلّ واحدة من قضايا تق تكون شرطا، مكوّنا، أو نتيجة عادية لـ " ك " إذًا يمكن استبدال " ك " بـ تق.

ومثال ذلك: غادر جان بيته في بزنسون. اتجه نحو المحّطة وأخذ قطارًا إلى باريس. وصل إلى العاصمة بعد ساعات ⟸ قام جان برحلة.

[1]– المقال السابق (**Grammaire du Texte...**) ص ص: 148–149.

ويرى شارول أنّ كل واحدة من هذه القواعد تحتاج إلى فحص دقيق مفصّل، لكنّه يكتفي في عمله بإعادة إنتاجها على سبيل الافتراض مع التّفكير في توسيعها مستقبلا، ويقدّم بعض التّفسيرات حول المفاهيم: (شرط، مكوّنات، نتائج عادية) والتّي تظهر في القاعدتين الثالثة والرابعة، لأن فكرة اللجوء إلى " العادية " يعود على علم النّفس المعرفي وإلى نظريّة العوالم، ويستند على أنّ أيّ فرد (**Sujet**) يملك في عمق ذاكرته أطرًا معرفية (**Cadres Cognitifs**) والتّي تنتظم فيها الأوليّات المعرفيّة عن العالم وعن العوالم، يعمل بحسبها على تقييم الأحداث،الحالات، تتابع الأحداث ... وعليه يمكن القول أنّ (إشعال سيجارة) هو شرط عادي للحدث (تدخين سيجارة) و أنّ (استنشق وطرح الدّخان) هو مكوّن عادي لذلك الحدث، لأنّه معروف عند الكـلّ أن حدث (تدخين سيجارة) يتضمّن أولاً إشعالها ثمّ إستشناق وطرح دخانها.

ويرى شارول في الأخير أنّه قد أشار بالضّرورة إلى أهميّة العوامل التّداولية في تشكيل حكم الانسجام ممّا أدى به إلى تطوير (توسيع) معارف الفرد وتمثيلاته حول العالم... ورغم نظرة البعض إلى ذلك بأنّه قليل الصرامة أو أنه يفتقد الشّكلنة فإنّ شارول يعطي اعتبارًا لتلك العوامل ويعدّه ضرورة تحليلية كما يشكّل نجاحا مقارنة بالنّمذجات المسبّقة والمثالية (modélisations hâtives et idéalistes) حيث إنّها تلغي كلّ إحالة – رجوع – إلى فعل الاتصال. وإذا كانت حاجتنا إلى العقلانية قد أُحبطت أمام هذا التّطور فلأنّ لدينا فكرة أنّ كلّ ما يمسّ الفرد لا يمكن شكلنته أو حتى امتلاكه، لكن ننسى حينئذ أن المنطق مثلا، طوّر أنظمة ذات دقّة – ذكاء – حيث لا يكون مستحيلا في يوم ما أن تسمح لنا بنمذجة المعلومات النّفسيّة والاجتماعية العميقة التي لا يمكن لنظرية الخطاب (théorie du discours) الاستغناء عنها.

المطلب الرّابع : القواعد الواصفة للانسجام

يُعُّد الانسجام واحدا من أهمّ معايير النّصيّة التي تميّز بين النّص واللاّنصّ، يمكن دراسته والبحث فيه بمنهج لساني – لغوي وغير لغوي –، وذلك بوجود إمكانية تجاوز حدود الجملة إلى النّص كلّه، ليأخذ الانسجام حقيقة مفهومه العامّ أو الكلّي على طاولة التّقعيد والنّظرة الشاملة الدقيقة، وعليه نجد اللّغوي ميشال شارول إضافة غلى ما عرضه من مفاهيم ومسائل تصبّ في صلب موضوع لسانيات النّص – حول الانسجام – كما رأينا سابقا[1]، يعود في مقال آخر[2] ليزيد نظرته حول الانسجام بلورةً ودقّةً أكبر، فيقترح فيه مجموعةً من القواعد « سمّاها القواعد الواصفة للانسجام (Méta règles de cohérence) ويؤسّس لهذه القواعد بمنطق مفاده أنّ الكلام عن الانسجام يجب أن يضع في الحسبان خطيّة النّص، أي يجب أن نأخذ في الحسبان التّتابع الّذي تظهر فيه العناصر المكوّنة له (النص) ... »[3]

ويتحقق الانسجام عنده[4] في المستوى الكلّي – الشّامل – لهذا النّص، فلا يتّفق تحديده على المستوى المحلّي – تتابع الجمل أو القضايا – إذ يرى أنّ إمكانية الحكم بالانسجام تكون محقّقة عند ضمان قواعده الواصفة، تلك القواعد التي تعمل حسب تصنيفه على مستويين: مستوى لغوي محض – السياق اللّغوي– ومستوى غير لغوي– المقامي أو السياق الاجتماعي – وبذلك تجاوز مفهوم الانسجام عنده المستوى التّركيبي إلى المستوى الدّلالي ومنه إلى المستوى التّداولي، وهذا أبعد ما يمكن أن يصل إليه، ولا فرق في ذلك أن يكون مجاله نصًّا أو منطوقًا.

باختصار يمكن القول أنّ تصوّر شارول للانسجام و المقاييس الّتي تحكمه لم يكن مُتقوقعًا داخل النّص فحسب – أي النّظر إلى العلاقات المنطقية والدّلالية الّتي تربط قضايا النّص – ولم ينحصر في المعطيات خار النّص – أي المعرفة بالعالم أو حتّى دور المتلقّي

---

[1] حسب ما ورد في مقال "...Grammaire du text"

[2] أنظر مقال "Introduction aux problèmes de la cohérence des textes"، وقد حدّد من خلاله شارول القواعد التي نحن بصدد ذكرها

[3] مفتاح بن عروس، الاتساق والانسجام في القرآن، ص. 40

[4] اعتمادا على مقالة "Introduction aux problèmes de la cohérence des textes " في مجلة (Langue française)، سنة 1978.

في فهم تأويل النّص – بل كان تصوّره بمثابة الهمزة الواصلة بين الأوّل والثاني وهو ما دعانا – سابقا– إلى أن نُطلق حكم الشّمولية على تصوّره، ولعلّ القواعد الّتي ذكرها شارول تُكوّن في مجموعها أفضل مجهر فاحص لكون الانسجام محقّقا أو غير محقق في خطاب – نصّ– ما.

هذه القواعد[1] هي:

1– التّقعيد اللّغوي– السّياقي :

1 – 1 – قاعدة التّكرار: Méta règle de répétition

وتمثّل أولى القواعد اللّغوية السّياقيّة فحتّى "يكون النّص منسجما في بنيته الصّغرى والكبرى يجب أن يشمل في تدرّجه الخطّي على عناصر تكرارية صارمة (دقيقة)"[2].

وتتحقّق هذه القاعدة في نصّ ما من خلال مجموعة من وسائل الرّبط أو الاتّساق[3]، نذكر منها:

المحققة لخاصّية الاستمراريّة في النّص – والتي عرضناها سابقا– كعناصر ذات تكرار[4] وتتمثل في:

---

[1] اعتمادا على مقالة "Introduction aux problèmes de la cohérence des textes " في مجلة (Langue française)، سنة 1978.

[2] أنظر المقال السّابق "Introduction aux problèmes de la cohérence des textes " ص. 14–15، أو الاتّساق والانسجام في القرآن، مفتاح بن عروس، ص 4.1

[3] نشير هنا أنّ شارول يرى عدم الفائدة من مسألة وضع فروق بين الاتّساق والانسجام، إذ يعتبر الثّاني من الأوّل، وعليه نحتاج إلى توضيح حول الاتّساق لنصل إلى إمكانية توظيفه في توضيح الانسجام. الاتّساق هو الترجمة الّتي اعتمدناها لمصطلح "Cohésion"، هذا الّذي نجد له عدّة ترجمات مثل: التّرابط، الرّبط، السّبك، التّماسك، التّضام...الخ ويتخذ شكل علاقات تتمظهر في المستوى المحلّي – أي بين الجمل أو بين القضايا – من خلال روابط شكلية ودلالية متنوّعة.

[4] ولعلّنا ضمن هذه العناصر نجد مفهوم الإحالة – بمصطلح آخر – والّذي يشير إليه الباحثان "م. أ.ي هاليدي ورقية حسن" M. A.K Halligay, R. Hassan في مؤلّفهما " Cohésion in English"، والإحالة ترجمة لمصطلح "Référence"، وتعني العلاقة بين العبارات – أو الألفاظ– مع الأشياء في عالمهما، وبحسب طبيعة تلك العلاقة يحددان قسمين للإحالة: إحالة نصّية او سياقية Référence contextuelle، هذه الأخير بدورها تظهر في صورتين مختلفتين بحسب موقع المحيل إليه، فإذا كانت إحالة إلى سابق تُسمّى إحالة سياقية قبليّة Anaphore وإذا كانت إحالة إلى لاحق تُسمى إحالة سياقية بعدية Cataphore. أمّا النوع الثاني من الإحالة فهو الإحالة المقامية Référence situationnelle

الإضمار، التّعريف، الاستبدال المعجمي، التّغطيات الافتراضية، الاستنتاج.

ويُشترط إضافة إلى تحقيق تلك الأدوات الاستمرارية، فهي أيضا تسمح بإبراز نصّ مبنيّ على أساس التدرّج وعدم التّنافر أو التباعد بين مقاطعه.

1-2- قاعدة التّدرج أو النموّ : Méta règle de progression

ويعرّفها شارول بالاستناد غلى حكم الانسجام، فيذكر: "حتى يكون النّص منسجما في بنيته الصّغرى والكبرى يجب أن يصاحب تدرّجه – نموه سند دلاليّ متجدّد"[1].

فهو ينفي تقيد انسجام مقطع ما بعناصر التّكرار فقط، وقدّم أمثلة تُثبت ذلك، بل إنّه يؤكّد على أنّ كلّ نصّ مسنجم لا بدّ أن يشتمل بالإضافة إلى النموّ الخطّي نموًّا موضوعاتيا أي تآلف بين الاستمرارية الموضوعاتية والنموّ أو التدّرج الدّلالي[2].

ولعلّ القاعدتين الأولى والثّانية تدخلان ضمن المستوى الشّكلي الدّلال ي للتّحليل الّذي يقترحه شارول لقواعد الانسجام والّي ينبني ضمن معطيات النّص أو سياقاته اللّغويّة.

وهي تختلف في كونها تستفيد من معطيات خارج، إذ ترتبط بالسّياق الخارجي لمعرفة المحيل إليه من بين ما يوجد بمحيط النّص، لمزيد من التّوضيح انظر: محمّد خطابي، لسانيات النص... ، ص17-18.

[1] المقال السّابق، ص. 20، أو انظر مفتاح بن عروس الاتّساق والانسجام... ص.43

[2] وهو الّذي أشرنا إليه سابقا بتوظيف مصطلح الإعلامية، أي مع كل تصاعد للبناء الخطّي هناك تصاعد في البناء الدّلالي.

2 – التّقعيد المقامي :

2 – 1 – قاعدة عدم التّناقض : Méta règle de non–contradiction

وتتمثّل أهميّة هذه القاعدة في ضمان السّلامة التركيبيّة الدّلاليّة بين القضايا اللّغوية فيما بينها من جهة، ومع العناصر غير اللّغوية من جهة أخرى، إذ يفرض شارول في مقاله[1] أنّ بنية النّص المنسجم –سواء في مستوى البنية الصغرى أو البنية الكبرى– لا يتحقّق إلاّ إذا تحقّق إدراج العناصر الدّلالية غير المتناقضة مع محتويات الموضوعات الّتي تُدرك بواسطة الاستنتاج – أو الاستدلال–، فالنّص المنسجم عنده هو كل نصّ خلا من نوعين من التّناقض على مسمتوى البناء اللّغوي للنّص:

التّناقض التّلفظي: Contradiction énociative ويشير هنا غلى التناقض على مستوى الألفاظ أو الجمل أو مقاطع النّص فيما بينها.

التّناقض الاستنتاجي والافتراضي: Contradiction inférentielle et présuppotitionelle ويتعلّق هذا التناقض حسب شارول بالعناصر الدّلالية فيما بينها.

وكلا التّناقضين يظهران على مستوى البناء الكلّي – اللّغوي – للنّص، وحينذاك بالضرورة نقول أنّ الانسجام غير موجود.

أمّا بالنظر إلى السّياق الاجتماعي – أو المقام– فالتّناقض الّذي يشير إليه شارول هو تناقض العالم الحالي – أو تناقض العالم الممثّل– وهذه التناقضات مهما تعدّدت فهي حسب شارول تحتاج إلى معارف ومفاهيم المشاركين في فعل التّواصل.

وعليه، فتحقّق الانسجام في نصّ ما يستوجب نفي التّناقضات السّابقة أي تحقّق قاعدة عدم التّناقض.

2 – 2 – قاعدة العلاقة أو الرّبط : Méta règle de relation

وهي قاعدة كسابقتها يفرض تحقّقها وجود روابط أو وسائل غير وسائل الاتّساق المذكورة سابقا، وحسب ذكر شارول فإنّ المقطع أو النّص لا يكون منسجما إلاّ إذا كانت الوقائع الواردة في العالم الواقعي مترابطة، وعليه، فهذه قاعدة يمكن القول أنّها تتضمّن مفهوم الانسجام بالمعنى المقامي التّداولي فعلا، فهي تتجاوز وسائل الاتّساق النّصي الداخلي

[1] المقال السابق "Introduction aux problèmes de la cohérence des textes "

كالإحالة – ونقصد هنا العلاقات الشّكلية بين قضايا النّص– إلى تدخّلات المتلّقي وما يُحدثه من علاقات جديدة انطلاقا من عالمه الخاص.

في الأخير، يمكن بلورة القواعد التي اقترحها شارول والّتي تعين متلقّي النّص على إعطاء الحكم بانسجامه من عدمه، وفق هذه الهيكلة – أو المخطط – :

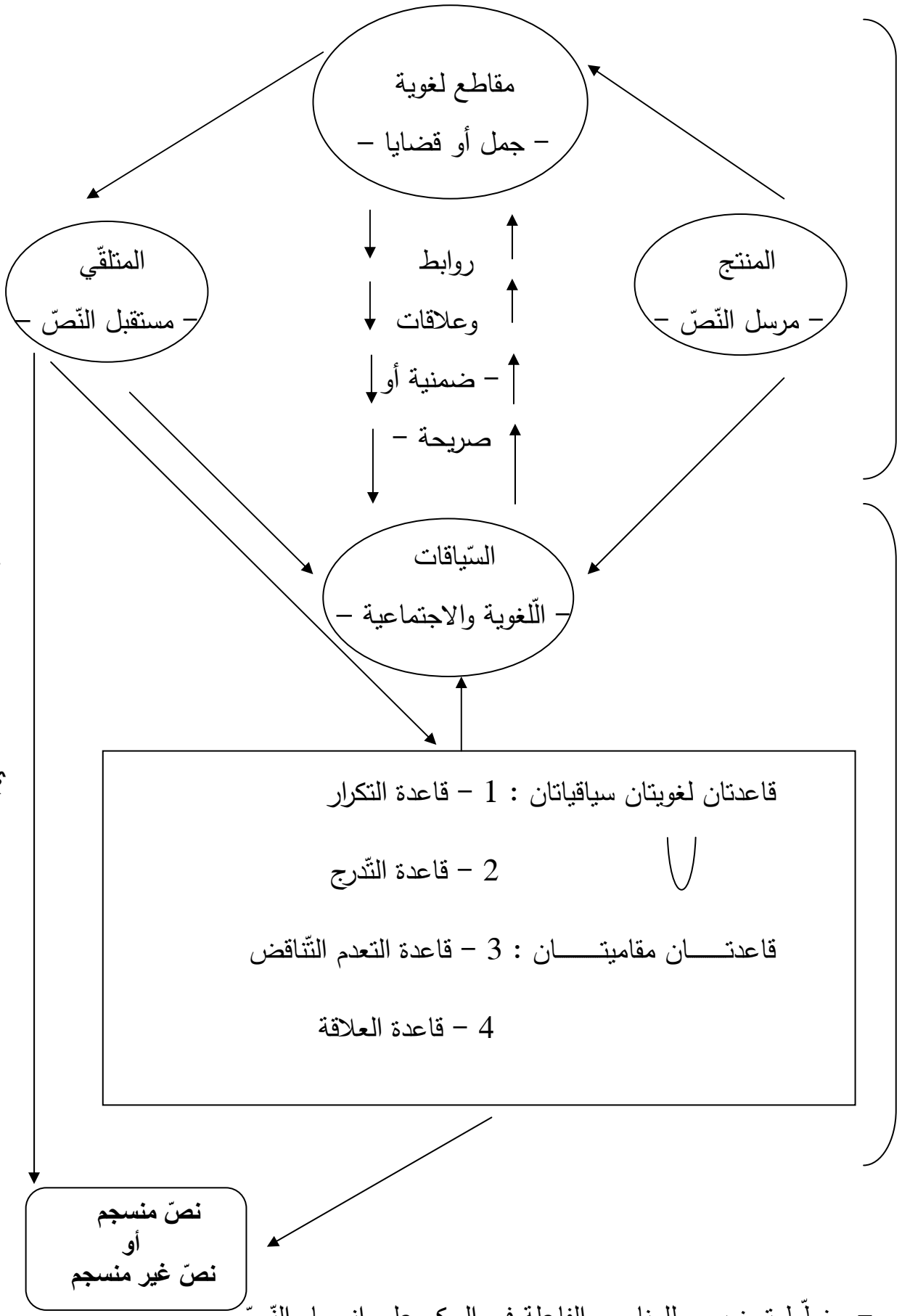

– مخطّط توضيحي للعناصر الفاعلة في الحكم على انسجام النّصّ –

المطلب الخامس : خلاصة المبحث الثّاني

من خلال ما سبق عرضه، يمكن حصر أهمّ المفاهيم والقضايا الّتي طرحها ميشال شارول في تصوّره للانسجام وفق هذا المخطّط :

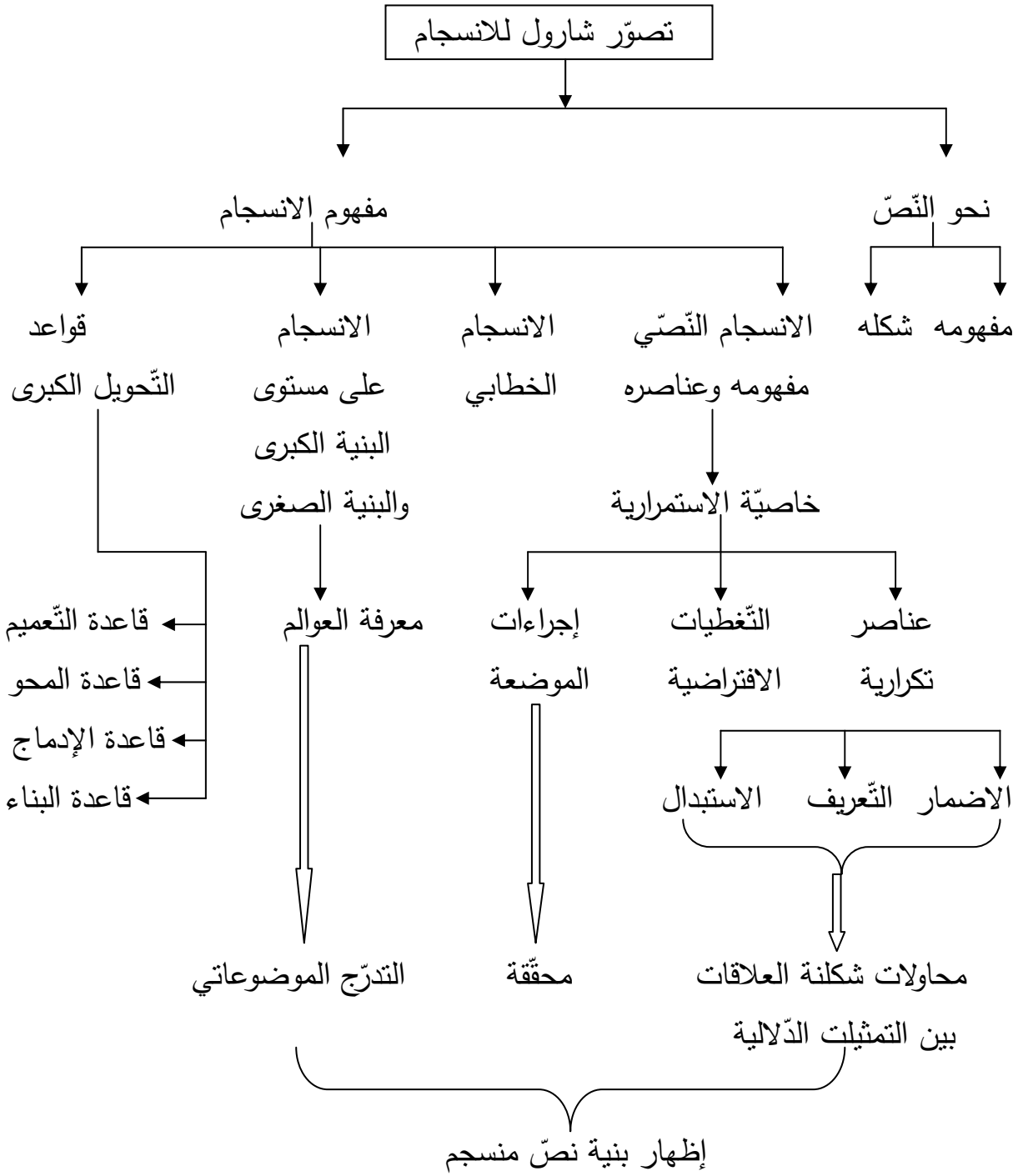

– مخطّط توضيحي يوجز أهم المفاهيم والقضايا اللّسانية عند ميشال شارول –

المبحث الثّالث :

الدّراسة المقارنة لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري وعند ميشال شارول

توطئة :

أعرض في هذل المبحث جملةً من التّعليقات والتّعقيبات المستنبطة من المبحثين السّابقين، إذ أعتبره – أي المبحث الثّالث – مجرّد حوصلة لما سبق عرضه، وعليه جعلته اختصارًا في مطلبين، في أولّهما حاولت تبيّن مواضع التّشابه ومواضع الاختلاف في دراسة مفهوم الانسجام عند كلّ من ابن أبي الإصبع وكذا ميشال شارول، أمّا ثانيهما وهو مطلب بمثابة زبدة القول عن كلّ ما سبق، إذ حاولت من خلاله استنتاج أهمّ النّقاط الّتي بها هدفت أن أجمع بين الدّراسة البلاغية والدّراسة اللّسانيّة لمفهوم الانسجام، وبذلك تتّضح الصّورة التّكاملية بينهما .

المطلب الأوّل : أوجه التّشابه وأوجه الاختلاف

يُعدّ مفهوم الانسجام أحد أهمّ المعايير الّتي بها نحكم على نصيّة نصّ – أو خطاب – من عدمها، وهو ليس بالشيء المعطى في النّصّ وحده وعلى حدة، أو على الأقلّ ليس بالشيء الّذي يمكن تحقّقه بالاستعانة بأدوات لسانية فقط، بل إنّه يُبنى على أسس وركائز تمتدّ انطلاقًا من معطيات متنوّعة واستعانةً بآليات وشروط ذات أبعاد لغوية، دلالية، جمالية، تداولية، فهو بقدر ما يرتبط بالنّصّ ويحتاج إلى تفعيل بناه في مستوياتها المختلفة، بقدر ما يحتاج إلى تفعيل كفايات منتج هذا النّصّ، وكذا تفعيل ما في ذهن متلقّيه، وبين هذا وذاك يحتاج إلى تفعيل الظّروف المحيطة بعمليّة إنتاج النّصّ .

ولعلّ هذه الأسس هي الّتي حاول كلّ من ابن أبي الإصبع وميشال شارول الكشف عنها، كلّ حسب توجّهه وتخصّصه وبُعْد نظره النّصّي .

فهذا ابن أبي الإصبع نجده يتناول مفهوم الانسجام في ظلّ نظرته البلاغية من خلال عرضه، والّذي ألخّصه في النّقاط الآتية :

- يُضمِّن مفهوم الانسجام على مستوى الكلام – نصّ أو خطاب – معنى السّهولة والعذوبة، فيكون ذا أثرٍ على متلقّيه .
- لابدّ من عدم التّصنع والتّكلّف للحكم على انسجام الكلام .
- تحدّث عن معنى الانسجام العامّ .
- فرّق بين الانسجام في النّثر والانسجام في الشّعر، حيث :

أ – يتحدّد الانسجام في النّثر على مستوى الألفاظ المفردة والمجتمعة حتّى تصير في مجموعها إلى مجرى واحد، وقد اقتصر مفهومه وتحليليه على النّصّ القرآني[1] . فرأى أنّ انسياب ألفاظه مجتمعة منسجمة يصحبه تلقائيّا فهم المعاني و من ثمّ ضرورة تأثيرها على المتلقّي لها، وبذلك أعطى ابن أبي الإصبع بُعدًا تداوليّا للنّصّ من خلال انتقاله بمفهوم الانسجام من المستوى الشّكلي لقضايا النّصّ إلى المستوى الدّلالي ثمّ إلى المستوى التّداولي، وهنا نلمس النّظرة الشّمولية له فيما يخصّ هذا المفهوم .

[1] وبذلك علّل نسبة بعض النّاس الشّعرَ في القرآن، بمعنى أنّ دورَ الانسجام من حيث جعله للنّصّ القرآني ذا مجرى واحد ووزن خاص، بعد أن اجتمعت ألفاظه بطريقة عذبة منسابة، ذو فعالية ظاهرة .

ويشترط ابن أبي الإصبع ضرورة فصاحة وتقارب الألفاظ حتّى يتحقّق الانسجام في النّثر، شريطة عدم التّكلّف، وهنا نلمس اهتمامه بالجانب الشّكلي والدّلالي أو انسجام البنية الصّغرى للنّصّ والّتي لها بالغ الأثر على انسجام البنية الكبرى، والّتي منها ينتقل إلى انسجام النّصّ باعتبار أنّ منتجه لم يتحمّل عناء التّصنّع لبناء هذا الانسجام .

اعتمد ابن أبي الإصبع في توضيح هذه الرؤية – الانسجام في النّثر – على نصوص من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشّريفة .

ب – الانسجام في الشّعر : ميّز فيه ابن أبي الإصبع بين نوعين مختلفين، حيث يرى أنّ في الانسجام ما يقع مقصودا، ومنه ما يقع دون قصد أو تكلّف، بل يُحصَّل مع البديع عفويّا .

ويضرب أمثلة عن كلّ حالة ممّا سبق، لاسيما الانسجام الّذي يقع دون قصد إذ خلص أنّه لابدّ من ارتباطه بألوان مختلفة من البديع كالمبالغة والإشارة، واعتبر ذلك عدم كلفة من منتج النّصّ، بل إنّ تعالق المفاهيم البلاغية وتأثير بعضها على بعض هو ما يحدث انسجاما في النّصّ .

- أشار ابن أبي الإصبع إلى انسجام الخطاب، وبذلك تجاوز النّظرة الخطّية للنّصّ إلى النّظرة التّفاعليّة له، فأقحم في شرحه للمفهوم – الانسجام – منتج النّصّ ومتلقّيه، وخلص إلى أنّ المنتج – مؤلّف الكلام – لابدّ له من مراعاة بعض الشّروط حتّى يوصل المعاني كما يريدها إلى المتلقّي – مستقبل الكلام – ، وقد أشار بذلك إلى مستويين من الدّراسة : الدّلالي – المنطقي، ومستوى المحتويات، تناولها ابن أبي الإصبع تحت تسميات أخرى في أبواب متفرّقة من كتابه، مثال ذلك ما سمّاه " صحّة النّسق والنّظم " . وبذلك ربط ابن أبي الإصبع بين المستوى اللّغوي الدّلالي – المنطقي والمستوى البلاغي التّداولي لإنتاج النّصّ .
- الانسجام خاصيّة مزدوجة في النّصّ، فهو مختلف عن باقي العلاقات والمفاهيم البلاغية الّتي تناولها ابن أبي الإصبع، إذ يرى أنّه يحدث داخل النّصّ بشكل معنويّ،

ويسهم في تنظيم وبناء النّصّ بشكل محكم، فانسجام النّصّ حسبه يُلاحظ أيضا في تلاؤم وتلاحم أجزائه .

- ولم يغفل ابن أبي الإصبع عن أثر العلاقات والظّروف الماعلّقة بخارج النّصّ، ونقصد بها : مؤلّف النّصّ، ومستقبله، وكيفية التّأويل وما يحيط بها من شروط وعوامل ... إلخ، كلّ ذلك يسهم في إظهار انسجام النّصّ بطريقة أو بأخرى، إيجابًا أو سلبًا .

أمّا ميشال شارول فكان له منظور آخر، اشترك فيه مع ابن أبي الإصبع في المضمون واختلف معه في طريقة التّناول وآليات البحث تحت ظلّ الدّراسات اللّسانية المحضة، وأهمّ ما عرضه عن مفهوم الانسجام ما يلي:

- تناول شارول مفهوم النّصّ وشكله، حيث عرض إلى التّعريف والكيفيّة الّتي بها يمكن للّغوي أن يصل إلى قواعد إنتاج النّصّ من خلال آليات تحليلية موضوعية، فصوّر للنّصّ شكلا يتمظهر في ثلاث مستويات :

1. مستوى علم الدّلالة التّوليدي .
2. مستوى الأنظمة المنطقية .
3. مستوى أفعال الكلام والتّداولية النّصيّة .

- كانت نظرة شارول لمفهوم الانسجام نظرة موسّعة، حيث ذهب بتحليله لهذا المفهوم إلى أبعاد مختلفة متكاملة، فتناوله بالبحث على مستوى بنية النّصّ المحضة ثمّ تناول انسجام الخطاب، وعرض حينئذ إلى قواعد التّحويل الكبرى .
- تطرّق إلى القواعد الواصفة للانسجام، وعدّد أربعا منها، بعد أن جعلها مصنّفة في مستويين كبيرين : أحدها المستوى اللّغوي- السّياقي، وفيه عرض لقاعدة التّكرار وقاعدة التدرّج، وثانيهما المستوى المقامي، وفيه عرض لقاعدة عدم التّناقض وقاعدة العلاقة .

المطلب الثّاني : نتائج الدّراسة التّحليلية المقارنة

يتبيّن ممّا سبق أن مفهوم الانسجام بين ما عرضه البلاغيّ ابن أبي الإصبع وما عرضه اللّغوي ميشال شارول قد اكتمل في صورة مركّبة من عناصر متداخلة يخدم بعضها بعضا، وإن كانت طريقة تناوله اختلفت بينهما، من حيث كانت موجزة، وغير مصنّفة عند ابن أبي الإصبع على خلاف ميشال شارول، إلاّ أنّها حملت ميزات ذات بعد تداولي – بالمعنى اللّساني للكلمة – عند الأوّل – ابن أبي الإصبع – أكثر من الثّاني – ميشال شارول –. ومع ذلك وُجِدت نقاط اشتراك كثيرة بينهما. فمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع أخذ نظرة أكثر شمولية، ولو انّه أورده بإيجاز كبير إلاّ أنّنا تمكّنا من أن نلمس بُعد نظره، فاعتباره الانسجام أحد أهمّ المفاهيم البلاغية، قد أضفى عليه صبغة لسانية بالمنظور الحديث، حيث تمحورت نظرته البلاغية في مستويين : المستوى الدّلالي والمستوى التّداولي .

– ويتعلّق المستوى الأوّل بالبحث في المعاني التي تحقّقها ألفاظ وعبارات النّصّ باجتماعها وتلاؤمها داخله، ومن ثمّ إمكانية تحقّق الفهم والتّأويل المناسب للنّصّ .

ويتعلّق المستوى الثّاني بما أظهره ابن أبي الإصبع من اهتمامه بمنتج النّصّ، فعرض لشروط الإنتاج وأنواعه – ينتج كلاما عذبا، قد يكون بقصد أو بغير قصد – ودوره في التّأثير على متلقّي هذا النّصّ .

ويبدو جليّا تعالق وتداخل هذين المستويين، إذ لم يفصل ابن أبي الإصبع بينهما أثناء عرضه لمفهوم الانسجام كما أنّه لم يصنّف أو يرتّب ما عرضه من عناصر ووسائل لها دَخْل في تحقيق انسجام النّصّ، بل صبّ اهتمامه على أنّ الانسجام يحصل في نصّ ما حين يتلاءم تركيب هذا النّصّ ويعتدل بناؤه وفق علاقات دلالية، ثمّ يتوافق كلّ ذلك مع الجانب التّداولي النّفعي له – النّصّ – .

– جعل ابن أبي الإصبع مفهوم الانسجام مقتصرا على الجانب الجمالي البديعي للنّصّ، وبذلك تناوله في جانبه الخطابي بصورة مباشرة .

– اهتمّ ابن أبي الإصبع – بأسلوب غير مقصود منه – بمفهوم الانسجام من حيث أهمّيته وشروط تحقيقه في النّصّ قبل إنتاجه – فقد أولى أهميّة إلى الطّرف الأوّل ألا وهو المنتج – وترك مهمّةَ كشفِ وسائله وعناصره – الشّكلية والدّلالية والتّداولية – على عاتق الطّرف الثّاني ألا وهو المتلقّي، ليترك في الأخير عملية استنباط آليات إنتاج نصٍّ من أجود النّصوص وأكملها مسؤولية الباحث أو المحلّل اللّغوي، وهذا مطلب حثيث في مجال الدّراسات اللّسانية الحديثة .

– وإذا كان هذا المنظور البلاغي – عند ابن أبي الإصبع – سبّاقا لمعرفة مفهوم الانسجام وعناصره بهذه الرّؤية – المطلوبة في الدّراسات الحديثة – إلاّ أنّه لم يتناول بالدّراسة والتّحليل لهذه العناصر وما تعلّق بها من مفاهيم بطريقة منتظمة وبحثية ومعمّقة على خلاف ما تعرفه الدّراسات اللّسانية في المجال نفسه.

– تعريف ابن أبي الإصبع للانسجام « وهو أن يأتي الكلام متحدّرا كتحدّر الماء المنسجم، بسهولة سبك، وعذوبة ألفاظ، حتّى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقع في النّفوس وتأثير في القلوب ما ليس لغيره »[1] تضمّن مفهوم الاستمرارية نفسه الذّي ذهب إليه ميشال شارول، إذ اعتبر هذا الأخير الاستمرارية الدّلالية مبدأ أساسا من مبادئ الانسجام، يقول : « وهو – الانسجام – معيار يختصّ بالاستمرارية المتحقّقة في عالم النّصّ، ونعني بها الاستمرارية الدّلالية الّتي تتجلّى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرّابطة بين هذه المفاهيم »[2] ، فالحكم على نصّ ما بأنّه منسجم يشترط أن يكون له طابع الاستمرارية، أي لابدّ أن يحتوي النّصّ في تدرّجه الخطّي على عناصر تكرارية[3] . كما أنّ تعريف ابن أبي الإصبع جاء محقّقا لمبدإ الحصافة والّتي تعتبر أحسنَ نظريةٍ " نظرية الحصافة " (Théorie de pertinence) تمثّل الانسجام في مفهومه المستند على ربط النّصّ بالمتلقّي . وبصفة عامّة يمكن أن نجمع بين هذه الرؤى وتلك – تعريف ابن أبي

[1] ابن أبي الإصبع المصري / تحرير التحبير ... / ص 429 .

[2] عبد المجيد جميل / البديع بين البلاغة العربية واللّسانيات النّصيّة / الهيئة المصرية العامّة للكتاب / د . ط / 1998 م / ص 141 .

[3] انظر عنوان " الانسجام النّصّي بمعنى الكلمة " من المطلب الثّالث تحت عنوان " مفهوم الانسجام عند ميشال شارول " .

الإصبع ودراسة ميشال شارول – حول مفهوم الانسجام، فنقول أنّهما توافقا كثيرا في مضمون نظرتهما إلى الانسجام، لكن كانت لكلّ منهما طريقة تختلف عن الآخر في تقديم وعرض تلك النّظرة بحكم كون ابن أبي الإصبع بلاغيّا فذّا وكون ميشال شارول لغويّا متمكّنا.

خاتمـــــــة

خاتمة:

لقد مكّننا هذا البحث الّذي أُنجز من أجل دراسة مفهوم الانسجام بين البلاغة العربية ولسانيات النّصّ من خلال المدوّنة المزدوجة الّتي اعتمدها والمتمثلة في " مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري في كتابه تحرير التحبير " كممثّل عن البلاغة العربية، إضافة إلى " مفهوم الانسجام عند ميشال شارول والّذي عرضه في مجموعة من المقالات سبق ذكرها " كممثّل عن لسانيات النّصّ، منْ معرفة بسيطة حول هذين العلمين – البلاغة ولسانيات النّصّ – وأخذ نظرة شاملة عن مفهوم الانسجام بحسب اختلاف التّوجهات النّظرية التي عرض إليها البحث، كما مكّننا من التّوصل إلى العلاقة الّتي تربط البديع بلسانيات النّصّ، إذ لا يُعتبر البديع حسب ما رأينا مجرّد حلية يزيّن ويحسّن الكلام، بقدر ما يتطلّب من تحقيقٍ للبناء فيه ، ومراعاةٍ لوضوح الدلالة بين أجزائه، وبذلك أصبح للبديع أفقٌ جديدة يمكن استشرافه من منظور اللّسانيات النّصيّة، وهو فاعليته في ربط أجزاء النّصّ .

وقد تمّت الإشارة إلى قيمة التّراث العربي الزّاخر بالأفكار الّتي تمسّ جوانب النّصّ وهي تضاهي الأفكار والتّوجّهات النّظرية الغربية الحديثة، غير أنّنا نجدها موزّعة على تخصّصات عديدة، فكان هذا من أهمّ الأهداف الّتي سعى البحث إلى الكشف عنها والوصول إليها، إذ من خلاله عرفنا مدى التّفاعل العربي مع لسانيات النّصّ، وكيف أنّ النظرة العربية اللّغوية للمفاهيم اللّسانية الحديثة كانت أكثر شمولية واستيعابا رغم غياب المنهجية والتّصنيف الملائم لعرضها .

فلسانيات النّصّ ترى أنّ الصفة الجوهرية القارّة في النّصّ هي صفة الاستمرارية، وهي صفة تعني التّواصل والتّتابع والتّرابط بين الأجزاء المكوّنة للنّصّ، بمعنى أنّ كلّ خطوة أو مرحلة من مراحل الخطاب – إنتاج النّصّ – لديها نقاط ترابط واتّصال بالّتي سبقتها، وهكذا على مستوى سطح – ظاهر – النّصّ – الخطاب – الّذي تتجسّد فيه الأحداث أو المكوّنات اللّغوية، الّتي ننطقها أو نسمعها في تعاقبها الزّمني، أو الّتي نخطّها ونراها على الورق، هذه المكوّنات يتمّ انتظام بعضها مع بعض تبعًا للمباني النّحوية التركيبية لتشكّل ما يسمّى

بالنّصّ، شريطة أن تتحقّق معايير النّصيّة، وعلى وجه الخصوص يتجسّد فيها مفهومي الاتّساق والانسجام، وهو ما يجعل النّصّ محتفظا بكينونته واستمراريته، فإذا كان المعيار الأوّل " الاتّساق " يختصّ برصد هذه الاستمرارية على مستوى ظاهر النّصّ، فإنّ المعيار الثّاني " الانسجام " وهو موضوع بحثنا يختصّ برصد الاستمرارية المتحقّقة في عالم النّصّ، المقصود بها الاستمرارية الدّلالية الّتي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرّابطة بينها، وهذا هو جوهر الصّلة بين البديع ولسانيات النّصّ، إذ أنّ كثيرا من العلاقات الدّلالية تتجلّى في كثير من فنون البديع المعنوي .

إذًا ظاهرة " الانسجام " يكون مجال دراستها هو البنية العميقة للنّصّ، فهي التّرابط المعنوي الّذي تصنعه العلاقات الدّلالية والّتي يدركها المتلقّي بالفهم والتّأويل، بصفتهما عملية ذهنية متفاعلة مع سياق النّصّ الخارجي، والانسجام على هذا الأساس يُعدّ شرطا لازما للحكم بنصيّة أيّ منتج لغويّ، فهو معيار تراعى فيه الجوانب الدّلالية والتّداولية خاصّة، وتعامَل على أساس كونها ظواهر جزئيّة تعمل على تحقيق ظاهرة كبرى هي " الانسجام " .

أمّا ما يتعلّق بنتائج هذا البحث في موضوعنا فيمكن القول إنّها قدّمت لنا صورة تقريبية لما كنّا نريد الوصول إليه والإجابة عن فرضياته، فمفهوم الانسجام قد تمّ تناوله في البلاغة العربية بالمنظور والتّوجّهات اللّغوية الحديثة من دون تفعيلٍ لوسائل التحليل وآلياته، كما تمّ اعتبار النّصّ وحدة التّبليغ والتّبادل والتّفاعل بين منتجه ومتلقّيه، وهذا الّذي يحقّق الانسجام والحصافة فيه .

ولعلّ محاولتنا في هذا البحث أن نربط بين مفهوم الانسجام في البلاغة ومفهومه في لسانيات النّصّ من خلال الدّراسة التّحليلية المقارنة المقدّمة فيه، أوصلتنا إلى الكشف عن التّطور المفهوميّ له، وربّما كشفت بعض نقائص الدّراسات العربية التّراثية والّتي يمكن الوقوف عليها من أجل تهيئة أرضية للوجود الفكري اللّساني العربي بالمنهج الحديث، كما تمّ الوصول إلى :

– أنّ الانسجام في مفهوم المحدثين أكثر تعقيدا ممّا هو لدى القدماء بحكم تعدّد التّوجهات واختلاف المنطلقات وتنوّع وسائل وأهداف التّحليلات اللّغويّة .

– أنّ الانسجام يحدث داخل كلّ النّصّ أي في عالم النّص (ابتداء من الجانب الشّكلي للنّصّ وفي التّركيب ومع الدلالة وختاما بالتّداول) .

– أنّ الانسجام له دور في ربط أجزاء النّصّ، فالأجزاء في اللّغة العربية هي الأصوات والألفاظ الّتي تنسجم في تنظيم تلقائي وذاتيّ وكلّ استغناء عن أحدها أو جزء منها يؤدّي إلى خلل يمسّ جوهر اللّغة وبالتّالي يحدث عدم انسجام النّصّ .

– أنّ الانسجام ذو طابع مزدوج : طابع شكلي وطابع دلالي، فهو يحدث على المستويين الشكلي والدّلالي معا .

– وعليه فالنّصّ ينمو عبر ثنائيات بطريقة دينامية ممّا يجعل منه نصّا منسجما .

– كما أنّ النّصّ لا يملك خصائص تجعله يبدو منسجما، إنّما القارئ هو الّذي يسند إليه هذه الخصائص، وكلّ نصّ قابل للفهم والتّأويل يُعتبَر نصّا منسجما .

– هناك علاقات دلالية كثيرة تنسجم في كثير من فنون البديع المعنوي، أي أنّ هناك علاقات كثيرة بين " البلاغة " و" لسانيات النّصّ " من علاقات الانسجام نجدها محتواة فيما بينها أو مع بعضها البعض (بين العلاقات الدّلالية وفنون البديع)، فهذه العلاقة تجعل من الدّراسات القادمة قادرة أن تستشف أفقا جديدة للبديع من منظور اللّسانيات النّصيّة .

ومن ههنا ورغبة منّا في تحقيق الغاية المنشودة من هذا البحث، أسأل الله أن أكون قد وُفقت فيه، وأدعوه عزّ وجلّ أن يجعله في المستوى الّذي أروق أن يصل إليه، والحمد لله الذّي أعانني على إتمامه، فالفضل والمنّة للّه أوّلا وآخرا .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا : <u>المراجع باللّغة العربيّة</u> :

1- القرآن الكريم : بالرّسم العثماني، برواية ورش عن نافع، من طريق أبي الأزرق، مراجعة وتدقيق : الحافظ هشام بشير بُويجرة، طبعته: دار ابن الهيثم بالقاهرة، الطبعة الثّانية، 1429 هـ - 2008 م .

- بحيري، سعيد حسن :

2* علم لغة النّصّ، المفاهيم والاتّجاهات / دار نوبار للطّباعة، القاهرة / الطبعة الأولى / 1997 م .

3* دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة / مكتبة الآداب، القاهرة / الطبعة الأولى / 1426 هـ - 2005 م .

4- بوعزّة، محمد: استراتيجية التّأويل، من النّصيّة إلى التّفكيكيّة / منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، المغرب / الطبعة الأولى / 1432 هـ - 2011 م .

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر :

5* البيان والتّبيين / تحقيق وشرح : عبد السّلام محمد هارون / النّاشر : مكتبة الخانجي، القاهرة / مطبعة المدني / الجزء الأوّل / الطبعة السّابعة / 1418 هـ - 1999 م .

6* الحيوان / تحقيق : عبد السّلام هارون / شركة ومكتبة البابلي الحلبي، مصر / الجزء الثّالث / الطبعة الثّانية / 1385 هـ - 1965 م .

7- الجرجاني، عبد القاهر : دلائل الإعجاز في المعاني / تصحيح الأصل : الشيخ محمد عبده، الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي / تصحيح الطبعة وتعليق : السيد محمد رشيد رضا / مكتبة ومطبعة محمد علي صُبيح وأولاده، الأزهر، مصر / الطبعة السّادسة / 1380 هـ - 1960 م . (تمّ اعتماد نسخة أخرى من كتاب دلائل الإعجاز، بياناتها هي : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني النّحويّ : دلائل الإعجاز / قرأه وعلّق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر / النّاشر : مكتبة الخانجي، القاهرة / د . ط / د . ت .

8- الجرجاني، علي بن محمد : التعريفات / الدّار التّونسية للنشر / د . ط / 1971 م .

9- جمعان، بن عبد الكريم : إشكالات النّصّ – دراسة لسانيّة نصيّة – / المركز الثّقافي العربي، بيروت / الطبعة الأولى / 2009 م .

10- الحاج صالح، عبد الرّحمن : بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة / الجزء الأوّل / موفم للنشر، الجزائر / د . ط / 2007 م .

11- حسين، عبد القادر : المختصر في تاريخ البلاغة / دار الشّروق، القاهرة / الطبعة الأولى / 1402 هـ – 1982 م .

12- الحلي، صفي الدّين الحلي عبد العزيز بن سرايا بن علي السّنبسي: شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع / تحقيق : نسيب نشاوي / ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر / د . ط / د . ت .

13- الحموي، تقيّ الدّين أبو بكر علي المعروف بابن حجّة الحموي : خزانة الأدب وغاية الأرب / شرح : عصام شعيتو / دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان / الجزء الأوّل / الطبعة الثّانية / 1991 م .

14- خطابي، محمد : لسانيات النّصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب / المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب / الطبعة الثّانية / 2006 م .

15- الخفاجي الحلبي، أبو محمد عبد اللّه بن محمد بن سعيد بن سنان : سرّ الفصاحة / دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان / 1402 هـ – 1982 م .

16- ابن خلدون، عبد الرحمن : مقدّمة العلاّمة ابن خلدون / المكتبة التّجارية الكبرى، مصر / الجزء الأوّل / د . ط / د . ت .

- خليل، إبراهيم :

17* في اللّسانيات ونحو النّصّ / دار المسيرة للنّشر والتوزيع والطّباعة، الأردن / الطبعة الأولى / 1427 هـ – 2007 م .

18* في نظرية الأدب وعلم النّصّ، بحوث وقراءات، منشورات الاختلاف، الجزائر، والدّار العربية للعلوم ناشرون، لبنان / الطبعة الأولى / 1431 هـ – 2010 م .

19- السّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي : مفتاح العلوم / ضبط : نعيم زرزور / دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان / الطبعة الأولى / 1403 هـ – 1983 م.

20- السدّ، نور الدّين : الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النّقد العربي الحديث " تحليل الخطاب الشّعري والسّردي " / الجزء الثّاني / دار هومة، الجزائر / د . ط / د . ت .

21- شلبي، عبد الجليل عبده : الخطابة وإعداد الخطيب / دار الشرق / الطّبعة الثّانية : 1407 هـ - 1986 م ، الطبعة الثّالثة : 1408 هـ - 1987 م .

22- صبّاغ، محمد علي زكي : البلاغة الشّعرية في كتاب البيان والتّبيين للجاحظ / المكتبة العصرية، بيروت / الطبعة الأولى / 1418 هـ - 1998 م .

23- الصبيحي، محمد الأخضر : مدخل إلى علم النّصّ ومجال تطبيقه / منشورات الاختلاف، الجزائر والدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان / الطبعة الأولى / 1429 هـ - 2008 م .

24- الصّعيدي، عبد المتعال : البلاغة العالية، علم المعاني / راجعه : عبد القادر حسين / الطبعة الثّانية / 1411 هـ - 1991 م .

25- صليبا، جميل : المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزيّة واللاّتينيّة / الجزء الأوّل / دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان ودار الكتاب المصري، القاهرة / 1978 م.

26- ضيف، شوقي : البلاغة تطوّر وتاريخ / دار المعارف، القاهرة / الطبعة التّاسعة / د . ت .

27- طالب الابراهيمي، خولة : مبادئ في اللّسانيات / دار القصبة للنشر، الجزائر/ د . ط / 2000 م .

28- عبابنة، سامي محمد : التّفكير الأسلوبيّ، رؤية معاصرة في التّراث النّقدي والبلاغيّ في ضوء علم الأسلوب الحديث / جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن / عالم الكتب الحديث، إربد، لبنان / د . ط / 2007 م .

29- عبد الرّاضي، أحمد محمد : نحو النّصّ، بين الأصالة والحداثة / مكتبة الثّقافة الدّينية / د . ط / د . ت .

30- عبد المجيد، جميل : بلاغة النّصّ، مدخل نظري ودراسة تطبيقة / دا رغريب، القاهرة / د . ط / 1999 م .

31- عتيق، عبد العزيز : تاريخ البلاغة العربيّة / دار النّهضة، بيروت، لبنان / د . ط / د . ت .

32- عزّوز،فوزية، المقاربة النّصيّة من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي / دار كنوز المعرفة، عمان / الطبعة الأولى / 1437 هـ - 2016 م .

33- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل : كتاب الصّناعتين، الكتابة والشّعر / تحقيق : مفيد قميحة / دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان / الطبعة الثّانية / 1409 هـ - 1989 م .

34- عفيفي، أحمد : نحو النّصّ، اتّجاه جديد في الدّرس النّحوي / مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة / الطبعة الأولى / 2001 م .

35- أبو علي، محمد بركات حمدي : البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل / دار البشير، عمان، الأردن / الطبعة الأولى / 1412 هـ - 1992 م .

- العمري، محمد :

36* البلاغة العربية، أصولها وامتدادها / أفريقيا الشرق، المغرب / د . ط / 1999 م .

37* في بلاغة الخطاب الإقناعي / أفريقيا الشرق، المغرب / الطبعة الثّانية / 2002 م .

38- فضل، صلاح : بلاغة الخطاب وعلم النّصّ / دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللّبناني، بيروت / الطبعة الأولى / 1425 هـ - 2004 م .

39- الفقي، صبحي إبراهيم : علم اللّغة النّصّي بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكّية / الجزء الأوّل / دار قباء، القاهرة / الطبعة الأولى / 1421 هـ - 2000 م .

40- ابن قتيبة، أبو محمد عبد اللّه بن مسلم : الشّعر والشّعراء / تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر / دار المعارف / الجزء الأوّل / د . ط / د . ت .

- القزويني، جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن الخطيب :

41* الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني، البيان، البديع) / دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان / د . ط / د . ت .

42* التّلخيص في علوم البلاغة / ضبط وشرح : عبد الرّحمن البرقوقي / دار الفكر العربي / الطبعة الثّانية / 1350 هـ - 1932 م .

43- قياس، ليندة : لسانيات النّصّ، النّظرية والتّطبيق " مقامات الهمذاني أنموذجا " / مكتبة الآداب، القاهرة / الطبعة الأولى / 1430 هـ - 2009 م .

مرزوق، حلمي علي : محاضرات في فلسفة البلاغة العربية / مكتبة كريريّة إخوان، بيروت / د . ط / 1982 م .

44- المسدّي، عبد السّلام : قاموس اللّسانيات مع مقدّمة في علم المصطلح / الدّار العربية للكتاب / د . ط / 1984 م .

45- المصري، ابن أبي الإصبع : تحرير التحبير في صناعة الشعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن / تحقيق : حنفي محمد شرف / الكتاب الثّاني / د . ط / 1963 م .

46- مصلوح، سعد عبد العزيز / في البلاغة العربية والأسلوبيات اللّسانيّة / عالم الكتب / الطّبعة الأولى / 1427 هـ - 2006 م .

47- مفتاح، محمد : تحليل الخطاب الشّعري، استراتيجية التّناص / المركز الثّقافي العربي : الدّار البيضاء، المغرب وبيروت، لبنان / الطبعة الأولى : 1985 م / الطّبعة الثّانية : 1986 م / الطّبعة الثّالثة : 1992 م .

48- الهاشمي، السيّد أحمد : جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / ضبط وتدقيق : يوسف الصّميلي / المكتبة العصرية، بيروت / الطبعة الأولى / 1999 م .

ثانيّا : <u>المراجع المترجمة</u> :

49- بارث، رولان : قراءة جديدة للبلاغة القديمة / ترجمة : عمر أوكان / إفريقيا الشّرق / د . ط / د . ت .

50- دي بوجراند، روبرت : النّصّ والخطاب والإجراء / ترجمة : تمام حسان / عالم الكتب، القاهرة / الطبعة الأولى / 1418 هـ - 1998 م .

51- فان دايك، تون أ : النّصّ والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي / ترجمة : عبد القادر قنيني / أفريقيا الشّرق، المغرب، لبنان / د . ط / 2000 م .

ثالثا : <u>المعاجم والقواميس العربية</u> :

52- الزّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني : تاج العروس من جواهر القاموس / تحقيق : مصطفى حجازي / مطبعة حكومة ، الكويت / 1405 هـ - 1985 م / (استعمِلتْ أربع طبعات من هذا الكتاب لمُراجعين ومحقّقين مختلفين، وسنوات طبع مختلفة، وأجزاء عدّة : ج 18 - ج 22 - ج 32 - ج 36 .

53- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل : معجم العين (معجم عربي - عربي) / تحقيق : مهدي مخزومي، إبراهيم السامرائي / دار ومكتبة الهلال / د . ط / د . ت / (استعملت مجلّدات وأجزاء عدّة : ج 3 - 4 - 6 - 7، هي مبيّنة في الإحالات .

54- ابن منظور: لسان العرب / تحقيق : عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشادلي / دار المعارف، القاهرة / د . ط / د . ت .

رابعا : <u>الرّسائل الجامعية</u> :

55- بن عروس، مفتاح : الاتّساق والانسجام في القرآن الكريم / رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في تخصّص : لسانيات النّصّ / جامعة الجزائر / 2007 م - 2008 م / إشراف : أ . د : زوبير سعدي، أ . د : الحواس مسعودي .

خامسا : <u>المجلاّت</u> :

56- بن عروس، مفتاح : حول الاتّساق في نصوص المرحلة الثّانوية / مجلّة اللّغة والأدب / ملتقى علم النّصّ / العدد 12 / جامعة الجزائر / دار حكومة للطّباعة / 1418 هـ - 1997 م .

57- سعودي، فطيمة : البلاغة الجديدة بين البعد الغربي والتّلقي العربي، محمد العمري نموذجا / مجلة أنسنة للبحوث والدّراسات / العدد 7 / جامعة الجلفة / جوان 2013 م .

58- مسعودي، الحواس : النّصوص الحجاجية / مجلّة اللّغة والأدب / العدد 14 / جامعة الجزائر / ديسمبر 1999 م .

سادسا : <u>المراجع والمقالات باللّغة الفرنسية</u> :

59 - Adam, Jean Michel : Eléments de linguistique textuelle, Théorie et pratique de l'analyse textuelle, Mardaga, Leige, Paris, 2éme éd, 1990 .

60 - Dubois, Jean et autres : Dictionnaire de linguistique, Larousse – Bordas, 2001 .

61 - Ducrot, Oswald – J . Marie scaeffer : Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des sciences du language, Edition du Seuil, Paris, France, 1995 .

- Charolles, Michel :

62 * Grammaire de texte, Théorie du discours, Narrativité , 1976 .

63 * Introduction aux problèmes de la cohérence des texte (Approche théorique et étude des pratiques pédagogiques), Langue française, 1978 .

64 - Dominique, Maingueneau : Les termes clés de l'analyse du discours, Edition du Seuil, France, 1996 .

الملاحق

الجمهورية العربية المتحدة
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

تحرير التحبير

في

صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن

لابن أبي الإصبع المصري
٥٨٥ - ٦٥٤ هـ

تقديم وتحقيق
الدكتور حفني محمد شرف

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

الكتاب الثاني

بـــابُ الانسِجـــام *

وهو أن يأتى الكلام متحدِّرا كتحدّر الماء المنسجم ، سهولةَ سَبْك وعذوبة ألفاظ ، حتى يكون للجملة من المنثور والبيت من الموزون وقْعٌ فى النفوس وتأثير فى القلوب ما ليس لغيره ، مع خلوّه من البديع ، وبعده عن التّصنيع.

(وأكثر[1] ما يقع الانسجام غير مقصود ، كمثل الكلام المتّزن الذى تأتى به الفصاحة فى ضمن النثر عفوًا كمثال أشْطار ، وأنصاف ، وأبيات وقعت *فى أثناء الكتاب العزيز ورويت عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ* ، فإن وقع من ذلك فى غير القرآن بيتان فصاعدا سمِّى ذلك شعرًا وإن لم يقصد ، وأما القرآن العزيز فلم يَقَع فيه إلا مثال النِّصف ، أو البيت الواحد ، والبيتُ المفرد لايُسَمَّى شعرًا ، وعلى ذلك أدلَّة لايتسع هذا المكان لذكرهَا ، وقد أتيت بها مُسْتَقْصاةً فى كتابى المنعوت « بالميزان » الذى شرَعتُ فى عمله ، أرجح فيه بين كلام قدامة وبين كلام خصومه ، ولم يتكمَّل .

ومثال الانسجام الذى وقع فى الأشعار المقصودة (قول الإمام أبى تمّام (بسيط) :

إن شئتَ ألا تَرَى صبرا لمُصْطبِرٍ فانظر على أىّ حال أصبحَ الطَّلَلُ[2]

× بحثه فى بديع ابن منقذ ٦٦ وخزانه ابن حجة : ١٨٩ ، وأنوار الربيع ٤٢٠

(١) ما بين قوسين ساقط من ت ، د ، و هو فى هامش أ

(٢) ديوانه ٢٢٦ والبيت من قصيدة يمدح بها المعتصم بالله وأولها :

فحواك عيـــن على نجـــواك يا مذل حتـــــام لا تنقضى قولك الخطل

(وكقوله أيضاً (كامل)[1] :

نَقِّلْ فؤادَكَ حيثُ شئتَ من الهوى ما الحبُّ إلا للحبيب الأوّلِ[2]

وكقول البحترى (طويل) :

فيَا لا يُمى فى عَبْرةٍ قد سَفَحْتُها لِبَيْن ، وأُخرى قبلها لِتَجنُّبِ[3]

تُحاولُ منّي شيمةً غير شيمَتى وتطلب منّى مذهَباً غير مذهَبِي

وكقول اسحاق بن إبراهيم الموصِلىّ[4] (طويل) :

على عصر أيام الصّبابة والصِّبا ووصلِ الغَوانى والتِذاذِىَ بالشُّرْبِ

سلامُ امرئٍ لم تبق مِنْه بقيّةٌ سوى نظر العينين أوشَهْوةِ القَلبِ

ومن هذا الباب للمتقدّمين أكثرُ لاميةِ الشَّنْفَرَى[5] كقوله (طويل) :

وفى الأرضِ مَنْأًى للكريم عن الأذَى وفيها لِمَنْ خاف القِلَى متحوَّلُ

وكقول امرئ القيس[6] (طويل) :

أغرّكِ منّى أن حبَّكِ قاتلى وأنكِ مَهْما تأْمُرى القلبَ يفعلِ

(ولم أسمع[7] فى الانسجام كقول عبد الصّمد بن المعذَّل يرثى الأمير سعيد بن سَلْم بقوله (خفيف) :

كم يَتيم خَبَرْتُهُ بعد يُتْمٍ وَعديمٍ نَعَشْتُه بعد عُدْم

---

(١) مابين قوسين ساقط من ت ، د وهوفى هامش ا :

(٢) ديوانه : ٤٢٧

(٣) ديوانه : ٤٩ من قصيدة يمدح فيهـا العنبر بن خاقان أولها :

بِما أنت من مجفـوة لم تعتب ومعذورة فى هجرها لم تؤنب

(٤) البيت فى خزانه ابن حجة : ١٩٨

(٥) البيت فى خزانة ابن حجة : ١٩٣

(٦) ديوانه : ٢٠

(٧) مابين قوسين ساقط من ت ، د وهـوفى هامش ا

كلما عَضَّت الحوادث نادى رضىَ الله عن سعيد بنِ سَلْمِ)

والبيتَ الثانىَ أردت .

وكقول شاعر الحماسة[1] (طويل) :

ألا لبقل من شاء ما شاء إنَّما يلامُ الفتى فيما استَطَاع من الأَمرِ

قضى الله حبَّ المالكيَّةِ فاصْطبرْ عليه، فقد تَجْرِى الأُمورُ على قَدْرِ

(وقد يحصل[2] الانسجام مع البديع الذى أتتْ به القريحةُ عفوًا من غير استدعاءٍ ولا كُلْفة ، كقول أبى تمّام (بسيط) :

إن شئتَ ألا ترى صبرًا لمُصْطبرٍ

فانظر على أىّ حال أصبح الطَّلَلُ

فأنت ترى انسجامَ هذا الكلام مع كون البيت قد وقع فيه المبالغة ، والتعليق ، والإشارة ، فإنه علَّق عدَم صبر المصْطَبرين برؤية الطلل على تلك الحالة ، وأشار بقوله : « على أىّ حال أصبح الطلل » إلى أحوال كثيرة لو عبّر عنها بلَفْظها لاحْتاجت إلى ألفاظ كثيرة ، وعلَّق أحدَ الأمرين بالآخر ، إذ جاء بلفظ الشَّرط والمشروط .

ومن الانسجام فى الكتاب العزيز قوله تعالى : (قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ)[3] والآية التى بعدها . وقوله تعالى (خُذِ الْعَفْوَ وأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ[4]) .

---

(١) البيتان لعمرو بن صبيعه الرقاشى . انظر الحماسة ٣ . ١٨٧ ، وبديع القرآن : ١١٥

(٢) من هنا الى آخر الباب ساقط من ت ، د ، وهو فى هامش أ

(٣) يوسف : ٨٦

(٤) الأعراف : ١٩٩

وقوله سبحانه : (وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ[1]) . وأكثر القرآن من شواهد هذا الباب .

ومن الانسجام فى السنَّة قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فى وصف القرآن : « إنَّ اللهَ أَنْزَل هَذَا القرآن آمِرًا وَزَاجِرا ، وسنَّةً خَالِيةً[2] ومَثَلاً مَضْرُوباً ، فيه نَبَأُكُمْ ، وَخبر ما كَان قَبْلَكُمْ ، ونبأُ ما بَعْدَكُمْ ، وحُكْم ما بَيْنَكُمْ ، لايُخْلِقُه طولُ المُدَدِ ، ولا تنقَضِى عجائبُه ، هو الحقّ ، لَيْس بالهزْل ، من قال به صَدَق ، ومن حكَم به عَدَل ، ومن خاصَم به فَلَج[3] ، ومن قَسَم به أَقْسَط[4] ومن عَمِل به أُجِر ، ومن تمسَّك به هُدِىَ إلى صراط مستقيم ، ومن طلبَ الهُدى من غيرهِ أَضلَّه الله ؛ ومن حكم بغيرهِ قصَمَه الله ، هو الذكرُ الحكيم ، والنّورُ المبين ، والصِّراط المستقيم ، وحَبْل الله المتين ، والشِّفاءُ النّافع ، عصمةٌ لمن تمسَّك به ، ونجاةٌ لمن اتّبعه ، لا يَعْوجّ فيقوَّم ، ولا يُرِيغ[5] فيُستَعتَب » .

فانظر إلى انسجام هذه العبارة وما جاء فيها من البديع غير مقصود ، تَشْهد الخواطرُ السليمةُ أنه كلام مُسْترسل غير مرَوٍّ ولا مُفكرٍ ، فصلوات الله وسلامه على من بُعث بجوامع الكَلِم ، وأُوتى هذه الفصاحةَ الرائعة ، وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) هود : ١٢٣
(٢) خالية : ماضية
(٣) فلج : ظهر على خصمه
(٤) اقسط : عدل
(٥) يريغ : يميل

Pratiques : linguistique, littérature, didactique

Grammaire de texte - Théorie du discours - Narrativité

Michel Charolles

Citer ce document / Cite this document :

Charolles Michel. Grammaire de texte - Théorie du discours - Narrativité. In: Pratiques : linguistique, littérature, didactique, n°11-12, 1976. Récit 1. pp. 133-154;

doi : https://doi.org/10.3406/prati.1976.969

https://www.persee.fr/doc/prati_0338-2389_1976_num_11_1_969

Fichier pdf généré le 29/03/2019

BY: $ = creative commons

GRAMMAIRE DE TEXTE - THÉORIE DU DISCOURS - NARRATIVITÉ

Michel CHAROLLES

Persée creative commons

Cet article n'a d'autre ambition que de présenter quelques problèmes généraux des grammaires de texte et théorie du discours et leurs développements plus particuliers en ce qui concerne la narrativité. Il ne prétend donc nullement faire une synthèse d'un courant bibliographique d'ailleurs difficile à suivre car en pleine évolution. Il s'agira tout au plus d'établir un schématique bilan de lectures relativement limitées et désordonnées mais centrées sur quelques notions fortes : compétence et performance textuelles et discursives, macro et micro-structures, pragmatique et cadre cognitif, théorie des mondes... Ces notions, pour importantes qu'elles soient en elles-mêmes et pour différentes que soient parfois les significations que leur donnent divers auteurs, se retrouvent néanmoins dans la plupart des travaux que nous avons examinés et surtout s'organisent en un développement qui signale une problématique plus ou moins stabilisée que viennent dynamiser les argumentations originales de telle ou telle contribution. Bien entendu, c'est sur ce consensus que nous insisterons et notre propos se construira suivant ce fil théorique conducteur le long duquel nous définirons, lorsque nous en aurons donné les attendus, les « macro-notions » de texte, de discours, de grammaire de texte, de théorie du discours, sous l'étiquette desquelles se regroupent les auteurs envisagés.

Le lecteur trouvera en fin d'article la liste des publications que nous avons pris en compte pour notre travail. Sans mésestimer les contributions de chercheurs moins connus, nous avons toutefois focalisé nos références sur certaines études de Teun A. Van Dijk et Janos Petöfi qui nous ont paru fournir un état plus avancé et plus large des problèmes que se posent les théoriciens du texte et du discours.

1. DÉFINITION ET TACHE D'UNE GRAMMAIRE DE TEXTE

Le projet d'une Grammaire de Texte (GT) trouve ses origines dans une problématique à référence fondamentalement chomskyenne. D'une manière schématique on peut dire, qu'au départ au moins, la nécessité de construire une grammaire qui dépasse le cadre de la phrase est apparue quand :

a) se sont révélées certaines insuffisances de la grammaire générative et transformationnelle (GGT)

b) on s'est aperçu qu'il était possible de transférer au niveau textuel les attendus empiriques fondateurs de la GGT.

1.1. LIMITES D'UNE GRAMMAIRE DE PHRASE GÉNÉRATIVE ET TRANSFORMATIONNELLE.

Une GGT est incapable de rendre compte d'une manière adéquate de phénomènes linguistes à la fois importants et nombreux comme la pronominalisation, la relativisation, la définitivisation... Ces problèmes ne peuvent en effet être traités correctement dans le cadre de la phrase et ils ne reçoivent de solution satisfaisante que s'ils sont envisagés dans un champ plus large.

Sans chercher à prouver chacune des affirmations qui précèdent il est néanmoins facile de montrer qu'une grammaire de phrase (GP) est relativement impuissante lorsqu'elle aborde, par exemple, le problème de la pronominalisation. Soit en effet la phrase suivante :

1) « Georges espère que Jean partira avec lui. »

Devant une phrase comme celle-là une GGT pourra tout au plus :

- opérer à partir de la structure profonde un étiquetage des syntagmes nominaux afin d'expliciter leurs rapports de coréférence.

1') « Georges espère que Jean partira avec lui. »
SN_1 SN_2 SN_1

- formuler les contraintes qui pèsent sur l'application de la transformation pronominale. On dira par exemple après Langacker **(G. Fauconnier 1974** pp. 17-20), qu' « un pronom ne peut à la fois précéder et commander son antécédent » d'où l'agrammaticalité de 2.

2) « Il espère que Jean partira avec Georges ».
SN_4 SN_2 SN_1

Si maintenant on examine la séquence suivante :

3) « Georges espère que Jean partira avec lui. Il le lui a demandé par écrit. »

Il est évident que les trois pronoms de la deuxième phrase ne pourront être rapportés à leur référent dans les limites de cette seule phrase. Une grammaire dont le champ s'étendra au-delà de la phrase devra se donner les moyens d'assurer des référentiations transphrastiques, d'analyser les contraintes (quantification, distance...) qui pèsent sur ces opérations et expliquer pourquoi **3** admet **3'**

3' « Il » de P_2 ⟶ « Georges »
« le » — — ⟶ « Jean partir avec Georges »
lui — — ⟶ « Jean »

alors que 4 admet 4'

4) « Georges espère que Jean partira avec lui. Il le lui a indiqué par écrit. »

4' « Il » de P_2 ⟶ « Georges »
« le » — — ⟶ P_1
lui — — ⟶ « Jean »

et que **5** admet **5'** ou **4'**.

5) « Georges espère que Jean partira avec lui. Il le lui a confirmé par écrit. »

5' « Il » de P_2 ⟶ « Jean »
« le » — — ⟶ « Jean partir avec Georges »
« lui » — — ⟶ Georges.

L'examen de ces simples exemples suffit donc à montrer :

- que le problème de la pronominalisation relève d'une Grammaire qui dépasse le champ de la phrase ;
- que ce problème ne reçoit de solution satisfaisante au niveau transphrastique que si on prend en compte un certain nombre de faits sémantiques (la relation sémantique « espérer » « demander », « indiquer », « confirmer » permet seule d'expliquer les référentiations proposées dans l'exemple considéré).

1.2 COMPÉTENCE ET PERFORMANCE TEXTUELLES.

La fondation d'une GGT repose sur un certain nombre de considérations empiriques qui méritent d'être rappelées car c'est à partir de leur simple transfert que se trouve définie une Grammaire de Texte (GT).

1.2.1. attendus empiriques et définition d'une GGT. Chomsky définit les tâches et objectifs d'une GGT en partant des faits empiriques suivants : si tout sujet parlant une langue L est capable d'émettre, comprendre et paraphraser un nombre infini de phrases de L qu'il n'a jamais rencontrées ; si, d'autre part, il est en mesure de formuler des jugements de grammaticalité sur une phrase donnée, c'est qu'il a intériorisé un certain nombre de règles linguistiques qui lui confèrent ces capacités. Ces règles constituent ce que l'on appelle sa *compétence linguistique*. Cette compétence n'apparaît jamais en elle-même mais se manifeste à l'occasion des *performances* qu'elle rend possible. La grammaire se présente alors comme un *modèle de cette compétence* du sujet idéal, c'est-à-dire comme un dispositif qui, à partir d'un nombre fini de symboles catégoriels, de règles de réécriture et de règles de transformation pourra énumérer et décrire toutes les phrases grammaticales de L et analyser toutes les phrases semi-grammaticales ou agrammaticales de L. La grammaire ainsi définie sera un pur modèle : son dispositif sera neutre par rapport aux problèmes de l'émission et de la réception qui relèvent de la performance et de la théorie que l'on peut en faire.

1.2.2. Attendus empiriques et définition d'une GT. Par transfert au plan textuel des attendus empiriques précédents on obtient : si tout sujet parlant une langue L est capable d'émettre, comprendre et paraphraser un nombre infini de textes de L ; si, d'autre part, il est en mesure de formuler des jugements de textualité sur un texte donné, c'est qu'il a intériorisé un certain nombre de règles qui lui confèrent ces capacités. D'où il découle :

— qu'il existe une compétence textuelle ;

— qu'une GT devra se construire comme une modélisation de cette compétence textuelle :

— qu'il faut distinguer compétence et performance textuelles et prévoir une théorisation de cette dernière.

1.2.3. Remarques sur 1.2.2.

a) Une GT est plus « intéressante » qu'une GGT car elle est fondée sur des considérations « empiriquement plus satisfaisantes » que celles sur lesquelles reposent une GGT : à savoir que nous communiquons presque exclusivement à l'aide d'énoncés qui ont une dimension supérieure à la phrase.

b) une GT est plus puissante qu'une GGT car elle va pouvoir rendre compte de phénomènes linguistiques phrastiques et textuels : elle intégrera donc comme une de ses composantes de base une Grammaire de Phrase.

c) une GT pour présenter les mêmes garanties de rigueur scientifique qu'une GGT devra se construire elle aussi comme un dispositif déductif comportant des symboles catégoriels, des règles de réécriture et des règles de Transformation.

2. FORME D'UNE GRAMMAIRE DE TEXTE.

L'évolution plus ou moins récente des travaux en GT se caractérise par une utilisation quasi systématique d'analyses issues de la sémantique générative, de divers systèmes logiques contemporains et de la théorie des actes de langage. Cette évolution a des conséquences importantes, comme nous allons le voir, sur la forme même de la Grammaire.

2.1. LA SÉMANTIQUE GÉNÉRATIVE.

Alors que la syntaxe est la composante de base de la GGT les Grammairiens du texte considèrent avec les Sémanticiens Générativistes que cette place doit être occupée par la sémantique. L'élément minimal de composition du texte sera donc en structure profonde *une représentation sémantique* (RS). Cette RS a la forme d'une proposition et se présente comme un prédicat à n places avec ses n arguments :

6 —

Toute proposition peut éventuellement être l'argument d'une proposition de rang supérieur.

7 —

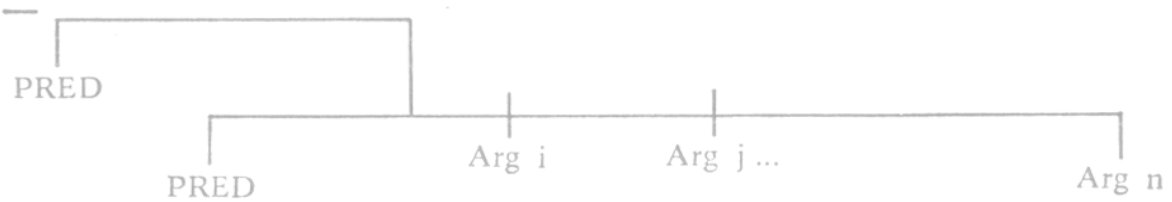

Chaque argument se trouve d'autre part spécifié en cas, ou rôle sémantique. La liste des cas varie quelque peu d'un auteur à un autre comme elle varie dans les divers travaux de Fillmore d'où elle est tirée. Dans **Van Dijk (1972** p. 147) les cas suivants sont utilisés : Agent - Patient - Objet - Instrumental - Source - But. Si, en général, la place des PRED. est occupée par les verbes et celle des arg. par les SN on peut aussi avoir des adjectifs, des adverbes, des modalisateurs... comme PRED, et des verbes, des propositions... comme Arg. Ces diverses réalisations dépendent en fait des règles trans-

formationnelles qui, agissant sur les RS, vont leur substituer des manifestations lexicales et phonologiques superficielles. Au niveau de la RS profonde n'apparaissent en effet que des primitifs sémantiques, c'est-à-dire des éléments abstraits fournis par le lexique. La construction d'un lexique est donc une tâche des plus importantes (et des plus difficiles) dans une GT. On trouvera chez **Reiser (1972)** et surtout chez **J. Petöfi (1972 a et b 1973 b)** des analyses très élaborées sur le rôle et la forme du lexique dans une GT. Indiquons ici à titre d'illustration parfaitement schématique que conformément aux analyses de **Postal (1970), Mac Cawley (1968)** qu'une entrée lexicale comme par exemple, celle du verbe « tuer » se verra associer les primitifs [FAIRE DEVENIR NON VIVANT] qui pourront seuls figurer dans la RS. Ce système permet d'ailleurs à une GT de fonctionner dans les deux sens de la composition et de la décomposition textuelles. On aura en composition PRIMITIFS → unité lexicale et en décomposition l'inverse (sur cette bidirectionnalité de la GT voir **Petöfi 1973 a et b**). Les présuppositions, plus ou moins explicitées dès le lexique, font également partie de la RS. Ainsi, à une proposition comportant le prédicat primitif [SAVOIR] sera adjointe la proposition P' qu'elle présuppose. On obtient alors en suivant une notation inspirée de **Lakoff (1971)** une formule du genre :

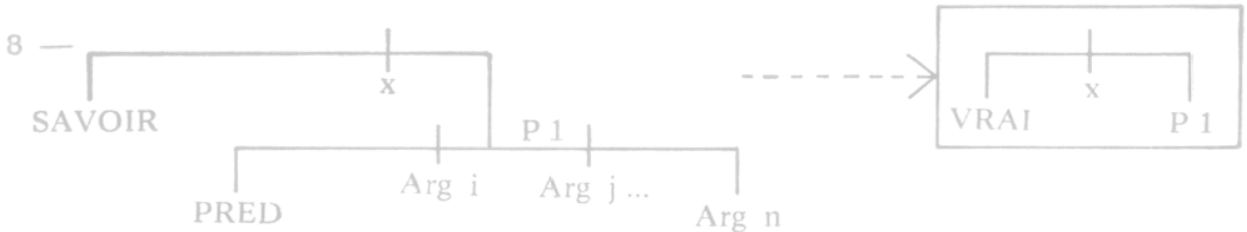

La question du statut des présuppositions dans une GT est l'objet de discussions nombreuses car elle se situe aux frontières de la Sémantique, de la Logique et de la Pragmatique. Quoi qu'il en soit, nous dirons avec **Van Dijk (1975 b et c, 1976)** qu'*une base de Texte (BT)* est explicite quand elle « stocke » toutes les présuppositions issues des propositions (ainsi que tous les postulats de sens pragmatiques) et implicite quand pour des raisons de commodité analytique elle en fait l'économie.

2.2. *LES SYSTÈMES LOGIQUES.*

Les GT recourent de plus en plus massivement à des notations tirées de divers systèmes logiques contemporains. Certains de ces systèmes sont relativement bien connus alors que d'autres sont beaucoup plus récents et sophistiqués. Sans prétendre à l'exhaustivité nous classerons ces références en quatre groupes et indiquerons très succinctement les directions dans lesquelles elles interviennent.

a) *Références au calcul des predicats de 1^er^ et 2^e^ ordre.*

— pour la représentation sémantique en proposition ;

— pour l'utilisation des quantificateurs (existentiel, universels...) et des opérateurs d'unicité définie (opérateur îota) d'unicité indéfinie (opérateur éta)... liant les arguments.

b) *références à la logique des relations.*

pour formaliser les relations (d'équivalence, d'implication, d'inclusion, d'intersection) entre les RS de la BT.

c) *références aux logiques modales.*

- classiques (opérateurs possible, impossible...)
- déontiques (opérateurs permis, obligatoire...)
- épistemiques (opérateur savoir, croire...)

d) pour la notation des modalisations de prédicat.

Références aux logiques du temps et de l'action

pour expliciter les relations temporelles ou déductives entre propositions.

Ces références, désordonnées au premier abord, signalent une volonté de notation plus rigoureuse et un désir d'exploiter au maximum les possibilités des calculs déjà connus ; mais surtout, elles préparent l'avènement d'une logique textuelle spécifique. Cette logique textuelle (dite naturelle à la suite de **Lakoff - 1972 -**) sera bâtie sur un vaste ensemble de systèmes déjà existants mais aussi construira son propre système. L'horizon d'une telle perspective n'est pas encore atteint (s'il l'est jamais) mais on pourra trouver chez **Van Dijk (1973)** une intéressante tentative de synthèse.

2.3. LES ACTES DE LANGAGE ET LA PRAGMATIQUE TEXTUELLE.

Nous aurons l'occasion de revenir sur l'importance des facteurs pragmatiques dans l'examen de la notion de cohérence textuelle mais nous voudrions dès maintenant signaler que, dans une GT, chaque proposition se voit attribuer, dès la structure profonde, *une proposition supérieure de communication* (encore appelée hyperphrase de communication) qui précise :

a) les participants à l'acte de communication textuelle (émetteur et destinataire du texte par ex « Stendhal dit à moi... ») et propositionnelle (émetteur et destinataire de la proposition par ex « ...que Julien dit à Mathilde que P. »).

b) les coordonnées spatio-temporelles de l'acte de communication textuel et propositionnel ;

c) l'acte de langage (Assertion, Question, Ordre...) que constitue l'acte de communication textuel et propositionnel.

L'introduction dans la base du texte de propositions supérieures de communication est très discutée. Sans vouloir entrer dans les détails d'un débat souvent confus (**Kuroda 1975**), il nous semble que cette procédure présente des avantages analytiques indéniables (**Charolles 1976 a**) et permet surtout d'éviter l'élimination formaliste de tout un ensemble de problèmes liés aux participants à l'acte de communication et aux modalités de cet acte. Les développements qui tournent à l'heure actuelle autour de la question de la littérature comme acte de langage (**Van Dijk 1976, Levin 1976**), pour informels et criticables qu'ils soient, prouvent néanmoins :

a) que la notation avec proposition supérieure de communication doit être maintenue car elle présente l'avantage de situer à leur juste place dans la dérivation les pôles du problème ;

b) qu'une GT n'est pas prisonnière du postulat idéaliste du sujet chomskyen qui se trouve être à l'origine de son projet mais peut, bel et bien, intégrer au niveau qui leur revient des paramètres psychologiques, sociologiques, psychosociologiques... Cette évolution des GT est à notre avis très intéressante ; même si, dans un premier temps, les discussions y perdent en rigueur et semblent faire reculer les chances d'une modélisation, l'ensemble du dispositif y gagne considérablement d'un point de vue épistemologique.

Il y a là plus que l'amorce de modifications importantes, d'ailleurs le simple fait que l'appellation *Grammaire du discours* semble prévaloir dans les travaux les plus récents souligne cette *ouverture du texte (ensemble linguistique clos) vers le discours (ensemble linguistique rapporté à ses conditions de production)*.

2.4. CONCLUSION.

Afin de préparer les développements qui vont suivre mais aussi pour rassembler l'ensemble des informations que nous avons pu accumuler dans cette partie sur la forme d'une Grammaire du Discours (GD) nous proposerons la dérivation de la séquence suivante qui, dans la base, apparaîtra comme une suite concatenée de deux RS.

9 « Est-ce que Jean a tué Pierre ? » demanda le juge à l'accusé. « Non je vous jure qu'il ne l'a pas fait » répondit celui-ci.

Figure 9 - Légende.

ASSERT pour assertion.
COM pour communique.
QU pour question.
JUR pour jurer.
to, lo moment et lieu de l'émission/réception de RS 1
to', moment de l'émission de RS 2
t1, l1 moment et lieu où le juge s'adresse à l'accusé
t1', l1' moment et lieu où l'accusé répond au juge
t2, l2 moment et lieu du crime en question
to to' (to juste antérieur à to' sur l'axe des instants de COM)
t1 t1'
t1 $<$ to
t2 $<$ t1
d'où t2 $<$ t1 t1' $<$ to to'
x1 = émetteur, x2 = récepteur, x3 = le juge, x4 = l'accusé, x5 = Jean
x6 = Pierre.
& = opérateur de connection (CF infra 3.1.4)

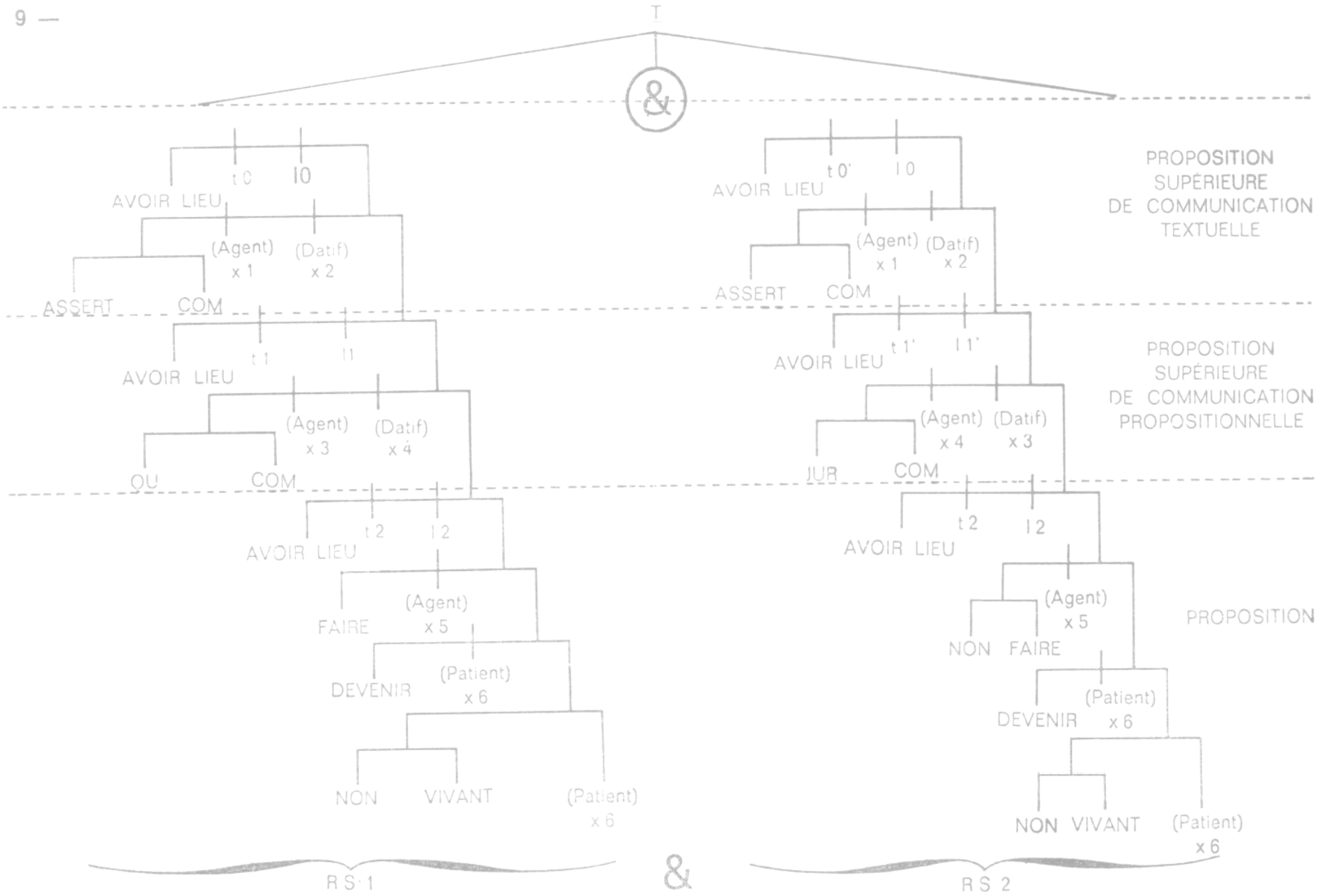
T
&
t 0
I0
AVOIR LIEU
(Agent)
x 1
(Datif)
x 2
ASSERT
COM
t 1
I1
AVOIR LIEU
(Agent)
x 3
(Datif)
x 4
OU
COM
t 2
I 2
AVOIR LIEU
(Agent)
x 5
FAIRE
(Patient)
x 6
DEVENIR
NON
VIVANT
(Patient)
x 6
RS 1
&
t 0'
I 0
AVOIR LIEU
(Agent)
x 1
(Datif)
x 2
ASSERT
COM
t 1'
I 1'
AVOIR LIEU
(Agent)
x 4
(Datif)
x 3
JUR
COM
t 2
I 2
AVOIR LIEU
(Agent)
x 5
NON
FAIRE
(Patient)
x 6
DEVENIR
NON
VIVANT
(Patient)
x 6
RS 2
PROPOSITION
SUPÉRIEURE
DE COMMUNICATION
TEXTUELLE
PROPOSITION
SUPÉRIEURE
DE COMMUNICATION
PROPOSITIONNELLE
PROPOSITION

3. LA NOTION DE COHÉRENCE (MACROSTRUCTURE ET MICROSTRUCTURES)

Afin d'apporter quelques précisions sur la forme d'une GT nous avons laissé de côté l'importante question des *jugements de textualité*. Les jugements de textualité font partie de la compétence du sujet idéal (cf supra 1-2-2) et peuvent être soit des jugements de cohérence soit des jugements typologiques.

a) Les jugements de cohérence portent sur la cohérence textuelle proprement dite (relations entre les RS de la BT) et sur la cohérence discursive (bonne formation pragmatique de la séquence).

b) Les jugements typologiques concernent l'ensemble du discours et sont établis en fonction des connaissances des conventions textuelles et discursives du sujet qui est capable de distinguer, par exemple, un texte narratif d'un texte non narratif.

Cette partie sera consacrée à l'examen de la notion de cohérence ; dans la suivante nous aborderons les problèmes généraux de typologie et insisterons, en particulier, sur le texte narratif.

LA NOTION DE COHÉRENCE joue un rôle important dans une GT. La plupart des travaux que nous avons pris en compte font une large place à l'analyse des questions qui tournent autour de cette notion et insistent sur sa dimension à la fois textuelle et discursive.

3.1. LA COHÉRENCE TEXTUELLE PROPREMENT DITE.

Pour qu'un texte soit perçu comme cohérent il faut qu'il ait un caractère suivi. Traduit en termes linguistiques cela signifie qu'*il devra comporter dans son développement linéaire des éléments de récurrence* (**J. Bellert 1970**). La langue dispose de nombreuses ressources pour répondre à cette exigence notamment :

— les possibilités de pronominalisation, de définitivisation et de substitution ;

— les recouvrements présuppositionnels ;

— les procédures de thématisation.

3.1.1 Pronominalisation - Définitivisation - Substitution.

a) La pronominalisation permet de rappeler un syntagme ou une phrase entière d'une phrase à une autre.

10) « Pierre a acheté une voiture. Elle consomme 10 litres aux 100 kilomètres ».

11) « Pierre a acheté une voiture. Cela l'a considérablement endetté ».

b) La définitivisation assurée par l'emploi des déterminants définis (article ou démonstratif) concerne essentiellement les syntagmes nominaux.

12) « Pierre a acheté une voiture. Cette voiture consomme 10 litres aux 100 kilomètres ».

c) La substitution s'apparente à la définitivisation mais ne comporte pas d'identité lexématique et peut comme la pronominatisation porter sur des syntagmes nominaux ou verbaux ou même sur des phrases entières.

13) « Pierre a acheté une voiture. Cet engin consomme beaucoup d'essence ».

14) Pierre a tiré sur un agent de police. Ce geste l'a conduit devant un tribunal ».

Une GT devra recourir à une notation appropriée pour figurer dans la base les identités référentielles. L'utilisation de quantificateurs liant les arguments dans la proposition sémantique peut, à cet effet, être très intéressante mais pose parfois quelques problèmes. En effet, si on cherche à transcrire **12)** dans le langage du calcul des prédicats à l'aide du quantificateur existentiel, on obtient une notation inexacte, car ce quantificateur indique simplement qu'il existe *au moins 1* x tel qu'il est une voiture (V), que Pierre l'a achetée (A) et qu'il consomme 10 l aux 100 (C) mais ne permet nullement d'assurer qu'il s'agit du *seul et même* x qui vérifie les 3 prédicats (V.A.C.). En fait, dans un cas comme celui-là, l'opérateur iota (ou opérateur d'unicité définie) est le seul qui puisse être utilisé, on obtient alors la formule suivante :

15) (ix) [V (x) ∧ A (y,x) ∧ C (x)]

Cette formule devra prendre place dans la BT aux côtés des RS des propositions de **12** ; les opérateurs de connection (ici conjonction) spécifiant d'ailleurs les relations entre les RS et, l'antéposition de x, sa thématisation (cf infra 3.1.3.). Les liaisons par substitution seront notées de matière semblables après que certaines inférences aient été effectuées à partir des données du lexique. Ainsi pour **14**, l'entrée « tirer » comportera les traits [+ ACT] d'où la possibilité d'avancer que, quels que soient x et y, si x tire sur y, alors x accomplit un geste [(x) (y) T (x,y) ⊃ G(x)].

L'établissement des rapports de coréférence peut être soumis à des contraintes dues, notamment, à l'emploi de certains verbes. Il en va ainsi dans **16** où les deux occurences de « Brigitte Bardot » ne sont pas référentiellement identiques.

16) « Marie a rêvé qu'elle était Brigitte Bardot. Brigitte Bardot est tombée amoureuse d'un acteur célèbre ».

En effet si les deux « Brigitte Bardot » étaient coréférentiels on aurait aussi « Marie est tombée amoureuse d'un acteur célèbre », proposition qui est inacceptable à cause du verbe « rêver ». Ce verbe ainsi que d'autres (**Karttunen 1970**) est dit *prédicat créateur de monde* ce qui, d'une manière approximative, signifie qu'il délimite son propre champ référentiel (ou monde). La définition d'un monde est de nature différentielle : le champ référentiel du prédicat Pi sera circonscrit par opposition aux champs référentiels des prédicats Pj...Pn et par opposition à un champ référentiel non marqué (ou général) revoyant au « monde actuel ». Ainsi dans **16** « Marie est Brigitte Bardot » dans un mondeM1 (monde du rêve) mais ne l'est pas dans le M2 (monde actuel) posé comme champ référentiel de la deuxième phrase. **J. Petöfi** accorde une grande importance dans ses travaux à cette notion de monde et cela le conduit à édifier une *théorie du texte* dont une des composantes est appelée *théorie du texte et du monde.* Nous n'entrerons pas dans le détail de recherches d'un accès souvent difficile et qui posent de nombreux problèmes (cf la définition d'un monde actuel...), mais nous avons par exemple retenu de son étude d'un passage du *Petit Prince* (**Petöfi 1973 b**) qu'il est possible d'associer à un texte un ensemble de mondes et sous-mondes qui constituent son univers de référentiation et, que, dans chacun de ces mondes et sous-mondes, peuvent être formulés des jugements d'existence et de vérité. On dira ainsi que si on appelle M_1 la planète du Petit Prince, M_2 la partie de la terre que connait le Petit Prince, M_3... alors dans M_1 il existe x,

y... dans M, il existe..., et dans M il est vrai que tous les x, que quelques x... vérifient les prédicats Pi, Pj... Pn et de même dans M, et les autres mondes et sous-mondes. De telles analyses présentent à notre avis un grand intérêt pour l'étude de textes élaborés comme par exemple les textes littéraires de fiction (**S. J. Schmidt 1976**) mais surtout elles élargissent le champ d'une GT et modifient sa forme car elles y ajoutent une *sémantique extensionnelle*, c'est-à-dire une sémantique à valeurs de vérité du type de celles que connaissent les logiciens (**L. Apostel 1967**).

3.1.2. Les recouvrements présuppositionnels.

Alors que dans la pronominalisation et la définitivisation le lien entre propositions est explicite, les recouvrements présuppositionnels interviennent de manière plus indirecte mais avec une semblable efficacité pour assurer un suivi au texte. Si on examine **17.**

17) « Jean, le fils aîné d'Anne, a quitté Paris pour Dijon. Pierre, lui, est resté près de sa mère ».

on voit que la deuxième phrase permet d'inférer que « Pierre est comme Jean fils de Marie », inférence qui recouvre la présupposition « Marie a plus d'un enfant » attaché à l'emploi de « fils aîné » dans la première phrase. De la même façon, c'est en fonction du jeu des reprises présuppositionnelles qu'est évaluée la cohérence d'une réponse par rapport à une question. Soient, en effet, la phrase interrogative suivante :

18. « Est-ce que Jean a tué Pierre ? »

et les réponses 18 a. 18 b. 18 c.

18 a. « Non c'est Jacques qui a tué Pierre. »

18 b. « Non Jean a tué Alfred. »

18 c. « Non Michel a dévalisé une banque. »

Les couples **18 - 18 a** et **18 - 18 b** seront considérés comme cohérents parce que la réponse reprend chaque fois une présupposition contenue dans la question (« quelqu'un a tué Pierre » pour **18 a**, « Jean a fait quelque chose » pour **18 b**). Par contre, la séquence **18 - 18 c** est perçue comme mal formée car il n'y a pas recouvrement présuppositionnel d'une phrase à l'autre (sur ce problème de la « logique » question-réponse cf **Zuber 1972**).

3.1.3. Les thématisations.

Issue de recherches en linguistique phrastique « d'obédiences » diverses (GGT, Sémantique générative, linguistique fonctionnelle pragoise...) la distinction thème-commentaire (Topic/Comment) est d'une grande utilité pour l'étude de la cohérence textuelle. Si nous nous accordons pour définir de manière informelle (pour plus de détails cf **Danes ed 1974**) le thème comme ce qui est sémantiquement donné ou connu dans une phrase et le commentaire comme ce qui en est dit de nouveau, on voit que dans un texte « la connexité s'établit, entre autre, sur la progression thématique » (**Danes 1974 p. 114**). Dans la séquence suivante :

19) « Pierre a rencontré une amie. Il l'a entretenue de son travail et de sa vie privée. La jeune fille lui a appris qu'elle s'était inscrite à l'université ».

il est possible de distinguer pour chaque phrase un thème et un commentaire.

Phrases	Thème	Commentaire
P_1	Pierre	— a rencontré une amie
P_2	Il (Pierre)	— a entretenu une amie de...
P_3	la jeune fille	— a appris... à Pierre... — s'est inscrite à l'université

On peut alors avancer que **19** est jugée cohérente

— **a)** Parce que « Pierre » est le thème commun à P_1 et P_2.

— **b)** Parce que « jeune fille » thème de P_3 est extrait de « amie » qui appartient au commentaire de P_1 et est donc liée au thème de cette phrase par les deux prédicats « être l'amie de Pierre » et « avoir été rencontrée par Pierre ».

Partant d'une analyse comme celle-là on pourrait penser que le suivi d'une séquence repose en priorité sur la continuité des arguments et que son développement est fonction de l'introduction de prédicats. En fait, une telle conception est trop étroite car, d'une part, on peut rencontrer des cas où il y a thématisation de prédicat et, car, d'autre part, de nouveaux arguments peuvent être introduits dans un texte sans qu'il devienne pour cela incohérent. Il en va ainsi pour **20** qui prolonge **19** mais ne le rend pas inacceptable.

20) « Pierre a rencontré une amie. Il l'a entretenue de son travail et de sa vie privée. La jeune fille lui a appris qu'elle s'était inscrite à l'université. La pluie s'est mise à tomber et tous les passants se sont réfugiés sous les porches de la rue. »

Certes une telle séquence ne « désarme » pas une analyse en thème/commentaire : on peut fort bien admettre que **19** comporte des informations spatio-temporelles implicites (cf supra 2-3) qui se trouvent thématisées dans la dernière phrase de **20**. Toutefois, la nécessité de recourir à des informations sémantiques implicites montre que les analyses en thème/commentaire ne peuvent à elles seules fournir une explication du jugement de cohérence. Chez **J. Petöfi** l'analyse en thème/commentaire est associée à la composante de base de la grammaire et fonctionne en corrélation avec des analyses lexico-sémantiques. Dans ses travaux (notamment **1972 a**) une attention particulière est portée aux procédures de thématisation : à chaque argument-thème se trouve adjointe la liste des prédicats dans lesquels il figure et le texte est ainsi décomposé en une série de *réseaux thématiques* dont il est possible d'étudier les rapports grâce à une notation adéquate.

3.1.4. Les relations entre RS : tentatives de formalisation.

Les phénomènes linguistiques que nous venons de recenser sont des facteurs de cohérence textuelle. Pour figurer dans la BT ils devront être analysés au niveau sémantique profond et recevoir une notation appropriée. Une fois cette tâche accomplie, les relations entre RS pourront être exprimées par des opérateurs de connection qui seront :

a) empruntés au calcul des propositions (conjonction, disjonction, implication, équivalence) ou, ce qui revient au même, au calcul des relations (inclusion - intersection - complémentation...)

b) spécialement définis (à partir des précédents) en vue de leur utilisation

spécifiquement textuelle. Ce sera le cas par exemple des opérateurs de cause, conséquence, condition, concession pour lesquels on trouvera dans une GT des formules du genre :

21) CAUSE $(S_1 - S_2)$ = Def $S_1 \supset S_2/S_1$

qui indique que S_1 sera cause de S_2 quand S_1 implique S_2 si S_1 est donné.

Sans chercher à aller bien loin sur ce terrain, on imagine aisément les difficultés qui peuvent surgir quand on essaie par exemple de définir de cette manière l'opérateur de concession. D'ailleurs une « logique textuelle » requiert des opérateurs encore plus complexes notamment à valeur modale (condition possible, probable... **Van Dijk 1973**) dont la mise en place pose des problèmes très difficiles si ce n'est insolubles.

Partant de ces restrictions, on ne saurait donc accorder à des règles de réécriture du genre de 22 **(Van Dijk 1972 pp. 126-127)** qu'un caractère provisoire

22) & ⟶ conjonction ∧
disjonction ∨
implication ⊃
équivalence ≡
cause
conséquence
condition
concession

Une telle modélisation qui recourt à des symboles had-hoc ou incomplétement définis ne doit pas faire illusion, d'autant qu'elle ne permet pas de rendre compte de certains aspects de la cohérence textuelle qui relèvent d'une pragmatique du discours.

3.2. *LA COHÉRENCE DISCURSIVE.*

Il est impossible, comme on s'en est d'ailleurs très vite aperçu (**Bellert 1970**), de traiter du problème de la cohérence des textes en s'enfermant dans une problématique strictement et étroitement linguistique. Certains jugements de cohérence dépendent en effet de connaissances du monde que partagent ou non les participants à l'acte de communication. Si on examine la séquence suivante :

23) « M. Giscard d'Estaing a fait une intervention à la télévision. Le Président de la République a déclaré que les prix avaient augmenté. »

on voit qu'elle sera cohérente pour un récepteur qui sait que M. Giscard d'Estaing est un homme politique et qu'il est Président de la République mais qu'elle sera jugée différemment par un récepteur qui ignorerait ces informations ou croirait que M. Giscard d'Estaing est une vedette de cinéma. Nous avons déjà abordé cette question dans **Charolles 1976 b** et nous nous contenterons d'insister ici sur un aspect du problème qui touche à la structure même d'une GT. Si une GT possède un lexique de type encyclopédique, comme c'est le cas chez **J. Petöfi** par exemple, il est possible d'imaginer qu'elle comportera des indications du type « la baleine est un mammifère », « le pétrole est une roche »... et donc que des séquences dans lesquelles « baleine » et « mammifère » ou « pétrole » et « roche » coréféreront seront admises comme bien formées par la grammaire et cela sur la base de données purement linguistiques sans que soient pris en compte des paramètres pragmatiques. Il y a là un problème difficile (déjà noté par **Kiefer** et **Bierwisch -**

cf **Kiefer 1974**) qui reste sans solution si on n'admet pas que le lexique (comme d'ailleurs toutes les autres composantes d'une GT) est déjà un modèle de l'émetteur et du récepteur, ce qui revient à dire qu'une GT est de part en part marquée par des postulats pragmatiques implicites.

Van Dijk (1975 c, 1976 a et b) avance un principe de cohérence qui touche également au problème des connaissances du monde et du lexique. Ce principe, dit d'informativité, énonce qu'une séquence n'est jugée cohérente que si elle n'est pas analytique et permet de rejeter comme incohérent un énoncé du genre de 24.

24) « Les célibataires paient de lourds impôts. Les hommes et les femmes non mariés doivent verser des taxes importantes à l'Etat. »

Certes, on conçoit qu'un récepteur serait amené à traiter d'incohérent un discours qui serait analytique du début à la fin. Toutefois, on ne saurait considérer dans l'absolu le principe d'informativité. Les enseignants par exemple utilisent abondamment des discours analytiques sans que pour cela leurs élèves perçoivent leurs propos comme constamment incohérents parce que justement ils ne possèdent pas toujours le lexique de leur maître et les connaissances du monde que celui-ci précisément veut leur transmettre.

Examinons maintenant les 2 séquences suivantes :

25) « Jean s'est glissé dans son lit, a remonté ses couvertures et soufflé sa bougie. Il s'est endormi et a fait de beaux rêves. »

26) « Jean s'est endormi et a fait de beaux rêves. Il s'est glissé dans son lit a remonté les couvertures et soufflé sa bougie. »

On peut sans grand risque avancer que 25 serait jugée cohérente par la majorité des récepteurs éventuels alors que, pour 26, un jugement contraire serait émis. 26 est pourtant tout aussi bien formée au niveau linguistique (pronominalisation, thématisation) que 25 mais elle va à l'encontre *d'élémentaires connaissances du monde* que nous avons en commun et qui nous disent que, quel que soit x, s'il est un homme, alors il ne peut éteindre sa bougie... quand il dort. Il en irait tout autrement si **26** était inséré dans un récit de fiction dans lequel les êtres humains se voient dotés de pouvoirs surnaturels.

Partant des remarques qui précèdent on pourrait être tenté de penser qu'une grammaire du discours ne pourra jamais recenser, maîtriser et qui plus est modéliser ces paramètres. Certes il faut reconnaître qu'il y a là une difficulté considérable mais des travaux récents **(H. Verdaasdonk 1976, Van Dijk 1976 a, Petöfi 1976)** montrent que, même dans ce domaine, il est possible d'arriver à des connaissances suffisamment intéressantes pour persévérer. A l'heure actuelle, la plupart des études mettent l'accent sur cette dimension pragmatique du problème de la cohérence. Les théories les plus avancées essaient d'intégrer des informations issues de la psychologie cognitive (problèmes de conceptualisation, de mémorisation, d'organisation cognitive, théorie des « frames »...), de la logique épistémique et de la logique des actions dont les efforts conjugués visent à expliciter et mettre en forme les cadres de connaissance du monde.

3.3. COHÉRENCE MACRO-STRUCTURELLE ET MICRO-STRUCTURELLE.

Jusqu'à maintenant nous n'avons guère envisagé le problème de la cohérence textuelle et discursive qu'au niveau d'une séquence de phrases d'une étendue relativement limitée. Les contraintes que nous avons pu dégager opèrent sur la succession immédiate de quelques propositions et n'ont donc

qu'un caractère local et limité. Pour des textes plus développés deux faits doivent être pris en considération :

a) un texte peut satisfaire toutes les contraintes locales mentionnées jusque-là mais ne pas être jugé globalement cohérent.

b) tout sujet est capable de résumer un texte donné localement bien formé et d'émettre des jugements d'adéquation sur son résumé.

Ces faits indiquent, d'une part, qu'un texte n'est pas seulement appréhendé dans la stricte succession des propositions qui le constituent mais aussi d'une manière globale et, d'autre part, qu'il existe des contraintes plus ou moins spécifiques qui pèsent sur l'ensemble de l'énoncé.

Une GT devra donc se constituer comme un modèle à deux niveaux et dégager les règles de transformation qui permettent de passer de l'un à l'autre :

1) *Le niveau micro-structurel* sera constitué par la BT implicite ou explicite à laquelle s'ajouteront des informations pragmatiques pertinentes.

2) Le niveau macro-structurel se présentera lui aussi sous la forme d'une suite de propositions dont les relations devront être explicitées et sur laquelle pèseront des contraintes de bonne formation.

La forme des macro-structures est identique à celle des micro-structures. Cette affirmation, pour hypothétique qu'elle soit, repose sur le fait que le résumé (ou plutôt les résumés) d'un texte est encore un texte ou pour le moins une proposition. De cette identité formelle il résulte :

a) que les relations entre propositions de la Macro-structure seront du même type que celles qui unissent les propositions de la BT et pourront être notées de la même manière.

b) qu'une Macro-structure pour être cohérente devra au moins satisfaire toutes les contraintes de bonne formation textuelle (pronominalisation, définitivisation...) ou discursive qui interviennent au niveau micro-structurel.

Un exemple simplifié va nous permettre de préciser cette articulation en deux niveaux. Imaginons un texte comprenant les 2 séquences suivantes :

27) Sq_1 : « Jean a labouré la terre qui entoure sa maison. Il a semé des légumes et des fleurs. Il a arrosé et pioché les plantes... »
Sq_2 : « Jean a récolté en grande quantité de belles pommes de terre et de belles salades. Il a eu aussi des magnifiques fleurs... »

Pour chacune des séquences la BT sera constituée par une suite concaténée de RS (RS_1 & RS_2 & RS_3... pour Sq_1, RS'_1 & RS'_2 & RS'_3... pour Sq_2) et par des informations qui indiqueront par exemple que dans Sq_1 « Jean », « il » et « il » sont coréférents...

Posons maintenant que ce texte admet comme Macro-structure une séquence de surface Sq_3.

28) Sq_3 : « Jean a fait un jardin. Il a eu une belle récolte ».

Cette séquence apparaîtra d'abord en structure profonde sous la forme d'une suite de RS qui sera ici bien formée car concatenée (conjonction), coréférente en ses parties et thématiquement suivie. Du point de vue de la notation et des contraintes de cohérence nous retrouvons donc au niveau macro-structurel les mêmes problèmes qu'au niveau micro-structurel. On voit toutefois qu'il est maintenant possible de définir un degré supérieur de cohérence. En effet, si à la place de Sq_2 nous avions eu, dans notre texte **27**, une séquence bien formée comme Sq_4.

Sq_4 : « Les hauts fonctionnaires sont des personnages importants. Ils gouvernent des régions. Ils participent aux décisions nationales... »

nous aurions encore pu associer à Sq_4 une BT cohérente mais nous n'aurions pas pu construire une macro-séquence pour l'ensemble $Sq_1 - Sq_4$. Nous en déduisons donc :

a) ● qu'un texte qui est micro-structurellement cohérent n'est pas forcément macro-structurellement cohérent.

b) ● qu'un texte n'est macro-structurellement cohérent que quand on peut lui associer, par construction, une macro-BT cohérente.

Ajoutons que cette macro-cohérence textuelle a aussi une dimension discursive et que la Grammaire devra pouvoir rendre compte de la cohérence globale du discours (compatibilité des macro-actes de langage, continuité des propositions supérieures de COM, articulation des mondes, opérations cognitives...) en intégrant des paramètres pragmatiques.

3.4. LES MACRO-RÈGLES DE TRANSFORMATION.

Le passage entre les deux niveaux de la grammaire est assuré par un ensemble de règles appelées Macro-règles de Transformation. Ces règles permettent d'extraire ou de construire une proposition macro-structurelle à partir d'une BT séquentielle (comme nous l'avons fait par exemple lorsque nous avons assigné **25** à **27**). Les macro-règles (MR) opèrent au niveau sémantique ; elles organisent et réduisent l'information de la BT sans la modifier. Les MR sont récursives : elles peuvent en effet s'appliquer plusieurs fois à partir d'une même BT. Cette application théoriquement infinie explique pourquoi un texte peut recevoir divers résumés de dimension variable. Dans la pratique cette récursivité est limitée par la contrainte de préservation sémantique. On appellera Macro-Structure d'une Séquence (ou d'un texte) la proposition (ou suite de propositions) obtenue quand on ne peut plus exercer une nouvelle fois une MR. Dans un travail récent **Van Dijk (1976 a pp. 13-25)** présente 4 MR : nous nous contenterons de les reproduire sous une forme quelque peu simplifiée en leur ajoutant un exemple-illustration :

MR_1 : Règle de généralisation.

Etant donnée une séquence de propositions Sq = ($Pred_1$ (arg_1), $Pred_2$ (arg_2)... Pred*n* (arg*n*)) avec n $\geqslant$ 2 s'il existe un Pred O tel que chaque Pred*i* est inclus dans l'extension de O et s'il existe un arg A tel que chaque Arg*i* est inclus dans l'extension de A alors on peut remplacer Sq par O (A).

ex : « Jean a essuyé les verres. Jean a essuyé les assiettes. Jean a essuyé les couverts → « Jean a essuyé la vaisselle. »

MR_2 : Règle d'effacement.

Etant donnée une séquence de propositions Sq = (P_1, P_2... Pn) avec n $\geqslant$ 2 chaque P*i* de Sq peut être effacée si elle n'est pas une condition d'interprétation pour au moins une Pj de Sq.

ex : « Marie joue au ballon. Son ballon est bleu. Marie casse une vitre avec son ballon » → « Marie joue au ballon et casse une vitre ».

MR_3 : Règle d'intégration.

Etant donnée une séquence de propositions Sq = (P_1, P_2... Pn) avec n $\geqslant$ 2 s'il existe dans Sq une proposition P*i* telle que chacune des autres de sq soit une condition, composante ou conséquence normale de P*i* alors on peut substituer P*i* à Sq.

ex : « Jean est allé à Paris hier. Il a pris un taxi, s'est rendu à la gare et est monté dans le train qui l'a conduit jusqu'à Paris » → « Jean es tallé à Paris hier ».

MR_4 = *Règle de construction.*

Etant donnée une séquence de propositions Sq = (P_1, P_2... Pn) avec $n \geqslant 2$ s'il est possible de construire une proposition Q telle que chacune des propositions de Sq est une condition, composante ou conséquence normale de Q alors on peut substituer Q à Sq.

ex. : « Jean a quitté sa maison de Besançon. Il s'est rendu à la gare et a pris le train pour Paris. Il est arrivé dans la capitale quelques heures plus tard. » → « Jean a fait un voyage ».

Chacune de ces règles mériterait un examen minutieux ; nous ne pouvons faire mieux, pour l'instant, que de les reproduire à titre d'hypothèses en pensant à des développements futurs. Toutefois, nous voudrions fournir quelque explication sur les notions de « condition, composante et conséquence normales » qui figurent dans MR_3 et MR_4 car le recours à l'idée de normalité risque de choquer. En fait, la notion de normalité renvoie à la psychologie cognitive et à la théorie des mondes dont nous avons déjà parlé et elle repose sur le fait que chaque sujet (?) dispose dans sa mémoire profonde de cadres cognitifs dans lesquels sont organisées d'élémentaires connaissances du monde et des mondes en fonction desquelles il évalue actions, procès, états, suites d'actions... Ainsi on peut dire qu' « allumer une cigarette » est une condition normale de l'action de « fumer une cigarette » et que « aspirer et rejeter la fumée » est une composante normale de cette action car dans la plupart des mondes possibles l'action de « fumer une cigarette » *implique* qu'on l'ait d'abord allumée et qu'ensuite on aspire et rejette sa fumée.

A plusieurs reprises dans le cours de notre exposé nous avons été amené à souligner l'importance des facteurs pragmatiques dans la formation du jugement de cohérence ce qui nous a conduit à des développements sur les connaissances du sujet, ses représentations du monde... Certains apprécieront sans doute comme peu rigoureux ou informels de tels « excursus ». Pour notre part, nous estimons que la prise en compte de tels paramètres est une nécessité analytique et constitue un gain par rapport aux modélisations hâtives et « idéalistes » d'où étaient exclues toutes références à l'acte de communication. Si notre besoin de rationnalité est déçu devant une telle évolution c'est parce que nous partons de l'idée que tout ce qui touche au sujet est informalisable ou même insaisissable mais nous oublions alors que la logique, par exemple, développe des systèmes d'une finesse telle qu'il n'est pas impossible qu'un jour ils puissent nous permettre de modéliser les informations psychologiques et sociologiques approfondies dont une théorie du discours ne peut faire l'économie.

4. TYPOLOGIE DES DISCOURS ET NARRATIVITÉ

Outre des jugements de cohérence un sujet est capable de formuler des appréciations typologiques sur un discours donné. Ces appréciations peuvent être de diverses natures et concerner de nombreux aspects du discours (mode de communication, style...). Toutefois, les jugements typologiques portent toujours sur la globalité du discours, ils qualifient l'ensemble d'un texte appréhendé à son plus haut degré de généralité.

Dans la perspective de la construction d'une Grammaire du Texte et

du discours, ces faits indiquent que les *discriminations typologiques sont effectuées à partir des macro-structures* et qu'elles sont donc *théoriquement* postérieures aux jugements de cohérence. En effet, la qualification d'une macro-structure ne peut intervenir qu'après la construction de cette macro-structure, c'est-à-dire, après l'application des règles générales de réduction de l'information (MR) et après édification d'une base de macro-structure cohérente.

Les jugements typologiques dépendent directement de la connaissance que le sujet peut avoir des conventions textuelles ou discursives plus ou moins propres à telle culture et l'on peut supposer que cette connaissance est acquise après celle qui lui permet de construire les macro-structures. On peut en effet fort bien imaginer un individu capable de reconstituer la structure globale d'un texte narratif mais incapable, par ailleurs, de reconnaître cette structure comme typique du texte narratif, simpement parce qu'il ne sait pas que, dans la culture à laquelle appartient le texte, telles ou telles spécifications de prédicats ou d'arguments, telles ou telles combinaisons propositionnelles sont propres au genre conventionnel récitatif. De la même manière, il est possible de concevoir un sujet qui, placé devant un poème, sera en mesure de traiter l'information macro-structurelle qu'il véhicule mais qui ne reconnaîtra pas comme poétique les réarrangements micro-structurels (**Ruwet 1975**) ou globaux de la matière textuelle et le mode de communication discursive bien particulier que réalise le discours (**Levin 1976**). On voit donc qu'un sujet n'est apte à typifier des macro-structures discursives que quand il est capable de les rapporter à des *super-structures* culturelles. Ces super-structures culturelles sont étudiées par des disciplines établies (narratologie, poétique, logique...) dont le champ d'action n'est pas forcément limité au discursif (il existe des récits non verbaux ou verbaux et non verbaux) et qui ont pour tâche de dégager et formalser les modèles culturels du récit, du poème, de l'argumentation... On peut donc dire que si un discours D admet par exemple une macro-structure MS et si MS après certaines transformations peut être exprimée par une super-structure SS de narration, d'argumentation... alors D est en théorie une narration, une argumentation... ce qui ne signifie pas que D sera jugé comme tel par tous les sujets. Partant de là, tout le problème revient à savoir comment on peut concevoir au niveau théorique de la constitution d'une Grammaire du texte et du discours le passage des MS aux SS. Afin de limiter notre propos nous n'envisagerons cette question que pour le cas particulier des SS narratives.

L'intégration d'une Super-Structure Narrative dans une Grammaire du discours.

Pour qu'il soit possible de concevoir le passage d'une MS à une SS Narrative comme un processus transformationnel il faut qu'il y ait une certaine parenté formelle entre MS et SS. D'où la nécessité de recourir à des modélisations narratives à base propositionnelle opérant à partir d'un nombre fini de symboles et de règles de combinaison. A cet égard certains travaux de narratologie (**C. Bremond 1973, T. Todorov 1969, A.-J. Greimas 1970**) fournissent aux théoriciens du discours des tentatives de formalisation intéressantes parce que proches de celles utilisées dans l'édification d'un GT. Même si ces travaux développent sur de nombreux points des thèses divergentes et se réfèrent à des attendus épistémologiques ou à des considé-

rations méthodologiques contestables du point de vue des théoriciens du discours (cf. les analyses critiques de **W.O. Hendricks 1972-1975 et J. Ihwe 1972**), il reste que **Bremond, Todorov** ou **Greimas** recourent, d'une façon ou d'une autre, à une notation propositionnelle avec prédicat fonctionnel, modalités et arguments et s'attachent à définir les règles de bonne formation des séquences de propositions. Chez **Bremond,** par exemple, la SS Narrative se présente comme une suite de propositions ayant la forme générale de **29** : **(Bremond 1973 p. 310)** :

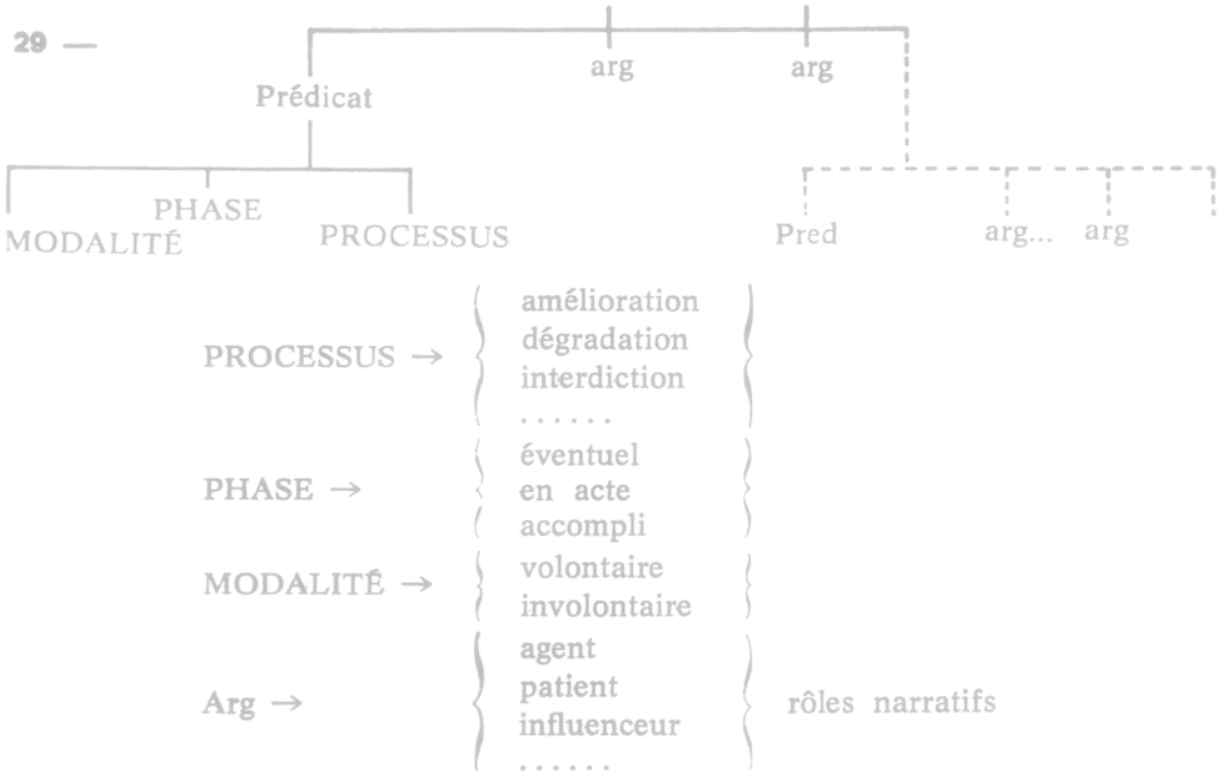

Quant au liens propositionnels, **Bremond** les envisage comme pouvant relever d'une logique de l'action (accomplissement de l'éventuel au réalisé d'un projet intentionnel), d'une logique du temps et d'un système comportant des connecteurs d'implication et de causalité.

Comme on le voit, cette modélisation des SS Narratives est très proche de celle évoquée pour la construction d'un GT. Des « améliorations » dans la notation des SS peuvent d'ailleurs être envisagées grâce à une utilisation plus massive et plus rigoureuse de symboles empruntés à divers systèmes logiques contemporains (**L. Dolezel 1976 pp. 141-150**), en prêtant toutefois attention au fait que la formalisation d'une suite d'actions (« humaines ») pose des problèmes particuliers (**J.B. Grize 1973**). Quoiqu'il en soit de ces « améliorations » on peut, même en l'état actuel des études de narratologie, envisager de construire des règles permettant de passer d'une MS à une SS Narrative. Afin de donner une idée de la forme et du fonctionnement de ces règles nous partirons d'un exemple simplifié. Soit une MS exprimable par **30.**

30. « Un seigneur possède une épée d'or. Quelqu'un lui vole cette épée. Le seigneur demande à son fils de la retrouver. Celui-ci part à sa recherche, découvre le voleur, le tue et rapporte l'épée à son père qui la lui donne en récompense. »

Supposons construite la SS Narrative de **30** c'est-à-dire supposons **30** réduit à une suite bien formée de propositions du type de **29.** Le passage de la MS de **30** à la SS de **30** exige que soient appliquées simultanément sur la MS propositionnelle de **30** au moins trois sortes de règles :

a) Des règles de spécification (**L. Dolezel 1976** ; **G. Wienold 1972**) portant :

— sur les prédicats afin de discriminer états, procès et actions (« Un seigneur possède une épée d'or » → état, « le fils du seigneur part à la recherche de l'épée d'or » → action).

— sur les arguments (Le seigneur dans **30** est au début bénéficiaire d'un état satisfaisant puis victime...)

b) des règles d'évaluation permettant de qualifier les actions ou états dans le système des valeurs d'un personnage (perspective ou monde de x) ou dans un système de valeurs non marqué (« monde actuel »). Ainsi, dans **30**, le seigneur sera considéré comme victime d'un processus de dégradation au début et comme bénéficiaire d'un processus de réparation à la fin, et cela, en fonction d'un système de valeurs défini dans la perspective du personnage.

c) des règles de translation qui auront pour effet d'établir des homologation entre les connections de la MS et celle de a SS.

Les règles *a), b) c)* permettent donc de passer d'une MS à une SS Narrative, ce qui signifie qu'une MS sur laquelle elles pourront s'appliquer sera définie en théorie comme typiquement narrative. Bien entendu, la question de savoir si un texte théoriquement narratif sera jugé comme tel par un sujet, ou un ensemble de sujets donnés est un autre problème. On est toutefois en droit de penser que ces règles (avec d'autres) constituent une modélisation partielle de a compétence super-structurelle d'un sujet capable d'émettre un jugement typologique de narrativité. Si nous avions choisi un autre type de texte nous aurions été amené à formuler des règles différentes et à découvrir d'autres aspects de la compétence super-structurelle. Au bout du compte, il n'est pas impossible d'imaginer une vaste théorie des super-structures discursives qui aurait pour tâche de formaliser l'ensemble du savoir discursif culturel des sujets d'une société donnée. Travailler dans le sens d'un tel projet est une tâche importante mais aussi périlleuse car les nécessités de la modélisation doivent toujours être conjuguées avec celles d'une approche rigoureuse de la notion de sujet. Il est bon, à cet égard, de souligner l'intérêt des expériences tentées par **Kintsch** et **Van Dijk** (**1975 c et Van Dijk 1975 b**) afin de cerner de plus près les capacités de sujets à résumer un texte. Ces travaux, pour embryonnaires qu'ils soient encore, apportent des éclairages nouveaux sur des problèmes que nous avons abordés d'un manière très théorique et préparent leur reformulation à partir d'une appréciation plus exacte de paramètres sociologiques et psychologiques.

★
★ ★

Comme il est impossible au terme d'un bilan bibliographique fragmentaire et limité de tirer d'autre conclusion que personnelle, nous nous permettrons de livrer une simple impression qui est aussi un programme. L'ouverture des grammaires de texte vers des théories du discours au champ

de plus en plus vaste est un fait historiquement remarquable, empiriquement inévitable, théoriquement nécessaire et épistémologiquement lourd de conséquences. Travailler à cette évolution est une tâche légitime et même prioritaire, mais aussi incertaine dans la mesure où on est amené à « brasser » une masse considérable de données et dans la mesure où on ne peut pas à tout instant maîtriser les attendus, conséquences et limites de ce que l'on dit ou fait.

★
★ ★

BIBLIOGRAPHIE

— L. Apostel : 1967 — « Logique et dialectique » in « logique et connaissance scientifique » Piaget ed Bibli. Pléiade, Paris.
— I. Bellert : 1970 — « On a condtion of the coherence of texts » Semiotica 2. 4. Mouton, La Haye.
— C. Bremond : 1973 — « Logique du récit » Ed. du Seuil, Paris.
— M. Charolles : 1976 — a) « Exercices sur les verbes de communication » — Pratiques 9
1976 — b) Compte rendu de N. Ruwet 1975. — Pratiques 10.
— F. Danes ed : 1974 — « Papers on functional sentence perspective ». Mouton, La Haye.
— F. Danes : 1974 — « Functionnal sentence perspective and the organization of the text » in Danes ed.
— T.A. Van Dijk :
1972 — « Some aspects of text. grammars » Mouton, La Haye.
1973 — « Text. grammar and Text Logic » in Petöfi-Reiser eds.
1974 — « Relevance in logic and grammar » miméo Univ., Amsterdam.
1975 a — « Narrative Macro Structure » miméo Univ., Amsterdam.
1975 b — « Recalling and summarizing complex discourse » miméo Univ., Amsterdam.
1975 c — T.A. Van Dijk et W. Kintsch « Comment on se rappelle et on résume des histoires » Langages 40.
1976 a — « Macro structures and cognition » miméo Univ., Amsterdam.
1976 b — « Pragmatics and poetics » in T.A. Van Dijk editor, 1976.
— T.A. Van Dijk editor — « Pragmatics of language and literature » North-Holland Publishing Company, Amsterdam.
— L. Dolezel : 1976 — « Narrative semantics » P.T.L. North-Holland, Amsterdam.
— G. Fauconnier : 1974 — « La coréférence : syntaxe ou sémantique » Ed. du Seuil, Paris.
— A.-J. Greimas : 1970 — « Eléments d'une grammaire narrative » in « Du Sens » Ed. du Seuil, Paris.
— J.-B. Grize : 1973 — « Logique et discours pratique » Communications n° 20. Ed. du Seuil, Paris
— W.-O. Hendricks : 1972 — « The structural study of narration ». Poetics 3. Mouton, La Haye.
1975 — « The work and play structures of narrative ». Semiotica 13. 3. Mouton, La Haye.
— J. Ihwe : 1972 — « On the foundation of a general theory of narrative structure » Poetics 3. Mouton, La Haye.
— L. Karttunen : 1970 (Trad. française 1973) — « La Pogique des constructions anglaises à complément prédicatif » Langages 30. Larousse, Paris.
— F. Kiefer et M. Bierwisch 1974 : — « Remarques sur les définitions dans les langues naturelles » dans « Essais de Sémantique générale » Kiefer. Mame, Paris.

— S.-Y. Kuroda : 1975 — « Sur les fondements de la théorie de la narration » dans « Langue, discours, société — pour E. Benveniste » Ed. du Seuil, Paris.
— G. LaKoff : 1971 — « On generative semantics » in D.D. Steinberg and L.A. Jakobovits eds. Cambridge University. Press.
1972 — « Linguistics and natural logic » in D. Davidson and G. Harman. eds. D. Reidel. Dordrecht, Holland.
— S. Levin : 1976 — « Concerning what kind of speech act a poem is » in Van Dijk ed.
— J.-D. Mac Cawley : 1968 — « Lexical insertion in a grammar without deep structure » in Bailey, Darden and Davidson. Univ. of Chicago.
— J. Petöfi : 1972 a — « The syntactico semantic organization of text. structures » Poetics 3, Mouton.
1972 b — « Two text grammatical models » Foundations of language. 8. 1972. D. Reidel. Dordrecht, Holland.
1973 a — « To wards an empirically motivated grammatical theory of verbal texts » in Petöfi. Reiser eds.
1973 b — « Description grammaticale, interprétation, intersubjectivité » miméo Univ. Bielefeld.
1976 — « A frame for frames » à paraitre dans « Proceedings of the second annual meeting of the Berkeley Linguistic Society ». Uni. of California. Berkeley.
— J. Petöfi and H. Reiser : 1973 — « Studies in text grammar » Reidel. Dordrecht.
— P. Postal : 1970 — « On the surface verb « Remind » » Linguistic Inquiry 1970, 1.
— H. Reiser : 1972 — « Two text grammatical models » Foundations of language 8. D. Reidel, Holland.
— J. Ross : 1970 — « On declarative sentences » in Jacobs and Rosenbaum eds. Waltham, Massachussets.
— N. Ruwet : 1975 — « Parallélismes et déviations en poésie » dans « Langue, discours, société pour E. Benveniste ». Ed. du Seuil, Paris.
— J.-S. Schmidt : 1976 — « A pragmatic interpretation of fictionnality » in Van Dijk ed.
— T. Todorov : 1969 — « La Grammaire du Décaméron » Mouton, La Haye.
— H. Verdaasdonk : 1976 — « Concepts of acceptance and the basis of a theory of texts » in Van Dijk ed.
— G. Wienold : 1972 — « On deriving models of narrative analysis from models of discourse analysis » Poetics 3. Mouton.
— R. Zuber : 1972 — « Structure presuppositionnelle du langage ». Doc. de Lingu. Quant n° 17. Dunod, Paris.

Langue française

Introduction aux problèmes de la cohérence des textes

Approche théorique et étude des pratiques pédagogiques

Michel Charolles

Citer ce document / Cite this document :

Charolles Michel. Introduction aux problèmes de la cohérence des textes. In: Langue française, n°38, 1978. Enseignement du récit et cohérence du texte. pp. 7-41;

doi : https://doi.org/10.3406/lfr.1978.6117

https://www.persee.fr/doc/lfr_0023-8368_1978_num_38_1_6117

Fichier pdf généré le 14/01/2019

Michel CHAROLLES. Besançon

INTRODUCTION AUX PROBLEMES DE LA COHERENCE DES TEXTES

(Approche théorique et étude des pratiques pédagogiques)

> « Nous marchions et il lui échappait des phrases presque incohérentes. Malgré mes efforts, je ne suivais ses paroles qu'à grand-peine, me bornant enfin à les retenir. L'incohérence du discours dépend de celui qui l'écoute. L'esprit me paraît ainsi fait qu'il ne peut être incohérent pour soi-même. Aussi me suis-je gardé de classer Teste parmi les fous. D'ailleurs, j'apercevais vaguement le lien de ses idées, je n'y remarquais aucune contradiction; — et puis, j'aurais redouté une solution trop simple ».
>
> Paul Valéry « Monsieur Teste »

INTRODUCTION

N'importe quel assemblage de mots ne produit pas une phrase. Pour qu'une suite de morphèmes soit admise comme phrase par un locuteur-auditeur natif, il faut qu'elle respecte un certain ordre combinatoire, il faut qu'elle soit composée selon le système de la langue. Tout membre d'une communauté linguistique a une connaissance intuitive et une pratique immédiate de ces contraintes structurelles. L'ordre de la langue apparaît dans l'usage sous la forme de prescriptions impératives implicites constituant une *norme minimale* à partir de laquelle tout un chacun est en mesure d'accomplir spontanément et naïvement des opérations discriminatoires fondamentales du genre : « pas français », « charabia »... Ces disqualifications radicales entraînent des procédures d'exclusion sévères : comme elles sanctionnent un manquement aux règles constitutives sur lesquelles repose le consensus linguistique, elles ont pour conséquence une mise à l'écart des circuits d'échange communicatif et un démarquage sociologique plus ou moins rédhibitoire. En tout cas, ces disqualifications sont sans commune mesure avec les « évaluations linguistiques péjoratives » du type « familier », « vulgaire »... qui renvoient, elles, à des infractions secondaires

Persée creative commons

n'entamant pas le système et qui ont pour effet de simples déclassements (« inculte », « provincial »...).

Cet ordre normatif constitutif implicite est explicité par la grammaire (de phrase) qui le reproduit théoriquement en construisant les règles combinatoires sur lesquelles il repose. Aux discriminations naïves radicales, la grammaire substitue des marques appréciatives théoriques (« grammatical - agrammatical »...) contrôlables et éventuellement affinables à l'intérieur du dispositif modélisé dont elles résultent. La subrogation théorique des évaluations péjoratives tombe pareillement dans le champ de la grammaire qui remplace les taxinomies naïves par des taxinomies techniques (« non standard », « semi-phrase »...) également dérivées du modèle de base selon des procédures spéciales appropriées. Dans un cas comme dans l'autre les jugements de sortie engendrés par la grammaire ont (en principe et dans l'idéal) la même portée empirique que les jugements naïfs d'entrée.

Les considérations qui précèdent ont été introduites à partir de la phrase mais elles ont leur exact pendant au niveau du texte. Comme tout tas de mots ne donne pas une phrase, tout tas de phrases ne forme pas un texte. A l'échelle du texte ainsi qu'au plan de la phrase, il existe donc des critères efficients de bonne formation instituant une **norme minimale de composition textuelle.** L'usage de cette norme conduit à des disqualifications massives et naïves : « ce texte n'a ni queue, ni tête », « cette histoire ne tient pas debout »... beaucoup plus puissantes que les évaluations dépréciatives du genre « gauche », « maladroit »... qui ne concernent que les arrangements de surface mais ne bloquent pas fondamentalement les processus communicatifs. Ces disqualifications naïves radicales sont inconcevables tant qu'on ne les rapporte pas, elles aussi, à un système implicite de règles intériorisées également disponibles chez tous les membres d'une communauté linguistique. Ce système de règles de base constitue **la compétence textuelle** des sujets, compétence qu'une théorie — ou grammaire — du texte se propose de modéliser. Une telle grammaire (dont le projet est en tous points comparable à celui des grammaires de phrase précédemment évoquées) fournit à l'intérieur d'un cadre formel et problématique déterminé l'ensemble (censément exhaustif) des règles de bonne formation textuelle. De ces règles, on peut dériver des **jugements théoriques dits de cohérence** recouvrant si possible exactement le champ des appréciations vernaculaires à disqualification maximale et des « jugements de non standardisation » correspondant aux dépréciations de surface [1].

Dans une communauté linguistique la majorité des sujets a une maîtrise parfaite des règles de bonne formation phrastique et textuelle, il est

1. La fondation d'une grammaire de texte repose sur une argumentation originelle directement transférée de celle à partir de laquelle a été constitué le projet d'une grammaire générative et transformationnelle (cf. N. Chomsky 1957 et 1965). Les grammaires de texte souffrent donc, dans leurs dispositions initiales, d'insuffisances identiques à celles que l'on a relevées pour les grammaires génératives et transformationnelles. On notera cependant que, quelles que soient les réserves que l'on puisse émettre à l'encontre de concepts comme compétence, performance..., il reste que de telles généralisations permettent, dans un premier temps, de constituer un cadre de systématisation très opératoire et certainement irremplaçable. Les modèles actuellement développés par les Grammairiens du texte dépassent d'ailleurs considérablement ces limites originelles, à cause notamment de leur dimension pragmatique (cf. les ouvrages et articles de J.S. Petöfi et T.A. Van Dijk cités en bibliographie).

donc très rare qu'un individu ait à opérer à l'endroit des productions verbales de ses semblables des disqualifications radicales. Il n'y a guère que dans les ouvrages de linguistique que l'on rencontre, à titre d'exemples spéculatifs, des tas de mots ou de phrases contrevenant de toute évidence au système constitutif de la langue. La construction des grammaires et, plus généralement, l'élaboration théorique obligent à de tels artifices heuristiques : pour dégager une règle fondamentale le plus sûr moyen est encore de raisonner sur des énoncés déviants qui présentent l'envers (et donc aussi l'endroit) du mécanisme recherché. On aurait tort cependant de penser que ces aberrations n'ont cours que dans le laboratoire du linguiste, on peut, en effet, faire état de situations, bien réelles, dans lesquelles un sujet (ou un groupe) en vient à considérer telle ou telle performance verbale comme fondamentalement paradoxale. Ces situations sont assez facilement localisables : au sein d'une société donnée, il est généralement établi que ces manifestations langagières plus ou moins tératologiques émanent de catégories déterminées (malades mentaux, jeunes enfants) ou réfèrent à des modes de fonctionnement particuliers (art, magie...). De là il résulte d'ailleurs que tout individu confronté à des énoncés de ce type sait, selon la situation (reconnue), opérer des accommodations et dispose de cadres de comportement et d'évaluation appropriés qui peuvent finalement et éventuellement conduire jusqu'à des rétablissements de normalité. Ces pratiques sont fort complexes à analyser dans le détail et chaque cas appellerait évidemment une étude spécifique. **Notre travail portera exclusivement sur les stratégies d'intervention que le maître développe en face de certains textes écrits d'élèves qu'il juge incohérent.** Notre propos est donc tout à fait particulier et relativement limité encore que le traitement d'une telle question engage, comme on le verra, un nombre assez considérable de problèmes et oblige à pas mal de détours. Nous montrerons successivement :
i) — que la plupart du temps les maîtres dénoncent naïvement les malformations textuelles qu'ils rencontrent dans les copies et en restent à un stade évaluatif pré-théorique conduisant à des interventions pédagogiques souvent mal contrôlées et relativement dangereuses et peu efficaces;
ii) — qu'il est possible d'expliciter, au moins partiellement et grossièrement, (à l'intérieur d'un cadre problématique référant schématiquement aux grammaires de texte) le système des règles de cohérence sur lequel reposent les appréciations des maîtres;
iii) — qu'un tel système, une fois constitué, n'est pas applicable mécaniquement mais stratégiquement car les maîtres effectuent très souvent, selon les textes et selon la situation, un certain nombre de calculs d'adaptation débouchant sur des estimations de cohérence non directement prédictibles à partir des règles.

Notre travail reposera sur des données empiriques concernant les pratiques pédagogiques des enseignants. En l'absence d'étude systématique sur la façon dont les maîtres interviennent en face de textes qu'ils considèrent comme mal formés [2], nous nous en remettrons aux quelques informa-

2. Il existe un certain nombre d'études sur les pratiques correctives des maîtres de français (R. Eluerd 1972 M. Laurent et alii 1973, T. Vertalier 1977. Cercle de linguistique et de pédagogie du français de Perpignan 1976, Repères numéro 29) et plusieurs articles sur la norme linguistique en situation scolaire (H. Besse 1976, E. Genouvrier 1972, C. Petiot et C. Marcello-Nizia 1972). Malheureusement, dans ces travaux, le problème des contraintes de cohérence n'est pratiquement jamais abordé.

tions que nous avons pu recueillir lors d'« enquêtes » conduites sans méthode rigoureuse. Les documents dont nous disposons et en particulier ceux sur lesquels nous nous appuierons dans cet article (quelques récits ou « textes libres » d'élèves du cours élémentaire 2e année et des cours moyens assortis des annotations des maîtres) ne forment pas un corpus homogène. Lors de la collecte nous n'avons pas pris soin de noter divers renseignements (sur les élèves, les maîtres, les exercices...) qu'il serait certainement très utile d'avoir en main pour une recherche plus fine. Nos références empiriques n'ont en conséquence qu'une « valeur scientifique » très limitée; néanmoins nous admettrons (faute de mieux) que ces données sont assez représentatives et nous risquerons même, à partir d'elles, quelques généralisations que l'on voudra bien considérer avec toute la prudence qui s'impose en la matière.

I - LES INTERVENTIONS DES MAITRES SUR LES ENONCES ECRITS MALFORMES DES ELEVES

Lorsqu'on compare la façon dont les maîtres interviennent sur des énoncés qu'ils estiment malformés on note de grandes différences selon qu'il s'agit de phrases ou de textes.

1) Interventions sur les phrases malformées

Dans la quasi-totalité des copies examinées on relève que les malformations phrastiques :

- sont précisément localisées par des marques graphiques conventionnelles;
- sont désignées (au moins à partir du CM2) à l'aide d'appellations techniques (« construction », « conjugaison »..., ou semi-techniques (« incorrect », « mal dit »...) référant à tel ou tel aspect du système de la langue;
- fournissent prétexte à des exercices adjacents, à des manipulations complémentaires visant à une élimination durable du manquement observé.

2) Interventions sur les textes malformés

Pour les malformations textuelles, au contraire de ce qui précède, on remarque :

- que les fautes ne sont pas, la plupart du temps, exactement situées dans le texte : les soulignements sont rares, ils sont en général, remplacés par des indications graphiques rejetées en marge ou par des hachures qui barrent d'une manière approximative un passage de dimension variable;
- que le vocabulaire de dénonciation ne présente, le plus souvent, aucun caractère technique : il traduit une impression globale de lecture (« incompréhensible », « ne veut rien dire »...) une difficulté d'appréhension générale (« ? ») et emprunte largement au registre vernaculaire ses expressions imagées (« coq à l'âne », « ni queue, ni tête »...);
- que les pratiques correctives sont très souvent brutales (« A refaire! ») et ne s'accompagnent presque jamais (sauf pour les « fautes de temps ») d'exercices systématiques de manipulation.

De cette comparaison il ressort que les maîtres confrontés à des énoncés transphrastiques malformés en restent généralement au stade de l'aperception immédiate, de l'évaluation commune et sont relativement démunis pour construire des séquences d'apprentissage appropriées. *Tout se passe donc comme s'ils ne disposaient pas, au plan du texte, d'une connaissance effective du système de règles à partir duquel ils opèrent des disqualifications.* Cette situation est pédagogiquement dommageable : l'enseignant qui ne maîtrise pas théoriquement un cadre normatif en est réduit à faire respecter au coup pour coup un ordre sur lequel il n'a aucune prise. D'où une moins grande efficacité didactique, d'où un recours à des pratiques directives, d'où surtout une absence de contrôle des intérêts réellement en jeu sous la norme imposée. Qui s'en remet à un usage plus ou moins aveugle d'un ordre normatif n'a d'autre voie que la censure, se condamne à « ne pas comprendre » et à rejeter dans l'a-normalité ou la sub-normalité tout ce qui n'est pas conforme. Sans prétendre, à propos de cette question de cohérence textuelle que les enseignants en arrivent à de telles extrêmités, il est tout de même assez significatif d'observer que lorsqu'on les interroge sur les élèves qui commettent des fautes de ce type ils s'avouent plutôt désarmés, évoquent facilement des handicaps intellectuels profonds (« absence d'esprit logique », « incapacité de raisonner »...) et ne font que rarement allusion au milieu familial et culturel des enfants. Quand on considère que les mêmes maîtres, lorsqu'ils parlent d'élèves ayant des problèmes avec la syntaxe ou le lexique, en arrivent très vite, par contre, à « expliquer » ces difficultés par l'environnement socio-culturel des enfants, il est assez tentant de faire un rapprochement entre cette différence d'interprétation et l'inégale maîtrise théorique des contraintes s'exerçant au plan de la phrase et du texte.

Le rapport empirique qui précède est sans doute très schématique et très contestable, mais si on lui accorde quelque valeur représentative il apparaît qu'il y a urgence à développer les recherches (et l'information) du côté de la théorie du texte en creusant notamment cette question de cohérence. C'est la raison pour laquelle nous voudrions maintenant proposer quelques ouvertures sur ce point en nous inspirant (assez librement comme on le verra) des travaux des grammairiens du texte qui sont ceux dans lesquels on trouve, à l'heure actuelle, les éléments de théorisation à notre avis les plus avancés et les plus conséquents. Bien entendu, les éclaircissements que l'on peut attendre de cette ouverture théorique ne sauraient en aucune manière apporter de « solutions » aux problèmes de pédagogie du texte écrit. Tout ce que l'on peut espérer, dans une telle entreprise, c'est de nourrir ou faire naître un mouvement de réflexion propre à alimenter le dialogue entre la recherche fondamentale et la recherche pédagogique d'une part et entre les chercheurs et les praticiens d'autre part.

II — VERS UNE APPROCHE THÉORIQUE DU PROBLÈME DE LA COHÉRENCE TEXTUELLE ET DISCURSIVE

Il n'est pas question dans le cadre de cet article de donner une idée précise de la forme d'une grammaire de texte [3]. Dans l'introduction nous

3. Pour un essai de synthèse sur ce sujet - cf. M. Charolles, 1976.

avons rappelé les grandes lignes du projet qui se trouve être à l'origine d'une telle grammaire et nous en resterons aux vues très générales qui ont alors été données de la portée du modèle pour concentrer toute notre attention sur le problème particulier de la cohérence afin de présenter quelques règles de bonne formation textuelle. Etant donné le caractère limité des références formelles qui seront donc ici prises en compte il ne sera pas possible de formuler ces règles de manière rigoureuse et conséquente dans les termes du modèle. Aussi nous contenterons nous d'énoncer et discuter **4 méta-règles de cohérence** *renvoyant à une appréhension générale, approximative et encore pré-théorique de la question.* Ces 4 méta-règles seront appelées :

— *méta-règles de répétition*
— *méta-règle de progression*
— *méta-règle de non-contradiction*
— *méta-règle de relation.*

Pour les introduire nous nous appuierons sur des énoncés forgés pour la cause et présentant des malformations typiques, néanmoins chaque fois que cela sera possible, nous essaierons de dépasser ce corpus ad-hoc et artificiel pour raisonner sur des textes réellement performés [4]. Nous recourrons alors aux spécimens les plus représentatifs de notre ensemble de textes d'élèves accompagnés éventuellement des annotations du correcteur ce qui nous permettra :

— d'une part de nous abriter derrière des évaluations attestées,
— d'autre part de vérifier que les « appréciations naïves » des maîtres sont une activation implicite des 4 méta-règles présentées (ce qui sera déjà une première manière de prouver leur validité).

Trois remarques avant d'examiner chacune de ces méta-règles :

i. Cohérence et linéarité textuelle. On ne peut s'interroger sur la cohérence d'un texte sans tenir compte de l'ordre d'apparition des segments le constituant [5]. Cela signifie que la grammaire de base à laquelle réfèrent en profondeur les méta-règles de cohérence intègre des relations d'ordre : essentiellement la relation « précéder » (notée $\leftarrow$ pour indiquer que la cohérence du « suivi » est fonction du « précédant ») et accessoirement la relation inverse ($\rightarrow$) qui est dérivée de la première selon un processus transformationnel approprié. Ces relations d'ordre qui figurent dans le modèle sont des relations abstraites sans rapport direct avec les mécanismes lecturaux concrets dans lesquels interviennent des paramètres performantiels variés et complexes à analyser (mouvements et vitesse de perception, mémorisation...).

ii. Cohérence microstructurelle et cohérence macrostructurelle. Un certain nombre de grammairiens du texte [6] établissent une distinction fort importante entre deux niveaux d'organisation textuelle qu'ils qualifient de macrostructurel et de microstructurel. Pour mesurer précisément la portée d'une telle distinction il faudrait la replacer dans l'ensemble du modèle

4. Les textes d'élèves ou les extraits cités en exemple seront présentés à la suite d'un numéro d'ordre encadré.
5. Cf. I. Bellert, 1970.
6. En particulier T.A. Van Dijk - 1972, 1973, 1975 a, 1976 a et b.

qui la supporte; sans aller jusque-là, on peut néanmoins donner une idée de sa pertinence en partant des quelques constatations suivantes qui sont, au demeurant, assez triviales. Soit le texte suivant :

1 - « Oscar est parti pour Paris. Il a quitté son bureau en avance pour prendre le train de 16 heures .Sa voiture est restée stationnée sur le parking de la gare de Besançon.
A Paris, Oscar doit rencontrer des amis avec qui il projette de composer un numéro d'une revue de cinéma. Il va travailler avec eux pour mettre au point un sommaire cohérent ».

Ce texte comprend deux paragraphes dont le découpage semble correspondre, en première approximation, à un changement de perspective spatio-temporelle et thématique. Ces deux paragraphes constituent deux **séquences** (S1 et S2) incluses dans l'unité supérieure et ultime que forme le **texte** entier. Selon que l'on envisage les plans séquentiel ou textuel, les problèmes de cohérence se posent en des termes plus ou moins différents :

— à un niveau local ou microstructurel la question porte exclusivesur les rapports de cohérence qui s'établissent ou non entre les phrases (successivement ordonnées) de la séquence;
— à un niveau global ou macrostructurel la question porte par contre sur les relations qui s'établissent entre les séquences consécutives.

Concernant ces deux niveaux d'articulation problématique, on admettra :

a) que la *cohérence d'un énoncé doit être conjointement déterminée d'un point de vue local et global* car un texte peut fort bien être microstructurellement cohérent sans l'être macrostructurellement; ce dont on se convaincra aisément en remplaçant, dans 1, S2 par exemple par S3 :

2 - « Les tomates étant chères en hiver, nous vous conseillons, Madame, de ne point en acheter. Vous les remplacerez avantageusement par des concentrés qui feront le régal de vos enfants ».

b) *qu'il n'y a pas de différence fondamentale entre les (méta) règles de macro-cohérence et de micro-cohérence,*
c) *que certaines contraintes spécifiques apparaissent néanmoins à l'échelle macro-structurelle,*
d) *qu'une condition nécessaire pour qu'un texte soit globalement cohérent est que l'on puisse lui associer par construction une séquence de macrostructures microstructurellement cohérente.*

Les points b) et d) méritent quelques explications. On appelle **macrostructure (MS)** d'une séquence la (ou les) proposition(s) de surface obtenue(s) après qu'un certain nombre de « règles de réduction » (macrorègles de généralisation, d'effacement, d'intégration, de construction...)[7] aient été appliquées sur la suite des phrases la composant. Ainsi, si l'on accepte de considérer que S1, S2 et S3 admettent respectivement pour MS :

MS1 : « Oscar s'est rendu à Paris »
MS2 : « Oscar va composer avec d'autres personnes un numéro de périodique »

7. Pour ces règles cf. T.A. Van Dijk 1976 a en particulier, et M. Charolles 1976 qui en donne une versiou un peu simplifiée.

MS3 : « Nous invitons les ménagères à ne pas acheter de tomates en hiver ».

b) dit simplement que les règles qui définissent la (micro) cohérence de S1, S2, S3 sont les mêmes que celles qui définissent la cohérence des séquences de MS que forment MS1 + MS2 et MS1 + MS3;

et d) énonce que les textes T (S1 + S2) et T' (S1 + S3) sont macrostructurellement cohérents quand les séquences MS1 + MS2 et MS1 + MS3 sont microstructurellement cohérentes. b) et d) ont des conséquences considérables : ces deux points permettent en effet de faire l'économie partielle d'un palier de recherche et ramènent finalement l'essentiel du problème au plan microstructurel. On notera toutefois que c) interdit l'homologation pure et simple des deux niveaux.

iii. Cohérence et cohésion. Dans une grammaire de texte, la base du texte (sa représentation structurelle profonde) est de nature logico-sémantique : les constituants phrastiques, séquentiels et textuel figurent sous la forme d'une chaîne de représentations sémantiques aménagée de telle sorte que soient manifestées leurs relations de connexité. Les règles de cohérence agissent sur la constitution de cette chaîne, les contraintes qu'elles stipulent portent donc sur des traits (logico) sémantiques c'est-à-dire au bout du compte linguistiques. On montrera cependant que nombre de ces règles (et donc aussi que certains aspects des méta-règles qui en sont leur contrepartie générale) exigent que soient pris en compte des paramètres pragmatiques renvoyant aux participants à l'acte de communication textuelle. Avec ces règles les grammaires de texte dépassent le simple cadre du texte pour aborder le plan du discours (du texte en situation) ce qui ne manque pas d'accroître leur puissance. En **l'état actuel des recherches** (et nous aurons l'occasion de l'éprouver) **il ne semble plus possible techniquement d'opérer une partition rigoureuse entre les règles de portée textuelle et les règles de portée discursive. Les grammaires de texte font éclater les frontières généralement admises entre la sémantique et la pragmatique, entre l'immanent et le situationnel,** d'où, à notre avis, l'inutilité présente d'une distinction cohésion-cohérence que d'aucuns [8] proposent en se fondant justement sur un partage précis de ces deux territoires.

1) Méta-règle de répétition (MRI) : Pour qu'un texte soit *(microstructurellement ou macrostructurellement)* **cohérent, il faut qu'il comporte dans son développement linéaire des éléments à récurrence stricte.**

A notre connaissance, c'est I Bellert [9] qui, la première, a formulé d'une manière rigoureuse cette contrainte. Dans « On a condition of the coherence of texts », elle écrit (p. 336) : « la répétition constitue une condition nécessaire — quoique évidemment non suffisante — pour qu'une séquence soit cohérente ». Cette affirmation recouvre, nous semble-t-il, assez bien l'idée intuitive que nous nous faisons d'un énoncé cohérent à savoir son caractère suivi, son développement homogène et continu, son absence de rupture (pas de « coq à l'âne »).

8. Essentiellement D. Slakta 1975 et à sa suite J.M. Adam 1976. Cette question est évidemment loin d'être tranchée comme on s'en rendra compte à la lecture même de ce numéro de « Langue Française » dans lequel plusieurs articles réfèrent à la distinction cohésion/cohérence.

9. I. Bellert 1970.

Pour assurer ces répétitions, la langue dispose de ressources nombreuses et variées : pronominalisations, définitivisations, référentiations contextuelles, substitutions lexicales, recouvrements présuppositionnels, reprises d'inférence... Tous ces procédés permettent d'accrocher une phrase (ou une séquence) à une autre qui se trouve dans son entourage immédiat en rappelant précisément tel ou tel constituant dans un constituant voisin.

a) Les pronominalisations. L'utilisation d'un pronom rend possible, comme chacun sait, la répétition à distance d'un syntagme ou d'une phrase entière. Dans le cas le plus fréquent de l'anaphore, le rappel s'effectue d'avant en arrière :

3 - « *Une vieille femme* a été assassinée la semaine dernière à Besançon ». (←) *Elle* a été retrouvée étranglée dans sa baignoire ».

Dans le cas plus rare de la cataphore le pronom anticipe (→) sur son référent : le terme de reprise, d'abord vide, ne reçoit d'interprétation sémantique qu'après un feed-back de rétablissement [10].

4 - « Je vous *l'* (→) avouerai : *ce crime m'a bouleversé* ».

Les pronominalisations résultent de l'application de processus transformationnels sur lesquels pèsent des contraintes. La plus connue est celle dite de Langacker [11] qui stipule qu'un pronom ne peut, dans la représentation syntagmatique intermédiaire, à la fois précéder et commander le groupe auquel il réfère. Toute infraction à cette règle conduit à des énoncés aberrants du genre :

*5 - *Il* (1) (→) sait très bien que Yves (2) ne sera pas d'accord avec *Maurice* (1) ».

Dans un énoncé comme 5 il n'y a pas moyen d'interpréter « il » comme représentant « Maurice »; devant une telle occurence, la seule solution consiste alors à récupérer le pronom de 3e personne en le rapportant (exophoriquement) à un individu différent de Yves (2) et Maurice (1), dont on est obligé de supposer qu'il a été cité précédemment ou qui est parfaitement connu de l'émetteur et du récepteur. Si une telle interprétation n'est pas possible, « il » est perçu comme un aphorique pur dont l'apparition ouvre un vide dans la séquence et brise son développement continu.

Les manquements de ce type ne sont pas rares dans les textes écrits des élèves :

⑥- « ... Ensuite les clowns rentrit dans la cabine et les trois numéros réapparaissaient et les spectateurs disaient : « bravo bravo ».
Ensuite le présentateur revint et dit « les petits enfants vous pouvez *en* prendre il y *en* a de toutes les couleurs ».
(souligné par nous dans le texte - annotation du maître : «?» en marge)

La mention de paroles rapportées conduit assez fréquemment à des emplois pseudo-cataphoriques : un pronom d'abord introduit comme un exophorique situationnel est réévalué à posteriori selon un système de rattrapage à immixtion énonciative.

⑦- « L'autre dame lui dit : « Posez-la » c'est la valise qu'il faut poser ».

10. Cf. M. Maillard 1974 et B. Combettes 1975.
11. Cf. G. Fauconnier 1974.

Parfois l'élucidation en avant est compromise par l'éloignement.

⑧- « Je dis à Pascal « regarde cet oiseau ». Il m'a dit fait bien attention car si *elle* (*→) se prend dans tes cheveux, il faudra les couper à ras pour pouvoir l'enterrer. Le lendemain quand j'ai retourné, j'ai voulu mettre un chapeau car j'avais peur que *la chauve-souris* s'emmêle dans mes cheveux ».

Autre malformation très fréquente dans les devoirs d'élèves : les ambiguïtés référentielles.

⑨- « Christian et ma sœur se baignaient. Un jour un homme se baignait, comme *il* savait nager il le lui a appris ».

Sans véritablement rompre la continuité séquentielle, ces dysfonctionnements introduisent des « zones d'incertitude » dans le texte; certaines ambiguïtés sont récupérables contextuellement ou stratégiquement (cf MR III) d'autres par contre sont insurmontables d'où un vide interprétatif comparable à celui qui résulte des emplois aphoriques.

b) Les définitivisations et les référentiations déictiques contextuelles. Comme les pronominalisations, les définitivisations permettent de rappeler nommément ou virtuellement [12] un substantif d'une phrase à une autre ou d'une séquence à une autre.

⑩- « Ma grand-mère a *deux chèvres*. Tous les jours, on allait au jardin à 3 km. *Les chèvres* (←) se baladent autour ».

Certaines contraintes de proximité assez difficiles à théoriser semblent peser sur l'emploi des déterminants définis; ainsi lorsque le nom répété se trouve dans l'entourage immédiat de celui qui le précède l'emploi des déictiques contextuels est plus naturel :

? 11 - « Jérôme vient d'acheter une maison. La maison est grande et a du cachet ».

12 - « Jérôme vient d'acheter une maison. Cette maison est grande et a du cachet ».

Toutefois lorsque le substantif initial est introduit conjointement avec d'autres comme dans :

13 - « Jérôme vient d'acquérir une maison avec une grange ».

la reprise par définitivisation ne pose aucun problème :

13 (suite) - « La maison est grande et a du cachet ».

Les enfants des cours élémentaire et moyen semblent maîtriser assez bien ces procédures de rappel qu'ils utilisent d'ailleurs abondamment, souvent au grand regret des maîtres qui font la chasse aux répétitions.

c) Les substitutions lexicales. L'usage des définis et des déictiques contextuels s'accompagne souvent de substitutions lexicales. Cette procédure permet d'éviter les reprises lexématiques tout en garantissant un rappel strict :

14 - « Il y a eu *un crime* la semaine dernière à Besançon : une vieille femme a été étranglée dans sa baignoire. *Cet assassinat* est odieux ».

12. Sur cette distinction cf. J.C. Milner, 1976.

Là encore, certaines contraintes (sémantiques) réglementent rigoureusement l'emploi des substitutions [13] : il apparaît par exemple qu'en français le terme le plus générique ne peut précéder son représentant :

*15 - « *Un homme* a déserté à Emagny en 1871. *Le Prussien* s'est réfugié dans une ferme où il a été bien accueilli.
16 - « *Un Prussien* a déserté à Emagny en 1871. *L'homme* s'est réfugié dans une ferme où il a été bien accueilli ».

Pour difficiles qu'elles soient à analyser précisément, ces restrictions ne posent pas de problème majeur dans le cadre d'une grammaire de texte à base sémantique. Plus embarrassante par contre est la question de savoir si l'emploi simultané d'un déterminant défini avec un lexème de substitution suffit pour établir une coréférentiation stricte. Évidemment, tant qu'on se limite à des exemples comme 14, 16 ou 17, il n'y a aucun problème :

17 - « Picasso est mort il y a un ou deux ans. L'artiste a légué sa collection personnelle au musée de Barcelone ».

car on imagine aisément que le composant lexico-encyclopédique de la grammaire [14] fournit des définitions dans lesquelles le terme de reprise figure sous l'entrée de son référent. Cependant, dès que l'on raisonne sur 18 :

18 - « Picasso est mort il y a un ou deux ans. L'auteur des « Demoiselles d'Avignon » a légué sa collection personnelle au musée de Barcelone ».

on en vient à se demander s'il est techniquement possible de supposer que la description définie « l'auteur des Demoiselles d'Avignon » sera incluse dans la définition de Picasso car on est en droit d'avoir quelque inquiétude sur le niveau de précision encyclopédique auquel le lexique devrait s'arrêter. Il n'y aurait bien entendu aucun souci à se faire si l'emploi du déterminant défini dans la description suffisait à établir un lien de rappel indiscutable mais ce ne nous semble pas être le cas dans 18. D'ailleurs, si on pense à 19 :

19 - « Picasso est mort il y a un ou deux ans. L'auteur du « Sacre du printemps » a légué sa collection personnelle au musée de Barcelone ».

il apparaît bien que la présence du défini n'oblige pas à considérer que Picasso et l'auteur du sacre désignent une seule et même personne. **Pour nous qui savons bien que** ce n'est pas Picasso mais Stravinski qui a composé cette œuvre 19 semble, au moins au premier abord, sauter inexplicablement du coq à l'âne. Ce point souligne clairement, à notre avis, combien sont épineux les problèmes qui touchent au lexique. L'interrogation sur des exemples comme 19 montre qu'il est pratiquement impossible de tracer une frontière nette entre la sémantique et la pragmatique [15], car on voit que les informations encyclopédiques (renvoyant à un savoir établi) sont finalement moins importantes que les connaissances (ou convictions) que partagent ou non les participants à l'acte de communication. On rencontre un

13. Cf. B. Combettes 1975 et J.C. Milner 1976.
14. Sur ce problème, cf. T.A. Van Dijk 1972 et surtout J.S. Petöfi 1973, 1976 a/ et b/.
15. Cf. J.S. Petöfi 1974 et 1975.

problème analogue à celui qui vient d'être évoqué à partir de 19 dans le texte d'élève cité en ⑧ Cet extrait fournit un bon exemple de substitution sémantiquement inacceptable puisqu'il semble établir un rappel de « cet oiseau » à « la chauve-souris ». En toute rigueur une telle reprise est impossible, au moins tant que l'on en reste à une appréhension étroitement lexico-encyclopédique du problème, puisque les chauves-souris ne sont pas " comme chacun sait " (comme le disent uniquement les encyclopédies) des oiseaux mais des mammifères, d'où alors, de ce point de vue, une impression de discontinuité résultant d'une infraction à la méta-règle de répétition.

d) Les recouvrements présuppositionnels et les reprises d'inférence. Dans les procédures qui viennent d'être examinées les mécanismes de répétition sont plus ou moins perceptibles à la surface textuelle; avec les recouvrements présuppositionnels le rappel porte sur des contenus sémantiques non manifestés (quoique fondamentaux) qui doivent être reconstruits pour qu'apparaissent explicitement les récurrences [16]. Soit par exemple la question suivante :

20 - « Est-ce que Philippe a vendu sa voiture? »

et les réponses :

21 - « Non, il a vendu sa bicyclette »
22 - « Non, on la lui a volée »
23 - « Non, il a maigri »

Il apparaît que les séquences S1 (20 + 21) et S2 (20 + 22) sont également cohérentes en regard de S3 (20 + 23) dont il n'y a, semble-t-il, pas moyen de reconstruire la continuité. Le fait que 21, 22 et 23 rappellent toutes grâce au « il » le terme « Philippe » figurant dans 20 et que, malgré cela, S3 soit jugée différemment de S1 et S2 souligne nettement que les conditions de répétition présentées jusque-là sont insuffisantes pour garantir, à elles seules, la cohérence d'une séquence. La différence d'évaluation entre S1, S2, S3 s'explique si l'on prend en compte que 21 et 22 répètent dans leur posé une des présuppositions de la question (« Philippe a vendu quelque chose » pour 21, « Il est arrivé quelque chose à la voiture de Philippe » pour 22) alors que 23 n'en reprend (recouvre) aucune.

Nous pourrions faire état de nombreux textes d'enfants dans lesquels ces mécanismes de reprise présuppositionnelle interviennent de manière effective, soit que les élèves les maîtrisent (ce qui semble être le cas le plus fréquent) soit qu'au contraire, ils ne les dominent pas complètement; mais nous voudrions attirer l'attention sur un autre point. Quand on analyse certains sujets de rédaction proposés parfois aux élèves on observe qu'ils véhiculent des informations présupposées que les enfants sont obligés d'accepter (et donc de reconnaître) vu que, comme on l'a souvent fait remarquer, il est impossible de contester ces informations sans remettre en

16. Cf. N. Ruwet 1975 et surtout, A. Berrendonner 1976.

cause l'opportunité même de l'acte de langage qui les supporte, ce qui n'est guère concevable quand il s'agit, en situation scolaire, d'un acte magistral, Voici un exemple parmi d'autres :

> 24 - « Trois enfants se promènent dans un bois. Ils jouent aux explorateurs. Ils arrivent devant un ruisseau assez large et assez profond. Que vont-ils faire?

L'interrogation finale présuppose que les trois enfants vont faire quelque chose et un élève qui ignorerait cela et raconterait, d'aventure, que les feuilles s'envolent au vent et que les oiseaux chantent se verrait sévèrement reprocher de n'avoir pas respecté le sujet, c'est-à-dire, au fond, d'avoir fourni une narration incohérente par rapport à la question posée.

Etant donné un énoncé, il est bien connu que l'on peut en tirer un nombre assez considérable de propositions. Les propositions ainsi inférées doivent être distinguées des présuppositions : les présuppositions font consubstantiellement partie de l'énoncé, elles sont « inaliénables » et résistent à certaines épreuves linguistiques (négation, interrogation, enchaînement) [17]; les inférences sont moins fortes (elles ne se maintiennent pas sous négation) parfois liées au lexique (cf. les implications chez R. Martin) [18] elles renvoient très souvent soit à des connaissances du monde (cf. les quasi-implications chez I. Bellert) [19], soit à des lois de discours (cf. les sous-entendus chez O. Ducrot). Dans la pratique, il n'est pas toujours aisé d'opérer une partition rigoureuse entre l'ensemble des présuppositions et l'ensemble des inférences attachées à un énoncé; cependant, si l'on s'en tient aux critères habituellement admis comme distinctifs on s'aperçoit qu'au niveau séquentiel les reprises d'inférence sont, comme les recouvrements présuppositionnels, de puissants facteurs de cohérence. Soit la séquence suivante :

> 25 - « Nicole s'est inscrite à l'Université. Depuis qu'elle a fini ses études secondaires, elle ne sait plus vers quel métier s'orienter ».

La première phrase permet de déduire que « Nicole a terminé ses études secondaires », car dans un monde que nous connaissons bien (et qui dans ce secteur n'admet malheureusement que peu d'exceptions) il est établi que « pour qu'une personne puisse s'inscrire dans l'enseignement supérieur normal, il faut (et en général, il suffit) qu'elle ait obtenu son baccalauréat à l'issue d'études secondaires ». La répétition de cette proposition inférée renforce indiscutablement la cohérence de la séquence, d'ailleurs quelqu'un qui se trouverait dans l'incapacité d'effectuer la déduction mentionnée serait en droit de demander à l'émetteur de 25 qu'il précise le lien (pour lui absent) entre les deux phrases.

Dans l'exercice scolaire de prolongation de texte, les maîtres attendent en priorité des élèves qu'ils fournissent des expansions qui soient pour le moins cohérentes avec la séquence inductrice, d'où alors évidemment des contraintes de répétition jouant à tous les niveaux (reprise des noms propres, définitivisations...) [20]. L'activation des inférences tirées du texte initial pose souvent des problèmes aux élèves dans la mesure où cette opération

17. Cf. O. Ducrot 1972 et 1973.
18. R. Martin 1976.
19. I. Bellert 1971.
20. M. Charolles 1977.

engage des connaissances du monde (ou des mondes) auxquelles il se peut que les enfants n'aient pas accès. Ainsi, à supposer un morceau choisi de départ dans lequel il serait dit qu'un personnage habite dans un manoir, roule en Rolls et a plusieurs serviteurs, il nous paraîtrait normal d'en inférer qu'un tel individu est fortuné et sans doute sanctionnerions-nous à partir de là toute prolongation dans laquelle cet homme se verrait incontinent considéré comme miséreux (cf. MR III) ou malade (cf. MR IV). L'incohérence ou la bizarrerie de certains textes d'élèves proviennent parfois du fait que certaines inférences que nous supposons pouvoir effectuer légitimement en leur sein ne sont pas assumées ou pire se trouvent contredites (cf. MR III) dans le texte lui-même. Il en va, nous semble-t-il, de la sorte dans le récit suivant qui, selon que l'on se rapporte au début ou à la fin, paraît autoriser deux inférences opposées : « le petit chien est mort » (puisqu'il est « à la place » du lapin, « ramené » par le chien de chasse...), « le petit chien est vivant » (puisque finalement les deux animaux se lient d'amitié) :

(26)- « Il était une fois un chasseur qui allait dans la forêt pour aller chercher un lapin. Alors le chasseur tire sur le lapin puis son chien va le chercher et à la place il ramène un tout petit chien. Le chasseur dit pourquoi tu as ramené un petit chien à la place de mon lapin.

Le chien dit à son maître j'ai trouvé le chien à la place alors le maître dit au chien va le ramener ou tu la pris et le chien ne veut pas il veut le garder et à la fin les deux petits chiens deviennent amis ».

Les pronominalisations, les définitivisations, les référentiations déictiques contextuelles, les substitutions lexicales, les recouvrements présuppositionnels et les reprises d'inférence contribuent de manière déterminante à l'établissement d'une cohérence aussi bien microstructurelle que macrostructurelle. *Ces mécanismes de répétition favorisent* **le développement thématique continu** *de l'énoncé*, ils permettent un jeu réglé de reprises à partir duquel se trouve établi « un fil textuel conducteur ». Un élément de contenu étant introduit dans l'absolu (à l'initial d'un texte ou d'une séquence) ou en corrélation avec un autre déjà posé, le texte le reproduit régulièrement selon des voies directes ou indirectes et construit ainsi un fond de repère thématique suivi (texte à progression thématique constante) ou dérivé (texte à progression linéaire, dissociée...) [21].

2) Méta-règle de progression (MR II) : Pour qu'un texte soit microstructurellement ou macrostructurellement cohérent, il faut que son développement s'accompagne d'un apport sémantique constamment renouvelé. Cette seconde méta-règle complète la première en ce sens qu'elle stipule qu'un énoncé, pour être cohérent, ne doit pas se contenter, comme le texte suivant, de répéter indéfiniment sa propre matière :

27 - « Les veuves ne reçoivent que la moitié de la retraite de leur feu mari. Les femmes non mariées perçoivent une pension égale à la moitié de celle que recevait leur mari défunt. Elles n'ont que cinquante pour cent des indemnités que touchait

21. Sur ce problème, cf. B. Combettes 1975-1977 et ici même, Danes 1974, J.S. Petöfi 1976, T A. Van Dijk 1976c, et JF Halté et A. Petitjean ici même.

leur mari quand il était vivant. Du temps qu'il était en retraite les épouses des retraités partageaient avec leur mari la totalité de leur pension ».

L'exigence de progression sémantique est évidemment des plus élémentaires et, dans la mesure où l'acte même de communiquer suppose un « quelque chose à dire », on conçoit qu'elle soit assez rarement non satisfaite. Il arrive pourtant que l'on rencontre certains textes d'élèves qui contreviennent de toute évidence à MR II. Voici par exemple un extrait d'une rédaction dans laquelle l'élève devait décrire une photographie représentant un forgeron au travail (les ratures et rajouts sont du maître qui n'a rien inscrit en marge) :

(28)- « Le forgeron est vêtu d'un pantalon noir et d'un chapeau clair et d'une veste grise et marron foncé. Il tient à la main le piquet de la pioche et il tape dessus avec un marteau sur le piquet de la pioche. Les gestes qu'il a fait, il a le piquet de la pioche et avec son marteau il tape sur le piquet de la pioche.
Le bout de cet outil qui s'appelle le piquet de la pioche est pointu et l'autre bout est carré. Pour le faire devenir rouge avec le piquet de la pioche, il l'a mis dans le feu et les mains sont rouges ». (texte original)

(28)- « Le forgeron est vêtu d'un pantalon noir et d'un chapeau marron clair et d'une veste grise et marron foncé. Il tient à la main le piquet de la pioche et il tape dessus avec un marteau.
Le bout de cet outil est pointu et l'autre bout est carré. Pour le faire devenir rouge, il l'a mis dans le feu et les mains sont rouges ». (texte corrigé)

Ce qui frappe, dans cette rédaction c'est la flagrante circularité du propos, comme si l'élève (sans doute par crainte du vide) en venait à un rabâchage retournant presque constamment le discours sur lui-même. Il y a dans ce texte une disproportion trop grande entre le taux d'apport informatif et le taux de répétition, et, comme on le voit, le maître intervient directement sur le devoir en rabaissant le premier. Certes (28) n'est pas véritablement incohérent, à proprement parler il serait même plutôt trop cohérent (au sens au moins de MR I) mais il est bien clair que la redondance exagérée qui le caractérise le rend fondamentalement inacceptable. **La production d'un texte cohérent suppose donc que soit réalisé un périlleux équilibre** (dont on a de la peine à saisir exactement les mesures) **entre continuité thématique et progression sémantique (ou rhématique). Une telle performance exige donc que soient conjointement maîtrisées les MRI et MR II .**

Dans un texte cohérent, l'apport d'information nouvelle ne se fait pas n'importe comment et nous avons déjà mentionné en conclusion de l'exposé de MR I quelques schémas de progression. Les recherches actuelles sur l'articulation thème/rhème fournissent de nombreux exemples de parcours progressifs et montrent comment dans un texte bien formé les éléments de «nouveauté sémantique» sont introduits d'une manière réglée et programmée à la suite d'éléments déjà connus. On ne saurait pourtant ignorer qu'à certains moments surgissent dans un texte des occurences totalement inédites non rattachables directement à un quelconque thème précédent ou non extraites d'un rhème antérieur. L'apparition de ces segments pose (du point de vue de la cohérence) de nombreux problèmes qui seront examinés à partir de la MR IV, mais nous voudrions sans attendre attirer l'attention sur un point particulier. Voici un extrait de rédaction :

(29)- « Et voilà le char des reines c'est le plus beau de tous les chars. Il y a des baraques de tir et de gauffres. Et la fête se termine. Il y a le char de la reine avec des fleurs roses et blanches en papier crêpon et les petits pages qui sont devant ».

A peu près en face de « et la fête se termine » le maître a inscrit un «?» qui signale un manquement de cohérence explicable à l'aide de MR III et au niveau de « il y a des baraques de tir et de gaufres » (qui est rayé) on relève en marge « Pas ici! ». Cette dernière annotation est intéressante parce qu'elle montre bien que le maître, sans contester à l'élève le droit d'introduire une information nouvelle (jugée sans doute pertinente pour le sujet; cf. MR IV), lui reproche néanmoins de l'avoir amenée en mauvaise place en brisant la continuité thématique établie autour du « char des reines ». Toute question d'opportunité mise à part, l'introduction d'une information inédite pose donc un problème d'insertion en surface. La réflexion sur les schémas de progression thématique ne fait pas toujours apparaître ce point pourtant important. Supposons en effet un texte qui développerait « normalement » plusieurs séries congruentes à hyper-thème constant du genre « travail → directeur, enfants, école... » « vacances → soleil, mer, amour... » nul doute qu'un autre texte qui opérerait un « brassage topologique » de ces thèmes (« école, amour, directeur, soleil... ») serait perçu (sauf conditions spéciales) comme incohérent quoique en théorie il soit parfaitement centré autour des deux hyper-thèmes en question. A la suite de cette remarque, il paraît donc nécessaire d'adjoindre **un corollaire à MR II** précisant que **pour qu'un texte développant plusieurs séries thématiques profondes soit macrostructurellement cohérent, il est nécessaire que ces séries constituent en surface des suites séquentielles homogènes.**

3) Méta-règle de non-contradiction (MR III) : Pour qu'un texte soit microstructurellement ou macrostructurellement cohérent, il faut que son développement n'introduise aucun élément sémantique contredisant un contenu posé ou présupposé par une occurence antérieure ou déductible de celle-ci par inférence.

En logique, comme chacun sait, le principe de non-contradiction interdit que l'on ait à la fois « p » et « non p » ($\sim p$); le calcul des propositions étant fondamentalement extensionnel « $(p \wedge \sim p)$ » stipule simplement qu'il est inadmissible qu'une même proposition soit conjointement vraie et non-vraie ou fausse et non-fausse. Dès que l'on quitte le domaine des propositions logiques pour s'interroger sur les rapports qu'entretiennent par exemple deux phrases dans une séquence on est très embarrassé et cela pour de multiples raisons : impossibilité de raisonner directement en termes de vérité et de fausseté, obligation de tenir compte de paramètres temporels (exclus des calculs classiques), nécessité de prendre en compte des informations sémantiques non explicitement posées... Les cas de **contradiction naturelle** qui se rapprocheraient le plus de ceux traités par les logiciens sont on ne peut plus rares dans les discours ordinaires Il est en effet exceptionnel qu'une suite de deux phrases énonce, par exemple, qu'un même objet x jouisse à la fois des propriétés « α » et « $\simeq \alpha$ » Certes on peut faire état d'apories du genre :

30 - « La lumière est de nature ondulatoire... La lumière n'est pas de nature ondulatoire... ».

toutefois, dans de telles séquences, la contradiction est pleinement assumée et jouée : le discours se contredit de toute évidence pour manifester rhétoriquement, à des fins argumentatives, une situation dont on veut justement signifier le caractère (provisoirement) problématique. Si ces textes-là ne sont en aucune manière incohérents, d'autres sont, par contre, porteurs de contradictions non contrôlées qui les rendent plus ou moins aberrents.

Nous étudierons successivement les contradictions énonciatives, les contradictions inférentielles et présuppositionnelles et les contradictions de monde (s) et de représentation du (ou des) monde (s). Ce découpage est assez artificiel étant donné que pour l'analyse de chacun de ces types nous serons amené à faire peu ou prou état de considérations renvoyant aux autres.

a) Contradictions énonciatives. Toute manifestation phrastique ou textuelle fixe son propre cadre énonciatif et cela d'au moins deux façons : d'une part en produisant son système de repérage temporel et d'autre part en instaurant un mode de fonctionnement discursif déterminé. Soit la séquence suivante :

> 31 - « Malko entra sans frapper dans le bureau du chef de la CIA. Il portait un costume sombre et tenait à la main une magnifique valise en crocodile ».

31 comporte un certain nombre de marques linguistiquement identifiables qui font que la séquence est perçue globalement :

- comme référant à une période (t1 » antérieure au moment « to » de l'acte de communication) ;
- comme modalement transparente c'est-à-dire vierge de tout indice formel signifiant l'immixtion du sujet de l'énonciation dans l'énoncé.

Ces caractéristiques définissent un **régime énonciatif** qui ne peut être modifié sans précautions spéciales. Ainsi, si l'on ajoute inopinément 32 ou 33 à 31 :

> 32 - « Malko s'assied et allume un havane ».
>
> 33 - « Je ne me souviens plus si Malko avait emporté avec lui un paquet de havanes »

il en résulte un effet de contradiction tel que les séquences composées deviennent incohérentes [22].

Dans les textes écrits de jeunes élèves, on rencontre fréquemment des contradictions de ce type. Voici deux exemples choisis parmi d'autres :

> (34)- « Hier, nous sommes allés voir le passage du Dauphiné Libéré. Nous avons monté la rue des écoles. Ensuite nous nous sommes placés le long du trottoir devant chez Monsieur Cordier. Quelque temps après les voitures publicitaires sont arrivées. Elles nous lancent des papiers de réclame. Dans le bas et dans le haut de la Promenade, les gendarmes font la circulation... »
>
> (35)- « Casimir part en promenade avec monsieur du Snob. Arrivé à un arbre nous arrêtons pour parler. François et Julie veulent jouer à un jeu ».

22. Ces deux types de contradiction n'ont certainement pas la même origine et la même portée. Les éléments de réflexion ici apportés sont naturellement très embryonnaires et il faudrait développer les recherches à ce niveau en prenant en compte les nombreux travaux déjà effectués sur ce sujet.

Dans 34 le maître a rétabli directement au passé les deux derniers verbes et inscrit en marge « attention aux changements de temps », alors qu'en face de 35 figure un simple point d'interrogation. Cette différence dans le mode d'intervention s'explique si l'on prend garde au fait que les contradictions temporelles par opposition aux contradictions de modalité discursive ne rendent le texte incohérent que d'une façon ponctuelle. Tout porte d'ailleurs à penser qu'en général les maîtres (comme le correcteur de 34) attribuent ces malformations temporelles à des ratés performantiels (inattention) ou à une maîtrise imparfaite des formes de conjugaison mais ne les interprètent qu'exceptionnellement comme des fautes de cohérence. A l'inverse les contradictions de mode énonciatif sont le plus souvent évaluées comme des aberrations de cohérence, elles ne sont pas désignées en termes théoriques et ne sont guère prétexte à exercice complémentaire.

b) Contradictions inférentielles et présuppositionnelles. Il y a contradiction inférentielle quand à partir d'une proposition, on peut en déduire une autre qui contredit un contenu sémantique posé ou présupposé dans une proposition environnante. Dans 36 et 37 :

36 - « Ma tante est veuve. Son mari collectionne les machines à coudre ».

37 - « Pierre n'a pas de voiture. Il vend la sienne pour en acheter une neuve ».

Les inférences qu'autorisent « veuve » et « vendre » non seulement ne sont pas reprises dans les phrases suivantes mais sont expréssément contredites par celles-ci. L'effet d'incohérence résulte ici d'incompatibilités sémantiques profondes auxquelles il faut ajouter des considérations temporelles puisque, comme on le voit, il suffit de mettre au passé « collectionnet » et « vendre » pour supprimer les contradictions. Sans être absolument rares les incohérences de ce type sont tout de même assez peu fréquentes dans les textes écrits d'élèves. Celles que l'on rencontre peuvent jouer sur une suite de deux phrases consécutives :

(38) « Le funambule monte sur la corde et sans balancier il marche sur la corde il se tient d'une seule main sur la corde.

ou apparaître au plan séquentiel comme dans les deux derniers paragraphes du texte suivant :

(39) « Samedi dernier en rentrant chez moi le chat de la postière était assis sur le bord de la route. Une voiture arrivait le chat s'est élancé. Ca a tapé une première fois sous la voiture. La deuxième fois c'était la camionnette.
La postière est venue le chercher. Elle m'a dit on va essayer de le soigner. Elle l'a mis dans son cageot et c'était fini il était mort.
Elle est venu l'après-midi elle nous a dit je l'ai posé dans son cageot et elle nous a dit je suis monté dans la chambre pour aller voir si mon chat était en train de dormir ».

Les contradictions présuppositionnelles sont en tous points comparables aux contradictions inférentielles sauf que c'est un contenu présupposé qui se trouve être contredit par une proposition ultérieure. En partant de verbes factifs [23] on peut construire un grand nombre d'exemples présentant

23. Cf. entre autres L. Karttunen 1973.

des contradictions de cette sorte. En voici un dans lequel la seconde phrase pose que la femme de Jules est fidèle alors que la première présuppose l'inverse :

40 - « Jules ignore que sa femme le trompe. Son épouse lui est tout-à-fait fidèle ».

Dans certains énoncés, il y a à la fois contradiction présuppositionnelle et inférentielle.

41 - « Si Marie m'avait écouté elle n'aurait pas définitivement repoussé Paul qui voulait l'épouser. Maintenant qu'elle est sa femme elle s'en mord les doigts ».

La première phrase de 41 est une conditionnelle irréelle (contre-factuelle) elle présuppose que Marie a définitivement repoussé les propositions de Paul donc qu'elle n'est pas mariée avec lui; mais elle sous-entend en plus que Marie aurait bien fait (n'aurait pas regretté) de devenir la femme de Paul. La seconde phrase contredit aussi bien la présupposition (« elle est sa femme ») que l'inférence sous-entendue (« elle s'en mord les doigts »). De tels exemples sont évidemment assez artificiels, ils sont difficiles à analyser précisément parce que les mécanismes présuppositionnels et inférentiels y fonctionnent d'une manière assez subtile. On pourrait penser que de jeunes enfants ont beaucoup de peine à maîtriser ce genre de subtilités. Or, il est assez surprenant de constater que l'on rencontre en fin de compte assez rarement dans leurs textes des contradictions de ce type.

Si en logique, les hommes sont soit sages soit non sages, les choses sont souvent beaucoup moins tranchées dans « la réalité » et donc dans les discours naturels qui en parlent. Concernant certains sujets, nous sommes d'ailleurs parfaitement disposés (préparés) à admettre l'existence de contradictions de faits se manifestant de manière plus ou moins patente au travers des discours qui en font leur propos. Nombreuses sont les études qui montrent comment un même discours, au demeurant parfaitement cohérent en surface, repose sur des propositions plus ou moins explicites tout à fait opposées; ainsi, par exemple, des fameuses ambivalences en psychanalyse (« je dis et je répète que j'aime mon père, mais aussi je dis et je répète que je le hais »...). La contradiction n'est donc pas un facteur absolu d'incohérence. Les problèmes, de ce point de vue, sont évidemment très complexes et nous n'entrerons pas dans le détail de cette affaire. Peut-être pourrions-nous cependant avancer l'idée que si certaines contradictions rendent les discours qui les portent incohérents alors que d'autres ne produisent pas cet effet c'est parce que nous sommes prêts à reconnaître (au travers de nos représentations du monde cf. infra) qu'en des points plus ou moins déterminés « la réalité » est (ou peut être) contradictoire alors qu'ailleurs elle ne l'est pas (ou ne peut pas l'être) : ici, un chat est un chat, là, aimer c'est haïr... Un des ressorts d'ailleurs fréquemment utilisé dans les textes pour (re)tenir l'attention du récepteur consiste justement dans un jeu sur les contradictions. Soit la séquence suivante :

42 - « Pierre, comme tout le monde, n'aime pas recevoir de râclée. Quand il se fait battre, il n'est pas content ».

42, quoique quasi tautologique n'est pas non progressive puisque la seconde phrase instancie l'affirmation générale contenue dans la première. Son apport informatif est néanmoins très pauvre car la deuxième propo-

sition ne fait guère que répéter une inférence immédiate de la première. Soit maintenant :

> 43 - « Pierre, comme tout le monde, n'aime pas recevoir de raclée. Il jubile quand sa femme le fouette ».

43, bien qu'apparemment contradictoire, n'est pas (au moins pour nous-je) incohérente car, dans un monde que nous (je) connaissons bien, nous savons que certains individus éprouvent dans certaines circonstances des plaisirs inattendus. Comparée à 42, 43 est même, malgré son air contradictoire, « sémantiquement plus intéressante », car, apportant plus d'information, elle se situe à un degré supérieur dans la dynamique communicative. Il est très fréquent que, dans les énoncés du genre de 43, l'émetteur « rattrape » la contradiction à l'aide de connecteurs comme « mais », « cependant », « néanmoins »..., signalant par là qu'il la perçoit, l'assume et finalement l'annule et en profite. Ces connecteurs [24] de rattrapage jouent un rôle capital du point de vue de la cohérence puisque, au bout du compte, ils récupèrent un énoncé qui sans eux pourrait éventuellement être perçu comme contradictoire. Ils ne permettent pas toutefois d'effectuer n'importe quelle récupération et leur portée n'est pas sans limites. Ainsi « cependant » rattrape la contradiction inférentielle dans 44 mais non la contradiction présuppositionnelle dans 45.

> 44 - « Jacques déteste voyager. Cependant il est très heureux de partir pour les USA, car... »
> *45 - « Jacques se figure que son père veut le dénoncer à la police. Cependant, c'est vrai car... »

Il faudrait, bien sûr, examiner d'autres exemples pour vérifier que de telles limitations sont bien liées aux phénomènes d'inférence et de présupposition on retiendra de toute façon que certains connecteurs contribuent de manière déterminante à établir ou rétablir la cohérence des discours.

c) Monde (s), représentations du monde (et des mondes) et contradiction. Un grand nombre de contradictions naturelles ne peuvent être expliquées en dehors d'une problématique intégrant les notions de monde (s) et de représentation. Une telle problématique dépasse évidemment le cadre habituel du champ linguistique quoique, par certains de ses aspects, elle touche directement à des phénomènes de langue. Dans les pages qui précèdent nous avons déjà à plusieurs reprises utilisé les termes de monde et de représentation mais d'une manière totalement intuitive, nous voudrions profiter de cette partie pour apporter quelques précisions sur ce sujet et tenter d'avancer dans une perspective plus théorique qui sera d'ailleurs reprise et approfondie dans l'exposé de MR IV et dans le dernier chapitre de cet article. Pour la clarté de l'exposé mais aussi, et surtout, pour des raisons théoriques nous dinstinguerons les contradictions de monde (s) et les contradictions de représentations du monde. Cette distinction bien que, à notre avis, relativement fondée reste néanmoins discutable sur plus d'un point que, malheureusement, nous laisserons dans l'ombre, faute de place.

24. Parmi l'abondante littérature sur les connecteurs, cf. en particulier O. Ducrot 1972 et 1973, Fillmore 1965, ainsi que T.A. Van Dijk 1975b et 1977.

. *Contradictions de mondes.* Issue de la logique modale [25] la notion de monde a été assez récemment introduite en linguistique par quelques chercheurs dont nous exploiterons largement les analyses et les exemples en particulier le fameux énoncé suivant qui est tiré de J. Morgan [26] :

46 - « Pierre rêve qu'il est Allemand et que personne ne le sait ».

dans lequel nous interpréterons le pronom « le » comme remplaçant « qu'il est Allemand ». 46 comporte deux verbes principaux : « rêver » d'une part que l'on considérera en première approximation comme un implicatif négatif et « savoir » d'autre part qui est un factif. Partant de « rêver » on infère que « Pierre n'est pas Allemand » qui contredit la présupposition « Pierre est Allemand » résultant du factif. Ce raisonnement apparemment conséquent est cependant inexact car il amène à conclure que 46 est contradictoire, ce qu'elle n'est pas en fait. Pour surmonter cette difficulté il n'y a d'autre solution que de traiter le verbe « rêver » (autour duquel, comme on le sent bien, tout se joue) non comme un implicatif négatif mais comme un prédicat spécial capable à un niveau très profond d'instaurer une diversification des univers de référence. *Sur la base de ce verbe dit « créateur de monde »*, on *opposera donc :*

— *un monde Mo* (**monde énonciatif actuel** à partir duquel il est prédiqué de Pierre qu'il rêve) dans lequel il est faux que Pierre soit Allemand;

— *un monde M1* (**alternative accessible** *de Mo* qui est « le monde du rêve de Pierre ») dans lequel il est vrai qu'il est Allemand.

Dans 46, **le champ du verbe** « rêver » s'étend à la fois sur « être Allemand » et « tout le monde le savoir » ce qui élimine toute possibilité de contradiction (il y a consistance à l'intérieur de M1). Il serait dangereux de penser, étant donné le sens que nous attribuons habituellement à un substantif comme « monde », que seuls des verbes du genre de « rêver » jouissent des propriétés qui viennent d'être signalées. En réalité, un grand nombre de verbes, de signification souvent fort variée, se comportent comme « rêver » : « prétendre », « croire », « penser », « aimer »... et il n'y a d'ailleurs pas que des verbes qui soient créateurs de mondes; on peut citer encore des expressions comme « au cas où », « dans l'hypothèse où »... des constructions particulières : contre-factuelles...; des tournures introductives en « soit... »,

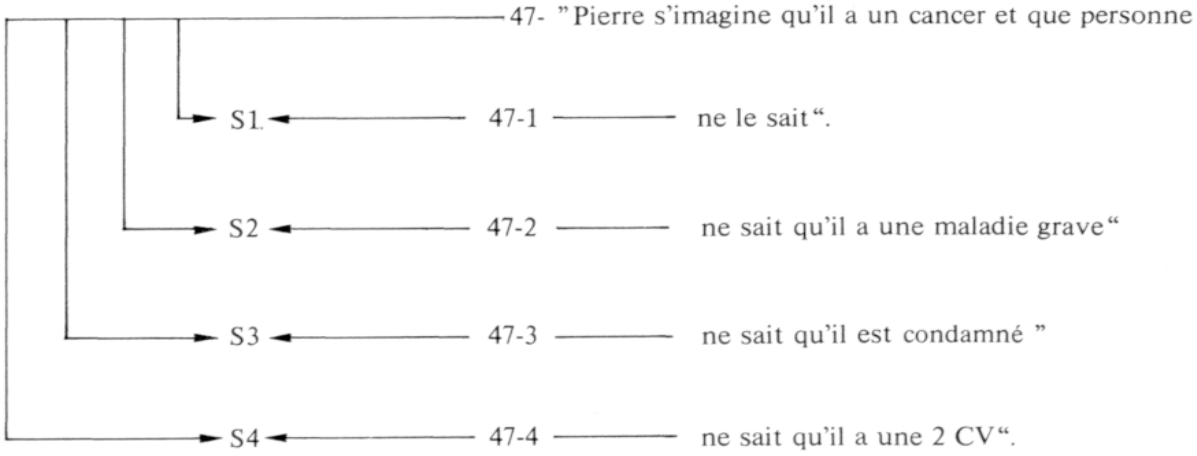

25. Pour une introduction cf. G.E. Hughes et M.J. Cresswell 1972, F. Nef, 1976, et S. Alexandrescu 1976.
26. Cité et discuté dans L. Karttunen 1973.

en « il était une fois... ». Lorsqu'on travaille avec cette notion de monde les problèmes de délimitation revêtent naturellement une importance primordiale. Sur cette question il subsiste, à notre connaissance [27], encore bien des incertitudes; ainsi lorsqu'on examine 47 et ses expansions, on peut relever quelques phénomènes assez surprenants et difficilement explicables : Dans les séquences S1, S2, S3 le champ du verbe « s'imaginer » comprend 47-1, 47-2, 47-3 mais dans S4 il ne recouvre pas complètement 47-4. S4 présuppose en effet qu'il est vrai dans Mo que Pierre a une 2 CV alors que S1 ne présuppose pas qu'il a un cancer dans Mo et de même pour les présuppositions dans S2 et S3. Sans doute peut-on rendre compte de cette « bizarrerie » en faisant valoir que 47-1, 47-2, 47-3 reprennent toute, sous une forme ou sous une autre, « Pierre a un cancer », par opposition à 47-4 qui est sans rapport (cf. MR IV) avec cette idée; toutefois il faudrait vérifier cette hypothèse sur d'autres exemples. A partir des remarques ci-dessus il est possible, nous semble-t-il ,de mieux comprendre d'où proviennent les contradictions dans des énoncés comme :

48 - « Michel cherche une maison ancienne. Cette maison est du XVI[e] siècle ».
49 - « Michel rêve d'avoir un chien. Ce chien aime les enfants ».

L'inconsistance de 48 et 49 s'explique par le fait qu'il n'y a pas moyen de prédiquer dans un monde Mo (où Michel « cherche » ou « rêve d'avoir ») quelque chose d'un individu (« maison » ou « chien ») qui n'existe que dans un monde M1 alternatif de Mo. La contrainte de cohérence qui apparaît ici repose sur des considérations proprement linguistiques, elle tient à la nature des verbes employés, elle s'impose à tous les natifs quelles que soient leurs convictions sur Michel, les maisons anciennes, les chiens... Ce qui le prouve bien d'ailleurs c'est que de simples modifications linguistiques suffisent pour éliminer toute contradiction dans 48 ou 49 : modalisation en « devoir » du verbe de la seconde phrase :

50 - « Michel cherche une maison ancienne. Cette maison doit être du XVI[e] siècle ».
51 - « Michel rêve d'avoir un chien. Ce chien doit aimer les enfants ».

ou effacement de « avoir », dans la première phrase de 48 :

52 - « Michel rêve à un chien. Ce chien aime les enfants ».

L'assignation d'un ou plusieurs mondes de référence est une opération dont les fondements reposent sur des traits proprement linguistiques. N'importe quel énoncé dispose des marques sur la base desquelles il y a toujours moyen de reconstituer théoriquement le ou les univers auxquels il se rapporte et qu'il institue dès son émission. Quiconque écrit ou lit :

53 - « Marx était un fils de la bourgeoisie allemande. Il vécut aux côtés des prolétaires et il rêva pour eux d'une vie où leurs salaires et conditions d'existence seraient meilleurs ».

pense et comprend :

- qu'il existe un monde actuel Mo dans lequel quelqu'un communique 53 à quelqu'un;
- qu'il existe un monde M1 dans lequel il existe un individu x vérifiant les prédicats « être Marx », « vivre aux côtés des prolétaires »... des individus y vérifiant le prédicat « être prolétaire » et tel que « Marx rêva de quelque chose à leur sujet »;

27. Cf. C. Rohrer 1973.

- qu'il existe un sous-monde M2 de M1 dans lequel les individus y' (alternatifs de y) vérifient les prédicats « avoir une vie meilleure »...

Cette chaîne de mondes et sous-mondes est évidemment difficile à suivre dès que l'on se penche sur des textes tant soit peu développés, il n'empêche qu'elle construit un système réglé qui « a sa logique » et d'où l'énoncé tire sa cohérence [28].

β. *Contradictions de représentations du monde et des mondes.* Les contradictions de représentation du monde et des mondes à la différence de celles qui viennent d'être étudiées sont de nature typiquement pragmatique. Fonction des convictions des participants à l'acte de communication textuelle, elles dépendent de l'image qu'ils se font du ou des mondes de référence que le texte manifeste. Leur relativité subjective les rend difficiles à repérer et l'on conçoit qu'à ce niveau, il n'y ait pas moyen de s'en remettre au sentiment d'un natif idéal. La plus élémentaire des précautions consiste donc, sur ce terrain, à se prémunir systématiquement d'évaluations attestées et identifiées. Soit la séquence suivante que nous considérerons (personnellement) comme contradictoire :

> 54 - « Oscar sortit du métro. Il courait tête baissée dans un couloir quand il heurta de plein fouet un platane ».

54, comme tout texte, dispose son univers de référence : ici un monde énonciatif Mo, et un monde M1 dans lequel il existe des individus, « Oscar », « métro »... vérifiant les prédicats « sortir... »..... Limité à ce plan, l'instanciation des mondes renvoie à des mécanismes purement linguistiques; où les choses commencent à revêtir un caractère pragmatique c'est quand le récepteur dépasse ce niveau pour **interpréter M1 comme identique au monde ordinaire** dans lequel il n'y a pas de platanes dans les couloirs du métro. La spécification de M1 en un monde ordinaire [M1] repose bien entendu sur « les informations descriptives » contenues dans l'énoncé en tant que tel, mais elle est fonction, en dernier ressort, d'un processus de reconnaissance purement subjectif. Tout porte d'ailleurs à penser que les schèmes représentatifs [29] à partir desquels le sujet déploie son activité de reconnaissance ne sont pas (totalement) subjectifs mais plutôt culturellement (sur) déterminés. L'individu n'invente pas librement (toutes) ses convictions sur l'état du ou des mondes, il les construit au travers de pratiques sociales, il les reçoit de son entourage. Comme le montrent bien les recherches actuelles sur l'intelligence artificielle [30], n'importe quelle société « impose » à ses membres des cadres cognitifs à partir desquels se constitue, au sein d'une communauté, un fond de croyance à peu près stable et établi constamment investi dans les discours qui y circulent; et c'est précisément le fait que ces croyances soient structurées qui permet de continuer l'analyse au-delà du linguistique (voire même de la développer mécaniquement comme dans le traitement automatique des textes). Le champ des structures de croyance n'est pas limité au seul monde (perçu comme) ordinaire. Ainsi « heurter

28. Cf. J. Petöfi 1973 surtout.
29. Pour tous ces problèmes de représentation, voir les travaux de J.B. Grize (1974, 1976a et b) sur la notion de schématisation.
30. Cf. W. Skyvington 1976, pour une introduction suggestive ainsi que G Denhière 1975, R.C. Schank 1974 et T.A. Van Dijk 1976 d.

un platane dans les couloirs du métro » n'est plus contradictoire ou aberrant; nous semble-t-il, dans :

> 55 - « Oscar sortit du métro. Les couloirs gluants développaient un intestin splendide et exubérant. Comme il courait tête vaissée dans un passage, il heurta de plein fouet un platane fleurissant ».

parce que la plupart des individus, dans une culture donnée, dispose de repères cognitifs leur permettant d'interpréter le monde de 55 comme un monde disons merveilleux ou surréaliste dans lequel ils sont disposés à croire qu'il « existe » des moyens de communication dotés de qualités très spéciales. Lorsque l'on considère 56 :

> 56 - « Oscar sortit du métro magnétique. Il s'engouffra dans un module aspirant et se trouva bientôt confortablement installé dans un œuf d'apaisement ».

et 57 qui présente, à nos yeux, une certaine forme de contradiction :

> 57 - « Oscar sortit du métro magnétique. Il s'engouffra dans un module aspirant et se trouva bientôt sur un monte-charge populeux ».

il apparaît même que nous (je?) avons la possibilité d'estimer la cohérence d'un monde pourtant reconnu de fiction [31] et cela parce que, à l'intérieur de cet univers imaginaire, nous activons des structures de croyance (plus ou moins spécifiques) par rapport auxquelles nous le jugeons conséquent ou inconséquent.

En situation pédagogique, il n'est pas rare que les évaluations formulées par les maîtres fassent intervenir leurs « propres » représentations du ou des mondes. Voici par exemple le début d'un récit dans lequel un élève raconte une partie de pêche effectuée en compagnie de parents :

> (58) - « ... Nous arrivons au bord de la rivière. Mon oncle rassemble les scions, déplie le fil qui est mince, l'accroche au bout de la canne et il le laisse tomber. Sur ce fil il y a un flotteur quatre plombs et l'hameçon qui porte l'appât c'est-à-dire le ver. Nous cherchons un coin à l'ombre pas trop près d'un arbre pour ne pas que l'hameçon s'accroche à l'arbre et vers un coin tranquille. Je lance la ligne... ».

Le passage qui va de « nous cherchons » à « coin tranquille » est encadré par le maître qui a noté en marge « pas ici! ». Cette correction est assez surprenante au premier abord, mais le maître nous a expliqué qu'il était contradictoire (« que cela ne tenait pas debout ») de « prétendre » (dixit) que quand on va à la pêche on monte sa ligne avant de chercher un endroit où la jeter. Le simple fait que l'on puisse contester une telle affirmation souligne parfaitement, nous semble-t-il, qu'elle tire son origine d'une vision du monde ordinaire plus ou moins personnelle. Etant donné l'imagination habituellement reconnu aux enfants et les consignes de liberté qui leur sont données pour certains exercices d'expression écrite les maîtres sont très fréquemment confrontés à des productions pour l'estimation desquelles ils savent d'emblée se situer dans un univers de référence non ordinaire :

> (59) - « La maison voit une fleur et voudrait bien l'attraper. Et la fleur voudrait bien attraper un rayon de soleil. Et le soleil il s'est endormi alors la fleur peut pas prendre un rayon ».

Ce texte extrait de P. Clanché [32] (qui le baptise de « ludique » par opposition à d'autres qualifiés de « vraisemblable ») serait évidemment un tissu de

31. Dans une perspective logique cf. J. Woods 1973.
32. P. Clanché 1976-77.

contradictions si on l'interprétait comme référant au monde ordinaire, mais il est parfaitement cohérent dès qu'on le rapporte à un monde de fiction (« poétique ») dans lequel il construit un développement consistant c'est-à-dire conforme à ce que nous croyons que l'on peut dire qu'il y arrive quand on est un jeune élève écrivant pour un maître dans une école d'aujourd'hui.

4) Méta-règle de relation (MR IV) : Pour qu'une séquence ou qu'un texte soient cohérents, il faut que les faits qu'ils dénotent dans le monde représenté soient reliés. Cette quatrième méta-règle est encore de nature fondamentalement pragmatique; elle énonce simplement pour qu'une séquence soit admise comme cohérente il est nécessaire que les actions, états ou événements qu'elle dénote soient perçus comme congruents dans le type de monde reconnu par celui qui l'évalue. La **relation de congruence** est une relation assez lâche (par opposition à celle de non-contradiction exposée en β de MR III) en ce sens qu'elle repose uniquement sur l'aperception d'un rapport de faits. On dira que, dans un monde représenté « $\boxed{M}$ », deux états de choses « p » et « q », sont congruents si et seulement si « p » est pertinent (« relevant ») pour « q », ou mieux, si et seulement si « p » est une cause, condition, conséquence pertinente pour « q »[33]. Prenons un exemple. Soient les trois phrases suivantes dénotant respectivement dans $\boxed{M}$ les faits « p » « q » et « r » :

60 - « Marie est malade » («p»)

61 - « Marie va bientôt accoucher » («q»)

62 - « Les chanteurs de charme déplaisent aux intellectuels («r»)

Si l'on se place dans l'hypothèse où $\boxed{M}$ = monde ordinaire, « p » et « q » étant (comme on l'admettra) congruents, la séquence formée de 60 et 61 est perçue comme cohérente alors que « p » et « r » étant incongrus la séquence 60 + 62 est jugée inversement. Dans les discours naturels les relations de relevance factuelle sont la plupart du temps manifestées par des connecteurs qui les explicitent sémantiquement :

63 - « Marie est malade parce qu'elle va bientôt accoucher » .

64 - « Marie va bientôt accoucher mais elle est malade ».

L'impossibilité de relier deux phrases par un connecteur naturel est d'ailleurs un bon test pour déceler une incongruité :

*65 - « Marie va bientôt accoucher donc les chanteurs de charme déplaisent aux intellectuels ».

Evidemment dans le monde ordinaire (par exemple) nous savons que les disponibilités de faits sont très ouvertes et nous avons souvent la ressource de construire un cours d'événements intermédiaires dans lequel une séquence pourtant apparemment « bizarre » comme :

66 - « Marie est malade parce que les intellectuels détestent les chanteurs de charme »

33. Sur ce point cf. T.A. Van Dijk 1974 qui comporte des analyses remarquablement détaillées et une abondante bibliographie. Pour une introduction aux problèmes logiques de la « relevance » cf. J. Woods 1964 et 1966.

se trouve récupérée dans les faits :

67 - « Marie adore les chansons d'une vedette de music-hall à la mode, elle est amoureuse d'un professeur d'université à qui elles déplaisent souverainement donc 66 ».

On notera néanmoins que 66 n'est acceptable que si elle est justifiée (médiatisée) par un énoncé préalable (comme dans 67) ou si le contenu de cet énoncé d'explication renvoie à des faits parfaitements connus de l'émetteur et du récepteur. Partant de là, il n'est peut-être pas inutile de reformuler MR IV comme suit :

« **Pour qu'une séquence ou qu'un texte soient cohérents, il faut que les faits qu'ils dénotent dans le monde représenté soient directement reliés** » bien que l'amélioration ainsi apportée conduise à un gain de précision peu satisfaisant. La cohérence de 57 + 58 n'a rien à voir avec la répétition de Marie dans les deux phrases de la séquence et on aurait tort d'envisager pour ce cas une application pure et simple de MR I. Dans 68, « Marie » est bien répétée (par pronominalisation), comme dans 57 + 58, sans que pour cela l'énoncé soit cohérent (au moins pour nous-je dans [M] ordinaire)

68 - « Marie a acheté une armoire Louis XV. Elle a des migraines épouvantables ».

Par contre, 69, qui ne comporte apparemment aucun élément de répétition, est néanmoins généralement perçu comme cohérent :

69 - « Il neige. Les oiseaux sont malheureux ».

parce qu'il est communément admis dans le [M] ordinaire que la neige est une condition relevante pour la misère des oiseaux. La reconnaissance d'un lien de pertinence factuelle dépend des qualités attribuées au monde interprété. Ainsi 70 peut être évalué différemment selon que l'on se place dans un monde ordinaire ou fictionnel :

70 - « Le réveil-matin sonna. Le plafond se souleva et le ciel apparut ».

encore que l'on puisse conjecturer que dans les [M] dits merveilleux, fantastiques, oniriques... n'importe quel fait ne soit pas rattachable à n'importe quel autre.

Lorsque l'on étudie certains textes de jeunes élèves, on est souvent incapable (au premier abord) d'établir une relation de congruence entre les faits qu'ils dénotent à l'intérieur d'un [M]; l'impression qui en résulte est parfaitement exprimée par l'expression imagée de « coq à l'âne » :

71 - « Hier j'ai vu un moineau quand je suis allée porter la bouteille de lait sur la table j'ai vu un nid. J'ai demandé quel oiseau était dedans. C'est un moineau. Il y a deux moineaux. Elle m'a fait voir les deux moineaux. *Tu peux bien me faire de plus jolis dessins!* Ce matin c'est ma maman qui est allée la chercher pour donner le biberon à ma sœur ».

Parfois, le lien de pertinence factuelle est tellement ténu que sa reconstruction oblige à de subtils détours et à des calculs de stratégie du genre de ceux qui seront rapidement analysés dans la dernière partie de cet article.

72 - « Lundi, mardi, jeudi, vendredi qui va à l'école. Mercredi, samedi, dimanche sa qui va pas à l'école. Il ne faut pas voler les craies. Moi je sais les mois de l'année ».

Remarques :

Les quatre méta-règles qui viennent d'être présentées relèvent d'une appréhension encore pré-théorique du problème de la cohérence des textes : elles posent un certain nombre de conditions, tant linguistiques que pragmatiques, qu'un texte doit satisfaire pour être admis comme bien formé (par un récepteur donné, dans une situation donnée). Ces méta-règles énoncent des conditions simplement nécessaires et il faudrait se demander si les dites conditions sont aussi suffisantes. Il n'en est vraisemblablement rien, et il n'est même pas sûr, d'ailleurs, qu'en l'état où nous les avons exposées, ces règles aient un quelconque caractère de nécessité. Nul doute qu'au modeste niveau où nous nous sommes placé il y ait fort à faire; nul doute aussi que la réflexion y gagnerait en précision si on arrivait à la situer dans un cadre théorique conséquent car les impératifs d'une systématisation rigoureuse permettraient certainement d'éviter bien des approximations. On peut évidemment se demander, étant donnée l'importance des variables pragmatiques qui interviennent dans nombre de jugements de cohérence, s'il n'est pas utopique de persister à croire en la possibilité d'une modélisation. Le débat, sur ce terrain, reste naturellement ouvert, mais il ne nous semble pas déraisonnable de miser sur une telle ressource car les recherches actuelles en grammaire de texte montrent que les obstacles résultant de cette dimension pragmatique du problème ne sont pas insurmontables, à condition que l'on se donne les moyens (grâce à une ouverture pluridisciplinaire) d'intégrer dans la base du modèle — et sous une forme appropriée — tout ce qui relève du **système du sujet.**

Dans les pages qui précèdent nous n'avons pas abordé (si ce n'est incidemment) la question **des degrés de cohérence textuel.** Cette omission est regrettable et il y a, là aussi, matière à développement. Il nous paraît toutefois que cette question n'est pas traitable tant que l'on ne dispose pas d'un corps de règles théoriquement explicites et contrôlées. Pour arriver à un traitement tant soit peu sérieux de ce point difficile il est en effet indispensable (à l'instar de Chomsky) d'avoir en main un ensemble ordonné et relativement bien maîtrisé de contraintes jouant les unes avec les autres. Même à le considérer avec complaisance notre « tableau » est loin d'offrir de telles garanties et de telles ressources; plutôt donc que de « bricoler » en mêlant (et graduant vaguement) nos méta-règles nous avons préféré laisser carrément de côté ce problème délicat.

Telles qu'elles sont présentées ici les 4 méta-règles de cohérence nous semblent déjà avoir quelques retombées au plan pédagogique. Cette question dépasse notre objectif mais il n'est sans doute pas exagéré de penser que la simple prise de conscience que certaines estimations de cohérence reposent, par exemple, sur des représentations du monde peut amener les maîtres à mieux localiser l'origine des fautes qu'ils dénoncent, et surtout à traiter plus justement les malformations incriminées [34].

Nous sommes parti de l'idée que les interventions des maîtres sur les textes d'élèves étaient, sur cette question de cohérence, relativement aveugles et renvoyaient à un niveau d'appréhension situé en deçà de celui

34. Cf. M. Charolles, 1977.

adopté ici. Ce point de vue empirique est discutable, toutefois nous en maintiendrons « le principe ». Il n'empêche que, quand on y regarde d'assez près, les pratiques des maîtres, toutes intuitives qu'elles nous paraissent être, sont considérablement plus puissantes et plus fines que l'espèce de mauvaise machine à jugements que l'on pourrait construire (dans un monde évidemment bien alternatif!) à partir des règles que nous avons dégagées. Comment et pourquoi les estimations de cohérence des enseignants dépassent notre étroit dispositif de contraintes c'est ce que, en quelques mots, nous voudrions essayer de comprendre dans la dernière partie de cet article.

III — STRATÉGIE D'APPLICATION DES MÉTA-RÈGLES DE COHÉRENCE

Les seules variables pragmatiques dont nous ayons jusqu'à maintenant relevé l'importance concernent la relation interprétative qui va du sujet-récepteur au(x) monde(s) dénoté(s) par le texte. A ce propos nous avons établi que certains jugements de cohérence dépendent, par exemple, des convictions du récepteur sur tel ou tel aspect du monde interprété, et nous avons montré, à partir de 54, que selon qu'un lecteur estime :

— que la séquence refère ou non au monde ordinaire
— que dans ce monde il est vrai ou faux qu'il y a des platanes dans le métro

il juge le texte contradictoire ou non. Dans cette optique les opérations d'interprétation et d'évaluation se développent à sens unique suivant un plan théorique schématisable par la figure ci-dessous :

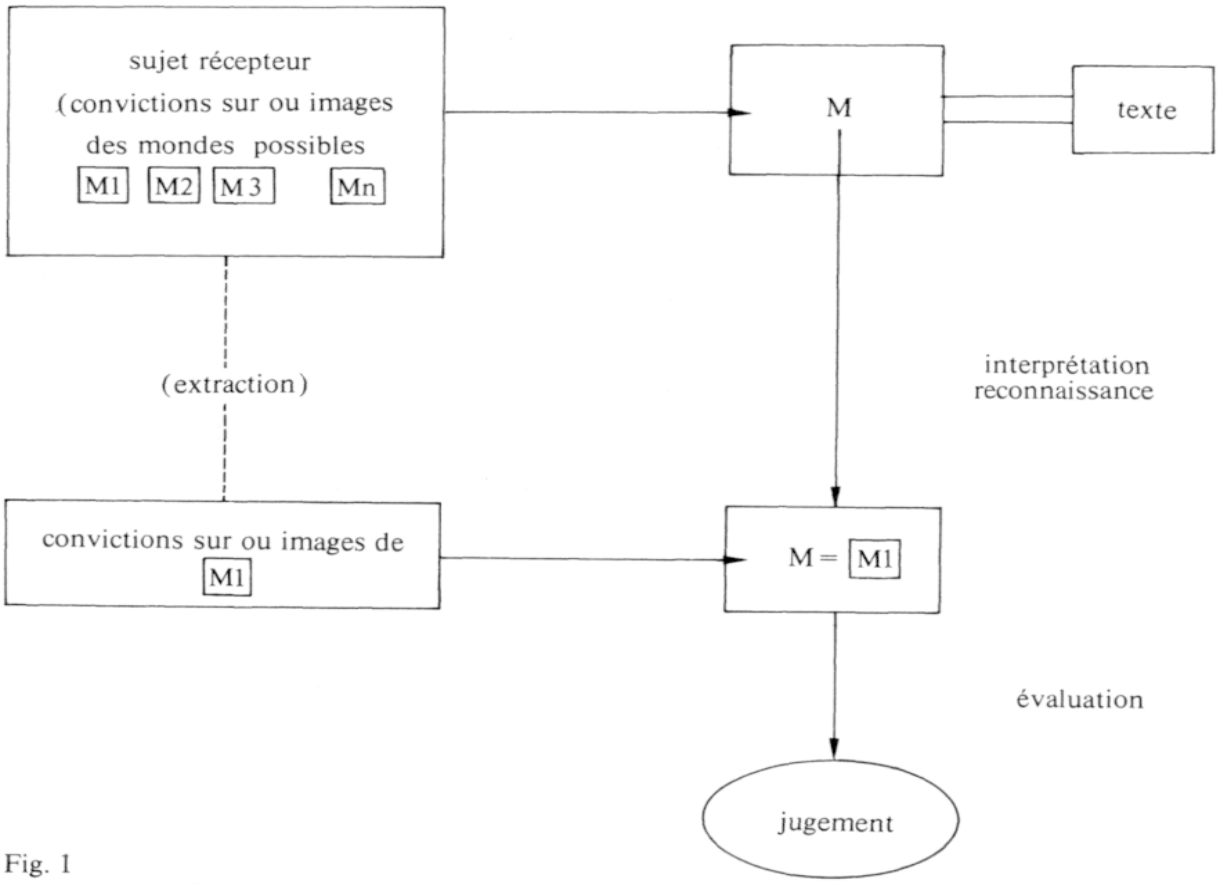

Fig. 1

Cette façon d'envisager les choses, pour nécessaire qu'elle soit, est manifestement réductrice dans la mesure où elle amène à nier le fait que le sujet-récepteur sait que le texte qu'il interprète et évalue n'est pas un objet intangible mais résulte d'un processus d'émission spécifique centré sur un sujet inscrit dans une situation précise dont il peut connaître certaines composantes. Soit le texte suivant :

(71) - « Je vais à Chalon m'acheter une paire de bottes. On part. Nous voilà arrivées à Chalon. On se promène dans la ville... ».

Quand on applique mécaniquement la méta-règle I à cet extrait on arrive à un **diagnostic** d'incohérence puisque la chaîne des répétitions pronominales comporte des manques (« Je » est bien repris dans « on » et « nous », mais ces deux termes de remplacement ont une extansion plus vaste et réfèrent à d'autres individus non explicités donc non liés — cf. MR IV — à « je »). Or, il est frappant de constater que le maître en situation réelle de communication n'estime nullement ce texte incohérent (même relativement) et n'use à son égard d'aucune des expressions dénonciatives habituelles. Il corrige directement la première phrase :

72 - « Je vais à Chalon *avec ma maman* m'acheter une paire de bottes ».

ajoutant dans le texte une information qu'il tire de la connaissance qu'il a de la situation (familiale) de l'élève. Autrement dit, il accède au monde depuis lequel le texte est émis ce qui lui permet, d'une part **d'accepter le discours comme cohérent** (dans ce monde), d'autre part de le restituer dans un système de cohérence considéré comme parfait qui est à la fois le sien, celui de l'élève et celui de tous les récepteurs éventuels.

(8) nous fournit un autre exemple assez typique de cette démarche. Si on suppose un maître qui interprète (8) comme référant à un [M] ordinaire dans lequel il se contente de croire (savoir) que les chauves-souris sont des mammifères et non des oiseaux il ne peut émettre sur ce texte qu'un jugement d'incohérence. Pourtant, là encore, quand on étudie les corrections d'un maître qui, par ailleurs, avoue croire (savoir) que les chauves-souris ne sont pas des oiseaux et qui reconnaît que le texte parle du monde ordinaire, on s'aperçoit qu'il ne « fonctionne » pas de la manière attendue. Pour lui le texte ne pose aucun problème de cohérence, il ne saute nullement du coq à l'âne et est tout à fait conséquent et suivi à condition de se placer dans la perspective de l'élève qui croit (« comme le texte le prouve » dixit) que les chauves-souris sont des oiseaux. En somme, le maître étant capable d'accéder au monde des croyances de l'élève accepte immédiatement d'évaluer dans ce cadre la cohérence de son texte ce qui ne l'empêche pas (mais c'est un autre sujet) de dénoncer la fausseté des convictions que le texte révèle (il inscrit en marge : « les chauves-souris ne sont pas des oiseaux »).

En théorie, tout se passe comme si à l'issue d'un parcours représentable par la figure I et débouchant sur un jugement d'incohérence, le sujet-éva-

luateur en venait stratégiquement à calculer un autre jugement en se plaçant dans le monde (interprété) d'où le texte a été émis ».

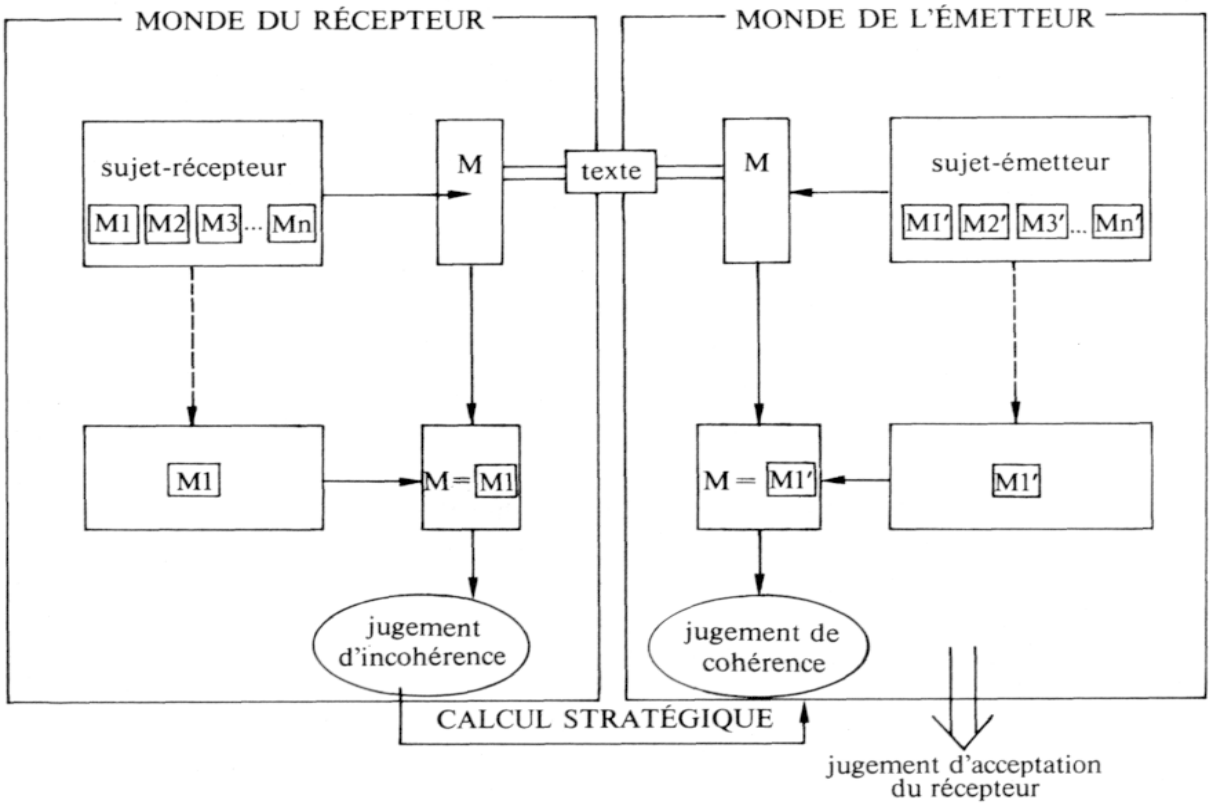

On voit donc qu'un modèle qui voudrait rendre un compte exact des capacités évaluatives des sujets devrait comporter **une composante stratégique dans laquelle seraient formalisés tous les calculs (effectifs ou éventuels) de réinterprétation alternative** [35].

On peut se demander pourquoi le maître qui accepte (après réévaluation stratégique) un texte comme cohérent persiste néanmoins à vouloir le faire corriger. Evidemment lorsque, au profit du calcul de récupération, le maître a dégagé des croyances erronnées chez l'élève, on conçoit qu'il se sente l'obligation, étant donnée sa fonction éducative, de ramener ces convictions au « vrai savoir ». Mais tout calcul de réévaluation ne passe pas forcément par des considérations de ce type. Voici un dernier texte :

(73) - « Lundi 2 mai
J'ai été chez mon grand-père. Je l'ai aidé. Mon grand-père a planté des salades, des patates, des carottes, des radis, des haricots verts des champignons du blé du riz. Après j'ai fait du manège je suis monté sur un tank. Il fallait appuyer sur le bouton gauche ça sortait un bonhomme avec une mitraillette.
Est-ce que le tank marchait? ».

A première lecture (73) paraît proprement « ne pas tenir debout » vu que l'interrogation finale comporte une présupposition d'évantualité (« il est possible que le tank n'ait pas marché ») contredisant (MR IV) une inférence

35. On conçoit que l'élaboration d'une telle composante, pose d'énormes problèmes, nous avons tenté dans une autre étude (à paraître 1978) d'approcher de plus près les mécanismes grâce auxquels un récepteur peut ou non récupérer la cohérence d'un texte après accession au monde de l'émetteur.

déductible des phrases précédentes (si « quand on appuyait... ça sortait... » alors « le tank marchait »). Sur la base de cette constatation on pourrait prévoir que le maître dénonce l'incohérence manifeste de (73) (ce qu'il fait d'ailleurs à l'aide d'un «? » en marge) et en reste comme nous, à un niveau plus ou moins insurmontable d'incompréhension. Pour un évaluateur extérieur (73) est en effet difficilement rattrapable et l'on ne voit guère comment récupérer la contradiction finale. Le maître cependant n'éprouve pas, lui, les mêmes difficultés, il n'oublie pas, par exemple, que ce texte est une lettre adressée à un élève d'une autre école; ce qui est capital, puisqu'il comprend, à partir de là, que la question finale n'est pas posée pour elle-même ou pour un lecteur indéterminé mais pour un correspondant dont l'auteur souhaite savoir s'il a eu, de son côté, une expérience aussi heureuse des tanks de manège. Le calcul auquel renvoie cette réévaluation est savant, il suppose que le maître :

- sache préalablement que l'élève « a » écrit à l'élève « b »;
- croie préalablement qu'il est possible que l'enfant « a » demande quelque chose au sujet des tanks de manège à l'enfant « b »

et il exige, qu'après lecture, le maître ait pu établir qu'il était bien le cas que « a » voulait savoir de « b » ce qu'il en était de sa pratique des tanks de manège. Ce calcul permet au maître de compléter directement dans le texte la question finale :

74 — « Est-ce que le tank marchait *chez toi?* »

et de restituer ainsi au texte une cohérence au moins approximative. Pourquoi le maître qui a « compris » ramène-t-il, quand même, (73) à « la normale »? Son intervention n'est évidemment commandée par aucun impératif cognitif; s'il modifie (73) c'est en fait pour une raison de **déontologie discursive supérieure** : le maître corrige parce qu'il perçoit que le calcul que *lui* a pu réussir n'est pas forcément à la portée de n'importe qui (en particulier pas à la portée du destinataire) et parce qu'il estime **que tout propos doit, quand il n'est pas immédiatement cohérent, être, pour le moins, facilement rattrapable** (comme (73) modifié en 74) **par un récepteur quelconque.** Le maître intervient sur ce texte d'une manière tout à fait subtile, il joue un double jeu : d'un côté, il se met à la place du récepteur quelconque qui ne comprend pas (d'où son « ? » en marge), et, d'un autre, il assume son rôle de lecteur informé et intelligent (d'où 74).

Concernant tous les exemples qui viennent d'être examinés dans cette dernière partie on peut encore se demander pourquoi les maîtres déploient autant d'efforts pour ramener à la cohérence des textes qu'ils pourraient finalement se contenter de dénoncer comme malformés. On fera sans doute valoir, à ce sujet, que les maîtres ayant une connaissance pratique (et apprise) des enfants accèdent avec une relative facilité à leurs mondes et à leurs convictions et que les opérations de stratégie en cause sont donc chez eux immédiates, on arguera certainement aussi du fait que ces réévaluations sont une nécessité dans un processus éducatif qui vise plus à corriger (au sens noble du terme) qu'à sanctionner. Mais ces arguments ne sont pas totalement satisfaisants. En situation commune on observe que des récepteurs non forcément préparés se livrent de la même manière à des calculs aussi savants lorsqu'ils sont confrontés à des textes dont ils ne perçoivent

pas directement la cohérence. Comme on l'a souvent souligné, rien n'est plus apparemment incohérent, pour un lecteur néophite, qu'un article de presse un peu technique sur les centrales nucléaires, les nationalisations, les mouvements monétaires... dans lequel se trouvent activées toutes sortes de reprises lexicales, de contenus implicites, d'inférences médiates et de représentations culturelles... imperméables pour celui qui ne dispose pas des arrières (cognitifs et autres) les justifiant. Pourtant très rares sont les lecteurs qui en viennent à juger de tels textes incohérents, bien au contraire **tout se passe comme si le « récepteur ignorant » faisait crédit de cohérence à l'émetteur, admettait qu'il a ses raisons (supérieures aux siennes) et s'efforçait précisément de les retrouver afin de reconstruire le suivi de son discours.** Le comportement de récupération par accès stratégique au monde de l'émission est très généralement répandu quoiqu'il admette évidemment des variantes considérables. Quand nous lisons A. Artaud, quand nous lisons un mythe amérindien, un texte kabbalistique, ou un opuscule scientifique nous reconnaissons à priori à tous ces discours une semblable cohérence mais les voies par lesquelles nous essayons de retrouver leur fil pour nous perdu (?) sont diverses car nous savons bien que ces textes ne répondent pas à de semblables finalités et nous avons clairement conscience que les difficultés que nous éprouvons à appréhender leur organicité n'ont pas toutes la même origine. Ceci pour dire qu'il doit bien exister, au moins, dans nos systèmes de pensée et de langage, **une espèce de principe de cohérence verbale (comparable au principe de coopération de Grice [36]) stipulant que, quel que soit un discours, celui-ci a forcément quelque part une cohérence qui est la sienne pour la simple raison qu'il est produit par un esprit dont on ne peut concevoir, comme l'écrit P. Valéry cité en exergue, qu' « il soit incohérent pour lui-même ».** Ce principe d'une portée apparemment très générale a cependant des limites qui sont sociales. Dès que le niveau des difficultés de reconstruction alternative atteint un certain seuil la société abandonne ou refuse l'effort, les discours qui échappent ainsi aux dispositifs sociaux de récupération stratégique sont rejetés dans la marginalité ou radicalement exclus des circuits normaux de communication.

CONCLUSION

Dans cet article nous avons surtout développé l'exposé des méta-règles de cohérence en insistant sur leur caractère à la fois linguistique et pragmatique. S'il ne fait aucun doute que la recherche doit être poursuivie de ce côté il apparaît aussi que les résultats que l'on peut en attendre sont fonction de l'attention que l'on portera à suivre au plus près, notamment dans leurs composantes sociales, les pratiques empiriques de la cohérence. Nous nous sommes ici intéressés aux interventions des pédagogues sur les textes écrits de jeunes élèves mais le champ des comportements à interroger est très vaste : des commentateurs des littératures d'avant-garde aux psychiatres et analystes travaillant les discours dits pathologiques la matière ne manque pas.

36. Ce principe est énoncé et exploité dans D. Gordon et G. Lakoff 1973 et dans T.A. Van Dijk 1976e. Sur ce sujet voir aussi les lois de discours de O. Ducrot, 1972.

BIBLIOGRAPHIE

ADAM J.-M. : « Ordre du texte, ordre du discours ». Pratiques numéro 13, Metz 1977.

ALEXANDRESCU (S.) : «Sur les modalités « croire » et « savoir » ». Langages numéro 43, Paris, Didier Larousse 1976.

BELLERT I. : « On a condition of the coherence of texts ». Rev. Semiotica numéro 4, La Haye, Mouton, 1970.

BELLERT (I.) : « On the use of linguistic quantifying operators ». Rev. Poetics numéro 2, La Haye, Mouton 1971.

BERRENDONNER A. : « De quelques aspects logiques de l'isotopie ». Travaux du Centre de recherches linguistiques et sémiologiques de Lyon numéro 1, 1976.

BESSE H. : « La norme, les registres et l'apprentissage ». Le Français dans le monde, Paris, Hachette Larousse, mai-juin 1976 (numéro 121).

CERCLE DE LINGUISTIQUE ET DE PÉDAGOGIE DU FRANÇAIS, Perpignan : « Description d'une pratique normative : la correction de la rédaction dans le premier cycle ». Bref, Paris, Larousse, numéro 7, nov. 1976.

CHAROLLES M. : « Grammaire de texte. Théorie du discours. Narrativité » : Pratiques numéro 11-12, Metz, 1976.

CHAROLLES M. : « Sur le problème de la cohérence verbale : théorie et pratiques pédagogiques ». Cahiers du CRELEF numéro 5, Besançon 1977.

CHAROLLES M. : « Stratégie du jugement d'acceptation ». Colloque mai 1976, Univ. de Lyon II à paraître dans « Travaux du Centre de recherches sémiologiques et linguistiques, 77-Univ. de Lyon II.

CHOMSKY N. : « Structures syntaxiques ». 1957. Trad. Paris, éd. du Seuil, 1969.

CHOMSKY N. : « Aspects de la théorie syntaxique ». 1965. Trad. Paris, éd. du Seuil, 1971.

CLANCHE P. : « Les origines de la prédication textuelle au cours préparatoire : présentation de quelques hypothèses ». Bulletin de Psychologie 328 XXX-10-13, Paris, 1976-77.

COMBETTES B. : « Pour une linguistique textuelle ». Nancy C.R.D.P., 1975.

COMBETTES B. : « Ordre des éléments de la phrase et linguistique du texte ». Pratiques numéro 13, Metz, 1977.

DANEŠ F. : « Functional sentence perspective and the organization of the text ». in Daneš éd. « Papers on Functional Sentence Perspective », Mouton, La Haye, 1974.

DENHIERE G. : « Mémoire sémantique, conceptuelle ou lexicale? ». Langages numéro 40, Paris, Didier Larousse, 1975.

DUCROT O. : « Dire et ne pas dire ». Paris, Herman, 1972.

DUCROT O. : La preuve et le dire ». Paris, Mame, 1973.

ELUERD R. : « La norme et la correction des copies ». Langue française, Paris, Larousse, 1972, numéro 16, pp. 114-124.

FAUCONNIER G. : « La coréférence : syntaxe ou sémantique ». Paris, Seuil, 1974 (bibliographie).

FILLMORE C.-J. : « Les règles d'inférence dans une théorie sémantique ». 1965, trad. française Cahiers de Lexicologie numéro 19, Paris, Didier-Larousse, 1971.

GENOUVRIER E. : « Quelle langue parler à l'école? Propos sur la norme du français ». Langue Française numéro 13. Paris, Larousse, février 1972.

GORDON D. et LAKOFF G. : « Postulats de conservation ». Langages numéro 30, Paris, Didier-Larousse, 1973.

GRIZE J.-B. : « Argumentation, schématisation et logique naturelle ». Revue européenne des sciences sociales numéro 30, Genève, Droz, 1974.

GRIZE J.-B. : « Matériaux pour une logique naturelle ». Travaux du Centre de recherches sémiologiques numéro 29, 1976, Neuchâtel.

GRIZE J.-B. « Logique et organisation du discours ». Dans « Modèles logiques et niveaux d'analyses linguistiques », Paris, Klincksieck, 1976.

GROUPE DE RECHERCHES « LANGUE ÉCRITE » (DUCANCEL G.) : « Le discours correctif des maîtres du CM en expression écrite, représentation de la norme et des objectifs ». Repères numéro 29, INRP Paris.

GROUPE DE RECHERCHES « LANGUE ÉCRITE » : « Analyse de textes d'enfants ». Repères numéro 25 (1974) et numéro 28 (1976), INRP Paris.

HUGHES G.E. et CRESSWELL M.J. : « An introduction to modal logic ». Londres, Methuen, 1972.

KARTTUNEN L. : « La logique des constructions anglaises à complément prédicatif ». Langages numéro 30, Paris, Larousse, 1973.

KATZ J.-J. : « Semi-sentences » in Fodor (J.A. and Katz J.-J. eds : « The structure of language - Readings in the philosophy of language ». New Jersey-Prentice Hall Inc. Englewood Cliffs.

LAURENT M., LE BERRE C., LUCAS R. : « Expérience de docimologie (correction des rédactions en 5e. Correction des copies de 3e et de 1re) ». Le Français aujourd'hui, Paris, 1973, numéro 21.

MAILLARD M. : « Essai de typologie des substituts diaphoriques ». Langue française numéro 21, Paris Larousse, 1974, pp. 55-72.

MARTIN R. : « Inférence, antonymie et paraphrase ». Paris, Klincksieck, 1976.

MILNER J.C. : « Réflexions sur la référence ». Langue française numéro 30, Paris, Larousse, mai 1976, pp. 63-74.

NEF F. : « De dicto, de re, formule de Barcan et sémantique des mondes possibles ». Langages numéro 43, Paris, Didier-Larousse, 1976.

PETIOT C., MARCELLO-NIZIA C. : « La norme et les grammaires scolaires ». Langue française, Paris, Larousse, 1972 numéro 16, pp. 99-114.

PETÖFI J.S. : « Description grammaticale, interprétation intersubjectivité ». Univ. Bielefeld, 1973.

PETÖFI J.S. : « Semantics, pragmatics, text theory ». Uni. Urbino. Prépub. 36, 1974.

PETÖFI J.S. : « Modalité et Topic-comment dans une Grammaire de Texte à base logique ». Semiotica 15-2, Mouton, La Haye, 1975.

PETÖFI J.S. : « Lexicology, encyclopaedie knowledge, theory of text ». Univ. Bielefeld, 1976.

PETÖFI J.S. a) : « Text representation and lexicon as semantic network ». 1976, Univ. Bielefeld 1976, trad. française, R. Chalendar (non publiée).

ROHRER C. : « Le système de Montague et les présuppositions ». Langages numéro 30, Paris, Didier-Larousse, 1973.

RUWET N. : « Parallélismes et déviations en poésie ». Dans « Pour E. Benveniste », Paris, Seuil, 1975.

SCHANK R.C. : « Understanding paragraphs ». Cahiers de la Fondazione Dalle Molle numéro 6, Castagnola, 1974.

SKYVINGTON W. : « Machina Sapiens ». Paris, Seuil, 1976.

SLAKTA D. : « L'ordre du texte ». Études de linguistique appliquée numéro 19, Paris, Paris, Didier, 1975.

TODOROV T. : « Les anomalies sémantiques ». Revue Langages numéro 1, Paris, Didier-Larousse, 1967.

VAN DIJK T.A. : « Some aspects of text grammars ». Mouton, La Haye, 1972

VAN DIJK T.A. : « Text grammar and text logic ». In Petöfi (J.S.) and Reiser (H.) eds 1973 : « Studies in text-grammar », Reidel, Dordrecht, 1973.

VAN DIJK T.A. : « Relevance in logic and grammar ». Univ. Amsterdam, 1974.

VAN DIJK T.A. a) : « Narrative macro-structure ». Univ. Amsterdam, 1975.

VAN DIJK T.A. b) : « Issues in the pragmatics of discourse ». Univ. Amsterdam, 1975.

VAN DIJK T.A. a) : « Complex semantic information processing ». Univ. Amsterdam, 1976.

VAN DIJK T.A. b) : « Macro-structures and cognition ». Univ. Amsterdam, 1976.

VAN DIJK T.A. c) « Sentence topic and discourse topic ». Univ. Amsterdam, 1976.

VAN DIJK T.A. d) : « Pragmatic macro-structures and cognition ». Univ. Amsterdam, 1976.

VAN DIJK T.A. e) : « Pragmatics and poetics ». Dans « Pragmatics of language and literature ». T.A. Van Dijk ed. Amsterdam - North Holland Publishing Company, 1976.

VAN DIJK T.A. : « Pragmatic connectives ». Univ. Amsterdam, 1977.

VERTALIER T. : « Étude sur le discours magistral pendant la mise au point de textes libres au CM ». Revue Repères numéro 30, INRP, Paris, pp. 83-91.

WOODS J. : « Relevance ». Logique et analyse numéro 7. Louvain, 1974.

WOODS J. : « Relevance revisited ». Logique et analyse, Louvain, 1966.

WOODS J. : « Considérations sémantiques sur la logique de la fiction ». Dialogue : T.12, fasc. 1, Montréal, 1973.

قائمة المحتويات

قائمـــــة المحتويـــــات

مقدّمة .....أ

الجانب النّظري

الفصل التّمهيدي : البلاغة بين المنظور العربي والمنظور الغربي

توطئة **10**

تمهيد **11**

المبحث الأوّل : البلاغة العربيّة

المطلب الأوّل : مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا 12

1 . التّحديد اللّغوي 12

2 . التّحديد الاصطلاحي 14

المطلب الثّاني : القول في الفصاحة والبلاغة 20

1 . الجانب اللّغوي 20

2 . الجانب الاصطلاحي: 22

أ . المنظور القديم 22

ب . المنظور الحديث.....24

ب . 1 . ما يوصف بالفصاحة.....25

ب . 2 . ما يوصف بالبلاغة 27

المطلب الثّالث : البلاغة العربيّة : نشأتها وتطوّرها 29

1 . العصر الجاهليّ.....29

2 . العصر الإسلاميّ 29

3 . العصر الأمويّ.....30
4 . العصر العبّاسيّ.....31
5 . العصر الحديث 31
المطلب الرّابع : أقسام البلاغة.....32
1 . علم المعاني.....33
2 . علم البيان 34
3 . علم البديع 36
3 . 1 . مفهوم البديع وأنواعه.....36
3 . 2 . ظهور البديع ونشأته 38
3 . 3 . البديعيّات.....41

المبحث الثّاني : البلاغة الغربيّة

المطلب الأوّل : مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا.....47
1 . التّعريف اللّغوي.....47
2 . التّعريف الاصطلاحي 47
المطلب الثّاني : أصول البلاغة الغربية.....48
المطلب الثّالث : أقسام البلاغة الغربية.....51
المطلب الرّابع : بين البلاغة والشّعرية 52
المطلب الخامس : البلاغة الرّومانية 53
خلاصة الفصل التّمهيدي **57**

الفصل الأوّل : الانسجام في ضوء لسانيّات النّصّ

قائمة المحتويات

تمهيد **61**

المبحث الأوّل : حدود لسانيات النّصّ

المطلب الأوّل : مفهوم النّصّ 62

1 . في المعجم.....62

2 . في الاصطلاح.....62

المطلب الثّاني : لسانيات النّصّ في سطور 68

1 . مفهوم لسانيات النّصّ.....68

2 . بين لسانيات الجملة ولسانيات النّصّ 70

3 . أهمّ مصطلحات لسانيات النّصّ.....71

المطلب الثّالث : المعايير النّصيّة عند دي بوجراند 73

1 . الاتّساق.....74

2 . الانسجام.....82

3 . القصد 84

4 . القبول 85

5 . الإعلامية.....86

6 . السّياق.....87

7 . التّناص 88

المبحث الثاني : الانسجام أحد المعايير النّصيّة السّبعة

المطلب الأوّل : مفهوم الانسجام.....92

1 . التّعريف اللّغوي.....92

2 . التّعريف الاصطلاحي 93
المطلب الثّاني : بعض المصطلحات القريبة والمتداخلة مع مصطلح الانسجام 97
أ . بين الانسجام والسّهولة.....97
ب . بين الانسجام والاتّساق.....98
ج . بين الانسجام والتّناسب 99
د . بين الانسجام والتّماسك.....102
المطلب الثّالث : عناصر الانسجام 103
1 . التّرابط المفهوميّ 104
2 . السّياق والمتلقّي 104
أ . السّياق.....106
ب . المتلقّي ومبادئ الانسجام.....109

الجانب التّطبيقيّ

الفصل الثّاني : الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصريّ وعند ميشال شارول

– دراسة تحليليّة مقارنة –

تمهيد 116

المبحث الأوّل : الدراسة التّحليليّة لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري

– من خلال كتابه " تحرير التّحبير " –

المطلب الأوّل : لمحة عن البلاغيّ ابن أبي الإصبع وكتابه.....117
أ . المؤلِّف 117
ب . المؤلَّف.....126
المطلب الثّاني : مفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع 129
المطلب الثّالث : الانسجام بين النّثر والشّعر 131
المطلب الرّابع : انسجام الخطاب 134
المطلب الخامس : الانسجام وطريقة تحليل ابن أبي الإصبع.....138
المطلب السّادس : خلاصة المبحث الأوّل 141
المبحث الثّاني : الدّراسة التّحليليّة لمفهوم الانسجام عند ميشال شارول – من خلال مقالاته –
المطلب الأوّل : لمحة عن اللّغويّ ميشال شارول وأعماله 145
المطلب الثّاني : مفهوم نحو النّصّ وشكله 149
توطئة.....**150**
1 . مفهوم نحو النّصّ 150
2 . شكل نحو النّصّ 152
المطلب الثّالث : مفهوم الانسجام عند ميشال شارول 154
1 . الانسجام النّصّي بمعنى الكلمة.....155
1 . 1 إمكانيات الاضمار – التّعريف – الاستبدال 155
1 . 2 . التّغطيات الافتراضيّة.....158
1 . 3 . الموضعات 159

1 . 4 . العلاقات بين التّمثيلات الدّلاليّة 161
2 . الانسجام الخطابيّ.....162
3 . الانسجام على مستوى البنية الكبرى والبنية الصّغرى.....164
3 . 1 . مستوى البنية الصّغرى 165
3 . 2 . مستوى البنية الكبرى 165
4 . قواعد التّحويل الكبرى.....166
4 . 1 . قاعدة التّعميم 166
4 . 2 . قاعدة المحو 167
4 . 3 . قاعدة الإدماج 167
4 . 4 . قاعدة البناء 167
المطلب الرّابع : القواعد الواصفة للانسجام 169
1 . التّقعيد اللّغوي – السّياقيّ 170
1 . 1 . قاعدة التّكرار 170
1 . 2 . قاعدة التّدرّج.....171
2 . التّقعيد المقاميّ 172
2 . 1 . قاعدة عدم التّناقض.....172
2 . 2 . قاعدة الرّبط 172
المطلب الخامس : خلاصة المبحث الثّاني.....175
المبحث الثّاني : الدّراسة المقارنة لمفهوم الانسجام عند ابن أبي الإصبع وعند ميشال شارول

توطئة.....**177**
المطلب الأوّل : أوجه التّشابه وأوجه الاختلاف 178
المطلب الثّاني : نتائج الدّراسة التّحليليّة المقارنة.....181
خاتمة.....**185**
قائمة المصادر والمراجع **188**
ملاحق
قائمة المحتويات

ملخص:

هذا البحث المسمّى " مفهوم الانسجام بين البلاغة ولسانيات النّصّ " هو دراسة لسانية، وصفية تحليلية مقارنة، تبحث في مفهوم الانسجام وتحاول وضع مقاربة بين الدّراسات العربية والغربية حوله، فقد جُعل " الفصل التمهيدي " من هذا البحث لعرض مفهوم البلاغة العربية ونشأتها وأقسامها وكذا البلاغة الغربية من حيث التعريف والأصول والأنواع، أمّا " الفصل الأول " فهو فصل مكمّل لسابقه، إذ ضمّ جملة من القضايا المتعلقة بلسانيات النّصّ وعرض مفهوم الانسجام وعناصره، وكان " الفصل الثاني " والأخير بمثابة الدّراسة التطبيقية لهذا البحث، وقد خصّ الدراسة التحليلية المقارنة لمفهوم الانسجام بين " ابن أبي الإصبع المصري " و" ميشال شارول "، حيث دُرس هذا المفهوم وحُلّل عند كلّ منهما على حدة، ثمّ أُختتم الفصل بمبحث استنتاجي عن الدّراسة المقارنة لمفهوم الانسجام بين البلاغي العربي " ابن الإصبع " واللغوي الغربي " ميشال شارول " من خلال بيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما .وبهذا فإنّ الدّراسة هذه تربط بين مفهوم الانسجام في البلاغة ومفهومه في لسانيات النّصّ وتكشف عن التّطور المفهومي له، والعلاقة التي تربط البديع بلسانيات النّصّ .

الكلمـــات المفتاحية : الانسجام ، البلاغة، لسانيات النص، الاتساق، الخطاب .

Résumé

Cette recherche intitulée " conception de la cohérence entre la rhétorique et la linguistique du texte " est une étude linguistique ,descriptive, analytique et comparative qui explore le concept de la cohérence et essaie d'élaborer un rapprochement entre les études arabes et les études linguistiques occidentales autour de ce sujet . " Le chapitre introductif " de ce mémoire est axé sur la conception de la rhétorique arabe, son origine et ses secteurs et aussi sur la rhétorique occidentale à partir de la signification , les origines et les genres , tandis que le premier chapitre complète son précédent , car il contient une quantité de questions relatives aux linguistiques du texte est un exposé du concept de la synchronisation et ses éléments ." Le deuxième et dernier chapitre " est l'étude appliquée de cette recherche . Il cincerne l'étude analytique qui compare le concept de la cohérence entre " Ibn Abi El Ousbouà El - Misri " et " Michel Charolles " , car ce concept a été étudié et analysé par ses deux grands penseurs . La fin de ce chapitre est une étude déductive relative à la comparaison du concept, de la cohérence entre les deux linguistes sus–indiqués.Nous avons décortiqué la ressemblance et la divergence entre eux .Cela dit, cette étude relie entre le concept de la cohérence dans " la rhétorique " et sa compréhension dans " les linguistiques du texte " Nous avons élucidé l'évolution des deux concepts et la relation entre la rhétorique et les linguistiques du texte .

Les mots clés : cohérence ; rhetorique ; linguistique textuelle ; cohésion ; discours.

Summary

This work called " the concept of coherence between rhetoric and text linguistics", it is a descriptive analytic comparative linguistic study, it explores the concept of coherence and tries to put a comparative study between Arabic linguistic and Western linguistics.The introductory chapter of this study exposes the concept of Arabic rhetoric, its origin and its parts . It exposes also the definition, the types and origins of western rhetoric . Chapter one of the work extends the forme one . It contains several issues related to text linguistics and exposes the concept of coherence with its parts .In chapter two which is the last one, there is an analytic study comparing the concept of coherence between " Ibn Abi Eliusbou Elmesri " and " Michel Charolles " who analysed this concept apart.This chapter is closed by conclusionnary research about the comparative study of the concept of coherence between the Arabic rhetoric and the western linguist through showing similarities and differences.This study shows the link between " the concept of coherence " in " rhetoric " and its concept in "text linguistics " , it shows also the development of this concept and the relationship that links eloquence with linguistics .
The key words: consistency; rhetoric; textual linguistics; cohesion; speech.